المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية

دراسة تاريخية تحليلية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

الجزء الثاني

إعداد الطالب : ياسر بن عبد العزيز قاري

إشراف : الأستاذ الدكتور : يوسف بن علي الثقفي

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المبحث الثالث
معاهدة كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا
في سنة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤

سأتناول في هذا المبحث الأخير معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية بالدراسة والتحليل ، والتي عرفت بإتفاقية كوتشك قينارجة نسبة إلى المكان الذي جرت فيه مراسم التوقيع عليها ، وهي قرية تقع على الضفة اليمنى لنهر الدانوب بالقرب من سليسترا (١) ، في دولة بلغاريا المعروفة حاليا (٢) ، وتعني النافورة الصغيرة (٣).

وقبل التطرق إلى الأحداث والخوض في الحيثيات ، فإن الإتفاقية المذكورة يمكن إختصارها في كلمة واحدة فقط هي الإختلاف مقارنة بغيرها من الإتفاقيات السابقة عموما ، والمعاهدتين الفرنسية والبريطانية على وجه الخصوص ، إذ إن الظروف التي تمت فيها ، والأسباب التي دعت إليها ، والمواد التي إشتملت عليها ، والنتائج التي تمخضت عنها يؤلف بينها كلها ويميزها عنصر التضاد مبنا ومعنى عن نظيراتها ، وستتضح تلك الحقيقة في أثناء معالجة المواضيع الرئيسة للمبحث.

1- Hurewitz, op., cit., p.54.

٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ ، حاشية رقم ١.

٣- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.

أولا : أسباب عقد المعاهدة:

(أ) تاريخ العلاقة بين الدولة العثمانية وروسيا :

إن طبيعة الدراسة تحتم معرفة الأحداث التاريخية التي أحاطت بالدولة العثمانية وأدت بها إلى الرضوخ لمطالب القيصر الروسي ، إذ لا يمكن فهم الدوافع ، ومن ثم تحليل الشروط المفروضة ، وبالتالي التوصل إلى الآثار الناجمة عن المعاهدة بدون تصور واضح عن الوضع العام للدولة للفترة السابقة للإتفاقية الشهيرة ، ويتأكد ذلك المطلب بصورة أكبر في حق نشأة العلاقات العثمانية الروسية.

ليس عجيبا ولا غريبا أن لا تكون روسيا شيئا مذكورا ، فضلا عن أن ترقى إلى مصاف الدول المستقلة وذات البأس الشديد ، فالسنن الإلهية ماضية في الأمم والشعوب ، وكل ما سقطت دولة قامت مكانها أخرى ، فالشعب الروسي كان يخضع لحكم التتار المسلمين ، الذين كانوا يدينون بالتالي للسلطان العثماني بالتبعية الدينية والسياسية. ويعتبر دوق موسكو ايفان الثالث أول حاكم إستقل بالإمارة بعد تخلصه من هيمنة التتار في سنة ٨٨٦هـ /١٤٨١م ، وقد تزامن ذلك مع بداية عهد السلطان بايزيد الثاني ، فبادرت روسيا القيصرية بإرسال سفير لها إلى إسطنبول وإستمرت في ذلك (١).

ويبدو أن الأمير الروسي الجديد كان مأخوذا بنجاحه في معركة الإستقلال عن التتار ، فرنا ببصره إلى أبعد من ذلك وراودته أحلام كبرى بسبب إقترانه في سنة ٨٨٧هـ/١٤٨٢م بإبنة شقيق الإمبراطور البيزنطي الهالك ميشل باليولوغ ، فإدعى القيصر أحقيته بملك بيزنطة التي فتحها المسلمون قبل ثلاثة عقود مضت ، فكان أول حاكم روسي يظهر أطماعه في مدينة إسطنبول (٢).

ولم يكن بمقدور إمارة موسكو الناشئة تحقيق تلك الرغبة الدفينة والحلم الواهم ، فإستعاضت عنه بالدخول في علاقات دبلوماسية وتجارية مع العثمانيين في سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٥م إثر الوساطة التي قامت بها

١- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ٩٨.
٢- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٧٠.

قبائـل التتار الموالية للسلطان (١). ثم توج ثـاني سـفير روسـي فـي إستنبول مساعيه الكبيرة بالنجاح لدى السلطان بايزيد الثاني في العام التالي بالحصول على إمتيازات وتسهيلات لصالح التجار الروس (٢).

وقد ساهمت العلاقات التجارية في توثيق الصلة وتعزيز الثقة بيـن البلدين الأمر الذي كاد أن يتحول إلى تقارب سياسي ، إذ طلب القيصـر فاسيلوس الثالث إلى سفيره في إسطنبول في سنة ٩٢٨هـ/١٥٢٢م بحـث أفق التحالف مع الدولة العثمانية ، إلاّ إنّ تلك المفاوضات باءت بالفشل. ثم توسّلت روسيا لدى السلطان سليمان القانوني في العام ذاته بالتدخل لوقـف غارات حُكّام القرم عليها ، وقد أصدر السلطان أوامره لخان القرم بوقـف الحملات وعدم الإشتباك مع الروس (٣). الجدير بالذكر أنّ محمد كـراي خان قازان كانت لديه أسباب مشروعة لمهاجمة الروس تمثّلت في هدمـهم للمساجد وتحويلها إلى كنائس ، وكذلك تقديم الدعم المـالي والعسـكري للدولة الصفوية الرافضية المعادية للدولة العثمانية (٤).

وربما كانت لدى السلطان سليمان إعتبارات جَوهرّية دعتـه إلـى الإستجابة لطلب القيصر الروسي ، فقد دخلت العلاقات العثمانية الروسـية طوراً جديداً عقب توحيد الولايات الروسية إثر زوال الحكم المغولي عنها تمثّل في التبادل التجاري مع العالم الخارجي ، ومساندة حملات العثمانيين على مناطق شمالي البحر الأسود وبحر ازوف علاوة على دفع الجزية.

ومع مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ونتيجـة لإمتداد نفوذ السلطان سليمان إلى مناطق قبائل القوقاز وأرمينيا وجورجيـا وكردستان ، أصبحت الدولتان العثمانية والروسية على خط تماس جغرافي مباشر (٥) ، وتميّزت العلاقة بينهما حينها بالدفء حيث أرسـل قيصـر روسيـا في سنة ٩٢٧هـ/١٥٢١م خطاب تهنئة للسلطان سليمان القانوني بمناسبة إنتصاره على المجر وفتحه لعاصمتها المنيعة بودابست (٦).

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٦٦.
٢- حسّون ، العثمانيون والروس ، ص ٦٣-٦٤.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١١٨-١١٩.
٤- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ٣٥١.
٥- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١١٧-١١٨.
٦- العسلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

ولكن الوُدّ السياسي بين الدولتين لم يستمر طويلاً، فسرعان ما بدأت روسيا في البحث عن تحالف قوي يقف في وجه العثمانيين في أوروبا ، وحدث تقارب إقتصادي بين روسيا وإنجلترا في سنة ٩٦٢هـ/١٥٥٥م خوّل القيصر إيوان الرابع بموجبه التجار الإنجليز إحتكار ممارسة التجارة في الطريق الشمالي ، ثم منحهم مدخلاً حراً في نافا ، وكذلك سمح لهم بالتجارة في أراضيه بالإضافة إلى مزاولة تجارة العبور في منطقة الفولجا حتى الحدود مع بلاد فارس ، وحق التنقيب عن الحديد في نهر فيشجدا. وقد أثارت تلك التسهيلات الروسية الكبيرة شكوك العثمانيين حول طبيعة الإتفاقية ، وساد إعتقاد بأنّها كانت حلف مُنّظم للقضاء على المُسلمين. ومن ناحية أخرى ، فإنّ القوازق أعلنوا ولائهم لموسكو بعد إحتلالهم لمنطقة سيبيريا مُسدِينَ بذلك خدمة جليلة للنصارى عموماً وروسيا بصفة خاصة إذ حالوا بين الدعوة الإسلامية العثمانية وبين القارّة الأوروبية (١).

وبعد مرور عقد من الزمن على تلك الإتفاقية دخلت روسيا في أوّل مواجهة عسكرية مع الدولة العثمانية في تاريخها ، وتعددت الأسباب بشأنها ، إذ ذُكِر أنّه في عام ٩٧٧هـ/١٥٦٩م دسّت روسيا الجواسيس بين العُمّال الأتراك والتتر الذين أرسلهم السلطان لحفر وتوسعة نهر الفولغا لتتمكن السفن من المرور فيه ، ونتيجة لذلك ذهب خان القرم كراي خان إلى موسكو وخرّبها إنتقاماً لفعلة الروس (٢). فيما يُشار إلى أنّها – أي الحرب – كانت حملة سلطانية على استرخان المُطلّة على مصب نهر الفولغا في بحر قزوين لإستردادها من الروس (٣). وثمة رأي ثالث يُبرزُ خوف الدولة العثمانية على الطرق التجارية والأسواق الكبرى في البلدان الإسلامية من إستحواذ الروس عليها بإحتلالهم استرخان ، بالإضافة إلى منعهم حُجّاج تركستان وبخارى وسمرقند من السفر إلى مكة لأداء الفريضة ، ناهيك عن شكوى حاكم خوازرم من شاه فارس الذي قبض هو الآخر على الحُجّاج (٤). وربما إشتركت تلك الأسباب جميعها في نشوب الحرب ، إذ إنّه وبحسب أحد الباحثين المعاصرين الذي أفاد بأنّ الحملة على مدينة استرخان كانت ذات أبعاد سياسية وإقتصادية ودينية ، بالإضافة إلى كونها محاولة لكسر الطوق البرتغالي المفروض حول منطقة

١- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١١٩ وما بعدها.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ٩٨.
٣- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٨٣.
٤- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

وسط آسيا (١).

كما دفعت تلك التحركات العسكرية الروسية الصدر الأعظم صقللي محمد باشا إلى تشديد قبضة الدولة العثمانية على أمراء ولايات ملدافيا وولاشيا وبولنده ، ونجحت تلك الإحتياطات في قطع الطريق مؤقتاً على التوسع الروسي في شمال منطقة البحر الأسود وغربها (٢).

وشجّعت معركة أسترخان روسيا على المغامرة ثانية ، وأسفر النزّال الجديد عن دخول القوات العثمانية مدينة موسكو بالإشتراك مع جيوش خان دولة كيراي في القرم في سنة ٩٧٩هـ/١٥٧١م ، وإحراقها للمدينة بما في ذلك مبنى الكرملين - المقر الرسمي للحكومة - موجهة بذلك رسالة تحذيرية للروس من مغبة الإستمرار في محاولات التوسع في إمارات قزان واسترخان (٣). من ناحية أخرى ، فإنّ مشروع توسعة نهر الفولغا لحماية الحدود الشرقية للدولة من العدوان الروسي المستمر مُنيَ بالفشل على يد المربي الخاص للسلطان سليم الثاني المدعو لاله مصطفى ، ممّا شكلّ إنتكاسة كبيرة لخطط السلطان سليم الثاني في مواجهة أطماع القيصر ، وبخاصة في ظل تداعيات موقعة ليبانتو التي ألحقت ضرراً بالغاً بقوة الدولة العثمانية الحربية (٤).

ومثّل الجانب الديني بُعداً آخر للعلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا نظراً لوجود رابطة دينية قوية جمعت أتباع الكنيسة الأرثوذكسية بعشرات الألوف من رعايا السلطان ، ففي سنة ٩٩٧هـ/١٥٨٩م قام بطريرك الأرثوذكس بمدينة اسطنبول برفع مرتبة رئيس أساقفة موسكو إلى منزلة البطريركية محاولاً التملّق للقيصر ، فأضفت تلك المنحة الكنسية على روسيا قدراً كبيراً من الأهمية ، وجعل منها القياصرة المتعاقبين عاملاً أساسياً لحماية العقيدة الأرثوذكسية والتدخل في شؤون الدولة العثمانية(٥).

ولم تفق الدولة من تلك الحادثة إلاّ على هول صدمة أخرى أكبر وأشد خطرا ، حيث دخلت روسيا على خط الخلافات العثمانية الصفوية

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٧٦.
٤- حليم ، مرجع سابق ، ص ٩٨.
٥- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ١٢١-١٢٢.

وأرسل الشاه عباس الأول في تلك السنة وفداً إلى موسكو لطلب مساعدات عسكرية ضد العثمانيين ، وتحريض القيصر على إحتلال مدن باكو ودرنبد ، وكذلك غزو أذربيجان وشيروان وبلاد الكرج لإخراج العثمانيين منها وإزالة الحواجز بين الصفويين والروس نهائياً. وفي الوقت ذاته دعا الشاه تجار روسيا لممارسة نشاطهم في بلاده ، كما سمح لهم بإرسال شحنات من البضائع الفارسية إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نتيجة إغلاق الطرق التجارية عبر العراق والشام التابعة للدولة العثمانية (١).

وكان الشاه عباس الأول أجرى إتصالات مع القوازق القاطنين في منطقة حوض البحر الأسود بالإضافة إلى الروس لضمان طريق آخر لنقل مُنتَجات بلاده إلى أوروبا ، وبالتحديّد عبر إقليم استرخان ونهر الفولجا ثم إلى البحر الأسود فبولندا ، وذلك في مسعاً منه إلى تدمير الإقتصاد العثماني ومنع تصدير المنتجات الفارسية إلى إسطنبول ، ممّا يؤكد رغبة الروس في ضم المناطق التي إقترحها شاه فارس آنفاً (٢).

بينما إستغلت فرنسا تلك التطورات على الساحة الآسيوية لعرض مساعدتها على السلطان مراد الثالث في سنة ٩٩٨هـ/١٥٩٠م للهجوم على ميناء نافار- المنفذ الروسي البحري المهم ، خاصة وأنّ الدولة العثمانية قد دخلت مع الصفويين في صراع مرير فاقم من حدتّه التقارب الروسي الصفوي (٣).

وتجدر الإشارة إلى أنّ روسيا كانت تعتبر في تلك الفترة دولة من الدرجة الثانية مقارنة بالدولة العثمانية ، فقد كان قيصر روسيا يخضع لخان القرم الذي يتبع بدوره السلطان العثماني ، وكان بمقدور العثمانيين سحق روسيا في تلك الفترة لولا إنشغالهم بالحروب المستمرة مع الصفويين ، مما سمح لروسيا بالتوسع في إقليم سيبيريا وتنامي قوتها العسكرية خلال عقد من الزمن (٤).

ثم أخذت روسيا في الظهور على المسرح الدولي بحلول سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م عندما وصل ميخائيل رومانوف إلى منصب القيصر ،

١- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ٢ / ص ١٨٥-١٨٦.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٥٢.
٣- البحراوي ، فتح العثمانيين عدن ، ص ٢١٤-٢١٥.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٩٧.

وبصورة أشمل في عهد القيصر بطرس الأكبر (١) ، فبدأت روسيا تكشف عن مكنونها ، إذ أرسل القيصر سفيرا إلى الدولة العثمانية بإقتراح لتقسيم إقليم بولونيا بينهما ، ولكن السلطان رفض قبول تلك الخطة العدوانية والحلم الروسي بإزالة الحواجز بين البلدين (٢). كما يعتبر بروز الروس في تلك الفترة نذير خطر للعثمانيين حيث قاموا بإستغلال القوازق في خوض المعارك ضد السلاطين ، ونجحوا لأول مرة في الوصول إلى شاطئ البسفور في سنة ١٠٣٣هـ/١٦٢٤م ، ثم تقدموا نحو شبه جزيرة القرم وبلاد أوكرانيا . ثم أرسلت روسيا أول سفير لها إلى إسطنبول لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م ، علما بأن البلدين كانت تجمعهما علاقات تجارية قديمة (٣).

ورغم تعاظم الكبرياء الروسي ، إلا أن الدولة العثمانية ظلت تعامل موسكو بالحسنى ، ومثال ذلك النظر بعين الإعتبار في شكوى الروس من التحرشات التي قام بها التتار في سنة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م ، وبعد تلك الحادثة بعامين تقدم شخصيين روسيين إلى السلطان إبراهيم الأول بطلب مساعدتهما لتولي إمارة موسكو مقابل التنازل للسلطان عن إيالتي قزان وأجدرخان ، لكن الوزراء أقنعوا السلطان بالرفض نظرا لتقاليد الدولة السياسية العريقة في عدم الإعتداء وإحتلال أراضي الآخرين (٤).

ولكن تلك المعاملة المثالية لم تجد صدى عند الروس الذين رأوا في إستغاثة القوازق المقيمين في أوكرانيا والمناطق الواقعة شرقها فرصة سانحة للنيل من الدولة العثمانية ، فنشبت الحرب بين الطرفين في سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م وإستمرت لمدة أربع سنوات ، وأصبح القوازق أقرب إلى أعدائهم الروس – سابقا – منهم إلى العثمانيين الذين إستنجدوا بهم ضد بولونيا قبل عام واحد فقط ، وسبب ذلك التحول سياسة الصدر الأعظم قرة مصطفى الذي كانت تحركه الأهواء والمصالح الشخصية (٥) ، كما كان ضعيف النفس ، يبيع المناصب الحكومية للمواطنين ، وكذلك الإمتيازات والمعاهدات المضرة بأمن الدولة للأجانب

١- العسلي ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٨٩.
٤- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ وما بعدها.
٥- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٣٩.

مقابل المال (١) ، وقد منح روسيا الحق في حماية الكنيسة الأرثوذكسية في مدينة القدس ، وسمح لها بإنشاء بطريركية أرثوذكسية في مدينة موسكو ، ونجم عن تلك التنازلات مطالبة روسيا بحق حماية سائر أتباع الطائفة الأرثوذكسية في الدولة العثمانية ، ومنازعة بطريرك إسطنبول نفسه تلك الحقوق (٢).

ومن الملفت للنظر أن السلطان محمد الرابع قام بقيادة الجيش العثماني بنفسه – وهي المرة الأولى التي يشترك فيها سلطان عثماني – في حملته العسكرية على روسيا مصطحبا معه خان القرم ، وقد إنتهت بالصلح على إقتسام أوكرانيا فيما عرف بمعاهدة أدرنه في سنة ١٠٩٢هـ/١٦٨١م ، وفي أثناء إستقبال السلطان محمد للسفير الروسي نصحه بأن يخبر القيصر بضرورة مراعاة الصلح وإلا فإن الجيش العثماني سيكون له بالمرصاد (٣). لم يأبه الروس بتحذير السلطان فوقعوا تحت تأثير الحمية الدينية النصرانية وإشتركوا في سنة ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م مع النمسا وبولونيا والبندقية ورهبان مالطا والبابا في الحرب على العثمانيين ضمن تحالف ديني صليبي – رغم الخلاف الجذري بين الكنيستين ، وأسفرت المعركة عن هزيمة الدولة العثمانية ، وتم إعدام قائد الجيش والصدر العظم قرة مصطفى بأمر من السلطان محمد الرابع ، علما بأنه – أي الصدر الأعظم – أزاح عن طريقه كافة العقبات التي حالت دون فتح مدينة فيينا عاصمة النمسا ، وربما لعبت نفسية الصدر الأعظم السالفة الذكر دورا في تلك النهاية غير المتوقعة للمعركة ، والتي شم منها السلطان رائحة الخيانة (٤) ، ويقال إن خصوم الصدر الأعظم هم الذين وشوا به عند السلطان . ولكن الهزيمة العثمانية أمام أسوار فيينا كانت مقدمة لتقهقر الدولة في بلاد المجر ، وبمثابة عصر جديد في طبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية إذ أخذت أوروبا زمام المبادرة بالهجوم على الدولة بعد أن أدركت مدى ضعفها ، وبخاصة بعد إنتزاع الروس معظم إقليم أوكرانيا ، وتعتبر تلك الهزيمة فاتحة لجهود روسيا لتحويل البحر الأسود خلال قرن واحد إلى بحيرة روسية ، وظهور تهديد جديد للدولة من إتجاه آخر (٥).

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٧٣-٣٧٤.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٢٦.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٠١.
٥- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥.

ومع وصول القيصر بطرس الأكبر [١١٠٢-١١٣٨ هـ /١٦٨٩-١٧٢٥م] إلى سدة الحكم ، بدأت معالم السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية تتضح بصورة أكبر إذ تركزت حول الأبعاد والأطماع السياسية والدينية والإقتصادية ، وبصفة أدق السعي إلى تحقيق إدعاءات الروس في ميراث بيزنطة ، ورغبتهم في السيطرة على المضائق المائية والعاصمة إسطنبول ، كما ساهمت معارضة بعض القوى الأوروبية مثل النمسا وإنجلترا وفرنسا لتلك الطموحات ، علاوة على تضارب مصالح الدول الأوروبية عموما بشأن إستمرار وزيادة التوتر في العلاقات العثمانية الروسية (١).

وفي وصية القيصر المشهورة شاهد قوي يثبت النوايا السيئة التي إنطوت عليها السياسة الروسية ، فقد تكونت الوصية من أربعة عشر مادة أبرزها السابعة والتاسعة والثانية عشرة ، والتي جاء فيها حث الروس على إقامة علاقة حسنة مع بريطانيا نظرا للحاجة إلى قدراتها البحرية والتجارية والملاحية ، وضرورة الإستيلاء على مدينة إسطنبول ثم البصرة وبالتالي الهيمنة على تجارة الهند العالمية ، وأخيرا تحريض رعايا السلطان من النصارى للثورة عليه (٢).

ورغم إختلاف المؤرخين حول حقيقة تلك الوصية القيصرية إذ ينسبها البعض إلى الإمبراطور الفرنسي نابليون أو بعض مستشاريه ، إلا أن خطة الأمة الروسية لم تتعد مضمون تلك الوصية على كل حال ، وفي ذلك يقول المؤرخ الروسي فاليزيفسكي إن المواد الإحدى عشر الأولى من الوصية كانت تعبر عن سياسة روسيا في منطقة الشرق الأدنى في سنة ١١٣٨هـ/١٧٢٥م (٣).

ثم قام السلطان مصطفى الثاني بمحاربة روسيا في سنة ١١٠٦هـ/١٦٩٥م ، ونجح في فك الحصار عن مدينة آزاق ببلاد القرم ، مفسدا سعي بطرس الأكبر لإتخاذها ثغرا له على البحر الأسود ، وكانت قبائل القوازق تحول بين روسيا وبين موانئ البحر الأسود حتى ذلك الحين (٤) ، لكن القيصر تمكن في السنة التالية من إحتلال ميناء آزاق

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢-٣٣٣.
٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٦٩.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨.

المطل على نهر الدون المؤدي إلى موسكو (١) ، مما ضاعف الخطر على العثمانيين في ظل نزاعهم القائم مع النمسا (٢).

ومن المعروف أن القيصر بطرس الأكبر كان يهدف للوصول إلى البحار المفتوحة وخاصة الدافئة منها ، وأقربها إليه بالطبع هو البحر الأسود ، بينما كانت تحول مملكة السويد بينه وبين بحر البلطيق ، فيما تمنعه جيوش الدولة العثمانية من الوصول إلى مياه البحر الأسود. وبإنتصار القيصر على العثمانيين تمكنت روسيا من النفاذ إلى البحر الأسود لأول مرة في تاريخها ، وكان القيصر قد زار ميناء آزوف قبل ذلك الإنتصار بعام وشيد فيه مصنعا للسفن النهرية الخفيفة (٣). وإنتفض العثمانيون من تلك الهزيمة لينابذوا الروس ثانية ، وإستمر القتال بينهما عدة سنوات إلى أن توصل الطرفان إلى هدنة شاملة بعد محادثات مستفيضة في قرية كارلوفتس (٤) جنوب مدينة زاغرب اليوغسلافية في عام ١١١٠هـ/١٦٩٩م ، وقد وقع على المعاهدة - التي عرفت بإسم المدينة - كل من النمسا وروسيا وبولونيا والبندقية ، وترك السلطان بموجبها بلاد المجر وإقليم ترتسلفانيا للنمسا ، بينما حصلت روسيا على ميناء آزاق مقابل إعادة مدينة كامينك في جنوب أوكرانيا إلى مملكة بولونيا بالإضافة إلى إقليمي بودوليا واوكرين ، كما تنازل السلطان للبندقية عن بعض الجزر في منطقة المورة وإقليم دلماسيا على البحر الادرياتيكي ، وهادن السلطان مملكة النمسا لمدة خمسة وعشرين عاما ، وأعفى كافة تلك الدول من دفع الجزية وتقديم الهدايا (٥).

وتعتبر تلك المعاهدة نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ، إذ إنها المرة الأولى التي أنتزعت فيها أراضي عثمانية خالصة ، كما إنها أوقفت الفتح العثماني لأوروبا والذي إمتد لثلاثة قرون (٦) ، ودشنت مرحلة جديدة إتفقت فيها جميع الدول الأوروبية على وقف تقدم العثمانيين ودراسة تقسيم أراضيهم تدريجيا فيما بات يعرف بالمسألة الشرقية ، ووقف إنتشار رسالة الإسلام لمصلحة ممالك أوروبا

١- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٣.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٩.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٧٢-٥٧٣.
٤- ويقال كارلوفتز وكارلوفجة.
٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٠.
٦- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٨١.

النصرانية وشعوبها (١).

ولكن الأهم من ذلك قبول السلطان والقيصر ضمنيا بمبدأ تدخل الدول الأوروبية في نزاعاتهما بما يخدم مصلحة أوروبا العامة بالطبع ، إذ إن بريطانيا وهولندا – اللتان لم تشتركا في الحرب – كان لهما تمثيل رسمي في مؤتمر الصلح مما عكس نزعة الأوروبيين المبكرة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية (٢) ، وكذلك زيادة أطماع روسيا الصليبية وحنينها لماضي الإمبراطورية البيزنطية البائدة (٣).

وقد وصف ممثل ألمانيا الكونت مارسيجلي المعاهدة بأنها :

" أكثر المعاهدات إضرارا بالأتراك من بين المعاهدات التي وقعوا عليها حتى الآن " (٤).

أما المؤرخ الألماني هامر فإنه ذكر في معرض تناوله لمعاهدة كارلوفتس وأضرارها وأثارها على الدولة العثمانية ، أنها المرة الأولى التي سمح فيها لوفد دولة – النمسا – التدقيق في مواد المعاهدة وفهم مضمونها ، وذلك خلافا للإجراءات السابقة حيث كان يتعين على المفاوضين التوقيع على النصوص المكتوبة باللغة التركية دون السماح لهم بتبين فحواها (٥).

ويبدو أن الساسة العثمانيين لم يعتادوا على إملاء الشروط عليهم إذ رفض السلطان مصطفى الثاني السماح للروس وسفنهم التجارية بالعبور والملاحة في مياه البحر الأسود بموجب إتفاق كارلوفتس وحصولهم على ميناء آزاق ، بل ذهب السلطان إلى حد منع السفير الروسي لدى إسطنبول من إستخدام البحر الأسود عند عودته لبلده (٦).

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٠.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٥٦.
٣- حسون ، العثمانيون والروس ، ص ٧٥.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٨١.
5- Hammer, op., cit., vol.15, p.194.
٦- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٨٥.

وقد ظن أحد المؤرخين الفرنسيين المعاصرين أن بطرس الأكبر حقق كامل أهدافه بإحتلال ميناء آزاق ، مشيرا إلى إتخاذ القيصر مع مطلع القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي كافة التدابير التي كفلت وصوله إلى ضفاف البحر الأسود هدفه المنشود ، والعجيب أن المؤرخ الفرنسي النصراني يغفل تماما الأهداف المشهورة التي جاءت في وصية القيصر (١). وكان بطرس الأكبر قد سافر إلى هولندا لإتقان العمل في صناعة المراكب لمدة أربعة أشهر ، ثم غادرها لبريطانيا لكسب المزيد من الخبرة حيث عمل لشهرين في ميناء ديتبفورد القريب من لندن ، ثم سافر إلى فينسيا ، وقطع رحلته من أجل أن يثني الإمبراطور النمساوي عن عقد السلم مع العثمانيين (٢) ، كما قدم القيصر وعوده إلى سكان صربيا ومولدافيا والجبل الأسود واليونان بتحريرهم من السلطان العثماني ، وتلك أدلة دامغة تدحض ترهات المؤرخ المذكور(٣).

ونظرا للمتغيرات الجديدة في أعقاب صلح كارلوفتس ، سمح السلطان مصطفى الثاني لروسيا بتعيين سفير دائم لها في اسطنبول في سنة ١١١٤هـ/١٧٠٢م ، وذلك بعد كل من البندقية وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وبولونيا بعشرات السنين (٤).

ثم إن كثرة تغير الصدور العظام على عهد السلطان أحمد الثالث بسبب الوشايات والأهواء ومحاربة المصلحين ، أعاق الدولة عن الإنتباه لإجراءات بطرس الأكبر الداخلية ، وعدم إدراك كنه سياسته الخارجية والتي تمثلت في إضعاف جيرانه الأقوياء – السويد وبولونيا والدولة العثمانية –. فقد نجح القيصر في إلحاق الهزيمة بشارل الثاني عشر ملك السويد في سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م ، بينما لم تحاول الدولة العثمانية الاستفادة من لجوء الملك إليها للإتحاد ضد روسيا (٥). وقد تحركت الدولة لإعادته إلى السويد سلميا وأدى رفض بطرس الأكبر إلى إعلان

١– مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٧٨.
٢– سليم قبعين ، تاريخ آل رومانوف تذكارا لمرور ثلاثمائة عام على ملك أسرة رومانوف السعيد ، مطبعة الشرق ، القاهرة ، ١٩١٣م ، ص ٦٧–٦٨.
٣– العسلي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣.
٤– أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٨٦–٥٨٧.
٥– فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٢–٣١٣.

السلطان الحرب على روسيا (١). ولم يكن القيصر الروسي يرغب في مواجهة العثمانيين عسكريا لكن تحريض ملك السويد للسلطان العثماني من أجل إستعادة بلاده المحتلة وملكه المسلوب دفع بطرس الأكبر للدخول في معركة جديدة مع العثمانيين ، وذلك على الرغم من تخلي نصارى البلقان عن تقديم الدعم له (٢).

ثم نشب القتال إبان تولي بلطه جي محمد باشا منصب الصدارة العظمى لكونه ميالا للحرب على عكس سلفه ، وأوشك الباشا أن يأسر القيصر ، وذلك قبل الموافقة على توقيع معاهدة فلكزن في سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م ، والتي أعادت مدينة آزاق للسلطان ، وقضت بهدم كافة القلاع الروسية المستحدثة على الحدود ، ومنعت روسيا من التدخل في أوضاع القوازق ، وعدم تعرضها لملك السويد بعد تنصيبه (٣). ويذكر بأن تجاوز بطرس الأكبر الحدود العثمانية أثناء ملاحقته لملك السويد كان سببا للحرب ، لكن ذلك كان مجرد ذريعة للتمويه على رغبة الدولة العثمانية لإسترداد ميناء آزاق في البحر الأسود ، والذي تنازلت عنه الدولة بموجب معاهدة كارلوفجة ، ثم نجحت في إسترداده (٤). من ناحية أخرى ، فقد ذكر أن كاترينا خليلة بطرس الأكبر تمكنت من إستمالة الصدر الأعظم بالجواهر والمصوغات الثمينة فخان الدولة ورفع الحصار عن القيصر بعد أن كاد يؤسر ، وتمحى دولته من الوجود. إن مقابلة بلطه جي باشا لعشيقة القيصر لم تحدث إطلاقا ، وقد علق إحسان حقي محقق كتاب تاريخ الدولة العلية على ذلك مشيرا إلى أن كاترينا كانت ستصبح سبية للباشا هي ومجوهراتها ، فضلا عن أن الجنود العثمانيين لم يكونوا ليتقبلوا تلك الخيانة بسهولة مما يعني أن الباشا أمضى المعاهدة لإدراكه حجم الخسائر المحتملة لإستمرار الحصار (٥).

ومن ناحية أخرى فقد كان بطرس الأكبر يحرض شعوب البلقان على الثورة ضد العثمانيين ، وقد لقيت نداءاته صدا قويا بين سكان الجبل الأسود دون سواهم مما يفسر الدعم المالي وكتب الشعائر الدينية التي قدمها لهم الروس لاحقا.

١- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣.
٢- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٩٩.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٩٥.
٥- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٣-٣١٤.

وقد جاء في إحدى صيحات القيصر بطرس الأكبر التحريضية التوجيهات التالية :

" في سبيل الدين والوطن ، في سبيل كرامتكم وعزتكم ، في سبيل حريتكم واستقلالكم ، لأجلكم انتم أنفسكم ولأجل بنيكم وأحفادكم ... فان أحفاد الوثني محمد - كذب لعمر الله - سوف يجري ردهم إلى وطنهم القديم إلى رمال وبراري شبه الجزيرة العربية " (١).

أما ملك السويد اللاجئ في إسطنبول فإنه إغتاظ من معاهدة فلكزن التي إعتقد أن كاترين نجحت من خلالها في خداع بلطه جي باشا ، فسعى الملك لدى السلطان أحمد الثالث وبمساعدة خان القرم دولت كراي لإبعاد الوزير وعزله من منصبه (٢) ، كما نجح شارل الثاني عشر في تحريض السلطان على حرب الروس لإستعادة ملكه ، وتمكن الطرفان من هزيمة بطرس الأكبر في سنة ١١٢٥هـ/١٧١٣م وتوقيع معاهدة أدرنه (٣).

وربما كانت هناك أسباب أخرى لإستئناف القتال مع روسيا من أبرزها تمادي الروس في تطوير المنطقة المحيطة بميناء آزاق عسكريا وإقتصاديا خلافا للمعاهدة المبرمة مع العثمانيين (٤) ، فتوسطت فرنسا وإنجلترا لعقد الصلح ، وتم وضع الجزية عن روسيا وإلزام القيصر بالتنازل عما إستولت عليه جيوشه في البحر الأسود برمته في مقابل حماية قوافل الروس التجارية (٥). كما إن رفض القيصر بطرس الأكبر تخريب قلعة فرضة تجانزك المطلة على بحر آزاق تسبب كذلك في قيام الحرب ، ثم دفع الصلح بالملك شارل الثاني عشر إلى مغادرة اسطنبول ليأسه من معونة العثمانيين له ضد روسيا (٦).

وفي عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م أرسل بطرس الأكبر سفيرا إلى الشاه الصفوي بهدف عقد إتفاق بينهما لتحويل تجارة الحرير التي يشرف عليها

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٨٢-٤٨٣.
٢- حسون ، العثمانيون والروس ، ص ٧٦.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٠٥.
٤- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩.
٥- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٤٣.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٤-٣١٥.

الأرمن من الأراضي السورية والتركية إلى روسيا ثم أوروبا (١). وكانت روسيا قد حصلت على حرية التجارة في الأراضي العثمانية قبل أربعة أعوام بموجب معاهدة بروت ، كما سمح لها بتعيين قنصل في إسطنبول ، وذلك دليل على فقدان الروس للمصداقية وخيانتهم للعهود المبرمة وفقا لأهوائهم (٢).

وإستأنف القتال بين العثمانيين والنمسا بإعتلاء علي باشا منصب الصدارة العظمى ، ورغبته في إستعادة الجزر التي فقدتها الدولة في الإتفاق السابق ، ولقي الباشا حتفه في تلك المعركة على يد القائد الشهير الأمير أوجين دي سافوا ، وإنتزعت النمسا بموجب معاهدة صلح بساروفتس في سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م – نسبة إلى مدينة في جنوب شرق بلغراد – جزءا كبيرا من صربيا والفلاخ ، بينما حافظت إمارة البندقية على ميناء دلماسيا ، أما بلاد الموره فإنها أعيدت إلى الدولة العثمانية (٣).

وإستغل بطرس الأكبر إنشغال الدولة بالحرب ضد التحالف النصراني المكون من ألمانيا والنمسا وبروسيا والبندقية ، فطلب تعديل معاهدة الصلح السابقة للحصول على إمتيازات لرعاياه خصوصا في القدس الشريف ، فأعطته الدولة مطلبه نظرا للظروف الحرجة التي كانت تمر بها (٤). كما حصل القيصر على وعد بمنع زيادة نفوذ الملك المنتخب على الأشراف في بولونيا وعدم السماح له بحصر الملك في أسرته ، وهدد القيصر باللجوء إلى القوة إذا لم تتحقق مطالبه! وكان القيصر يهدف من وراء تلك المطالب إلى إيجاد الشقاق بين ملوك بولونيا من جهة والدولة العثمانية ، وذلك تمشيا مع المخطط الأكبر الذي يرمي إلى إشاعة الفرقة بين الدول الثلاث المحيطة بروسيا – السويد وبولونيا والدولة العثمانية – مترجما بذلك بعض أحلامه (٥). وقد نص الإتفاق أيضا على الترخيص لرعايا القيصر بالسفر إلى الأماكن والأديرة المقدسة في الشام وغيرها دون أية عوائق ، وإعفائهم من الخراج طوال مدة إقامتهم في الدولة ، والسماح لهم بالمرور في أراضي الدولة العثمانية ،

١- اولسن ، مرجع سابق ، ص ١٠٢-١٠٣.
٢- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٥.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٦.
٤- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٦٠.
٥- حسون ، العثمانيون والروس ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

وممارسة التجارة فيها (١).

وفي خطوة سياسية ماكرة قام بطرس الأكبر بالسفر إلى باريس من أجل إفساد التحالف بين فرنسا والدولة العثمانية وإنهاء السلم بينهما ، لكنه لم يحصل على مبتغاه ، وأدرك السلطان أحمد الثالث خطورة التحركات الروسية فأرسل مبعوثا خاصا له يدعى محمد أفندي إلى باريس لتوثيق العلاقات بين البلدين (٢).

وفي عام ١١٣٦هـ/١٧٢٤م إحتل بطرس الأكبر سواحل الخزر الغربية فأوشكت روسيا أن تدخل في حرب جديدة مع الدولة العثمانية ، ونظرا لعجز جيش القيصر عن مواجهة العثمانيين ، فقد إستعان بالسفير الفرنسي في إسطنبول المسيو دوبو للقيام بالوساطة بين الطرفين ، وإقترح دوبو أن يحتفظ كل بلد بما حصل عليه ، وتقسيم مملكة العجم بين العثمانيين والروس (٣) ، وكانت تلك آخر مغامرات القيصر بطرس إذ خلفته كاترين الأولى في الحكم ، فورثت دولة فتية وأسطولا بحريا كان الأقوى في أوروبا حينها (٤).

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجالية البولندية في اسطنبول بانيا توسكي عزف على الوتر الحساس في زمن سلطنة الحريم فأرسل فتاة يهودية جميلة للمعسكر النسائي للسلطان تمكنت من تحريك مشاعر والدة السلطان أحمد الثالث بتصويرها - أي الفتاة - لأعمال الروس الوحشية مقارنة ببسالة المقاومين البولنديين ، ونجم عن تلك التمثيلية نهوض السلطان لمحاربة روسيا (٥).

وإفتتحت كاترين الأولى - خليلة القيصر بطرس الأكبر - عهدها بتحريض العجم على السلطان العثماني في سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٥م ، كما جددت حلفا سريا مع ألمانيا وبروسيا ضد العثمانيين (٦) ، وساندت الشاه

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٦.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٦١.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣١٨.
٤- حسون ، العثمانيون والبلقان ، مرجع سابق ، ص ١٥٥.
٥- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٣.
٦- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

الفارسي نادر في سنة ١١٤٢هـ/١٧٣٠م في حربه ضد العثمانيين (١) ، ثم خابرت الشاه سرا للمرة الثانية من أجل الإتفاق ضد الدولة في سنة ١١٤٥هـ/١٧٣٢م بحجة وجود خلاف على أرض للقوازق أرادت كاترين إعادتها إليهم وذلك لتبرير التحرش بالدولة (٢).

كما إزداد تدخل كاترين الأولى في شؤون بولونيا ، وأرسلت جنودها إليها بإستمرار ، وفاجأت السلطان بالإستيلاء على ميناء آزاق في البحر الأسود ، فإندلعت الحرب مجددا بين الطرفين . ثم إعتدت على جزيرة القرم لكنها إنقلبت على أعقابها ، فتدخلت ألمانيا – حليفة روسيا والطامعة في تقاسم بولونيا معها – ووصل جيشها إلى رومانيا والبوسنة وصربيا. فيما كانت فارس في حالة حرب مع الدولة العثمانية مما إضطر السلطان مكرها للصلح معها ، وتقديم معونة مالية مقدارها مائة وخمسين مليون آقجه للسويد لفتح جبهة على روسيا من الشمال (٣).

ثم دب الخلاف بين روسيا وفرنسا حول تعيين ملك بولونيا في عام ١١٤٦هـ/١٧٣٣م ، وفشلت جهود الوسيط الفرنسي المسيو دي بونفال – والذي أسلم لاحقا وبات يدعى أحمد باشا وتبوأ منصب قائد الطوبجية في جيش السلطان – في إقناع الدولة العثمانية بخطورة الدور الروسي وضرورة التعاون ضده ، رغم إثارته لطموحات روسيا وتطلعها إلى إمتلاك مدينة إسطنبول حسب ما جاء في وصية بطرس الأكبر. وإحتلت روسيا بولونيا ، وعقدت تحالف مع النمسا لفتح جبهة جديدة على السلطان محمود الأول ، وتذرعت روسيا بمرور بعض القوازق في أراضيها لتستأنف القتال ، فهاجمت بلاد القرم ، وإستولت على ميناء آزاق مستغلة إنشغال السلطان بالحرب مع الصفويين (٤).

وكان المارشال الروسي مونيش متحمسا لفكرة القياصرة بضرورة السيطرة على البلقان ومدينة إسطنبول بالتحديد ، وهو ما عرف بإسم المشروع الشرقي ، فأوعز إلى عملائه في سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م بتحريض السكان في ابيردس وثيساليا للقيام بإنتفاضة نصرانية ضد السلطان العثماني ، بينما تولى هو شخصيا مهمة الزحف على إسطنبول

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٠٩-٦١٠.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٦٧.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٠٩-٦١٠.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٢١-٣٢٢.

بعد أن تم له الإستيلاء على ولاية مولدافيا التابعة للدولة العثمانية (١).

ثم إن ألمانيا ومن ورائها روسيا تقدمتا بطلب الصلح في سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م ، فتم عقد معاهدة بلغراد (٢) ، والتي قضت بهدم قلعة آزاق في البحر الأسود وإعادة أرضها للسلطان بشرط أن لا يبنى فيها شئ بعد ذلك (٣) ، وإعادة بولونيا للسلطان مع التأكيد على إستقلالها ، ومنع الروس من الملاحة في البحر الأسود ، بينما سمح للقيصر بإستخدام صفة الإمبراطور الأمر الذي رفض السلطان الإلتزام به لسنوات طويلة. وقد أثبتت تلك المعاهدة مدى قوة الدولة العثمانية حينها ، إذ إنتصرت على كلا من روسيا وألمانيا والدولة الصفوية ، وتمكنت من إنتزاع أجزاء من أراضيهم (٤).

وقد أشار المؤرخ محمد طقوش إلى أن صلح بلغراد كان بمثابة رد إعتبار للدولة العثمانية في المحافل الدولية والذي تأثر بإتفاق كارلوفتس ، كما أصبح الصلح الأساس الذي إستمرت عليه العلاقات بين الطرفين لأكثر من ربع قرن حتى معاهدة كوتشك قينارجة ، وقد سمح السلطان بموجبه لتجار روسيا بالملاحة في البحر الأسود لكن بواسطة سفن أجنبية (٥) ، كما تعهدت روسيا بعدم بناء سفن حربية أو تجارية في منطقة البحر الأسود أو بحر آزاق ، بينما إستردت الدولة العثمانية جزءا كبيرا من الأراضي التي فقدتها بموجب معاهدة كارلوفتس (٦). وليس أدل على أهمية تلك الإتفاقية من أنها أفسدت الأحلام الكبيرة لروسيا والتي إستقرت في أذهان رجال الدين النصارى حيث كانوا يعولون عليها الكثير في مجال القضاء على الإسلام ، إذ إقترح الكاردينال البروني صاحب المشروع الثاني والخمسون للقضاء على الدولة العثمانية منح كاترين بلاد التتار وميناء آزاق تكريما لها لأنها كانت صاحبة همة وعزيمة تجاوزت في أهدافها نشر الديانة النصرانية بين المسلمين (٧).

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٨٤.
٢- كذلك تسمى معاهدة بساروفتس ؛ أنظر محمد فريد ، ص ٣٢٣.
٣- كان السلطان محمد الثاني يعتبر تلك القلعة مفتاحا لمدينة إسطنبول.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١١-٦١٢.
٥- مرجع سابق ، ص ٢٩٠-٢٩١.
٦- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣.
٧- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٧٥-٢٧٦.

وقد قام الفرنسيون بدور بارز للتوصل إلى الصلح مما يشير إلى حجم نفوذهم في الدولة العثمانية حينها ، والذي كان بمثابة ذروة الهيمنة الفرنسية على المستوى العالمي أيضا ، إذ تمكنت فرنسا من إعادة بلغراد إلى حوزة السلطان (١) ، وكذلك نجحت الوساطة الفرنسية في عقد تحالف عسكري بين السويد والدولة العثمانية موجها بالدرجة الأولى ضد قيصر روسيا (٢). وكان للسفير الفرنسي في إسطنبول مسيو فلنوف جهودا كبيرة في إقناع الدولة العثمانية بضرورة الإتحاد مع السويد لمحاربة روسيا خشية أن يئول مصير العثمانيين إلى ما وصلت إليه بولونيا المحتلة (٣). وقد دفع الخوف من وصول الروس إلى شواطئ البحر الأسود ، والتنافس مع بريطانيا ، والرغبة في الحفاظ على التحالف المصيري مع السويد مجتمعين بالمملكة الفرنسية إلى إعادة إحياء العلاقات مع العثمانيين في عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م. وبذلك أنقذت فرنسا الدولة من الهلاك المحدق بها نتيجة التحالف الروسي النمساوي وتجدد القتال مع شاه إيران ، وفي المقابل تمكنت فرنسا من الحصول على تجديد الإمتيازات التي منحت لها في الماضي (٤).

كانت تلك نبذة موجزة عن العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا منذ نشأتها مرورا بتطورها التدريجي وحتى قبيل الأحداث التي مهدت السبيل لمعاهدة السلام في قرية كوتشك قينارجة ، وخلاصة القول أن روسيا لم تكن شيئا مذكورا إلى أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، ثم بزغت كإمارة صغيرة تتبع لخان القرم والذي كان يدين بولائه للسلطان العثماني ، حتى غدت قوة كبيرة تهدد جيرانها ، وقد تراوحت العلاقة بين الطرفين بين السلم زمنا ثم الحرب أزمانا في أعقاب تدهور الأولى وإزدهار الثانية.

1- KunerLap, op., cit., p.45.

٢- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٤٦.

٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣.

4- KunerLap, op., cit., pp.42, 49.

- ب - الأسباب :

سأتناول في هذا الجزء من الدراسة الأحداث القريبة التي مثلت في الوقت ذاته الأسباب الرئيسة التي أدت إلى توقيع معاهدة كوتشك قينارجة ، وليس ثمة غموض في ذلك ، لأنها - أي الأسباب - تمخضت عن هزيمة عسكرية للدولة العثمانية خلافا لظروف الاتفاقيتين السابقتين ، لكن المهم في الأمر إحتواء الإتفاقية الأخيرة على إمتيازات تجارية ودينية كانت على درجة كبيرة من الأهمية جعلتها في مصاف الإتفاقيات السابقة وربما أكثر ، وهو سبب إختيار هذه الإتفاقية للدراسة والبحث.

فمن جهة الملابسات التي قادت إلى الإتفاقية ، تجدر الإشارة إلى أن كاترينا الثانية حاكمة روسيا خرقت الإتفاق المبرم مع الدولة العثمانية بخصوص الوضع في بولونيا حسب معاهدة بلغراد في عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م ، إذ إستغلت وفاة ملك بولونيا لتعين عشيقها ستانسلاس بونيا نوسكي ملكا على البلاد في سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م معتمدة في ذلك على نفوذها في مجلس الأمة البولوني (١). وكان الوضع الداخلي لبولونيا من التأزم بمكان بحيث أوجد مناخا ملائما للتدخل الروسي ، إذ حاولت أسرة " تزارتورسكيس " القيام بإصلاحات سياسية في البلاد لكنها قوبلت بمعارضة شديدة من أسرة أخرى هي " بوتوكي " التي كانت تطمح إلى الملك عبر مجلس النبلاء ، ورغم إلتماس الأسرة الأولى دعم روسيا ، إلا أن الروس إتفقوا مع بروسيا على إبقاء بولندا ضعيفة ، وتعيين ستانيسلاس ملكا عليها شريطة عدم قيامه بأي تعديلات وإصلاحات ، الأمر الذي فجر الحرب الأهلية الدينية في البلاد ومما إضطر السلطان في عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م إلى إعلان الحرب على روسيا (٢).

وقد تمثلت السياسة الخارجية لكاترين الثانية في القضاء على إستقلال بولندا والسويد وإضعاف الدولة العثمانية ، سعيا منها لتحقيق آمال بطرس الأكبر في إزاحة تلك الدول التي كانت تفصل بلاده عن غرب أوروبا ، ومع الأسف فإن الدولة العثمانية إكتفت بمشاهدة الأحداث ، علما بأن الائتلاف البولندي فشل في الحصول على دعم إنجلترا وفرنسا له فرنا

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩-٣٣٠.
٢- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥-٣٧٦.

بنظره إلى السلطان ، فيما كانت كل من النمسا وفرنسا تشجعان السلطان على المبادرة لوقف روسيا عند حدها (١).

وعلى صعيد آخر ، فإن تدخل الروس في بولونيا وملاحقتهم للثوار الوطنيين داخل الأراضي العثمانية أشعل فتيل الحرب بين الطرفين بعد هدنة إستمرت ثمانية وعشرين عاما ، إذ توغل الجنود الروس في سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م في بولونيا ثم أوكرانيا ، وتمكن الجيش السلطاني من دحرهم إبتداءا ، لكن الأسطول الروسي الذي إنطلق من بحر البلطيق عبر المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط – للمرة الأولى في التاريخ – بقيادة الضباط الألمان وبعض الإنجليز قلب الموازيين لمصلحة الروس ، فدخلوا في سنة ١١٨٤هـ/١٧٧٠م جزر مورة وبحر ايجه ، وأحرقوا الأسطول العثماني برمته (٢). ولم يعترض الفرنسيون – حلفاء السلطان ومصدر أسلحته وبرامجه العسكرية التطويرية – دخول الأسطول الروسي البحر المتوسط للإلتفاف على إسطنبول (٣) ، وإنقسم الأوروبيون على أنفسهم فباركت إنجلترا وبروسيا النجاح الروسي ، بينما عارضت فرنسا والنمسا وألمانيا ذلك التوسع المخيف ، والجدير بالذكر أن كاترينا الثانية أنفقت كامل خزينتها الإحتياطية في تلك الحرب (٤). وشعرت الدولة بحقيقة الخطر الروسي فأوعزت إلى كريم كراي خان القرم بفتح جبهة للحرب مع روسيا لئلا تثار الشبهة ضد السلطان مصطفى الثالث ، فقام الخان بمهاجمة القوازق – الذين باتوا يتبعون لروسيا – وذلك بحجة إعتدائهم على مدينة بالطة القريبة من بساربيا ، ونتيجة لأعمال السلب والقتل والتدمير التي مارسوها (٥).

وأعلنت الدولة الحرب مجددا على روسيا بموجب فتوى أصدرها شيخ الإسلام ، ولكن حالة الجيش السلطاني لم تشفع له بتحقيق الإنتصار ، فتمكن الأمير الروسي جالستين في سنة ١١٨٤هـ/١٧٧٠م من إحتلال إقليمي الأفلاق والبغدان بعد معارك طويلة ، وتزامنت تلك الأحداث المصيرية مع كثرة التغيرات في منصب الصدارة العظمى ، والذي كانت

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩١.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٣-٦٢٤.
٣- حسون ، العثمانيون والبلقان ، ص ١٥٩.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٧.
٥- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢.

تؤول إليه مسئولية قيادة الجيوش نيابة عن السلطان (١). وكانت تلك المرة الأولى في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية التي تمكنت فيها دولة أوروبية بمفردها – روسيا – من هزيمة العثمانيين في حرب شاملة ، وبذلك سقطت الدولة العثمانية من المرتبة الأولى إلى الرابعة لجهة القدرة بعد إنجلترا وفرنسا وروسيا تباعا.

ثم إن النمسا وبروسيا قامتا بالإستيلاء على أجزاء من بولونيا لحسابهما الخاص ، مما دعا كاترين الثانية إلى إستحسان فكرة تقسيم بولونيا في ظل صمت مطبق من إنجلترا التي شغلتها مستعمراتها الجديدة في أمريكا ، وفرنسا التي إفتقرت إلى المال والرجال للوقوف في وجه الزحف الروسي على الأراضي العثمانية. فخرجت روسيا منتصرة في الحرب وإنتزعت الأفلاق والبغدان وذلك بعد أن أيدها إمبراطور النمسا الذي رفض نداء السلطان له نظرا لمصالحه – أي الإمبراطور – الشخصية المتعلقة بالإصلاحات في بلاده ، وحال السلم التي تتطلبها مع روسيا بالذات في ذلك الوقت (٢).

وأغرت إنتصارات الجيش الروسي كاترين الثانية بالتوسع في إتجاه الدول الأرثوذكسية في منطقة جنوب البلقان ، ولجأت إلى إستخدام عملاء محليين لتحريض سكان اليونان والمورة للتمرد على العثمانيين معتمدة على الأسطول الروسي الذي كان يجوب البحر المتوسط ، لكن الجيش العثماني تمكن من سحق المتمردين قبل وصول العون الروسي لهم ، ثم إنقلبت الموازين لمصلحة الثوار في اليونان ، وكذلك في كل من مصر والشام (٣).

ثم حول الروس أنظارهم نحو العاصمة إسطنبول في عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م ، وذلك عقب تدمير الأسطول العثماني في ميناء جشمه في الأناضول ، لكن القائد الروسي أرولف عدل عن ذلك إلى إحتلال جزيرة لمنوس لإتخاذها قاعدة للإنطلاق ضد العثمانيين ، وفي تلك الأثناء تمكن البارون الفرنسي دي توت – قنصل فرنسي سابق في إسطنبول – من إعادة تنظيم الأسطول السلطاني ، ونجح في دحر

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ص ١ / ص ٦٢٦.
٢- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥-٣٧٧.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ص ١ / ص ٤٠٩.

الروس وفك الحصار عن الجزيرة (١).

ولكن الأسطول الروسي إستغل تواجده في المنطقة ليدعم الخارجين على السلطان ، ووجد ضالته في ظاهر العمر في الشام وعلي بك الكبير بمصر (٢) ، وكان علي بك قد سعى إلى عقد تحالف مع روسيا ، كما تلقى تشجيعا من الأمير أرلوف قائد الأسطول الروسي المرابط في بحر الأرخبيل الذي وعد بحمل مقترحات البيك لكاترين الثانية ، وشكره على تطوعه بتقديم المساعدة والمؤنة للأسطول الروسي عند الحاجة وكذلك تلبية كافة رغباتهم (٣). وقد حارب في سنة ١١٨٧هـ/١٧٧٣م قرابة أربعمائة جندي روسي إلى جوار علي بك في محاولة إسترجاع سلطانه بمصر (٤).

كما إستمرت في سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢م إعتداءات القراصنة التابعين لجزيرة مالطا وإمارات البلقان واليونان على طول الساحل السوري من الاسكندرونة وحتى يافا ، والمحتمين بالعلم الروسي ، وقد تجاوزت عدوانيتهم إلى السفن النصرانية أيضا ، كما سبق للسفن الروسية أن قامت بغارات على الموانئ السورية في صيدا وبيروت ويافا لدعم المنشقين ظاهر العمر وعلي بك ، الأمر الذي أضر بتجارة المنطقة (٥).

والواضح أن الخطط والتدابير الروسية كانت بعيدة المدى ومحكمة التنفيذ حيث فتحت على السلطان جبهات نائية لم يكن يتوقعها كاليونان والصرب والجبل الأسود ، علما بأن تلك كانت المرة الأولى التي يدخل فيها أسطول روسي إلى حوض البحر المتوسط ، ويهزم الجيش العثماني حتى باتت العاصمة اسطنبول بلا حماية ، ولم ينقذها - بعد الله - إلا تراجع القائد الروسي عن الزحف.

وفي تلك الأثناء تقدمت فرنسا لدعم الدولة العثمانية وسط خشية الحكومات الأوروبية من هيمنة العرق السلافي ، كما قامت بروسيا والنمسا بدور الوساطة بين العثمانيين والروس ، وتوصل الطرفان إلى

١- عمر ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.
٢- الجبرتي ، مرجع سابق ، ص ١ / ص ٩٦.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩.
٤- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٤٩.
٥- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

هدنة في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م في مدينة جورجيو ببلغاريا ، ثم تقدمت روسيا بثلاثة مطالب شملت إستقلال القرم ، وحرية الملاحة في المياه العثمانية ، وحماية الأرثوذكس المطلقة ، وكان جواب السلطان بالطبع الرفض التام ، فتم تمديد الهدنة في ظل شروط روسية أكثر إجحافا ، والإنذار بإستئناف الحرب فورا (١). كما إن كاترينا الثانية طلبت رفع لقب القيصر إلى باد شاه – والذي كان مقصورا على سلاطين بني عثمان، وترجم السلطان الرفض العثماني على أرض الواقع بإنتصار مبين في السنة التالية على الجيش الروسي (٢). ثم إستعاد الروس المبادرة وتوالت إنتصارات كاترين الثانية في القرم وإمارات الدانوب ، وإحتل الروس فالاشيا ودوبروجا وروستشوك ، وهزم جيش الدولة العثمانية في مدينة قوز ليجق في رومانيا في سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م ، وزحف القائد الميداني روما نزوف نحو مدينة وارنه البلغارية التي تطل على البحر الأسود حيث كانت الهزيمة المريرة للجيش العثماني (٣). وإضطر الصدر الأعظم محسن زاده باشا إلى طلب الصلح ، وإجتمع المندوبون في قرية كوتشك قينارجة حيث وقعت المعاهدة المكونة من ثمانية وعشرين مادة ، وبذلك إنتهت الحرب التي إستمرت ستة أعوام متصلة ، إلا أن الغريب في الأمر عدم تطرق الإتفاقية إلى دولة بولونيا السبب الرئيس لنشوب تلك الحرب المدمرة (٤).

إن عدم معرفة الدولة العثمانية بالإنتصارات التي حققها كراي خان الرابع على الجيش الروسي في القرم كان أحد الأسباب التي عجلت بعقد إتفاقية كوتشك قينارجة ، إذ إن قبائل النوغاي وأقوام الشراكسة الذين جلبهم كراي خان أدوا مهمتهم على أحسن وجه ، وإنتقموا من الأعداء وإنتصروا عليهم مرات عديدة ، وكاد النصر أن يكون حليف العثمانيين لولا تقاعس فرق الانكشارية عن القيام بواجبها في أرض المعركة (٥) ، بينما يرجع أحد المؤرخين المعاصرين الفضل لإنتصار الروس في تلك المعركة إلى الضباط الإنجليز الذين كانوا يقومون بالخدمة في الأسطول الروسي (٦).

١- المرجع السابق ، ص ٢٩٤-٢٩٥.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤١٠-٤١١.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢.
٥- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٣.
٦- بولارد ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

وكان الأمير رينين المفاوض الروسي أجل التصديق على المعـاهدة لأربعة أيام ليتوافق ذلك مع الذكرى الثالثة والستين لمعاهدة بروت التـي إنتزعت فيها روسيا إمتيازات تجارية لرعاياها (١).

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٨.

ثانيا : عرض بنود الإتفاقية وتحليلها :

وبعد إستعراض سلسلة الأحداث العاصفة التي قادت إلى إتفاقية كوتشك قينارجة ، فإنه يتعين النظر في المواد التي إشتملت عليها ، وقد قمت بترجمة نسخة المعاهدة باللغة الإنجليزية التي أوردها المؤرخ هيروتز ، وقارنتها بترجمة محمد فريد (١) التي تضمنت المواد التالية :

" المادة الأولى : من الآن فصاعدا فان جميع المناوشات والعداوات التي طفت على السطح سوف تتوقف إلى الأبد ، كذلك الحال بالنسبة لكل التصرفات العدائية المرتكبة من قبل أي من الطرفين بالأسلحة أو غيرها ودون أية محاولات للانتقام مهما كانت طرقها ، بل على العكس فسوف يكون هناك سلام دائم ومستمر وغير مخروق على الأرض وفي البحار ، أيضا فان الطرفين المتعاقدين وخلفائهم من بعدهم وكذلك الولايات والأقاليم والرعايا والسكان يعقدون تحالفا صادقا وصداقة دائمة ومرعية من خلال إنفاذ واتباع هذه البنود ، وذلك من أجل ضمان عدم قيام أي من الطرفين بأعمال أو مخططات عدائية سرية أو علنية على السواء ، وبناء على الصداقة المخلصة الناشئة عن هذه الاتفاقية فان الطرفين المتعاقدين سوف يمنحون عفوا شاملا وحصانة لكل رعاياهم الذين تورطوا في جرائم ضد أحد أو كلا الطرفين ، وإطلاق وتحرير السجناء والسماح لهم بالسفر لبلادهم بدون إهانة أو الهجرة مع مراعاة معاملتهم باحترام وتقدير ، وعدم السماح لأي أحد بازدرائهم أو إهانتهم أو الاعتداء عليهم باعتبار ما ارتكبوه سابقا ، ولكن يجب عليهم مراعاة الالتزام واحترام

١- أورد مواد المعاهدة ثلة من المؤرخين وبمختلف اللغات ، فهناك النسخة العربية التي ترجمها محمد فريد بك المحامي في كتابه تاريخ الدولة العلية ، صفحات ٣٤٢-٣٥٨ ؛ والنسخة التركية عند جودت باشا ، تاريخ جودت باشا ، الجزء الأول ؛ والنسخة الإنجليزية لدى : Hurewitz, op., cit., pp.54-61. ، والتي نقلها عن محفوظات البرلمان البريطاني لعام ١٨٥٤م ، المجلد رقم ٧٢. أنظر صورة المعاهدة في الملحق رقم – ٨ – في ملاحق الرسالة.

قوانين البلد الذي ينوون الإقامة فيـــه دون أي تميـــيز عـــن مواطنيهم.

المادة الثانية : لا يسمح لأي شخص أرتكب جريمة أو تمرد أو قام بعمـــل عدائي بالحصول على الحماية أو الاختفاء في أي من أراضي الطرفين بعد التوقيع والمصادقة على هذه المعـــاهدة ويجـــب تسليمه فورا أو نفيه بعيدا ، ولا ينبغي لذلك أن يؤثـــر علـــى علاقة البلدين أو يسبب أي خلافات بينهما حتى في حالة فرار الشخص المعني ، والاستثناء الوحيد هو تحـــول الشـــخص الهارب إلى النصرانية في روسيا أو الديانة الإســـلامية فـــي الدولة العثمانية ، أيضا فان رعايا الإمـــبراطوريتين ســـواءا كانوا نصارى أو مسلمين ممن قاموا بأعمـــال إجراميـــة أو عدائية ولأي سبب كان فانه يجب تسليمهم فورا بعـــد تسـلم طلب رسمي بذلك حتى ولو كانوا عابرين من أراضي طرف إلى آخر.

المادة الثالثة : تعترف الدولتان باستقلال شعب التتار في القرم وبودجيـــاك وكيوبان والاديسانز وجيامبويلوكس واديتشكولس وبـــدون أي استثناء وبتحررهم من أي قوة أجنبية ، ولهم حق حكم أنفسهم عبر قائدهم سليل جنكيز خان والمنتخب للعـــرش بواســـطة الشعب التتري ، ويمضي فيهم بقوانينهم وسياساتهم العتيقـــة دون أي مسائلة من أي قوة أجنبيـــة ، ولا يســـمح للســـلطة الروسية أو الباب العالي بالتدخل في عملية انتخاب الخـــان أو السياسة أو الشؤون الداخلية أو المدنية له ولشعبه ، بل علـــى العكس من ذلك فانه يتعين على الطرفين معاملة الخان علـــى قدم المساواة مع الشعوب والقوى المستقلة والمعتمدة على الله وحده ، أما بالنسبة للمسلمين وغيرهم فانه يسمح لهم بـــالنظر في شؤونهم تحت رعاية السلطان إمـــام المســـلمين وخليفـــة الموحدين ولكن دون تعريض اســـتقرار وسياســـة البـــلاد للخطر ، كما تتنازل روسيا للخان عن كل المـــدن والقـــلاع والأراضي والموانئ والمنشآت التـــي احتلتـــها فـــي القـــرم وكيوبان ما عدا قلعتي كيرتشك وجيناقلي ، كما تترك للخـــان الأراضي الواقعة بين أنهار بيردا وكونسكي وفودي ودنيبـــير وتلك الممتدة إلى حدود بولندا بين بوغ والدنيستير مـــا عـــدا قلعة آزاق التي سوف تعاد للسلطان بعد انسحاب قوات روسيا منها بعد التصديق على المعاهدة ، وفي المقابل فـــان علـــى الباب العالي أن يتخلى عن حقوقه بخصوص القلاع والمـــدن

والمساكن في القرم وشبه جزيرة قوبان وجزيرة طامان ، وعدم وضع عساكر أو آليات وتسليم جميع المواقع لدول التتار تماما كما فعلت السلطة الروسية باستقلالية تامة ومطلقة ، كما أن على الباب العالي عدم إرسال أي حاميات عسكرية مستقبلا للمناطق المذكورة أعلاه وترك الشعوب التترية في حالة من الحرية والاستقلال مثلما فعلت الإمبراطورية الروسية.

المادة الرابعة : تمشيا مع الحقوق الطبيعية لكل قوة في أرضها ، فانه يجوز لها أن تقوم ببناء وترميم القلاع والحصون والمدن والمساكن في محيطها وتخومها دون قيود وبحرية مطلقة كما يراه كل طرف مناسبا له.

المادة الخامسة : بعد إبرام هذا السلام السعيد وتجديد الصداقة المحضة وحسن الجوار ، فان السلطة الروسية سيكون لها وزير من الدرجة الثانية أو مبعوث ذو صلاحيات مطلقة وعلى الباب العالي إبداء الاحترام والتقدير له تماما كنظرائه من الدول المفضلة ، ويأتي ترتيبه في المناسبات العامة مباشرة بعد وزير الإمبراطور في حالة كونه بنفس الدرجة أما عدا ذلك فان الوزير الروسي يأتي بعد السفير الهولندي ، وفي حالة غيابه يأتي بعد السفير البندقي.

المادة السادسة : إن أي فرد في خدمة الوزير الروسي خلال إقامته لدى الباب العالي يتورط في جريمة سرقة أو غيرها مما يعاقب عليه القانون ثم يتحول إلى الإسلام بغرض الفرار من العقوبة ، فانه مع عدم القدرة على منعه من ذلك إلا أنه وبعد إيقاع العقوبة عليه فان المسروقات بأسرها تحفظ بحسب تعليمات الوزير ، لكن السكارى والذين يرغبون في تقلد العمامة – يعني التحول إلى الإسلام – لا يسمح لهم بذلك حتى يستعيدوا وعيهم وعندها فانه يتعين وجود مترجم مبعوث من قبل الوزير وشخص مسلم محايد لحضور إعلانه الشهادتين.

المادة السابعة : يتعهد الباب العالي بحماية الدين النصراني وكنائسه بقوة وباستمرار ، كما يسمح للوزراء الروس بالقيام بتمثيل الكنيسة الجديدة المذكورة في المادة الرابعة عشر في استنبول ، أو في المناسبات نيابة عن قسسها الرسميين ، أو وكلاء للدول

المجاورة الصديقة مع الالتزام بالثقة المتبادلة بين الدولتين الجارتين والصديقتين.

المادة الثامنة : تترك حرية السفر لرعايا الإمبراطورية الروسية من الكهنة والعوام إلى القدس الشريف وكذلك الأماكن الجديرة بالاهتمام دون أية ضرائب أو رسوم أو جوازات ، وتعطى لهم الأوامر – الفرمانات – بالوجه اللائق مثل رعايا القوى الصديقة الأخرى ، كما لا يجوز التعرض لهم بأذى أو ضرر خلال مرورهم عبر أراضي الدولة العثمانية بل يجب وضعهم تحت الحماية القصوى للشريعة.

المادة التاسعة : يعامل المترجمين العاملين لدى الوزراء الروس في استنبول في الشؤون السياسية من مختلف الجنسيات أو الملل بالود ، ولا يسمح بسوء معاملتهم بسبب طبيعة النشاط الموكل إليهم من قبل رؤسائهم.

المادة العاشرة : بينما يتم التصديق على المعاهدة فان أي اشتباك مسلح يقع في أي مكان بين جيوش الطرفين لا يخول أحدهما التلويح بالتهديد أو القبول بنتائجه على أرض الواقع ، وإن كل الأراضي المحتلة تعاد لأصحابها ولا يحصل أي طرف على أي فوائد من الاشتباك.

المادة الحادية عشر : من أجل مصلحة وملائمة الدولتين فانه يسمح للسفن التجارية بحرية الملاحة في كل البحار التي تطلان عليها ، كما يسمح الباب العالي لسفن روسيا التجارية بحرية العبور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط وبالعكس أسوة بالقوى الصديقة مثل فرنسا وبريطانيا وكذلك التجارة مع الموانئ والمرافئ في البحار أو الممرات المائية ، كما يمنح الباب العالي التجار الروس حرية التجارة في أراضي الدولة وبموجب مبدأ الدولة المفضلة أسوة بالقوى المذكورة ، وحصولهم على الامتيازات التي حصلت عليها تماما كلمة بكلمة وفي كل البقاع وتحت كل الظروف ، وكل ما يهم التجار الروس الذين يكون لهم مطلق الحرية في الاستيراد والتصدير وتفريغ بضائعهم في كل الموانئ بما في ذلك استنبول وذلك بعد دفع الضرائب اللازمة ، كما يحق لرعايا الطرفين من التجار بالتوقف حيث شاءوا ولمدة انتهاء عملهم مع توفير الحماية والحرية التي يتمتع بها رعايا الدول

المفضلة ، وبقصد نفي التعارض فان الباب العالي يسمح للقناصل ونوابهم في أي مكان تراه السلطة الروسية مناسبا لتأسيس مقارهم ومعاملتهم على قدم المساواة مع نظرائهم من القوى الصديقة ، كما يسمح لهم بتعيين المترجمين المرخصين – أو الحاصلين على البراءة – من قبل الإمبراطورية الروسية وبالتالي دخولهم تحت مظلة الامتيازات التي يحصل عليها نظرائهم ممن هم في خدمة فرنسا وإنجلترا وغيرهما من الدول ، وبالمثل فان روسيا تسمح لرعايا الباب العالي بالتجارة في ممتلكاتها في البر والبحر وبنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الصديقة وبعد دفع الضرائب المتعارف عليها ، وفي حالة وقوع حادث لإحدى السفن فان على الطرفين تقديم العون تماما كما يحصل مع رعايا الدول الصديقة وبيعهم جميع المستلزمات بحسب الأسعار المحلية.

المادة الثانية عشر : في حالة رغبة السلطة الروسية الإمبريالية إبرام معاهدات تجارية مع طرابلس الغرب وتونس والجزائر ، فان الباب العالي يستثمر قوته ونفوذه لتحقيق رغبات السلطة والعمل على ضمان تنفيذ حكام تلك الولايات لشروط الاتفاقيات.

المادة الثالثة عشر : يعد الباب العالي باعتماد استخدام لقب " بادشاه الروس " – أي إمبراطور جميع الروس – عند مخاطبة القيصر الروسي وفي كل المناسبات العامة أيضا وفي جميع المستندات والوثائق.

المادة الرابعة عشر : أسوة بمعاملة القوى الأخرى فان السلطة العلية الروسية لها الحق في بناء كنيسة عامة لممارسة الطقسوس اليونانية في حي غلطة في شارع بيك اوغلو ، تكون خاضعة لحماية الوزير الإمبراطوري وآمنة من كل الاعتداءات والإكراه ، هذا بالإضافة إلى مكان العبادة المقام في دارة الوزير ، وتسمى كنيسة دوسوغرنه.

المادة الخامسة عشر : هناك أمل بأن رعايا الطرفين لن يجدوا مناسبات للخلافات بينهم بموجب تسوية الحدود المتفق عليها ، لكن عند حدوث أي سوء فهم أو فتور في العلاقات فعلى حكام الحدود والقادة هناك القيام بالتحقيق أو عبر لجنة مشكلة وذات

قرارات ملزمة لإقامة العدل في أقرب وقت ممكن ، مع الإعلان صراحة عن عدم استخدام ذلك كمبرر لتغيير علاقة الصداقة والشعور الحسن الذي أرسته هذه المعاهدة.

المادة السادسة عشر : ترد دولة روسيا للدولة العلية مملكة البوجاق وقلاع اقكرمان وكلي وإسماعيل والقرى والأملاك ، وكذلك قلعة بندر ، وإقليمي الأفلاق والبغدان وكافة قلاعها وممتلكاتها ، وفق الشروط التالية:

١- العفو عن الأهالي عموما بغض النظر عن مكانتهم وهيئاتهم فيما يتعلق بما ارتكبوه من المخالفات في حق الدولة العثمانية ، كما يعادوا إلى مناصبهم وأملاكهم ورتبهم السابقة.

٢- حرية ممارسة الديانة النصرانية كما كان الحال سابقا ، ولا يمنع بناء الكنائس الجديدة أو ترميمها.

٣- ترد الأراضي والأملاك في دائرة ابرائل وخوتين وكافة الأماكن والتي أخذت بغير حق من الأديرة والأشخاص المالكين لها.

٤- تراعى في معاملة الرهبان ما يليق بمقامهم.

٥- يسمح للأعيان الذين يريدون الهجرة إلى الخارج بنقل ممتلكاتهم مع إمهالهم مدة سنة كاملة لذلك من تاريخ التصديق على المعاهدة.

٦- تسقط المطالبة بالديون والحسابات القديمة مهما كانت.

٧- وقف المطالبات عن فترة الحرب لمدة عامين نظير ما تكبدوا من مشاق ابتداءا من تاريخ التصديق على المعاهدة.

٨- بعد انقضاء المدة يعاد فرض الجزية لكن مع حسن المعاملة والسخاء المعهود عن الدولة العلية ، ومن ثم لا يتعرض السكان لأية مطالب أخرى ، بل يتمتعوا بالامتيازات التي منحها لهم السلطان محمد الرابع.

٩- يسمح لأمراء الأقاليم المعنية بتعيين وكلاء نصارى لهم لدى الدولة العلية للتشاور في أمور السياسة وذلك وفق حقوق الملل مع توفير الحماية لهم.

١٠ - تسمح الدولة العلية لسفراء روسيا بطرح آرائهم بخصوص حماية الحكومتين المذكورتين مع التعهد بالنظر فيما يعرضه السفراء بحسب الصداقة التي تجمع البلدين.

المادة السابعة عشر : تعيد الإمبراطورية الروسية إلى الباب العالي كل جزر الأرخبيل - جزائر البحر المتوسط - الواقعة تحت سيطرتها وفي مقابل ذلك يتعهد الباب العالي بالتالي:

١- احترام المادة الأولى من هذه المعاهدة بكل نزاهة فيما يتعلق بالجرائم والمخالفات التي ارتكبت في حق الباب العالي وكذلك ضمان الأمان لمرتكبيها.

٢- لا تتعرض الديانة النصرانية وكنائسها لأي اضطهادات ، كما لا يسمح بوضع العراقيل أمام بناء وترميم الكنائس ، ولا يجوز اضطهاد القسس أو إهانتهم.

٣- عدم مطالبة الجزر بأية ضرائب عن الفترة التي كانوا فيها تحت السيطرة الروسية ، وكذلك إعفائهم من الضرائب السنوية لمدة عامين بسبب الخسائر الفادحة التي تعرضوا لها خلال الحرب.

٤- السماح للأسر التي ترغب في الهجرة بحرية هي وممتلكاتها ، وإمهالهم فترة سنة كاملة لإنهاء إجراءات انتقالهم بيسر وسهولة من تاريخ التصديق على المعاهدة.

٥- على الأسطول الروسي مغادرة مياه الدولة العلية بعد ثلاثة أشهر من التصديق على المعاهدة ، ويلزم الباب العالي تقديم أي عون يحتاجه خلال هذه الفترة.

المادة الثامنة عشر : تحتفظ الإمبراطورية الروسية بقلعة قلبرون الواقعة على لسان الدنيبر ، والشريط على الضفة اليسرى له ، وكذلك

الركن الذي يشكل الصحراء بين بوغ والدنيبر للأبد ودون منازعة.

المادة التاسعة عشر : قلاع جينا قلي وكيرتشك في شبه جزيرة القرم وموانئهما وامتدادهما على البحر الأسود ومنطقة بوغاك إلى بحر آزاق تخضع لسيادة الإمبراطورية الروسية المطلقة.

المادة العشرون : تلحق مدينة آزاق وحدودها المتفق عليها سنة ١١٠٠هـ/١٧٠٠م بين الحاكم تولستوي وبين حسن باشا حاكم اكو في إقليم قوبان وللأبد بالإمبراطورية الروسية.

المادة الحادية والعشرون : انتقال كاباردیس الصغرى والكبرى لسيادة روسيا لا يتم إلا بعد اقتراع خان القرم ومجلسه بالتنسيق مع دولة التتار التاريخية.

المادة الثانية والعشرون : اتفق الطرفان على إلغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة بينهما بما في ذلك اتفاقية بلغراد وملحقاتها ، ما عدا الشروط المتعلقة بحدود قلعة آزاق وقوبلن بموجب اتفاقية سنة ١١٠٠ هـ/١٧٠٠م.

المادة الثالثة والعشرون : القلاع الواقعة بين جورجيا ومنغريليا – بغدانجق وكونانسي – والتي احتلتها روسيا سوف ينظر إليها باعتبار آخر حاكم كانت تتبع له لفترة طويلة ، فلو كانت خاضعة للباب العالي فانه وبعد التصديق على المعاهدة يتم إخلائها من الجنود الروس ، وفي المقابل يصدر الباب العالي عفوا عاما عن الأشخاص في تلك المناطق من الذين مارسوا أعمالا عدائية ضده خلال فترة الحرب ، كما يمنع جباية الضرائب منهم وضريبة الأطفال ذكورا وإناثا ، وتترك لهم حرية ترميم قلاعهم وحصونهم ، وكذلك عدم مضايقة الكنائس وسدنتها وإعادة إعمارها وترميمها واستحداث غيرها ، والالتزام بعدم اضطهادهم بواسطة حاكم تشيلدرسك وضباطه وقواده ، وطالما أنهم رعايا الباب العالي فان على روسيا عدم التدخل مستقبلا في شؤونهم أو الاعتداء عليهم.

المادة الرابعة والعشرون : بعد التصديق على المعاهدة فان على عساكر روسيا في الضفة اليمنى لنهر الطونة أن تعود إلى الطرف الآخر من النهر خلال شهر واحد وإعادة قلعة حرسوه على

مصب النهر ، ثم يتم إخلاء مملكتي الأفلاق والبغدان دفعة واحدة من قبل الطرفين خلال فترة ثلاثة أشهر ، ومن ثم تسلم الأراضي والقلاع المتفق عليها لكل طرف كما تقدم ، أما بالنسبة لجزر الأرخبيل فإنها تترك تحت سيادة الباب العالي فور التصديق على المعاهدة وعليه تقديم العون اللازم للأسطول الروسي لمغادرة المنطقة حالما تسمح الظروف الفنية له بذلك ، ولكن يظل الأمن تحت مسؤولية الروس في الجزر حتى إخلاء الجنود الروس تماما منها ، ويمنع جنود الباب العالي من دخول القلاع المعادة إليهم حتى يعطي قائد القوات الروسية التصريح بذلك ، وكما يسمح للروس بتفريغ ذخيرتهم من القلاع والمدن وأن لا يتركوا شيئا في القلاع إلا المدافع التركية التي كانت موجودة سابقا ، ومن حق السكان هنلك أن يرحلوا إذا شاءوا حسبما نصت عليه المادتان السادسة عشر والسابعة عشر من المعاهدة.

المادة الخامسة والعشرون : بمجرد التصديق على المعاهدة فان جميع أسرى الحرب والعبيد رجالا ونساءا وبغض النظر عن مستوياتهم يخلى سبيلهم ما عدا أولئك الذين اعتنقوا النصرانية أو الإسلام في بلد الطرف الآخر ، وكذلك الحال مع الأسرى النصارى من بولندا ومولدافيا وفالتشيا والبغدان والجزر وجورجيا وذلك بدون فدية مالية أو تعويض ، علاوة على ذلك فان الرعايا الروس والذين وقعوا في الرق بعد توقيع هذه الاتفاقية السعيدة ووجدوا في الإمبراطورية العثمانية يجب إطلاق سراحهم وعلى الإمبراطورية الروسية القيام بالشيء نفسه تجاه رعايا الباب العالي.

المادة السادسة والعشرون : بعد إلمام قائد الجيش الروسي في القرم والحاكم في أوزاكوا بالتصديق على المعاهدة يجب عليهما الاتصال ببعضهما وفي خلال شهرين إيفاد مبعوثين يؤكدان إجراء عملية الاستلام والتسليم لقلعة قلبرون كما سيأتي في البند الثامن والعشرين ، وخلال أربعة أشهر كحد أقصى يجب على اللجنة المشتركة إنهاء هذه المهمة ومن ثم إعلام القائد العام والصدر الأعظم.

المادة السابعة والعشرون : من أجل إضفاء المصداقية والأمانة على هذه الاتفاقية فانه يتعين على الإمبراطوريتين إيفاد بعثة فوق العادة لحضور التصديق على المعاهدة ، ويتم استقبال

المبعوثين على الحدود وبنفس الطريقة وبكل احترام وحفاوة كما جرت عليه العادة مع سفراء الدول المفضلة في أوروبا ، وكشهادة على الصداقة ، فان كل وفد يحمل معه الهدايا اللائقة بكل إمبراطورية.

المادة الثامنة والعشرون : بعد التوقيع على بنود اتفاقية السلام الدائم من قبل الأمير رينبين القائد العام ومن طرف الباب العالي ممثلا بكل من نشانجي رسمي أحمد أفندي وإبراهيم منيب أفندي ومن قبل المبعوثين ، فان جميع أعمال العدوان بين الطرفين تتوقف في البر والبحر بعد وصول أوامر القادة للجيشين ، ولهذا الغرض فان رسلا يجب أن يوفدوا من قبل القائد العام والصدر الأعظم إلى الأرخبيل والأسطول في البحر الأسود مقابل القرم وكل مناطق الصراع ، كما إن أي رسول يصل إلى منطقة ما فانه يبلغ الأوامر للقائد الروسي والتركي على السواء ، ثم إن على الفيلد مارشال كونت بيير دي رومانزوف والصدر الأعظم محسن زاده محمد باشا التوقيع على الاتفاقية وضمان إنفاذ بنودها والحيلولة دون حدوث ما يعوق تطبيقها أو يخالفها ، وختمها باللغتين التركية والروسية مع إضافة الإيطالية لكل واحد منهما ، وتبادل النسخ المصدقة بينهما خلال خمسة أيام من توقيع المعاهدة.

الخاتمة : إن الصلح الذي جرى الاتفاق عليه يكون معتبرا من الآن فصاعدا وفق ما اعتادت عليه الدولتان من الوفاء بالعهود والصداقة بجميع ما جاء فيها بالإضافة إلى المادتين الإضافيتين الخاصة بضرائب الحرب على الدولة العثمانية وقدرها خمسة عشر ألف كيسا لمدة ثلاثة أعوام ، وسرعة إخلاء جزائر البحر المتوسط من قبل روسيا وفق الخط الهمايوني الخاص " (١).

إن معاهدات الصلح تختلف في دوافعها ومضمونها عن تلك المبرمة في زمن السلم وليس ذلك سرا أو اكتشافا ، لكن المهم في الأمر النتائج التي تمخضت عنها والآثار التي ترتبت عليها في المدى البعيد ، ومعاهدة

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢-٣٥٨.

كوتشك قينارجة كانت إحدى أهمّ الوثائق السياسية التي أثرّت في مصير الدولة العثمانية نظراً للمساحة الجغرافية والمكتسبات السياسية المُتشّعبة التي شملتها ، بالإضافة إلى الأراضي المُتنازل عنها ، والحرّيات الدينية والإقتصادية الممنوحة لرعايا الطرفين بموجبها ، كما إنّها تُبرزُ من طَرَف خَفيّ الإمتيازات الأجنبية بمعناها الواسع وبحسب الوضع الذي إستقرّت عليه في ذلك الحين ، ممّا حصلت عليه الدول الأوروبية الكبرى وفي مُقدّمتها فرنسا وبريطانيا المنافسين الرئيسين لروسيا القيصرية.

لقد عالجت معظم موادّ المعاهدة موضوع التسوية النهائية للحرب التي إستعرت بين الدولة العثمانية وروسيا في بقاع شتى ، وإشتركت فيها أطراف مختلفة كان لها أهداف وآمال عريضة تَعيّن على الطرفين الرئيسين التعامل معها بواقعية قبولاً ورفضاً ، وبالتحديد فإنّ ثلاثة وعشرين مادّة هي : من ١ إلى ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ومن ١٥ إلى ٢٨ إهتمت بتلك الجوانب المُتشعّبة.

فالموادّ ذات الطبيعة السياسية الثُنَائية تَظهرُ بوضوح فيما اتفق عليه الطرفان بخصوص إصدار عفو عام عن المتورطين في الحرب من رعايا البلدين بإستثناء المجرمين ، وحرية كل طرف في إنشاء وترميم القلاع والحصون الخاصة به ، والإقرار بإستقلال شبه جزيرة القرم على البحر الأسود وعدم التدخل في شؤونها مستقبلاً ، وعدم الإعتراف بأي تغييرات وقعت على الحدود أثناء المفاوضات ، وإلغاء كافة المعاهدات السابقة ما عدا الموادّ المتعلقة بحدود قلعة أزاق في معاهدة بلغراد ، وتكوين لجنة مشتركة للفصل في المنازعات الحدودية ، وإطلاق سراح جميع الأسرى والعبيد من رعايا البلدين وكذلك مواطني بولونيا ومولدافيا والأفلاق والبغدان ، وايفاد بعثتين على مستوى عالي لحضور مراسم التصديق على المعاهدة ، وكتابة كل نسخة بلغة كل دولة بالإضافة إلى الإيطالية.

إنّ الدولة العثمانية – علاوة على ما حصلت عليه في الموادّ المشتركة أعلاه – إستعادت إقليمي الأفلاق والبغدان ، ومملكة البوجاق ، وقلاع أقكرمان ، وجزائر البحر المتوسط من روسيا ، ولكن وفق شروط شملت العفو عن الأهالي المُتورّطين في الحرب وترك حرية الهجرة لهم بأموالهم وممتلكاتهم ، وبقاء الأسطول الروسي في تلك الجزر لمدة ثلاثة شهور ثم إخلائها ، إلا أنّ الأهم من كل ذلك كان إعتراف روسيا الصريح بسيادة السلطان العثماني الروحية على المسلمين من رعايا الدول الأخرى بما فيهم سُكّان القِرم.

أمّا روسيا فإنّها إنفردت بحق تعيين سفير لها لدى الدولة العثمانية ،

ومعاقبة المستخدمين لدى السفراء الروس في حال إرتكابهم جرائم بغض النظر عن دياناتهم ، وضرورة حضور مندوب عن الحكومة الروسية مراسم إعتناق أحدهم للإسلام مع الإحسان إليهم في المُعَاملات وعدم مؤاخذتهم بالمهام المُوكَلة إليهم ، ورفع درجة القيصر في المُكاتبات والوثائق ومنحه لقب بادشاه ، والسماح لروسيا بتعيين سفراء لها في مملكة البوجاق وجزر البحر المتوسط ، وإبداء الرأي بشأنها مع المسؤولين العثمانيين ، وإستعادة قلاع قلبرون ويكي قلعه وأزاق المطلة على البحر الأسود إليها.

أمّا على الصعيد الإقتصادي ، فإنّ الإتفاقية قضت بحرية التجارة في أراضي البلدين والملاحة في المياه التابعة لهما ، وتمتّع رعاياهما بكافة الإمتيازات الواردة في ذلك الشأن ، مع التأكيد والإشارة إلى التجار الروس الذين يجب معاملتهم بالمثل مع رعايا فرنسا وبريطانيا وفق الإمتيازات التجارية والقانونية التي كانوا يتمتّعون بها.

كما نصت المادّة الحادية عشر على تخويل القناصل الروس إقامة مقارّهم حيث شاءوا في البلاد العثمانية ، وتعيين المترجمين والمستخدمين الحاصلين على البراءة من قبل السفارات الأجنبية بموجب الامتيازات الممنوحة لهم ، ولكن روسيا إحتفظت لنفسها بحق الضغط على السلطان للتوسّط في إبرام وتنفيذ الإتفاقيات التجارية مع ولايات شمال إفريقيا التي كانت تدين له بالولاء الإسمي فقط ، كما إشترطت وضع الجزية لمدة عامين عن سُكّان مملكة البوجاق وجزائر البحر المتوسط بسبب أضرار الحرب التي طاولتهم ، ومن ثم النظر لهم بعين الرحمة والإحسان.

وهناك نقطة جديرة بالإهتمام – علاوة على ما تقدم ذكره بخصوص التجارة – لم يفطن لها الكثيرون بسبب تركيزهم على التنازلات السياسية والجغرافية التي قدّمتها الدولة ، وهي أنّ المفاوضين العثمانيين أو الروس أفادوا الدولة عمداً أو جهلاً بالمادة الخاصة بحرية التجارة والملاحة ، إذ من المعروف أنّ روسيا قصدت من طلب حرية الملاحة في مياه الدولة وموانئها الإنفتاح على منطقة الشرق الإسلامي ليتسنّى لتجارها منافسة الشركات الأوروبية العريقة من جهة ، ولتتمكن من تصدير الحبوب عبر الموانئ الجنوبية ذات المياه الدافئة إلى دول شمال وغرب أوروبا من جهة أخرى. ولكنّ تلك التسهيلات أوجدت مورد مالي حيوي لخزينة الدولة العثمانية المَدينَة ، كما أثارت حفيظة الدول الأوروبية وتجارها ، وكسرت

إحتكارهم الطويل للأسواق العثمانية (١).

وأخيراً ، فإنّ أبرز موادّ الإتفاقية على الإطلاق وأكثرها إنحيازاً للطرف الروسي تلك التي تناولت الجوانب الدينية وهي ٧ ، ٨ ، ١٤ ، وبعض الفقرات في المادّتين ١٦ ، ١٧ على التوالي ، إذ حصلت روسيا على تعهد خطّي من السلطان ببذل أقصى الجهود لحماية النصارى وكنائسهم ، وحق تمثيل رجال الدين في المناسبات والإحتفالات لدى إسطنبول ، وحرية السفر إلى القدس الشريف والأماكن المقدسة لدى النصارى دون مضايقات أو رسوم ، والترخيص لروسيا ببناء كنيسة في استنبول تُقام فيها الطقوس التعبدية على الطريقة اليونانية ، والتأكيد على حرية الدين ، وبناء الكنائس وترميمها ، وتقدير سَدَنَتها في الأقاليم والقلاع التي تم إرجاعها للسلطان.

ومن الملفت للنظر خُلو الإتفاقية من أية إشارة إلى مصير بولونيا التي كانت سبب نشوب تلك الحرب المُدمِّرة ، علاوة على أنّها المرة الأولى التي أُضيف فيها إلى معاهدة عثمانية مادّتين سرّيتين ، نصّت الأولى : على دفع الدولة العثمانية لروسيا خمسة عشر ألف كيساً غرامة حرب على ثلاثة أقساط ، بينما إشترطت المادّة الثانية : تقديم الدولة المُساعَدة اللازمة لروسيا للجلاء عن الجُزُر المُحتّلة في البحر المتوسط وسحب أسطولها منها (٢). كما إنّ الدولة العثمانية لم تحصل على حق مُماثل لتعيين قناصل لها في الأراضي الروسية (٣).

لا يمكن لأحد التنبوء بنتيجة المعارك الحربية وبالتالي فإنّ المفاوضات التي تَعقِبها يغلب عليها عادةً سعي الأطراف لتقليل الخسائر وتحقيق المكتسبات ، وفي ضوء هذه النظرة يُمكن تناول إتفاقية كوتشك قينارجة بغض النظر عن الأسباب المباشرة أو الفرص الضائعة أو الخطط البديلة التي أحاطت بها ، وكما تقدم فإنّ البحث لا يسعى إلى الدفاع عن العثمانيين بإغفال أخطائهم أو إبراز حسناتهم ، ولكنّ الإنصاف يقتضي بأنّ تُناقش الإتفاقية في ضوء الظروف التي كانت تمّر بها الدولة والحلول الممكنّة لفض الإشكال مع روسيا.

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢.
٣- أحمد فهد الشوابكة ، حركة الجامعة الإسلامية ، مكتبة المنار ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، ص ٢٩.

إنّ التنازلات التي قدمّتها الدولة لم تكن جميعها على مستوى واحد من الأهمية ، فهناك قضايا شكلية كالإعتراف للقيصر بلقب الباد شاه ، والعفو عن مجرمي الحرب من مواطني الطرفين والذي غدى تقليداً سياسياً مُتبعاً أكثر من كونه تنازلاً من جهة السلطان - ممّا يؤكدّه الواقع القريب للسلوك الدولي ، بالإضافة إلى أنّ الدولة العثمانية إشتهرت عبر عمرها المديد بالتسامح مع المخالفين بصفة عامة فيما لا يُهدّد أمنها وإستقرارها ، وهي التي أرست نظام التعامل بين دول العالم لفترة قرنين من الزمان لم تُخَالِف فيهما الأعراف السياسية السائدة رغم قُدرتها على ذلك ، وهذا وذاك لا يبرر وإنّما يُفسّر مُمارَسَاتِها على أرض الواقع.

وفي المقابل ، هناك مواضيع حساسّة تُنذر بخطر مستطير شملتها الإتفاقية لا مجال لغض الطرف عنها أو التقليل من شأنها ، ويأتي في مُقدمّتها وضع الرعايا الأرثوذكس وحقوقهم في الدولة العثمانية ، والمترجمين والموظفين في البعثات الروسية ، وإستقلال شبه جزيرة القرم ، والسماح لروسيا ببناء كنيسة أرثوذكسية يونانية النّهج في العاصمة إسطنبول.

إنّ الإمتيازات الدينية التي إنتزعتها روسيا من المفاوضين في كوتشك قينارجة وبخاصة الموادّ المتعلقة بحرية ممارسة الديانة النصرانية في أراضي الدولة عموماً أو الأراضي المُعادة إليها لا تُمثّل تحولاً جذرياً في السياسة العثمانية بقدر ما تؤكّد حقيقة تساهُلها المُطلق مع أهل الكتاب ، كما يمكن حَملَ التخصيص على تلك الحرية لسكان أقاليم الأفلاق والبغدان وجزائر البحر المتوسط بإعتبار أنّ الإحتلال الروسي لتلك المناطق شجّع بعض الأهالي على التعاون مع الغازي المُحتّل شأنهم في ذلك شأن الكثيرين في حال الحروب ممّا إقتضى العفو عنهم. وإنّ تعهّد السلطان بتوفير أقصى درجات الحماية لرعاياه النصارى يندرج في ذلك الإطار ، كما إنّ السماح للروس بالحج إلى المقدسات النصرانية في بلاد الشام ليس بدعة سياسية أو سابقة قانونية ، فقد حصلت دول أوروبية عديدة ومنذ قرون خلت على إمتيازات مشابهة وبمبادرات فردية من قبل السلاطين المُتقدّمين ، وفي ظل ذلك تبدو ثانوية الإقرار بإعادة الممتلكات للأديرة والكنائس في الأراضي التي تنازلت عنها روسيا للسلطان ، فضلاً عن التأكيد على المعاملة الحسنة والإحترام لرجال الدين النصراني.

ولكن لا ينبغي التقليل من شأن المادّة السابعة الخاصّة بحماية النصارى والنيّابة عن الكنيسة المُزمَع إنشائها في اسطنبول بأية حال ، إذ رأى أحد الباحثين الأوروبيين في تلك المادة نذير خطر على الدولة بسبب الأسلوب الذي صيغَت به وفهمه من الجانبين ، حيث قال:

" إن البند المتعلق بحماية الديانة النصرانية وكنائسها ثبت أنه أهم شروط معاهدة كوتشك قينارجة لكونه صيغ بطريقة غامضة فهم منه القناصل الروس ونوّابهم حق التحدث ومن ثم التدخل باسم الأرثوذكس في أي مكان من أراضي العثمانيين ، هذا بالإضافة إلى تمكنهم من التلاعب بالشؤون الداخلية للدولة " (١).

وقد خلُصت دراسة تُركية معاصرة إلى نتيجة مشابهة تتميّز بشموليتها ، إذ أشارت إلى أنّ:

" الجانب المهم الآخر من المعاهدة فهو الموادّ التي تضمّنتها وفسّرها الروس على أنّها تمنحهم حق حمايّة الأقليات الأرثوذكسية في أراضي الدولة العثمانية ، وهذا الوضع هو الذي أبرز فداحة المعاهدة ، إذ استندت روسيا إلى تلك الموادّ وأعطت لنفسها الحق فيما بعد للتدخل في شؤون الدولة " (٢).

كما إنّ النص على حرية السفراء الروس في تعيين المترجمين والمستخدمين وإحترامهم وحمايتهم من قبل المسئولين العثمانيين وعدم مؤاخذتهم بالمهام الموكلة إليهم ، بالإضافة إلى إشتراط حضور مندوب عن السفارة مراسم إعلان إسلام الرعايا الروس يمثل إمتداداً لما جاء في الإتفاقيات السابقة مع الدول الأوروبية وتفريع عنها ، ولا يمنع أن يكون ذلك تطوير لموادّ الإمتيازات الماضية ، إذ جرت العادة أن يبدأ الإنسان من حيث إنتهى الآخرون ، وهذا يتأكد في حق صياغة الإتفاقيات الدولية التي تتسم بالتراكمية عموماً.

وتكمن نقطة الإفتراق بين الإمتيازات الأجنبية للدول الأوروبية وبين ما حصلت عليه روسيا في عنصرين رئيسين ، أولهما : طبيعة الظروف

1- Andrina Stiles, Russia, Poland & the Ottoman Empire: 1725-1800, Hodder & Stoughton, London, 1991, p.135.
٢- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٧١.

التي قادت لتلك الإمتيازات وأعني بذلك الحرب بخلاف حالة السلم التي منح فيها السلاطين المتقدمين رعايا كلا من البندقية وفرنسا وبريطانيا وهولندا إتفاقيات إنتظمت بموجبها قوانين التجارة والقضاء والشؤون الدينية المتعلقة بهم ، وهذا في حد ذاته ليس سببا مقنعا لتمييز بعض مواد الإتفاقية بل وتجريمها مقارنة بما ورد في الإتفاقيات التي سبقتها مع الدول الأوروبية المختلفة. وثانيهما : التصريح لروسيا ببناء كنيسة في العاصمة إسطنبول تقيم شعائرها التعبدية على طريقة الشعب اليوناني ، في الوقت الذي لم تحصل فيه دول أوروبا على مثل ذلك الحق من قبل ، إذ سمح لرعاياها بإقامة الشعائر في محيط سكن تجارها فقط ، ولكن ذلك التنازل الظاهر ينسجم من جهة المبدأ مع الإتفاق على معاملة التجار الروس أسوة برعايا أوروبا مما جاء في المادة الحادية عشر ، الأمر الذي تطلب وجود رجال دين يتولون فصل القضاء بين رعايا القيصر المقيمين في إسطنبول وسواها من مدن الدولة بحسب التقليد الكنسي المتبع ، وضرورة قيام السفراء الروس بتمثيل الكنيسة أو سدنتها في المحافل الرسمية لفض المنازعات لدى الصدر الأعظم ، أو لحضور الحفلات العامة.

إلا أن روسيا تميزت عن الدول الأوروبية بوحدة المذهب الكنسي الأرثوذكسي الذي جمع بين رعاياها ونصارى البلقان الخاضعين للدولة العثمانية الأمر الذي جعل من الإمتياز المذكور خطرا جاثما على صدر الدولة وريحا حركت الرماد الساكن فوق نار العداء الكامن والمشترك للإسلام والدولة العثمانية المعنية بحمايته. وربما كان ذلك سوء تقدير من المفاوضين العثمانيين على أية حال نظرا لأن الفساد والضعف قد إعترى مؤسسات الدولة السياسية والعلمية والعسكرية أجبر السلطان عبد الحميد الأول على الموافقة على ذلك القرار ، ولكن كان يتعين على الدولة أن تأخذ بأسباب إصلاح الوضع كما فعلت لاحقا وقد جانبها الصواب في بعض الاجتهادات!

أما الإعتراف بإستقلال شبه جزيرة القرم الحيوية لأطماع روسيا في البحر الأسود ، بالإضافة إلى التنازل عن بعض الأراضي والقلاع فإن له ما يسوغه شرعا عملا بمبدأ أخف الضررين ، وقد إرتأ السلطان وحكومته أن مصلحة الدولة كانت في القبول بتلك المطالب المجحفة خوفا من تفاقم الوضع وتصلب الموقف الروسي المتشدد أصلا نظرا للضعف الشديد الذي بدت عليه الدولة. كما ينبغي عدم إغفال حقيقة مهمة جدا تكمن في أن الثمن المطلوب كاد أن يكون أكبر من ذلك بالإستيلاء على لؤلؤة الدولة وعاصمتها إسطنبول التي تطلع للاستيلاء عليها الكثيرون قديما وحديثا.

ثم إن الدولة سمحت لشعب التتار بحرية إنشاء نظام الحكم الخاص

به ولم تتنازل عن الإقليم لروسيا ، ويعتبر ذلـــك حـــلا وســـطا بالنسـبة للإحتمالات الممكنة في حال الرفض العثماني ، كما إن السلطان إعــترف لشعب عريق في الإسلام بالسيادة على أرضه وذلك أفضل بكثير مقارنــة بما إقترفته دولا أخرى بحق رعاياها المسلمين عبر التـــاريخ ، والواقــع المعاصر دليل صدق على هذه المقولة. علاوة على أن السلطان العثمــاني رغم معرفته الأكيدة بنوايا روسيا القيصرية العدوانية ، لم يكن بمقـــدوره التنبؤ بالتحرك الروسي القادم أو إتخاذ التدابير الكفيلة بصدده ، فقد تحمــل تركة ثقيلة تنوء بحملها الجبال الرواسي ، إذ من المعروف أن الســـلطان عبدالحميد الأول إعتلى الحكم في شهر ذي القعدة من عام ١١٨٧هـــــ / شهر يناير لسنة ١٧٧٤م ، ولم يسعفه الوقت لإجراء التغيرات اللازمة في صفوف القيادات المدنية والعسكرية حيث باغته القائد الروسي رومازنوف بالهجوم على أراضي الدولة ، الأمر الذي عجل بعقد الإتفاقية في شـــهر يوليو من العام نفسه ، ولم تستغرق المفاوضات رغم أهميتها سوى أسبوعا واحدا ، وذلك لأن روسيا كانت قد حزمت أمرها من قبل عندما تقدمــت كاترين الثانية بشروطها المعروفة للسلطان مصطفى الثالث والتي بـــاتت مسودة ملزمة للإتفاقية التي أبرمت في كوتشك قينارجة (١).

وهذا لا يعني أن السلطان مصطفى لم يسع إلى تدارك الأوضـــاع ، فقد ذكر أن القتال بين الطرفين إستمر بعد هزيمة جورجيو ببلغاريا فـــي سنة ١١٨٦هــ/١٧٧٢م ، حيث أعاد العثمانيون تنظيم صفوفهم ونجحـــوا في إخراج الجيوش الروسية من منطقة البلقان ، ولكن كفة الروس رجحت لاحقا لأسباب فنية (٢). وكادت المعارك أن تســتمر لـــولا نفـــاد المـــال الروسي ، – وأغلب الظن أن الدور الروسي المسموح به عالميا قد بلـــغ مداه – مما أدى إلى توقف الحرب وبدأ المفوضات ، فالقوى الأوروبيـــة رفضت التدخل طالما أن مصالحها لم تقع تحت تهديد روسي مباشر ، وأن روسيا مستمرة في القيام بمهمة إنهاك قوى العثمانيين ليسهل على أوروبـــا إخضاعهم لاحقا (٣).

وبين هذا القول وذاك ، هناك من الباحثين من يرى بأن التنـــازلات التي قدمها المفاوضون العثمانيـــون في قرية كوتشك قينارجة كانت أكـــبر بكثيـــر مما قصده السلطان عبد الحميد الأول. وذلك يمكن حمله على عدة

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٤١.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٨-٦٢٩.

وجوه منها رغبة السلطان في الإحتفاظ بمعظم أوراقه للمساومة بإنتظار أخبار سارة في جبهات القتال المتعددة وبخاصة شبه جزيرة القرم المهمة ، أو مراهنته على إرهاق تكاليف الحرب لكاهل روسيا القيصرية أو حدوث معجزة ترفع من معنويات الجيش السلطاني التي تردت كثيرا بسبب الفساد المستشري والهزائم المتتالية (١).

وأخيرا ، فإن البعد الإقتصادي للإتفاقية تجلى في إشتراط حكومة روسيا على السلطان العثماني بذل جاهه ونفوذه لدى حكام الممالك الإسلامية المستقلة في منطقة شمال إفريقيا للحصول على إمتيازات تجارية للتجار الروس مع ضمانه الإلتزام بتنفيذها ، وتلك المادة رغم بساطتها تتبئ عن أطماع روسية لا تعترف بحدود أو إمكانات ، وتكشف كذلك عن مدى هشاشة الوضع السياسي للسلطان عبد الحميد الأول بقبوله المبدئي بقرار لم يكن يملكه شخصيا ، وخاصة في ظل العلاقات المتأرجحة بين الدولة العثمانية وبين الأسر الحاكمة من جهة ، وتقاطع ذلك المطلب مع الأطماع القديمة والمصالح القائمة لدول أوروبا في تلك الرقعة من بلاد الإسلام من جهة أخرى.

وخلاصة الأمر أن مواد معاهدة كوتشك قينارجة رغم إجحافها الظاهر في حق الدولة العثمانية والمسلمين عموما ، والحريات الواسعة التي حصلت عليها روسيا وأتباعها في البلاد العثمانية ، إلا إنها في مجملها لم تكن جديدة ولا بالسوء الذي يمكن تصوره ، فالتنازل عن الأراضي والإمتيازات الأجنبية لروسيا ورعاياها قرارات سبق للعثمانيين أن إتخذوها من قبل ولكن في ظروف مغايرة ولأسباب مختلفة ، وهذا بيت القصيد فالوضع العام للدولة عسكريا وإقتصاديا وسياسيا أدركته الشيخوخة ، بينما كانت روسيا القيصرية تزهو متبخترة في عنفوان شبابها.

كما إن بعض مواد الإتفاقية التي كانت في ظاهرها شرا مستطيرا ، ساهمت بغير قصد من الأطراف الموقعة في إيجاد نفرة أكبر بين الدول الأوروبية المتربصة بالفريسة العثمانية المنهكة ، والأدلة على ذلك كثيرة ومتضافرة ، ومن أبرزها المصير الذي آلت إليه الأمور والصراع المرير

1- Fatma Muge Gocek, Rise of the Bourgeoisie, Demise of Empire: ottoman westernization and social change, Oxford University Press, N.Y., 1996, p.47.

بين القوى الأوروبية على تركة الرجل المريض في القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي. فالحج النصراني إلى القدس والأماكن الدينية الأخرى ، وحرية التجارة مع الموانئ في مصر والشام ، والملاحة في البحر الأسود ونقل البضائع عبره إلى الموانئ الأوروبية ، ووساطة السلطان العثماني لإقامة علاقات تجارية لروسيا مع الولايات الإسلامية في شمال إفريقيا ، كل واحد من تلك الجوانب كان كفيل بإثارة أزمة كبرى مع هذه الدولة الأوروبية أو تلك ، مما منح الدولة العثمانية بعض الوقت لإعادة بناء قوتها ، وأهم من ذلك ترك لها إختيارات سياسية متعددة من التحالفات الممكنة مع الأطراف الأوروبية المختلفة.

إن منطق الدليل يقتضي أن ينسب الفضل للدولة العثمانية في إستغلال نار العداوة وإحتدام الصراع بين الدول الأوروبية - بما فيها الإمبراطورية الروسية - في مجالات مختلفة وجبهات متعددة طبعت أحداث تلك الحقبة الزمنية الطويلة ، وأبرزها التناحر العقائدي ، والمنافسة الإقتصادية الشرسة ، والسباق العسكري المحموم ، وليس من الإنصاف أن تلام الدولة العثمانية وساستها على مشكلات وصراعات لم يشهدوها بحجة أنها تتصل بنسبتها إليهم ، بينما تغفل في الوقت ذاته الإيجابيات التي تمخضت عنها والتي إرتبطت بالشخصيات والسياسات نفسها. والأغرب من ذلك ، أن كلا الأمرين - الإيجابيات والسلبيات - إتسما بصفة مشتركة بأنهما نتائج غير مباشرة زمانا ومكانا ومضمونا للإمتيازات الأجنبية ، والتفريق بينهما يمثل إزدواجية وإنتقائية في طرح المواضيع وتناولها من قبل بعض الباحثين المعاصرين لا مبرر لها.

ثالثا : النتائج :

وبعد إستعراض الأسباب التي ساهمت في إبرام معـــاهدة كوتشــك قينارجة والمواد التي تضمنتها ، فإن من المناسب النظر في آثارها علـــى الدولة العثمانية في المدى القريب ، إذ هناك ثلاثة جوانب تشمل تحديـــدا الإقتصاد والدين والسياسة تسترعي الدراسة والتمعـــن بإعتبـــار أهميتـــها وصلتها الوثيقة بمواضيع الفصل الأخير لـــهذا البحـــث والعلاقـــة بيـــن الإمتيازات الأجنبية وسقوط الدولة العثمانية. ورغـــم أن آراء المؤرخيـــن المعاصرين حول النتائج الوخيمة التي تمخضت عنها الإتفاقية تبدو وكأنها إجماع عام ، فسوف أتناول في الصفحات التاليـــة مـــا سـطروه بذلـــك الخصوص عبر المحاور الثلاثة المذكـــورة أعـــلاه ، مبتدئـــا بالجـــانب الإقتصادي وآخذا بمبدأ التدرج من المهم إلى الأهم ، وسأفند تلـــك الآراء بحسب ما أراه مناسبا.

بادئ ذي بدء ، فإن الإتفاقية التي إعتبرها إمبراطور روسيا مهمـــة جدا وأطلق عليها وصف " المعاهدة العظيمة " أثارت حولـــها عواصـــف فكرية من قبل المؤرخين لم تهدأ أو تنته بعد (١). فالبـــاحث الإنجلـــيزي هيورتز المتخصص في الإتفاقيات الدولية أوضح أن تلك الإتفاقية فـــاقت كل المعاهدات السابقة بين الدولتين من جهة أهميتها ، كما إنـــها أطـــرت علاقاتهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى (٢).

فيما إعتبرها المؤرخ المعاصر أحمد مصطفى من أقســـى وثـــائق التاريخ العثماني المديد ، وكذلك فإنها أصبحت أساس المعاهدات اللاحقـــة بين الدولة العثمانية وروسيا (٣) ، وقد أكد الخبير القانوني ماريوت تلـــك الحقيقة المهمة بقوله:

" [إن] كل المعاهدات الكبرى المعقودة بيـــن الدولتيـــن – العثمانية وروسيا – خلال نصف القرن التالي لم تكن سوى

1- Edward H. Michelsen, Ottoman Empire and Its Resources, Simpkin, Marshall and co., London, (MDCCCLIII), p.132.
2- Hurewitz, op., cit., p.54.
٣- مرجع سابق ، ص ١٦٥.

شروحا لذلك النص الأصلي " (١).

أما المؤرخ البريطاني كريسي فقد رأى في المعاهدة آثارا تجاوزت حدود الإطار الزمني والمساحات الجغرافية المتصلة بها ، إذ يقول:

" لقد كانت إتفاقية كوتشك قينارجة من الخطورة بمكان حيث أعلنت بداية تدمير الإمبراطورية المحمدية في الشرق ، ولكنها أيضا كانت مصدر الشر والمشكلات غير المحدودة لكل دول أوروبا " (٢).

بينما رأى المستشرق كارل بروكلمان أن تنازل الدولة العثمانية في معاهدة كوتشك قينارجة عن أعظم قلاع البحر الأسود شأنا أدى إلى إهتزاز صورة الدولة في أعين الساسة الأوروبيين ، ومن ثم بات طردها من القارة الأوروبية مسألة وقت لا أكثر (٣).

فيما خلص الباحث محمد طقوش إلى أن المعاهدة كانت الشرارة التي أطلقت مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية الأوروبية ، وإستغلت فيها دول أوروبا الإمتيازات الأجنبية بما يتعارض مع مصلحة الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها بحجة حماية النصارى ، كما فتحت المجال واسعا أمام التجار الأجانب الأمر الذي أضر بمصالح المسلمين عموما ، وكذلك مهدت الطريق لبداية الحروب الطويلة التي واجهتها الدولة طوال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (٤). وقد هاجر آلاف اليونانيين بعد توقيع المعاهدة وإنتشروا على طول المدن التجارية الساحلية في منطقة البلقان معززين بذلك نفوذهم التاريخي الطويل في مجال التجارة الخارجية ، ومدعومين سياسيا بمكانة البطريركية في إسطنبول التي هيمنوا عليها ، ونتج عن ذلك تقليص دور إسطنبول التجاري بشكل

1- J.A.R., Marriott, The Eastern Question: A historical study in European diplomacy, Clarendon Press, Oxford, 1958, p.151.
2- Creasy, op., cit., vol.2, p.262.

٣- مرجع سابق ، ص ٥٣١.
٤- مرجع سابق ، ص ٣٠٠.

كبير وخطير جدا ، كما نزح بعضهم إلى المـــدن الروســـية والنمســـاوية لممارسة الدور ذاته ، وتوثيق عرى علاقـــة الصداقة والمنفعـــة المتبادلـــة والإهتمام المشترك مع تلك الدول (١).

كما نجم عن الإتفاقيـــة تحويل البحر الأسود إلى بحـــيرة روســـية مغلقة ، وبذلك أكملت كاترين الثانية المسيرة التي بدأها بطـــرس الأكـــبر بإحتلاله شواطئ البحر الأسود الشمالية (٢) ، وقـــد إشـــتهرت كـــاترين بالمغامرة والطموح الشخصي مما دفعها لتحقيـــق رغبتـــها الدفينـــة فـــي الحصول على منفذ بحري لبلادها في المياه الدافئة نظرا لحاجة الإقتصـــاد الروسي الملحة لتصدير المنتجات المحلية إلى دول أوروبا (٣).

وقد جنت روسيا ثمار الإتفاقية بسرعة فائقة حيث توسعت الأنشـــطة التجارية بينها وبين الدول الأوروبية عبر منطقة البحر الأسود ، وكـــانت النتيجة الحتمية لذلك التغيير الناشئ تضرر ميناء طرابـــزون العثمـــاني بصورة بالغة حدت من نموه وإزدهاره (٤). ليس ذلك فحسب ، إذ إنعكس الأثر السلبي على التجار الأوروبيين أنفسهم ، مما أسفر عن تفاقم الأزمـــة الإقتصادية لشركة الليفانت الإنجليزية وتجارتها في الأراضي العثمانيـــة ، الأمر الذي أثر في علاقات البلدين ودفع بالساسة البريطانيين إلى تقديـــم الدعم العسكري لروسيـــا ظنا منهم بقرب نهاية الدولة العثمانية (٥).

وإنعكست جدوى إتفاقية كوتشك قينارجة على التجـــار اليونـــانيين الأرثوذكس في شبه جزيرة البلقان من جانبين ، الأول : حصولهم علـــى حماية روسيا القيصرية لهم ، والثاني : فتح موانئ البحر الأســـود أمـــام أنشطتهم ، ونظـــرا لأن روسيـــا لم يكن لديها سفن تجارية تمارس بـــها نشاطها العالمي ، فقد خولت اليونانيين من رعايا الدولة العثمانية العمـــل

1- Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy, State University of New York Press, New York, 1988, pp.20-21.

٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨.

3- Stiles, op., cit., p.146.

4- Benjamin Brande and Bernard Lewis, eds., Christians and Jews in the Ottoman Empire, Holmes and Meier Publishers, Inc., London, 1982, vol.I., p.287.

5- Hale and Bagis, op., cit., p.41.

تحت العلم الروسي ، وبالتالي حصولهم على كافة الحقوق القضائية والتسهيلات التجارية التي كانت حكرا على التجار الأجانب ، ولا تشملهم بحكم إنتمائهم إلى التابعية العثمانية (١).

بل إن دراسة الباحثين براند ولويس تؤكد إنحياز روسيا التام إلى النصارى الأرثوذكس في مجال التجارة ، حيث ذكر الباحثان أن روسيا مارست سياسة تفضيل التجار اليونانيين على المسلمين فيما يتعلق بفتح موانئ البحر الأسود أمامهم قاصدة بذلك إضعاف نشاط المسلمين التجاري (٢). وتلك السياسة المتعمدة أدت إلى ازدهار أحوال الفناريين – نسبة إلى الحي الذي كانوا يقيمون به في العاصمة إسطنبول – التجارية وسيطرتهم على التجارة في كافة موانئ البحر الأسود (٣). ولم تكتف روسيا بذلك بل حالت دون إسترداد الرعايا العثمانيين المسلمين لحقوقهم من التجار الأوروبيين ، كما فوضت قناصلها تقديم الدعم والمساعدة لهم (٤).

وتعد تلك المسألة من أخطر النتائج على الدولة في المدى البعيد بصفة عامة لأنها أوجدت تقاربا كبيرا بين الطرفين المخالفين للدولة دينيا وحضاريا ، والذين كانت تربطهما كذلك وشائج الدين النصراني عموما والمذهب الكنسي الأرثوذكسي على وجه الخصوص ، فقويت بذلك العلاقات بينهما ، ونمت المصالح الحيوية الراسخة ، مما كان له أثر سيء على مستقبل العثمانيين الإقتصادي والسياسي ، وذلك الموضوع سيتناوله أحد مباحث الفصل الأخير من هذه الرسالة.

أما على صعيد الإقتصاد العام للدولة ، فإنه ومنذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي بدأت مرحلة جديدة في طبيعة العلاقات التجارية العثمانية الأوروبية ، حيث دخلت الدولة في تحالفات ومعاهدات دولية ربطتها بالنظام الإقتصادي العالمي مما كان وبالا عليها بخلاف القرون الماضية ، كما فقدت الدولة الكثير من العائدات التي غدى يحصل عليها الوسطاء من رعاياها النصارى والذين كانت تحميهم السفارات الأجنبية في إسطنبول ، وقد تأكدت تلك الحقيقة

1- Kasaba, op., cit., p.29.
2- Brande and Lewis, op., cit., p.289.
٣- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٢٨.
٤- نوار ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

المرة في معاهدة السلام في كوتشك قينارجة ، كما جسد ذلك الدور التجار اليونانيون (١).

ونخلص مما سبق إلى أن الآثار السلبية للإتفاقية على الإقتصاد العثماني لم تكن آنية أو مباشرة في مجملها ، لكن الإنجازات الروسية في مجال التبادل الدولي وسياسة التقارب مع التجار اليونانيين كانت كفيلة برجحان كفة الطرف الروسي وحصوله على نصيب الأسد من ثمار المعاهدة ، إذ غيرت إتفاقية كوتشك قينارجة ميزان القوى العالمي وحملت فرص وثمار غير متوقعة للأرثوذكس الشرقيين والروس ، وبذلك الإعتبار فإنها غدت من أهم وأشهر المعاهدات في تاريخ السياسة الأوروبية (٢). إذ سمحت تلك التسهيلات التجارية من طرف الدولة العثمانية ، وتوفير الحماية السياسية من قبل روسيا القيصرية ، في وصول الفناريين وكهنة الكنيسة الأرثوذكسية إلى أعلى المناصب في الدولة العثمانية ، وغدوا أصحاب نفوذ وسلطان لا يستهان به ، محتلين بذلك مكانة العنصر السلافي دون سائر الرعية (٣).

أما بالنسبة للأثر الديني لمعاهدة كوتشك قينارجة ، فقد إختلف بشأنه المؤرخون وبالتحديد حول المستند القانوني الذي إعتمدت عليه روسيا لتأكيد مطالبها برعاية النصارى الأرثوذكس في الدولة العثمانية. إذ هناك من الباحثين من يرى في الإتفاقية دليلا صريحا على شرعية التصرف الروسي مثل المؤرخ فاسينش الذي إعتبر أن المعاهدة خولت القيصر الروسي رسميا حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية ، وذلك بموجب حق حماية الأرثوذكس الذي حصلت عليه روسيا في المادة السابعة (٤).

وقد وافق الباحثان براند ولويس على ذلك ولكنهما أشارا إلى أن تدخل القيصر في شؤون الدولة وأقاليمها تأكد بصفة خاصة في المسائل التجارية المتعلقة بالرعايا الأرثوذكس دون الأمور الدينية ذاتها رغم توسع

1- Kasaba, op., cit., p.35.

2- Greogry Bruess, Religion, Identity and Empire: a Greek archbishop in the Russia of Catherine the great, East European Monographs, Boulder, Colorado, 1997, p.46.

٣- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠-١٢١.

4- Vucinich, op., cit., p.85.

القيصر في تفسير المواد التي إعتمد عليها (١).

بل إن الباحث محمد طقوش إعتبر أن حماية عامة الرعايا الأرثوذكس كان مطلبا روسيا تمت الموافقة عليه من قبل الدولة العثمانية بقصد إيجاد موطئ قدم للروس في البلقان والمشرق العربي يخولهم العبث بالشؤون الداخلية للدولة أسوة بالإمتيازات الفرنسية (٢). وهو الرأي ذاته الذي ذهب إليه المؤرخ الفرنسي ميشليه مشيرا إلى أن روسيا إستغلت الرابطة الدينية لبسط نفوذها وتحقيق مطامعها على المضائق المائية بموجب المعاهدة ، وهذا التفسير لا غبار عليه إذ أكدته الأحداث لاحقا ، ولكن نص المادة السابعة الذي إستندت إليه السياسة الروسية لا يؤيد تلك النظرة البتة (٣).

بينما عارض ذلك الرأي الباحث أحمد مصطفى بصورة غير مباشرة موضحا أن الإتفاقية لم تمنح روسيا حقوقا واسعة تتعلق بالطائفة الأرثوذكسية في الدولة ، لكن الساسة الروس فسروا المادة الخاصة بحماية الكنيسة الأرثوذكسية بنوع من الشمولية أدخل تحته كافة أتباع الطائفة في أراضي الدولة ، مما مهد الطريق لروسيا للتدخل في الشؤون العثمانية خلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (٤) ، ولم يعدو مضمون تلك المادة عن تكريس مكانة الروس في حماية أرثوذكس العاصمة إستنبول وحدها (٥).

ويؤكد الباحث محمد الدسوقي أن روسيا حصلت على حق إقامة كنيسة أرثوذكسية في إسطنبول تحت رئاسة أسقف روسي فقط ، وليس تفويضا لحماية ورعاية النصارى عموما ، وتلك أهم مكسب لها ضمن معاهدة كوتشك قينارجة ، لكنه كان بداية للتدخل الروسي في الدولة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (٦). فالمادة السابعة التي نصت على توفير السلطان الحماية للكنيسة والديانة النصرانية في أراضيه ، والسماح لسفراء روسيا بمخاطبة السلطان نيابة عن الكنيسة الروسية ، وكذلك المادة الرابعة

1- Brande and Lewis, op., cit., p.289.

٢- مرجع سابق ، ص ٢٩٤.

٣- الامتيازات الأجنبية وحقوق الأقليات ، مرجع سابق ، ص ١٩.

٤- مرجع سابق ، ص ١٦٧.

٥- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤١٠.

٦- مرجع سابق ، ص ١٠٣.

عشر التي سمحت لروسيا ببناء كنيسة في غلطه وحمايتها ، أثارتا جدلا واسعا في تفسيرهما حيث إدعى الروس إستنادا إليهما أن لهم الحق في تمثيل الطوائف النصرانية في البلقان وحمايتهم ، بينما أصر السلطان على الرفض ، مما يؤكد محدودية إطار تلك المادة من وجهة نظر الساسة العثمانيين (١). وفي ذلك يقول المؤرخ هيروتز بأن الإدعاء الروسي بحق حماية سائر اليونانيين الأرثوذكس من رعايا السلطان كان توسعا كبير في فهم وتفسير المادتين السابعة والرابعة عشر من المعاهدة ، وعلى أية حال فإنه تفسير تحيط به الشكوك والتساؤلات (٢).

لا يقلل ذلك الرأي من شأن الدعوى الروسية بالوصاية على نصارى الدولة العثمانية إذ كانت لها أصداء أخرى ، فقد ذكر المؤرخ محمد البحراوي أن كاترين الثانية حصلت على تفويض من المجمع اليوناني لتنصيب حفيدها قسطنطين إمبراطورا على اليونان عند وصوله مرحلة البلوغ مستندة في ذلك على أخطر عبارات المادة السابعة التي تمثلت في إنابة روسيا عن الكنيسة اليونانية في الدولة العثمانية (٣). وقد أشار الباحث الغربي نويل باربر إلى أن أحدا لم يهتم بالمادة المتعلقة بحماية النصارى في الإتفاقية والتي تبين لاحقا أثرها الكبير ، وذلك لكونها هامشية. ومنذ ذلك التاريخ تحولت دول أوروبا إلى مرحلة جديدة قامت فيها بحماية الدولة العثمانية ضد أطماع القوى الأوروبية المتصارعة على إحتلال العاصمة إسطنبول (٤).

والعجيب في سلوك جل المؤرخين الغربيين عدم إعتماد مبدأ الصراحة المتناهية فيما يتعلق بنوايا وأطماع ومخططات الدول الأوروبية مثلما يفعلون مع المسلمين ، إذ لم يشر الباحث المذكور إلى روسيا بشيء من ذلك إطلاقا. وبغض النظر عن تلك الازدواجية في المعايير ، فإن المؤرخ أشار إلى نقطة مهمة تمثلت في ثانوية تلك المادة في المعاهدة مقارنة بالتنازلات السياسية ، مما يوحي بأن مضمون المادة المعنية كان واضحا وليس بحاجة إلى تفسير من قبل السلطان أو سواه!

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٨٨.

2- Hurewitz, op., cit., p.54.

٣- حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ ، دار التراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٨هـ ، ص ٢٩-٣٠.

4- Barber, op., cit., p.97.

وتأكيدا لمحدودية نطاق تلك المادة ، فقد أشارت الباحثة التركية فاطمة جوكيك إلى أن التوسع في تفسيرها وفهمها قاد إلى أزمة عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م ، وبصورة غير مباشرة إلى حرب القرم ، كما أن الحاكم المعني بحماية العقيدة النصرانية وكنائسها المنصوص عليه في تلك المادة ليس القيصر الروسي وإنما السلطان العثماني (١). علاوة على ذلك ، فإن الشروط الروسية لإنهاء الحرب تضمنت حق حماية الأرثوذكس من رعايا السلطان ، وهو الأمر الذي رفضه السفير البريطاني دي رد كليف بحجة أنه سيؤدي حتما إلى ضياع إستقلال الدولة العثمانية (٢). وإن ذلك الموقف البريطاني إتفق تماما مع الموقف العثماني الرافض أثناء المفاوضات ، كما إن بريطانيا ما كانت لتسمح للروس بإنتزاع ذلك الحق أو تتجاهله قبل المعاهدة أو بعدها. ولكن وجود رعايا أرثوذكس في الدولة العثمانية جعل من الأمور الدينية ذريعة للتدخل الروسي ، وقد ظهرت بوادره في رومانيا (٣).

إن الدولة العثمانية لم يكن لديها مجال لإتخاذ تدابير وقائية حيال رعاياها النصارى لأنها إرتضت منذ نشأتها الإبقاء على أهل الذمة بين جوانبها عملا بسماحة الشريعة الإسلامية ، وقد تقدم ذكر الموقف الرافض لبعض السلاطين من قضية إبعادهم خارج البلاد بناءا على فتاوى العلماء التي جرمت ذلك السلوك ، وتلك المعضلة كان يتعين على الدولة التعامل معها بسعة أفق وحزم معا ، وهو ما تؤاخذ عليه لأنها فرطت في أمنها بصورة تدريجية في ظل بزوغ فجر الأمة الروسية التوسعية والحاقدة!

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحقوق الداخلية التي كان يتمتع بها غير المسلمين إكتسبت وضعا دوليا بسبب معاهدة كوتشك قينارجة ، وذلك بحسب دراسة للباحث التركي المعاصر أكمل الدين أوغلى (٤).

وكانت كاترين الثانية قد إستولت على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية ، لكنها تركت معتقداتها الدينية مراعاة لحاجة الشعب وتوجهه الديني ، مما يؤكد نهمها الشديد للملك وطموحاتها الشخصية الكبيرة والخطيرة (٥).

1- Gocek, op., cit., p.46.

٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥.

٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٢٩.

٤- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٠٣.

٥- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨.

والعجيب في الأمر ، أن ثمة تناقض فاضح بين دعوة كاترين الثانية إلى إحياء الإمبراطورية اليونانية – علما بأن بطريركية إستنبول كانت محور جذب اليونانيين الرئيس بعد زوال دولتهم الغابرة – وبين إستيلائها على ممتلكات الكنيسة.

من ناحية أخرى ، برز لدى السلاطين العثمانيين منذ توقيع معاهدة كوتشك قينارجة إتجاه بضرورة التمسك بمسمى الخلافة الإسلامية ليكون لهم الحق في فرض وصايتهم على المسلمين في أراضيهم الشاسعة والممالك المستقلة من جهة ، وكذلك على أولئك الخاضعين لسيادة الدول النصرانية في قارتي أوروبا وآسيا من جهة ثانية (١). وكانت المعاهدة قد أقرت للسلطان لفظيا بالخلافة الإسلامية على الشعوب المسلمة ، وكانت تلك المناسبة الدولية اليتيمة التي ظهر فيها العطف الأوروبي ، إذ لم تتم الإشارة إلى تلك الصفة مطلقا بعدها (٢).

إن ذلك التوجه الروحي رغم شكليته الظاهرة ، إلا إنه كان السلاح الناجع والرد العملي على الأطماع الروسية ، وبالتأمل في ذلك المسلك قليلا ، فإنه يبدو أمضى من الوسائل الحربية التي كانت تفتقر إليها الدولة أصلا. إذ من المعلوم أن صعود نجم الدولة القيصرية لم يكن ليقف أمامه شيء في ذلك الحين ، حيث عجز الجيش العثماني عن التصدي للتوسع الروسي المستمر ، وبالتالي فإن أكثر ما كانت الدولة تستطيعه هو إيجاد مبرر قوي تنفذ منه إلى داخل الإمبراطورية الروسية لتأليب الرعية المسلمة على القيصر ، وبذلك يصبح لدى السلطان ورقة مساومة قوية يقاوم بها الصلف الروسي ، ويلجأ إليها في طاولة المفاوضات. ومما يعضد ذلك الرأي قيام روسيا عقب إبرام معاهدة كوتشك قينارجة بفترة وجيزة بعمليات تنصيرية واسعة في منطقتي قازان واستراخان ، الأمر الذي إضطر المسلمين هناك للجوء والإستنجاد بالدولة العثمانية ، وقد بلغ بهم اليأس حد إستجداء عباس الكبير شاه الدولة الصفوية العدو اللدود للعثمانيين للتدخل وبخاصة في عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م عقب إحتلال الروس لشبه جزيرة القرم (٣).

إن السبب الرئيس في إحجام الدولة العثمانية عن نصرة

١- عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٣١٨-١٣١٩.
٣- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٦٨.

المستضعفين ليس تنكرها للإسلام بقدر ما كان الضعف العسكري والمالي الشديدين اللذين تفشيا فيها فأقعداها عن الحركة ، ولم تجد بد من الرضا بممارسة الوصاية الروحية كحد أدنى لدورها العالمي ، علما بأن ذلك لم يكن ليفيد مكلوما أو ميتا أو مشردا ، لكنه ظل حقا مكفولا ووسيلة ماضية من الممكن إستخدامها مستقبلا عندما تكون الظروف ملائمة. وفي حادثة الضابط فرج علي - بمركز أنابا بالقرب من البحر الأسود - شاهد يثبت أثر الإتصال الروحي مع المجتمع الروسي ، إذ تمكن الضابط المذكور من الوقوف في وجه التوسع الروسي في سنة ١١٩٤هـ/١٧٨٠م عن طريق الزواج من إحدى النساء الشركسيات ، وبذل المال الكثير لأهلها ليكسبهم إلى الإسلام ، كما حض جنوده على فعل الشيء نفسه ، وقد لقيت تلك السياسة نجاحا ملحوظا ، حيث دخل الشراكسة في الإسلام وتعلموا القرآن الكريم (١).

وفي ختام الحديث عن الأثر الديني لإتفاقية كوتشك قينارجة على الدولة العثمانية نستنتج عدة نقاط هامة هي أولا : أن ممارسة روسيا لحق حماية نصارى الدولة العثمانية محل جدل كبير بين المؤرخين من جهة عدم نص المعاهدة على ذلك إبتداءا ، وأن ذلك هو الراجح من سياق المادة المعنية. ثانيا : إن روسيا توسعت في فهم مضمون رعاية النصارى مما تسائل عنه ، وليس السلطان أو الدولة العثمانية. ثالثا : لم يكن بمقدور الدولة دفع الخطر الروسي بمفردها ، فركنت إلى الوصاية الروحية على المسلمين في خارج أراضيها كوسيلة للتأثير ، وورقة للمساومة مع عدوها الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن كاترين الثانية كان بمقدورها فرض شروط أشد قسوة لكن التوازن الدولي آنذاك منعها من التمادي في طلب المزيد ، كما إن تدخل النمسا وبروسيا للحيلولة دون إبتلاع الروس للبلقان والهيمنة على الدولة العثمانية حتم على القيصر الروسي التراجع ، ولذلك فإن المعاهدة رغم إجحافها البين ، تبدو أخف وطأة بإعتبار الوضع العام للدولة العثمانية ، مما يفسر قبول الدولة بها ، لكنه لا يبرر الرضى بالدنية في الإسلام (٢).

وأخيرا ، فإن الدولة العثمانية رغم قلة حيلتها تجاه الخطر الروسي

١- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ٣٠.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩.

الرابض ، إلا أنها رفضت بكل كبرياء وأنفة الرضوخ إلى مطالب القيصر ، وتلك منقبة لها مقارنة بما قام به كثير من المتأخرين في مواقف مشابهة ، وبالذات في العصر الراهن من تنازلات عن مقدسات ومبادئ فسرها البعض على أنها دليل على النضج والواقعية السياسية ، وإن من الإنصاف القول بأن الدولة العثمانية كان بإمكانها تحييد الروس مؤقتا حتى تستعيد عافيتها ، بل وربما حاولت إذكاء العداوة المذهبية بينهم وبين الدول الأوروبية المخالفة ، لكنها لم تفعل ، وبمفهومنا المعاصر لم تمارس الواقعية السياسية المستنيرة ، ولله الحمد والمنة!

ويتصل هذا الحديث تلقائيا بالنتائج السياسية لمعاهدة كوتشك قينارجة على الدولة في المدى القريب ، فعلى الصعيد الداخلي حددت روسيا معالم سياستها في زحفها على الدولة العثمانية وإثارة المتاعب لها عبر ثلاثة وسائل تمثلت في رابطة الشعوب السلافية في شبه جزيرة البلقان وجنوب شرق أوروبا ، والملة الأرثوذكسية التي تزعم روسيا حمايتها ورعايتها ، والعدوان المسلح وسلخ الأراضي (١).

كما أجبرت الإتفاقية الدولة على التنازل عن شبه جزيرة القرم ، وقد كان أول بلد إسلامي تتخلى عنه رغم رسوخ قدم سكانه في الإسلام ، ولم يكن أرضا نصرانية حكمتها أقلية مسلمة كما هو حال دول البلقان ، وتعتبر تلك نقطة تحول خطيرة في تاريخ الإنحدار العثماني العالمي ، وتفتيتا لوحدة الدولة الداخلية (٢). وكذلك تمخض عن الإتفاقية إقتسام الدولة العثمانية للبحر الأسود مع روسيا ومنحها حقوق الملاحة وبناء القواعد العسكرية البرية والبحرية على شواطئه ، بالإضافة إلى التنازل عن بعض المدن والقلاع (٣) ، مما أثار المزيد من الأطماع القيصرية ، فتطلعت روسيا إلى السيطرة على المضائق المائية الأمر الذي أوجد صراعا ومشكلات لم تحل حتى العصر الحالي (٤).

ثم نجحت كاترين الثانية في إستغلال الفراغ السياسي الذي أحدثته الإتفاقية في السلطة السياسية في شبه جزيرة القرم وقامت بإحتلالها في سنة ١١٩٨هـ/١٧٨٤م ، وقد إعترف لها السلطان مرغما ، وكانت تلك

١- أنيس ، مرجع سابق ، ص ١٦٩.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٨٥.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٩٧-١٩٨.
4- Hurewitz, op., cit., p.54.

الخطوة الأولى لروسيا حيث توسعت لتضم جورجيا في مسعاها الأكبر والأقدم لتشكيل دولة تضم كافة الأرثوذكس وتجمع سائر دول البلقان تحت لوائها وبزعامة عاهل روسي ، ومن ثم التفرغ إلى إقتسام بقية أراضي الدولة مع الأمم الأوروبية الأخرى (١). إن ذلك الهاجس الديني ملك على الساسة الروس عقولهم ، فمنذ توقيع المعاهدة أخذت روسيا تتطلع إلى تأسيس إمبراطورية يونانية عظمى على أنقاض الإمبراطورية البيزنطية البائدة وخاضعة للهيمنة الروسية ، وأن تكون مدينة إسطنبول عاصمة لتلك الدولة المنشودة (٢) ، وبذلك تتمكن من توحيد عناصر الجنس الصقلبي والسلافي تحت إمرة الكنيسة الأرثوذكسية (٣).

والحقيقة أن تلك الأحلام ليست من وحي الإتفاقية ولا مضمونها بل إنها سابقة عليها ، وإنما أحيتها التنازلات التي إنتزعها الروس وبعثت فيها الروح من جديد ، إذ إن في وصية القيصر بطرس الأكبر دلالات قوية تؤيد تلك الأطماع والأحقاد الدفينة. وقد تحقق الشطر الأول من تلك المعادلة بالتوسع الروسي في فهم وتطبيق المادة الخاصة بالديانة النصرانية ، ولجأت روسيا إلى وسيلة أخرى فيما يتعلق بالنصف الثاني من ذلك الحلم ، شخصها المؤرخ علي حسون كالتالي:

" لما كانت المصالح الروسية متحققة والسياسة الخارجية ناجحة ، فانهم – أي الروس – كانوا يؤيدون حق الدولة العثمانية دون المطالبة بالأراضي ، أما عندما لا تتحقق مصالحهم فانهم كانوا يساندون المتمردين في بلاد البلقان العثمانية أو أنهم يشهرون الحرب " (٤).

فكانت كاترين الثانية تسعى إلى تحويل البحر الأسود إلى بحيرة روسية عن طريق تحريض الرعايا اليونانيين على حاكمهم العثملني (٥). وذهبت في ذلك شوطا بعيدا جدا إذ أطلقت على حفيدها الثاني المولود في سنة ١١٩٢هـ/١٧٧٨م إسم قسطنطين ، وأوكلت إلى بعض السيدات

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٠-١١.
٢- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧.
٣- يوسف البستاني ، تاريخ حرب البلقان الأولى ، ١٩١٣م ، ص ٤٣.
٤- العثمانيون والروس ، ص ٩٦.
٥- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧.

اليونانيات مهمة تعليمه اللغة اليونانية ، ولم يشك أحد في أن ذلك كان يستهدف تأهيله لتولي عرش الإمبراطورية المزمعة. وسبق أن أطلقت كاترين الثانية على أحد أبواب مدينة موسكو عنوان " الطريق إلى بيزنطة " (١).

ثم إن إنتصارات الروس منذ معاهدة كوتشك قينارجة بدأت تثير روح الثورة لدى اليونانيين ، وزاد من تفاقم الوضع ظهور طلائع الثورة الفرنسية على النظام الملكي الحاكم (٢) ، بل إن تلك الفترة بحسب أحد الباحثين المعاصرين كانت لحظة مولد المسألة الشرقية التي طال أمدها وإتسع مداها ، وقد هيأت تلك الظروف مناخا ملائما لتحقيق آمال وطموحات الروس (٣).

وقد ألقت كاترين الثانية ببذور المرحلة الأولى للثورة اليونانية من خلال حربها مع السلطان والتي مهدت للمعاهدة ، ثم بدأت الثورة الفعلية بزعامة رئيس الأساقفة في مدينة باتراس في سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢١م ، وكان اليونانيون قد شرعوا في تأسيس جمعيات علمية وأدبية وسياسية وأشهرها جمعية اثينكي هيتيريا والتي كانت تسعى لإحياء الإمبراطورية البيزنطية وإنتزاع إسطنبول وطرد الأتراك من أوروبا. وقد أعجب القيصر اسكندر الأول بفكرة الثورة والحرية على أساس القومية التي تأثرت بالثورة الفرنسية في ذلك العصر نظرا لأنها كانت تخدم مصالح روسيا في تثبيت حق حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية ، ناهيك عن وحدة الهدف مع اليونان والتي قاربت بين الطرفين كثيرا ، ولا غرو في تقديم بلاده الدعم المطلق للثوار في الأراضي العثمانية حينئذ ، وعندها قرر السلطان محمود الثاني تصفية جميع الثوار بسبب دهشته من فعل الأسقف بعد أن أكرمته الدولة وحمته من عدوان الكاثوليك ، وحسنت أحوال طائفته التجارية والمالية (٤).

وكما هو واضح ، فإن تلك الأحداث لا يمكن ربطها مباشرة بالإتفاقية نظرا للفارق الزمني الكبير بينهما ، فضلا عن تغير الأوضاع إلى الأسوأ ، رغم محاولات السلطان محمود القيام بالإصلاحات على ما

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.
٢- نوار ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.
٣- عمر ، مرجع سابق ، ص ١٢١.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٧١-٦٧٣.

هو معروف في بطون كتب التاريخ وليس مناط حديثنا ، وقد سبق أن عتبت على الباحثين الذين قفزوا فوق عصور التاريخ في تحليلاتهم وإستنتاجاتهم فلا أكرر منهجهم.

وحتى تتمكن روسيا القيصرية من القيام بمزيد من عمليات التحريض ، فقد إشترطت في المعاهدة العفو عن سكان مولدافيا وفالاشيا المتورطين في الحرب ، وكذلك الحق في مخاطبة البلدين بحسب مصلحتها ، وإنشاء قنصليتين في بوخارست وياسي ، وبذلك إستطاعت التدخل في شؤون الدولة العثمانية وإثارة المشاكل لها (١). كما إستغلت روسيا حق تعيين القناصل في عمليات التجسس وتشجيع المتمردين على الدولة العثمانية في تلك المدينتين بالإضافة إلى محطة ثالثة للأعمال الإستخباراتية في مدينة سكوتاري ، وكذلك تقديم الدعم للثوار والقراصنة اليونانيين الذين إنتشروا في طول سواحل البحر المتوسط بحلول القرن التالي لتوقيع المعاهدة (٢).

والعجيب في الأمر أن كاترين الثانية في سنة ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م رفضت بصورة قاطعة السماح للسلطان العثماني سليم الثالث إرسال سفير دائم لبلاده إلى بلاط سانت بطرسبرج - العاصمة الروسية في ذلك الحين - ، وكأنها كانت تخشى أن يمارس المبعوثون العثمانيون أنشطة تخريبية مماثلة لما كان يقوم به سفرائها في الأراضي العثمانية ، وهذا يلقي مزيدا من الضوء على عدم منح حق التمثيل السياسي للدولة العثمانية أصلا في مواد المعاهدة ويثير الشك في نوايا روسيا السيئة إبتداءا نحو الدولة العثمانية (٣).

أما على الصعيد الدولي فإن الإتفاقية تسببت في إختلال التوازن العالمي ، إذ إنها لم تنه المشاكل العالقة بين الطرفين أصلا ، بينما أسفرت عن إفراز إمبراطورية روسية كبيرة الحجم ، وقد سعت الدول الأوروبية إلى إستدراك ذلك الخلل بالتقدم إلى الدولة العثمانية بطلبات الحصول على امتيازات مماثلة للروس ، وإفتتحت ذلك المشوار الطويل النمسا ثم تلتها بريطانيا ففرنسا وبروسيا (٤). وكانت تلك الدول تركز إهتمامها بالذات

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٧٧.
٢- الثقفي ، موقف أوروبا ، ص ٥٩.
٣- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٣٥.

على منطقة البحر الأسود من جهة ، والسعي إلى إنتزاع حق توسيع دائرة المستفيدين من الإمتيازات إلى الأشخاص وتوفير الحماية لهم من جهة ثانية ، وذلك المطلب لم يسبق أن تضمنته معاهدات الإمتيازات الأجنبية حتى ذلك الحين (١).

كما قامت كاترين الثانية في سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م بالإتفاق سرا مع عبد الكريم خان والي منطقة شيراز على مهاجمة مدينتي بغداد والبصرة ، وإتضح لاحقا للمسؤولين العثمانيين أن تحركات الخان كانت بفعل دسائس روسيا ، والتي تقدمت في المقابل بمطالب تعجيزية للتوسط بين السلطان والخان مؤكدة بذلك رغبتها الشديدة في إيجاد مبرر لنقض العهد المبرم بين بلادها والسلطان العثماني (٢).

وفي تلك الأثناء عقدت روسيا إتفاقا سريا مع النمسا لإقتسام الأملاك العثمانية يتكون من عدة نقاط شملت إقامة دولة حاجزة بين العثمانيين وبين كل من النمسا وروسيا مكونة من الأفلاق والبغدان وإقليم بساربيا يطلق عليها اسم داسي – وهو الاسم اليوناني القديم للمنطقة – ، وأن ينصب عليها ملكا أرثوذكسي المذهب ، كما تحصل روسيا على ميناء أوزي وبعض جزائر الروم. وفي المقابل ، فإن مملكة النمسا كانت ستحصل على بعض أراضي الصرب والبوسنة والهرسك ، فيما تعطى بلاده المورة وجزائر كريت وقبرص إلى البندقية ، أما الباقي فإنه يقسم بين دول أوروبا ، وفي حالة إحتلال مدينة إسطنبول فإن الطرفين يعيدان إحياء مملكة بيزنطة الأهلية ، ويولى عليها الغراندوق الروسي قسطنطين بن بولص – الذي ربما كان الحفيد المعد سلفا للمنصب – (٣).

والحقيقة أن تلك الأحلام الروسية الأوروبية المشتركة لم يكن بالإمكان تحقيقها قبل معاهدة كوتشك قينارجة بسبب الرهبة الشديدة التي كانت تتملك الدول الأوروبية من الجيش العثماني ، ولكن الروس نجحوا في كشف مدى الضعف الكبير الذي كانت تعانيه مرافق الدولة وأجهزتها الأمر الذي شجع المحتلين الأجانب على السعي إلى الإنتقاص من أراضيها وسيادتها على شعوبها! وقد إعتبر أحد الباحثين المعاصرين تلك الإتفاقية المجحفة إشارة الإنذار المبكر التي أطلقت جهود السلاطين المتعاقبين

1- Kasaba, op. , cit., pp.32-33.

٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.

٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠.

لتدارك أوضاع الدولة فيما بات يعرف بحركة الإصلاح التي حمل لوائها السلطانان سليم الثالث ومحمود الثاني (١).

وليس في ذلك تزكية لما قامت به الحركة وما تبنته من أفكار وبرامج - إذ إن عليها مآخذ خطيرة ليس هذا مجال بحثها - ، وإنما القصد وضع الأمور في إطارها الزمني والمادي الصحيح من جهة ذكر التدابير التي إتخذتها الدولة لمواجهة تداعيات إتفاقية كوتشك قينارجة وحسب.

ورغم الإنتصار الروسي البين ، إلا أن القياصرة المتعاقبين لم يتقدموا بطلب إمتيازات تجارية وحقوقية إلا في عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م ، حيث أبرمت أول معاهدة للإمتيازات الأجنبية بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية ، وذلك رغم التفوق العسكري الكبير للجيش الروسي في ميادين القتال ، والسابق على تاريخ توقيع الإتفاقية بقرن كامل من الزمان منذ عصر القيصر بطرس الأكبر (٢).

إن ذلك التأكيد والحرص الروسي للحصول على معاهدة خاصة بالإمتيازات الأجنبية يثير تساؤلات مهمة حول أسبابه وتوقيته ، خاصة وأن معاهدة كوتشك قينارجة قد كفلت في المادتين السابعة والحادية عشر الحقوق الدينية والتجارية للرعايا الروس في الدولة العثمانية ، وأكدت على مبدأ المساواة في التعامل أسوة بالتجار الأوروبيين. وليس هناك تفسير محدد لذلك ، كما أنه لم تكن هناك ثمة مؤشرات على تردي أوضاع الدولة العثمانية ، ولم يعتل سلطان جديد حكم الدولة ، علاوة على أن شبه جزيرة القرم الحيوية كانت لا تزال حتى ذلك الحين تمتع بإستقلالها - حديث العهد - ، فلم تقوى شوكة روسيا عما كانت عليه سابقا. ولعله نشأت إحتياجات روسية إقتضت إجراء بعض التعديلات ، أو ربما أن روسيا كانت بحاجة إلى وثيقة تفصيلية للحقوق المجملة في المواد الخاصة بالتجارة والممارسات الدينية والتي غلب عليها الإختصار والعموم ، لكن تأخر روسيا في المطالبة لعقد كامل بعد توقيع المعاهدة يفيد بأن الروس قد صبروا طويلا على الإبهام الوارد فيها ، فيما لو صح ذلك الافتراض!

ويبرز من خلال ما تقدم ذكره أحد إحتمالين - وليس هناك ما يمنع

١- البحراوي ، حركة الاصلاح العثماني ، ص ٦٥.
٢- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٥.

تلازمهما – ، الأول : أن روسيا إستغلت الأوضاع السائدة والمواتية إقليميا من جهة تفردها بالهيمنة على مجريات الأمور في المناطق المحيطة بالدولة ، وعالميا بسكوت الدول الأوروبية على نشاطها العدواني ضد العثمانيين ، لتملي مزيدا من الشروط على الدولة العثمانية ، وتنتزع مكاسب جديدة لرعاياها. والثاني : أن الدولة العثمانية ربما فطنت إلى حقيقة الموقف الأوروبي السلبي تجاه صراعها مع روسيا والذي إرتبط بسلامة المصالح التجارية الأوروبية ، فعمدت إلى إذكاء العداوة بين الطرفين بواسطة رفع المكانة السياسية لروسيا إلى مستوى القوى الأوروبية ، ملوحة بالخطر المحدق بالتجارة الأوروبية في الأراضي العثمانية والتي كثر عليها المتنافسون ، بينما البضائع والمنتجات كانت آخذة في التناقص ولم تعد تفي بحاجة السوق والتجار.

وأيا كانت الأسباب فالواضح أن إتفاقية كوتشك قينارجة حملت في طياتها بذورا لكثير من الأخطار التي هددت مستقبل العلاقات الدولية ومصير الدولة العثمانية ، وقد أبرمتها الدولة من موقع تفاوضي ضعيف ، وبالتالي منحت رعايا روسيا إمتيازات تجارية وقضائية ودينية مشابهة لتلك التي حصلت عليها كل من البندقية وفرنسا وإنجلترا وهولندا وغيرها منذ عهد السلطان سليمان القانوني وخلفائه ولعقود طويلة ، ولكنها إختلفت تماما في الظروف التي قادت إليها. فالإمبراطورية الروسية فرضت على العثمانيين هدنة سياسية من منطلق تفوقها الحربي وإنتصارها العسكري المطلق ، ولم تكن المواد الخاصة بالإمتيازات الأجنبية في الإتفاقية سوى تطريزا لتلك الحلة البشعة ، ورغم قلة المواد المعنية بذلك وثانويتها مقارنة بالمكاسب السياسية المهمة ، إلا أن ذلك لا يقلل من خطورتها ، وخاصة تلك النقاط المتعلقة بحقوق الأقلية الأرثوذكسية في الدولة ومنطقة البلقان بالتحديد. لكن الآثار الخطيرة للإتفاقية لم تتضح مباشرة بل تأخرت قرنا كاملا من الزمان ، وذلك عندما دب الوهن في جسد الدولة وتداعى عليها الأكلة من كل حدب وصوب.

وخلاصة الأمر أن معاهدة كوتشك قينارجة كانت لها آثار وخيمة على الدولة العثمانية في المنظور القريب والبعيد معا ، فعلاوة على إنتزاع روسيا للعديد من الأراضي الإسلامية ، فقد ساهمت الإتفاقية في فسح المجال أمام الساسة الروس لإيقاظ روح الثورة والتمرد لدى الأقلية النصرانية الأرثوذكسية وتحريضها على السلطان ، والقيام بعمليات تجسس واسعة النطاق في أراضي الدولة. كذلك حصل التجار اليونانيون من رعايا الدولة العثمانية على إمتيازات تجارية ودينية وقضائية أسوة برعايا فرنسا والبندقية بموجب الحماية والمنح الروسية التي توفرت لهم ، ونتيجة تحسن أحوالهم المعيشة تمكنوا من الصعود إلى أعلى هرم السلطة

في الدولة العثمانية فعاثوا فيها فسادا. كما ألحقت الإتفاقية أضرارا بالغة بالتجارة والتجار العثمانيين ، وحالت دون ممارستهم لنشاطهم أو تحصيل حقوقهم من قبل القناصل الروس والتجار اليونانيين ، وقد طالت تلك الأعمال العدائية تجار الدول الأوروبية أيضا. وأخيرا ، أيقظت الإتفاقية في العثمانيين الحمية الدينية ، وإنبعث مسمى الخلافة الإسلامية من جديد ، كما أطلقت حملة الإصلاحات الكبيرة التي إستمرت حتى إنقضاء أجل الدولة.

خاتمة الفصل الثاني

إشتمل هذا الفصل على دراسات مطولة وتحليلات مفصلة لثلاث من أبرز الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في تاريخ علاقاتها الطويل مع القارة " البيضاء " ، وهي معاهدتي الإمتيازات الأجنبية مع كل من فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى معاهدة السلام في كوتشك قينارجة مع روسيا القيصرية. وعلى رغم الفارق الزمني الكبير بين المعاهدتين الأوليين والأخيرة ، ناهيك عن الإختلاف الجذري لظروف عقدها ، فإن هناك عنصر مشترك ألف بينها جميعا تمثل في الإمتيازات التي حصل عليها رعايا تلك الدول ، والتي إشتركت في الأسس التي بنيت عليها ، وتشابهت في مضمونها.

وبعد هذا الاستعراض العلمي لموضوع الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ، نخلص إلى عدة نتائج مهمة أوجزها في النقاط التالية :

أولا : إرتكزت الإمتيازات على أسس قانونية متينة إنبثقت من الشريعة الإسلامية والتي تخص أهل الذمة والمعاهدين بمعاملة مختلفة تماما عن المحاربين ، ولذلك فإنها تبدو وكأنها تنازلات سياسية في نظر غير المختصين أو المطلعين على المدارس الفقهية الإسلامية الغنية بفكرها وتراثها العريق في التعامل مع الأجانب بمختلف فئاتهم مما هو مسطر في بطون كتبها.

ثانيا : إن الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لكل من رعايا فرنسا وبريطانيا وروسيا في مجالات التجارة والقضاء والدين ليست بدعة إبتكرها السلاطين العثمانيون ، بل كانت تقليدا عالميا متبعا لم تشذ الدولة عنه رغم إرسائها لأطر السياسة الدولية للعالم في تلك الحقبة التاريخية الفريدة.

ثالثا : لم تخل تلك الإمتيازات من آثار سلبية جلها وقع في المدى البعيد ، وبالذات إتفاقية كوتشك قينارجة مع روسيا والتي أمليت شروطها على الدولة العثمانية ، ولكنها حققت في الامتيازا السابقة ثمارا إيجابية للدولة في مقدمتها ترسيخ الفرقة الدينية في القارة الأوروبية إلى الأبد ، ناهيك عن دق إسفين بين الدول الأوروبية وتحقيق إنتصارات سياسية مدوية في مناطق متفرقة من العالم الإسلامي إمتدت من الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا والأندلس السليب.

رابعا : ساهمت الإمتيازات الأجنبية في إستقلال كثير من الدول الأوروبية عن نير التاج البابوي ، وسحب البساط من تحت الكنيسة الكاثوليكية وتجريدها من مصادرها المالية التقليدية عبر إشعال الثورة الإقتصادية والسياسية على نظام الإقطاع الزراعي في أوروبا ، ومن ثم تكديس رؤوس الأموال في أيدي التجار والدول البروتستانتية.

خامسا : يجب التفريق بين الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة بحسب فترات قوتها وضعفها ، إذ إن مضمون الإمتيازات ذاته قد تغير جذريا ، فضلا عن الظروف والشروط التي أحاطت بها.

وأخيرا : يتضح مما سبق عدم ملاءمة الأسلوب الذي تعامل به كثير من المؤرخين مع موضوع الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ، وقد تقدمت الإشارة إلى التعميم الذي مارسه بعضهم بالإضافة إلى عدم تفريقهم بين الأسباب والنتائج ، بل وإغفالهم للنتائج الإيجابية للمعاهدات المذكورة ، مما يثير تساؤلات حول المنهجية العلمية التي إتبعوها. ولا يعني ذلك أن الإمتيازات الأجنبية كانت بردا وسلاما على الدولة العثمانية وبخاصة في عصور ضعفها ، وإن من الإنصاف التطرق إلى أثارها السلبية بصفة عامة ومدى إرتباطها بالمعاهدات المبرمة ، وذلك ما سوف تتكشف عنه مباحث الفصل القادم من هذه الرسالة.

الفصل الثالث

آثار الإمتيازات
على الدولة العثمانية

المبحث الأول : التدخل الأجنبي في السياسة الداخلية.

المبحث الثاني : تعميق الخلافات العرقية والدينية.

المبحث الثالث : إنتشار الإرساليات النصرانية ودورها في خدمة الإستعمار.

المبحث الرابع : الهيمنة على إقتصاد الدولة.

المبحث الخامس : إقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية.

المبحث السادس : التخطيط لغزو أراضي الدولة عسكريا.

يوحي عنوان هذا الفصل الأخير في دراسة دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية بالإزدواجية لكونه يخلط بين حدود جغرافية قديمة وأخرى سياسية مُستحدثة ، بالإضافة إلى حيز زماني طويل يشمل فترة حكم آل عثمان ويتجاوزها في آن واحد ، وسبب ذلك أنّ إستنتاجات الفصل الثاني تؤكّد أنّ معاهدات الإمتيازات الأجنبية المتقدمة كان لها أثر إيجابي على أمن الدولة ورخائها بصفة عامة ، ممّا يقتضي ضرورة إعادة النظر في إطلاق الأحكام العمومية بخصوص الإمتيازات ، وحتمية التفريق بين الفترات الزمنية أو الظروف السياسية التي منحت فيها.

فممّا لا شك فيه أنّ الإمتيازات التي منحها ثلّة من السلاطين الأوائل منذ عصر السلطان محمد الفاتح ولمدة تربو على قرنين من الزمان ، لا يمكن بحال أن تكون قد تسببت في إنهيار الحكم العثماني المتين ، فالحقوق القانونية للأجانب والتي تُنظّم إقامتهم ومعاملاتهم وعباداتهم – وهو المفهوم المقرر لمصطلح الإمتيازات في هذا البحث – كانت بمثابة سلاح ناجع إستخدمه السلاطين في تكريس الفرقة والتناحر بين الأمم والدول الأوروبية سياسياً وإقتصادياً ، والأهم من ذلك دينياً وعقائدياً ، الأمر الذي أشغل أوروبا وكفّ بأسها عن المسلمين ردحاً طويلاً من الزمن ، وهو ما تم إستخلاصه من خلال إستعراض الأسباب المحتملة لإبرام الإمتيازات في ثنايا الفصل الأول من البحث.

ثم إنّي أشرت في التمهيد إلى الدراسات التي تناولت موضوع الإمتيازات في معرض الحديث عن الأسباب الرئيسة لزوال الدولة العثمانية ، ونبّهت إلى وجود هُوّة سحيقة تفصل بين الأسباب والنتائج ، وفي هذا الفصل سأبحث عن دور الإمتيازات في سقوط الدولة من خلال تناول عدة مؤشرات خطيرة برزت إلى حيّز الوجود ذات صلة وثيقة بالإمتيازات الأجنبية ، ولكن مع مراعاة الفترة الزمنية والظروف السياسية التي لازمتها ، وبعبارة أخرى سأبحث عن آثار الإمتيازات المُتراكمة على الدولة من جرّاء التعديلات أو المعاهدات المستحدثة.

إنّ التدخل الأجنبي في السياسة الداخلية للدولة ، وتعميق الخلافات الدينية والمذهبية ، وإنتشار الإرساليات النصرانية ودورها في خدمة الإستعمار ، والهيمنة على إقتصاد الدولة ، وإقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية ، وأخيراً إستغلال الهدنة لأخذ العدة ثم غزو أراضي الدولة هي بمثابة محطّات رئيسة سأستعرض من خلالها آثار الإمتيازات الأجنبية على الدولة على المدى البعيد ، وهذه النقاط لا تعني بالضرورة إستبعاد سواها من الجوانب السلبية أو الإيجابية للإمتيازات ، إذ سأدرج تحت كل واحدة منها ما يتناسب معها ، كما أنّني سأتحدث عن

علاقة المعاهدات الثلاث التي ناقشتها في الفصل الثاني بكل موضوع على حِدَة ، ممّا يعني إستخدام ثلاث عناوين رئيسة تتكرر في كل مبحث بأسماء الدول الثلاث المعنيّة في هذه الدراسة ، وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا.

تمهيد

من خلال إستقراء مضامين معاهدات الإمتيازات الأجنبية بين الدولة العثمانية وبين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا تبين أن بنودها متشابهة لدرجة كبيرة مما يحصر الإختلاف بينها في أسماء الدول فقط ، وهذا ليس بمستغرب بالنظر لأنها بنيت على أسس مشتركة ، ولأن منحها بات عملية تلقائية تجري مع إعتلاء كل سلطان جديد لحكم الدولة منذ القرن الثالث عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

لكن ما ينبغي الإنتباه له هو توسع موادها في كل مرة كانت تجدد فيها المعاهدات لتشمل مواضيع إضافية تلبي رغبات الدول الأجنبية ، وفي هذه المقدمة سأتعرض إلى تلك الإضافات بقصد تسليط الضوء على هذه النقطة المهمة والحقيقة الغائبة عن كثير من الدراسات ، والتي نشأ بسببها مفهوم خاطئ بخصوص نتائج الإمتيازات عموما.

أما فرنسا فإن ملكها هنري الرابع أوفد سفاري دوبريف سفيرا إلى إسطنبول في سنة ٩٨٩هـ/١٥٨١م لإيقاف تدهور الوضع التجاري لبلاده في المشرق ، وقد إستطاع الحصول من السلطان مراد الثالث على إمتيازات جديدة دون أي إشارة إلى الإتفاقيات السابقة ، وقد شملت ثلاثة مواد إضافية ، تقضي الأولى منها بالسماح لفرنسا بحماية تجار الدول والإمارات المحاربة للدولة العثمانية مثل جنوة والبرتغال وأسبانيا وكاتالان وجزيرة صقلية واتكوان ودوبروفنيك ، وإبحارهم تحت العلم الفرنسي ، وكانت تلك أهم المواد الجديدة. أما المادتين الأخيرتين فقد شملتا حصر تفتيش السفن الفرنسية في قلاع الدردنيل فقط ، وتقديم السفير الفرنسي على سائر القناصل في الإحتفالات الرسمية (١).

بينما أشارت الباحثة ليلى الصباغ إلى أن تلك المعاهدة سمحت للفرنسيين بتصدير الجلود والقطن وبعض السلع الأخرى التي كان يحظر عليهم التعامل بها ، كما تم إعفائهم من الرسوم المفروضة على النقود التي بدءوا في جلبها بكميات كبيرة إلى الشرق ، والمتاجرة بها بدلا من الأحذية وذلك بقصد الإعفاء من الضريبة (٢).

1- Skilliter, op., cit ., pp.4, 170-171.

٣- مرجع سابق ، ص ١٥٣.

ثم طلبت فرنسا من السلطان محمد الثالث السّماح لأسطولها بالعبور من البحر المتوسط وألحّت عليه ، فما كان من إنجلترا إلاّ أن بادرت هي الأخرى بطلب الحصول على إمتيازاً مُمَاثل ، وكان لها ما أرادت رُغماً عن رغبة الدولة العثمانية (١).

كما أبرم المبعوث الفرنسي دوبريف إتفاقاً مع السلطان أحمد الأول في عام ١٠١٢هـ/١٦٠٣م تكوّن من أربع وثمانين مادة ، أبرزها حق فرنسا في حماية زُوّار الأماكن المقدسة من رعاياها أو رعايا الدول الأوروبية ، وكذلك منع أسْر السفن الفرنسية التي تنقل بضائع الدول المُحاربة للعثمانيين ومصادرة محتوياتها ، أو أسَر الرعايا الفرنسيين الموجودين على مراكب تلك الدول ما عدا سفن القراصنة (٢).

وعلى الرّغم من أنّ تلك المعاهدة كانت تهدف إلى إلغاء دور الإمارات الإيطالية التجاري بشكل رئيس ، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع الباحثة ليلى الصبّاغ من وصفها بالإنحياز وإرسائها للمشاكل المستقبلية حيث تقول:

" إن هذه الامتيازات التي نالها دوبريف من السلطان قد أحاطت بكل المشكلات التي كانت تعانيها فرنسة من تجارتها في الليفانت ، وشملت مراميها الدينية والسياسية القريبة والبعيدة في المنطقة . وهي في الواقع بعيدة تماما عن مفهوم (الطرفين والمعاملة بالمثل) ، الذي كان واضحاً في معاهدة سنة ١٥٣٥م ، أي إنها " امتيازات" حقة مُنِحَت من السلطان العثماني لفرنسة " (٣).

ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدى أربعة عقود تتابعت الفرمانات الصادرة من السلاطين العثمانيين والتي حصرت حق التملك في الأراضي المقدسة في الكنيسة اللاتينية ، وذلك يعني بصورة غير مباشرة إستمرار التفوق الفرنسي على الأطراف الأوروبية الأخرى رغم القطيعة التي إنتابت علاقات البلدين (٤).

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ١١٠.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ص ١٥٤.
٣- مرجع سابق ، ص ١٥٥-١٥٦.
٤- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٧-١٨.

ثم إن فرنسا تمكنت في سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢١م عبر مبعوثها ديهه دو كورميمان من الحصول على دعم السلطان عثمان الثاني في الخلاف المتفجر بخصوص حماية ورعاية الأماكن المقدسة في فلسطين بين طائفة الفرانسيسكان والنصارى الأرمن ، فتم إعادة الوصاية الفرنسية عليها ، وسمح لفرنسا بترميم كنيسة القيامة ، كما تم تعيين قنصل لفرنسا في المدينة المقدسة (١).

وبسبب نقض فرنسا المتكرر لعهودها وإتحادها مع أوروبا في المعارك ضد الدولة العثمانية ، فقد ظل الفرنسيون ومنذ ذلك التاريخ بلا إمتيازات حتى عام ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م حين إعترف السلطان محمد الرابع للملك الفرنسي لويس الرابع عشر بحق بلاده في حماية الزوار اللاتين من رعايا الدول الأخرى ، وكان الملك يريد أن يشمل الرعية العثمانية من النصارى بحمايته أيضا (٢).

كما طالب الملك بحرية التجارة إلى الهند عبر البحر الأحمر ، والسماح لرجال الدين الكاثوليك بالعودة إلى القدس ، وكذلك الترخيص بترميم الكنائس دون إذن مسبق من الدولة ، لكن السلطان رفض تلك المطالب كلها ، ومنح فرنسا تخفيضات جمركية محدودة فقط (٣).

وفي سنة ١١٥٣هـ/١٧٣٩م تم توقيع إتفاقية جديدة بين الدولة العثمانية وفرنسا عقب مفاوضات السلطان محمود الأول والمركيز " دي فيلينيف " سفير فرنسا في اسطنبول ، وقد تميزت عن سابقاتها بثلاث نقاط رئيسة هي أولا : أن تكون موادها سارية المفعول ولا تحتاج إلى تجديد عند تولي سلطان آخر ، وثانيا : النص على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لفرنسا ، وثالثا : حصر جميع المعاهدات السابقة في عهد واحد (٤).

كما خولت المعاهدة فرنسا توفير الإحتماء بالعلم الفرنسي للدول الأخرى ورعاياها من غير الفرنسيين وبخاصة في مجالي التجارة وحج النصارى إلى بيت المقدس ، بل سمحت لفرنسا بمنح تلك الإمتيازات لأي دولة كانت تقيم علاقة سلام مع فرنسا – وليس الدولة العثمانية – ، كما

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ص ١٦٠.
٢- مجلة المقتطف ، مرجع سابق ، ص ٤٦٢.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.
٤- عبد الباري ، مرجع سابق ، ص ٢٥ وما بعدها.

أجيز للفرنسيين إرتداء الملابس الشرقية خلال تجولهم في أراضي الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى إعفاء السفراء والقناصل من عوائد السمسرة (١).

إن تلك الإمتيازات منحت لفرنسا لإغرائها بمساندة الدولة العثمانية ضد أعدائها المتربصين بها ، إذ إنه وبعد معاهدة بلغراد لسنة ١١٥٣هـ/١٧٣٩م ، حصلت فرنسا على إمتيازات غير مسبوقة إطلاقا ، أهمها إستمرار العمل بالمعاهدة بغض النظر عن حياة السلطان ، وعدم جواز تعديلها إلا بموافقة الطرف الفرنسي ، وبذلك فقدت الدولة قدرتها على المساومة (٢).

وتعتبر تلك المعاهدة الأكبر في تاريخ الإمتيازات بين الدولتين ، ونواة كل مشاريع فرنسا الإستعمارية بالمنطقة الإسلامية ، حيث وطدت مكانتها وحققت مطالبها بحماية الحجاج النصارى للأراضي المقدسة في بيت المقدس ، وقد خدمت الظروف السياسية فرنسا للمرة الثانية في إنتزاع تلك الإمتيازات نتيجة قيام روسيا والنمسا بإقتطاع أملاك الدولة في شبه جزيرة القرم (٣).

وتلك التطورات الخطيرة والتغيرات الجذرية في مضامين معاهدات الإمتيازات الأجنبية غفل عنها بعض المؤرخين وأرجعوها خطأ إلى الإتفاقية التي عقدها السلطان سليمان القانوني ، علما بأن آثارها لم تتضح إلا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (٤).

ولم يختلف الحال بالنسبة لمعاهدات الامتيازات العثمانية البريطانية ، إذ كان يتم تجديدها عند تولي السلاطين العثمانيين منذ عهد السلطان مراد الثالث وحتى سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م ، وكانت بريطانيا تطالب في كل مرة بتعديلات وزيادات في الإمتيازات ، وتقابل بالإيجاب من الطرف العثماني (٥).

١- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ٣٠-٣١.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٨٧.
٣- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨ وما بعدها.
4- Vaughan, op., cit., p.121.
5- Hale and Bagis, op., cit., p.53.

فالملكة إليزابيث الأولى طلبت تجديد الإمتيازات في سنة ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م مع مطلع عهد السلطان محمد الثالث ، فتم زيادة وإضافة سبع عشر مادة عالجت في غالبيتها التجارة وحياة الجالية بصفة عامة ، كما تم تخفيض الجمارك إلى ٣% ، وسمح لبريطانيا بتوفير الحماية للتجار الهولنديين ، وبالتالي إنتزاعهم من قبضة السيطرة الفرنسية ، وقد تسبب ذلك الإمتياز في صراع سياسي مرير بين فرنسا وبريطانيا ، قرر السلطان في نهايته الموافقة على المطالب الإنجليزية ، بينما أوصت الملكة شركة الليفانت بترك الخيار مفتوحا للهولنديين.

ثم توسعت دائرة الحماية البريطانية في سنة ١٠١٤هـ/١٦٠٦م لتشمل جميع الدول الأوروبية ما عدا مملكة فرنسا وإمارة البندقية ، إذ حصلت بريطانيا على حق وضع سفن ورعايا دول أخرى بالإضافة إلى هولندا تحت حماية العلم الإنجليزي ، ولقد كانت الدولة العثمانية تتوسع في منح الإمتيازات للإنجليز تدريجيا مع تعاقب السلاطين (١).

ففي سنة ١٠٧٢هـ/١٦٦١م منح السلطان محمد الرابع بريطانيا إمتيازات جديدة ضمن معاهدة تكونت من سبع وستين مادة ، من أهمها إشتراط حضور السفير أو القنصل عند البحث أو توجيه التهمة إلى الرعايا الإنجليز في الدولة العثمانية ، ومنح الإنجليز كافة الإمتيازات التي حصلت عليها فرنسا وغيرها من الدول ، ومنح القناصل البريطانيين حصانة ضد السجن مهما كانت الظروف ، وعدم زيادة نسبة الضريبة عن ٣% على البضائع الإنجليزية (٢).

ثم أبرم السلطان محمد معاهدة أخرى مع بريطانيا في سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م تم بموجبها تجديد الإمتيازات التجارية البريطانية السابقة وإضافة مواد جديدة إليها ، وقد أطلق على تلك المعاهدة مسمى " المعاهدة النهائية للإمتيازات بين الإمبراطورية العثمانية وإنجلترا " ، وقد جاءت في خمس وسبعين مادة (٣).

وتزول الغرابة من إطلاق ذلك الوصف على المعاهدة نظرا لأنها إحتوت أربع وخمسين مادة جديدة إضافة على الإتفاقية السابقة ، مع إلغاء

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص١٨٠-١٨٣.
٢- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ١١٨.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧١٩.

مادتين فقط – هما التاسعة والسادسة عشر – من الإتفاقية الأصلية التي ترجع إلى عهد السلطان مراد الثالث. وقد سمحت المادة الثامنة والعشرين من المعاهدة الجديدة للإنجليز بحرية تعيين المترجمين وعدم فرض أي شخص عليهم أو مضايقتهم ، وكذلك تخويلهم صناعة الخمر في منازلهم بغرض الإستخدام الشخصي بحسب المادة التاسعة والعشرين. أما المادة الثالثة والثلاثون ، فإنها سمحت لبريطانيا بحماية تجار كل من هولندا وزيلاند وفيرزلاند وجولدرلاند ، وحذرت تلك المادة السفير الفرنسي في إسطنبول من مخالفة مضمونها. كما تم السماح للتجار الإنجليز بحرية التجارة مع روسيا عبر نهر تانايز ، وكذلك مع بلاد فارس وفق المادة السادسة والثلاثين. بينما منعت المادة الثانية والأربعين الحاكم العثماني من مقاضاة المجرم الإنجليزي إلا في حضور السفير أو القنصل ، أما المادة الخامسة والأربعين ، فإنها سمحت بسجن أو عقاب المترجم الذي يثبت عليه إرتكاب خطأ وذلك من قبل القضاة والولاة ولكن بشرط حضور أو معرفة السفير أو القنصل البريطاني (١).

علاوة على تلك المواد والتعديلات التي قدمتها الدولة العثمانية لبريطانيا ، فقد حصل الإنجليز أيضا على حق حماية تجار أسبانيا والبرتغال وصقلية وفلورنسا وكتالونيا وهولنده واتكوتا وكافة التجار الآخرين بموجب الإتفاقية الجديدة (٢).

ولقد اعتبرت تلك الإمتيازات إستجابة من قبل السلطان محمد الرابع لمطالب إنجلترا بقصد ملء الثغرات القائمة في الإتفاقيات السابقة ، إذ عمدت التعديلات الجديدة إلى تنظيم طريقة دفع الضريبة في مدن حلب وأزمير ، وحماية التجار من الإضطهاد في المحاكم والسماح لهم بإحضار شهود نصارى مقابل الشهود المسلمين في نزاعهم مع النصارى ، وتثبيت الرسوم في موانئ الليفانت ومدنه ، وتقنين ضرائب ميناء الإسكندرية وكيفية نقل البضائع بينه وبين مدينة حلب ، كما سمحت الدولة العثمانية بشحن مركبين من الزبيب والتين إلى ملك إنجلترا شخصيا – وقد كان يمنع فعل ذلك – عوضا عن رفض طلب المفاوض الإنجليزي منح لقب باد شاه للملك (٣).

1- Hurewitz, op.cit., pp.26-28.

٢- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥.

٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٨٥-١٨٦.

ومما جاء في الإتفاقيـــة المذكورة أيضا تحديد الرسوم الجمركيـــة بنسبة ٣% فقط من قيمة الصــــادرات والــواردات ، والســماح للســفن الإنجليزية بنقل بضائعها للموانئ العثمانية مباشرة ، والإذن للتجار بـــالبيع والشراء وفق القوانين العثمانية ، وعدم تكرار الرســـوم أو الضرائـــب ، والترخيص لهم بإعادة تحميل البضائع الكاسدة ثم نقلها لميناء آخـــــر دون مضاعفة أو تكرار الرسوم والضرائب (١).

وبمقارنة صيغة معاهدة عام ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م مع الإتفاقية التـــي أبرمت بين السلطان مراد الثالث والملكة إليزابيث الأولى بحسب دراســـة معاصرة للعلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، فإن مضمـــون المعاهدة الأصلية جرى تكراره في كل التجديدات التي تزامنت مع إعتلاء السلاطين للعرش ، وباتت الإتفاقية الأخيرة الأساس لكافـــة المعـــاهدات التالية ، مع الإشارة عرضا إلى معاهدة سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، وإســتمر ذلك الوضع حتى نهاية نظام الإمتيازات ، والكيان العثماني برمته بموجب إتفاقية لوزان (٢).

كما إنفردت بريطانيا في عام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م وبموجب قرار من السلطان سليم الثالث بحق الملاحة التجارية في البحر الأسود لتكـــون أول قوة بحرية أوروبية تحصل على ذلك الإمتياز ، وقد سبقتها إلى ذلك مملكة النمسا – القوة الناشئة – في سنة ١١٩٨هـــــ/١٧٨٤م بذلـــك الإمتيـــاز الممنوح من قبل السلطان عبد الحميد الأول وذلك ضمن المطالب الروسية في مفاوضات إتفاقية كوتشك قينارجة (٣).

وإستمرت تلك الإمتيازات الممنوحة لإنجلترا دون أي تغيير يذكـــر حتى عام ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م ، حيث أبرم الطرفان معاهدة الدردنيل والتي أطلق عليها " معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري " ، وجـــاء فـــي المادة الرابعة منها الإشارة إلى إستمرار الإمتيازات السابقة دون تعديل أو تعطيل (٤).

وأخيرا ، فإن بريطانيا تميزت عن كافة الدول الأوروبية بوساطتها

١- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ١١٩.
2- Hale and Bagis, op., cit., pp.89-90.
3- Hurewitz, op., cit., p.67.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧١٩.

لمصلحة مملكة هولندا للحصول على إمتيازات من الدولة العثمانية وذلك نكاية في فرنسا ، وقد وافق السلطان أحمد الأول في سنة ١٠٢١هـ/١٦١٢م على إعطاء هولندا إمتيازات تجارية توازي ما حصلت عليه كل من فرنسا وإنجلترا (١).

أما روسيا ، فإنها حسب الدراسة المشتركة للباحثين وليام هال وعلي باقيس لم تدخل السوق العثمانية حتى معاهدة كوتشك قينارجة في سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م ، بينما كانت فرنسا تهيمن على التجارة مع العثمانيين إذ بلغت حصتها حوالي ٦٠% من إجمالي التبادل الأوروبي ، فيما كان نصيب بريطانيا الخمس فقط (٢).

وتزامن ذلك التأخير النسبي لروسيا مع الضعف الواضح في قدرة الدولة العثمانية على مواجهة المطالب السياسية والإقتصادية للدول الأوروبية المختلفة ، فإنشغلت الدولة بالدفاع عن أراضيها أمام المحاولات العسكرية المستمرة ، وفقدت القدرة على المناورة كما كان الحال في الماضي ، ولذلك فقد بات الحصول على الإمتيازات مرتبط بصورة وثيقة بنتائج المعارك الحربية وليس المبادرة العثمانية.

وقد طلبت روسيا من السلطان عبد الحميد الأول في سنة ١١٩٤هـ/١٧٨٠م حق تعيين قنصل لها في الأفلاق وآخر في البغدان لكن السلطان رفض الطلب مستثنيا مدينة سلسترة ، وذلك بعد أن حرضت كاترين الثانية سكان المورة للثورة على السلطان ، ومن قبلهم الدولة الصفوية الرافضية (٣).

وضمن معاهدة الحلف الدفاعي بين الدولة العثمانية وروسيا المبرم في سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م ، تم إلزام السلطان بضرورة تقديم كافة المساعدات والتسهيلات التي يحتاجها القيصر ضد السفن المغيرة على منطقة البحر الأسود الحيوية (٤).

ثم كانت معاهدة " آق كرمان " في سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م والتي

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤.
2- Hale and Bagis, op., cit., p.41.
٣- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٥.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٠٢.

منعت الحكومة العثمانية بموجبها من تفتيش السفن الروسية ، والسماح لروسيا في المقابل بالملاحة في البحر الأسود والبوغازين - مضيقي البوسفور والدردنيل - (١).

ولا يخفى خطر تلك التسهيلات في تمكين الروس من تهريب العملاء والثوار ونقل الأسلحة والمؤنة لأعداء الدولة في شبه جزيرة البلقان ومنطقة الشرق الأدنى وقد حصل ذلك بالفعل!

ثم إن مؤتمر فيينا الذي عقد في سنة ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م لوقف حرب القرم ، أكد على حماية النصارى في البلقان مع عدم السماح لروسيا بالتدخل لصالحهم ، والحصول على وعد من السلطان بالحفاظ على روح معاهدتي كوتشك قينارجة وأدرنه بخصوص حماية الديانة النصرانية. وفي ظل الرفض العثماني ، توسطت فرنسا وبريطانيا فتم عقد معاهدة باريس بعد ثلاث سنوات من المفاوضات ، وإنتزعت خلالها دول أوروبا مجتمعة من السلطان وعدا بإصدار قانون ينص على المساواة بين رعيته دون إعتبار لأديانهم ومذاهبهم ، وهو ما عرف لاحقا بخط همايون (٢).

وطلبت روسيا في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م من السلطان عبد العزيز السماح لها بإقامة كنيسة سلافية تحت رئاسة رجل ديني بلغاري الأصل ، وذلك بقصد رفع مكانة العنصر السلافي ، والأهم من ذلك تحريره من هيمنة البطريرك اليوناني التاريخية (٣). وقد تشجع البلغار بذلك الإمتياز الديني الجديد - الذي أيقظ فيهم الشعور القومي - وحاولوا التمرد على الدولة العثمانية بتشجيع ودعم من إمبراطوريتي روسيا والنمسا (٤).

وبعد هذه المقدمة الموجزة عن تطور الإمتيازات الأجنبية وإختلافها عن الأسس التي بنيت عليها ، يتأكد حجم التباين الكبير بين المعاهدات القديمة ومضمون الإمتيازات في العصور المتأخرة ، الأمر الذي يعني إنقطاع الصلة بين إمتيازات السلاطين المتقدمين والمتأخرين. وإن هذا التفريق بات ضروريا ، ويحتمه المنهج العلمي والأمانة التاريخية ،

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤١٧.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦.
٣- حسون ، تاريخ الدولة ، ص ٢٢٤.
٤- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩.

وسوف نرى في الصفحات القادمة طبيعة العلاقة بين الإمتيازات الأجنبيـة في مضمونها الجديد ودور ذلك في سقوط الدولة العثمانية من عدمه!

المبحث الأول
التدخل الأجنبي في السياسة الداخلية

في هذا المبحث سوف أتناول الأدلة التي تؤيد إرتباط الإمتيازات التي منحها السلاطين المتأخرين في عصور ضعف الدولة وعلاقتها بالتدخل الأجنبي في الشؤون العثمانية ، وسيشمل البحث جوانب مختلفة في مضمونها ، ومتباعدة في زمانها ، ولكن يجمع بينها السعي الدؤوب إلى التأثير في القرار السياسي العثماني ، وسأبدأ بالدور الذي لعبته فرنسا ثم بريطانيا فروسيا.

إذ إحتجت فرنسا في سنة ١٠٢٦هـ/١٦١٧م على طرد الدولة العثمانية للقسس والرهبان الكاثوليك من طائفة الجزويت بسبب تدخلاتهم الكثيرة ، حيث أفسدوا طائفة الأروام والذين رفعوا شكواهم إلى السلطان فأمر بإجلاء أولئك المنصرين ، وإعترض السفير الفرنسي على القرار السيادي للسلطان مما أدى إلى فتور العلاقة بين البلدين.

ولكن ما لبثت الدولة أن إستجابت لطلب السفير الفرنسي في سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٣م بعزل اكرليوس بطريق الأروام مضطرة بسبب الإضطرابات القائمة حينها ، مما أثار الأروام على الحكومة العثمانية نظرا لمساعي القسس الفرنسيين الجزويت في إفساد ذات بينهم (١).

ورغم أن تواجد القسس في الأراضي العثمانية كان دوما أحد البنود الأساسية في معاهدات الإمتيازات الأجنبية ، إلا أن إفساح المجال أمام أنشطة طائفة المنصرين التخريبية في أوساط الرعية كان وفق قرار سياسي بحت راعى المصالح العليا للدولة على ما يبدو ، ولكن ذلك القرار فسر على أنه قبول عثماني – من جهة المبدأ – بالتدخل الفرنسي لمصلحة المنصرين ، وتلك رسالة لا تمت للإمتيازات بصلة.

كما تذكر كتب التاريخ أن أمين السر في السفارة الفرنسية في العاصمة إسطنبول قام في سنة ١٠٢٧هـ/١٦١٨م بمساعدة أحد أشراف بولونيا المسجونين لدى الدولة على الفرار ، فما كان من السلطان مصطفى الأول إلا أن أمر بسجن كل من السفير والمترجم وأمين السر

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ، ١٢٤.

جميعا (١) ، وكان عذر السلطان في ذلك تدخلهم في شــؤون الدولــة ، والعجيب أن السلطان لم يســتمر في الحكم سوى ثلاثة أشهر فقــط (٢) ، ثم قام خليفته السلطان عثمان الثاني بإطلاق ســراحهم والإعتــذار لملــك فرنسا عما حدث (٣).

وتعطي تلك الحادثة مؤشرا قويا على مدى الضعف الــذي إنتــاب الدولة في ذلك العصر ، إذ لا يعقل أن تفرط الدولة في أمنها الداخلي بتلك السهولة لولا وجود مسوغات قوية دفعتها لإتخاذ ذلــك القــرار. ويبــدو واضحا أن فرنسا ربما لوحت بالتهديد بالحرب إذا لم يخل سراح السـجناء الفرنسيين ، ونظرا لعدم قدرة الدولة على خوض أي مواجهــة عســكرية حينها ، فإنها لجأت إلى أقل الحلول كلفة . لكن ذلك التصرف بعث برسالة إلى الدول الأوروبية مفادها أن الضغط على العثمــانيين والتدخــل فــي قراراتهم الداخلية بات مبدأ مقبولا.

وفي منتصف القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميــلادي قام شخص أرمني كان يعمل مترجما للسفير الفرنســي فــي العاصمــة إسطنبول بمحاولة التلصص على جناح الحريم فــي القصــر الســلطاني مستخدما " الناظور " ، وقد أسرعت الحكومة العثمانيــة بشــنقه قبــل أن يتدخل السفير (٤). ولم تكن تلك المحاولة الفرنسية اليتيمة فــي عمليــات التجسس على الحياة الخاصة للسلاطين ، ففي إحدى المرات فضحت أشعة الشمس جهاز الناظور الذي كان يستخدمه السفير الفرنسي – نفسه – فــي حديقة منزله الواقع على الضفة الأخرى من البحر فــي مقــابل قصــر السلطان ، وكادت أن تؤدي تلك الحادثة إلى قطع العلاقات الدبلوماســية بين البلدين (٥).

وفي كلا الحادثين إتخذت السلطات العثمانية قرارات حاسمة نظــرا لفداحــة الأمــر ، لكن ذلــك لم يكف لردع الفرنسييــن عــن نشــاطهم الجاسوسي ، بل تمادى المسؤولــون الفرنسيون لدرجة إشتراك السفــراء

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.
٢- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٣٢.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٦١.
5- Mansel, op., cit., p.163.

أنفسهم في تلك المهمة القذرة. ولا يتوافر دليل على إنتهائهم عن ذلك السلوك علما بأن تواجدهم كان منشأه الإمتيازات التجارية ، وبما أن تجارة فرنسا مع الدولة قد إستمرت ، فهذا يعني أن السفراء إستمروا في الإقامة في الأراضي العثمانية حتى نهاية أجل الدولة العثمانية!

وفي سنة ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م أرسل لويس الرابع عشر ملك فرنسا سفيرا له برفقة أسطول حربي للتهديد والمطالبة بتجديد الإمتيازات ، فأفاده الصدر الأعظم أحمد كوبريلي بأن الإمتيازات كانت منحة وليست معاهدة واجبة التنفيذ ، مما حدا بالملك الفرنسي إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية ، لولا أن تداركه وزيره بالنصيحة فعدل إلى اللين والخضوع حتى تم للملك ما أراد ، وحصل على حق حماية بيت المقدس (١).

وتتجلى في تلك الحادثة نزعة فرنسا العدائية ضد العثمانيين من جهة والتي ربما إنتهجتها بناء على معطيات الأحداث السابقة ، وإستقلالية القرار السياسي العثماني من جهة أخرى إذ لم ترضخ الدولة للتهديد رغم الأوضاع الإقتصادية والعسكرية الحرجة التي كانت تعصف بها.

ومما يؤكد إستعلاء فرنسا ومخاطبتها للدولة العثمانية من منطلق القوة والثقة المفرطة في الإستجابة لمطالبها ما صرح به الملك لويس الرابع عشر في سنة ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م من أن العثمانيين لا ينبغي تحريضهم على قتال أتباع الديانة النصرانية عموما ، وإنما يجب توجيههم للقتال في منطقة بعيدة وخاضعة لإمبراطور الهابسبرج ، حتى وإن تعارض ذلك مع مصالح الدولة العثمانية نفسها (٢).

وكانت مكانة فرنسا لدى الدولة العثمانية تتأرجح من فترة لأخرى بسبب نقض الأولى للعهود ، وشاهد ذلك عودة القسس الجزويت الفرنسيين في سنة ١١١٣هـ/١٧٠١م لإفساد العلاقة بين طائفة الأرمن بسبب دخول فئة منهم في مذهب الكاثوليك ورفض الآخرين لذلك ، فإضطرت الدولة عزل بطريق الأرمن ، ونفي القسس وإغلاق مكتبهم بأرضروم . وقد سبق للحكومة الفرنسية أن تدخلت لمصلحة القسس التابعين لبلادها في الماضي ، لكنها عجزت في تلك الفترة عن تكرار النهج

١- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٣٨.

2- Jone Murray, The Struggle for the Ottman Empire 1717-1740, Lavender Casthes, England, p.45.

ذاته (١).

ومن ناحية أخرى ، أصبح المركيز فيلنيف الفرنسي بمثابة الناصح الأمين للسلطان العثماني ، وأخذ نفوذه يزداد منذ صلح بلغراد الذي أعاد للدولة العثمانية كثيرا من أملاكها ، ثم توسط السفير بين الدولة ومملكة السويد في سنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م ، حيث كافأه السلطان بتجديد الإمتيازات لبلاده والتي أصبح الشرق بموجبها إمبراطورية إستعمارية عظيمة لفرنسا يستورد منها البضائع ويصدرها إليها وفق شروط ميسرة جدا. وغدت الأماكن المقدسة في فلسطين خاضعة لسلطان رجال الدين اللاتين الفرنسيين على الرغم من المزاعم الأرثوذكسية الروسية ، وأصبحت تلك الإمتيازات القانون الذي حكم حياة الفرنسيين في بلاد الدولة ، وكل ذلك كان من أجل حماية الدولة العثمانية ونكاية في روسيا وغيرها (٢).

وتعتبر معاهدة بلغراد المبرمة بين روسيا والدولة العثمانية مؤشرا قويا على مكانة فرنسا لدى الدولة العثمانية حيث تدخلت بناءا على طلب ألمانيا وروسيا المعتديتين لإنهاء الحرب ، وكان ثمن نجاح المساعي الفرنسية حصول حكومة باريس على المزيد من الحقوق التجارية. وتكرر التدخل الفرنسي في السياسة الخارجية للدولة العثمانية في معاهدة كوتشك قينارجة في عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م ، وقد وردت الإشارة إلى فرنسا في ثنايا الإمتيازات التي منحت لروسيا (٣).

وأدرك الباحث الفرنسي المعاصر روبير مانتران تلك الحقيقة منوها إلى أن الإنجليز والهولنديين والفرنسيين كانوا يتدخلون كوسطاء في مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية وأعدائها ، وبالتالي يحصلون على تجديدات لإمتيازاتهم ، وتعديلات تتعلق بأنشطتهم التجارية في الأراضي العثمانية (٤).

ولكن إنحدار الدولة العثمانية تجسد بصورة أكبر في النفوذ الذي مارسه على سياستها سفراء كل من فرنسا والنمسا ، إذ كانوا يقدمون

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٥٦.
٢- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٧١-٧٢.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦١١ ، ٦٢٩.
٤- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٧٩.

المشورات السياسية للصدور العظام في تلك الحقبة ، وذلك عبر لقاءات ليلية وسرية كانت تعقد في ضاحية كيوسكس المطلة على خليج البسفور ، كما تمكن السفراء من خلال تلك الاجتماعات من حماية بعض التجار الأثرياء والوجهاء من الأقليات ، مضعفين بذلك سيطرة السلطان على رعيته (١).

ولا غرابة بعد ذلك أن يقوم السفراء الأجانب عموما والفرنسيون خصوصا بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية ، ولا سيما في الجوانب الدينية منها في ظل التساهل الكبير الذي أبدته القيادة العثمانية تجاه المبعوثين الأوروبيين المعتمدين لديها (٢).

من ناحية أخرى ، فإن السلطان عبد الحميد الأول أجبر على التسليم لروسيا بإحتلال شبه جزيرة القرم في سنة ١١٩٧هـ/١٧٨٣م نتيجة للدور الفرنسي المباشر في تضخيم خطورة الحلف السري المبرم بين روسيا والنمسا ، وإستماع الحكومة العثمانية لتلك النصائح المشبوهة (٣).

كما تسبب النفوذ الفرنسي المتزايد في العاصمة إسطنبول وشبه جزيرة البلقان في قيام كل من روسيا وبريطانيا في عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م بالضغط على السلطان سليم الثالث للحد من دور فرنسا ، بل تطور الأمر لدرجة غزو روسيا لمنطقة فالاشيا وبيسارابيا ، بينما إستعرض الأسطول الإنجليزي قوته أمام مدينة إسطنبول قبل أن يتجه إلى مصر ، فتدخلت فرنسا لتحرض السلطان على الروس ولتقدم له الدعم (٤).

وقد فسخ السلطان معاهدة سنة ١٢١٥هـ/١٧٩٩م مع بريطانيا وكذلك إتفاقية سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م مع روسيا بإيعاز من فرنسا ، وشعورا من السلطان بضرر تلك المعاهدات على السيادة العثمانية على المضايق والبحر الأسود. وقد نتج عن ذلك نشوب الحرب بين الدولة العثمانية من جهة وبين روسيا وإنجلترا من جهة أخرى في السنة التالية ، إلا إن إنتصارات القائد الفرنسي نابليون غيرت الموقف الحرج لمصلحة

1- Mansel, op., cit., p.204.

٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٠٦.

٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢.

٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٢١.

العثمانيين (١).

كما إن أحد أبرز مظاهر زيادة النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية تجلى في الإختراق الفرنسي للمؤسسة السياسية للدولة في مجال كتابة وثائق وزارة الشؤون الخارجية العثمانية ، وكذلك مستندات الديون ، والبنك العثماني ، إذ إعتمدت كآفة تلك المرافق اللغة الفرنسية في أعمالها وسجلاتها ، وذلك الإنحياز الواضح من قبل الساسة العثمانيين ليس له ما يبرره سوى الحضور الفرنسي القوي على التراب العثماني (٢).

وثمة جانب أخير في موضوع التدخل الفرنسي في شؤون الدولة ، إذ قام القناصل الفرنسيون ببيع الإمتيازات لرعايا الدول غير الممثلة لدى الدولة العثمانية ، ثم توسعوا في تلك التجارة المحظورة مع الرعايا العثمانيين أنفسهم. وكان المشترون يخالفون القوانين العثمانية دون أي عقوبة تذكر ، بينما جمع القناصل الأموال الطائلة من جراء تلك الأنشطة الهدامة (٣).

شارك قناصل بريطانيا الفرنسيون أيضا في تلك التجارة ، لكن ذلك التجاوز لم يكن الأوحد لبريطانيا ومبعوثيها ، فقد إتخذ الإنجليز قنصلية لهم في جزيرة موريا اليونانية قبالة خليج كورنيث – حيث موقعة ليبانتو الشهيرة – بسبب توسطها بين القوتين البحريتين المتصارعتين حينها وهما الدولة العثمانية وإمارة البندقية ، وقد تمكن القنصل البريطاني في باتراس من القيام بأنشطة تجسسية وتحريضية على الطرفين معا. كما إشتكى المبعوث البندقي الرسمي في جزيرة زانتي من أن القنصل البريطاني كان يقوم بجمع المعلومات العسكرية عن التحركات العثمانية بإستمرار (٤).

فيما رفض السلطان محمد الثالث في عام ١٠١٢هـ/١٦٠٣م الإعتراف بإمتيازات التجار الإنجليز بسبب ما أشيع وقتها عن الملك جيمز

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٠٦-٢٠٧.
٢- المرجع السابق ، ج ٢ / ص ١٨٦.
٣- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ١٣٤.
4- Daniel Goffman, Britons in the Ottoman Empire: 1642-1660, University of Washington Press, Seattle, 1998, p.52.

الأول وتقاربه مع أسبانيا ، وتم إزدراء السفير البريطاني الذي أرسل لبلاده بأخبار تلك المعاملة السيئة. ثم شهدت العلاقات العثمانية البريطانية تحسنا ملحوظا بلغ حد إيفاد السلطان مراد الرابع في عام ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م السفير توماس روي نائبا عن السلطان في مفاوضات السلام مع بولندا (١).

وفي عام ١١٠٦هـ/١٦٩٤م قدم سفراء إنجلترا وهولندا النصح للسلطان أحمد الثاني بترك الحرب ضد التحالف المكون من روسيا والبندقية والنمسا ، والتنازل عما فقدته الدولة فرفض ، بينما كانت فرنسا تحرضه سرا ، وتعده بتسليط أعداء ألمانيا عليهما ، وذلك سعيا وراء مصالح فرنسا ، لا من أجل مصلحة الدولة العثمانية بالطبع (٢).

وفي عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩م عمل أحد أفراد عائلة بيساني الشهيرة مترجما ودليلا سياحيا للإنجليز حتى حصل على لقب المترجم الخاص للملك للغات الشرقية ، وقد سرب ذلك المواطن العثماني اليوناني الأصل إلى السفير البريطاني نسخة من الخطاب السري الذي أرسله الملك الفرنسي لويس الرابع عشر للسلطان بخصوص التحالف السري مع بولندا والسويد ضد روسيا ، كما كان المترجم ينقل للإنجليز أخبار تحركات السفن البحرية الحربية العثمانية والأجنبية ، وكذلك تنقلات السفراء والساسة الأوروبيين في إسطنبول (٣).

وكانت بريطانيا قد إكتفت بأن يمثلها في منطقة الشرق الأدنى قناصل من السكان المحليين ، مقابل تلبية رغباتهم في التمتع بحقوق الإمتيازات على أن يتركوا وشأنهم ، ولكنها ما لبثت أن تخلت عن تلك السياسة في عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م بسبب تمرد أولئك الممثلين ومنافستهم لحكام مصر والشام (٤). ويذكر قنصل إنجلترا في مدينة حلب ديفيزين أنه حتى سنة ١٢٠٦هـ/١٧٩١م كان عدد غير قليل من التراجمة من اليهود والنصارى ، وكان للواحد منهم حق إدخال شخصين في حمايته بموجب

1- Horniker , op., cit., pp.301, 305.

٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٥٢.

3- Mansel, op., cit., p.212.

٤- كيرك ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

البراءة السلطانية (١).

إن تلك الأنشطة التي كان يمارسها السفراء والقناصل الإنجليز والمترجمون العاملون معهم في الأراضي العثمانية إنبثقت من الوضع السياسي القائم في الدولة في ذلك العصر ، وليس ثمة علاقة لها بالإمتيازات الأجنبية التي منحها السلاطين الأوائل للدول والرعايا الأجانب.

وفي سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م تدخلت بريطانيا في السياسة الحربية للدولة العثمانية وحرضتها على خوض الحرب ضد روسيا والنمسا بسبب زيادة النفوذ الروسي في شبه جزيرة القرم ضمن تداعيات إتفاقية كوتشك قينارجة. لكن السبب المباشر للحرب تمثل في رفض روسيا للإنذار الذي وجهته لها الدولة بضرورة الجلاء عن إمارة جورجيا والأراضي المحتلة في شبه جزيرة القرم (٢).

وأعلن السلطان الحرب على الروس والألمان ، ثم أعاد النظر في سياسته الخارجية وأخذ بنصيحة إنجلترا بتوجيه ضربة مفاجئة للروس قبل إستكمال إستعداداتهم العسكرية متذرعا برفض روسيا مطالبه بتسليم حاكم الأفلاق المنشق ، وتنازلها عن حماية الكرج ، وعزل قناصلها المثيرين للفتن الداخلية ، وقبول تعيين قناصل أتراك في موانئ البحر الأسود لتفتيش السفن الروسية والتأكد من خلوها من المؤن العسكرية ، فتم سجن السفير الروسي في إسطنبول ومن ثم إعلان الحرب . لكن الجيش العثماني تقهقر فتدخلت إنجلترا – وهولندا وبروسيا – وتم عقد صلح ياش في أعقاب المذابح الشنيعة التي إرتكبها الجنود الروس الذين إستولوا على القرم نهائيا (٣).

وإستغلت روسيا – وبخلاف فرنسا وبريطانيا – ضعف الدولة العثمانية مبكرا جدا وقبل إبرام أي إتفاق بخصوص الإمتيازات الأجنبية ، فبعد معاهدة أدرنه في سنة ١١٢٥هـ/١٧١٣م ، طلبت روسيا السماح للتجار وحجاج بيت المقدس بالمرور في الأراضي العثمانية دون دفع أية

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٣٢ ، حاشية رقم (٥).
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١١.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢-٣٠٣.

رسوم وقد تم لها ذلك ، وأملت بذلك روسيا القيصرية شروطها على سياسة الدولة الداخلية تجاه قضية دينية شائكة وحساسة (١).

كما أدى إنقسام شعب القرم بين روسيا والدولة العثمانية إلى صراع على هوية الحاكم ، فإستغلت روسيا الفرصة وسعت إلى دعم مرشحها بالرشاوى فتضجر السلطان من ذلك ، لكن الوساطة الفرنسية في سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م نزعت فتيل الأزمة ، وجرى إبرام إتفاق آينالي قاياق الذي ألغي حق السلطان في الإعتراض على إختيار حاكم القرم (٢).

وثمة نموذج آخر للتدخل الروسي في شؤون الدولة العثمانية ، إذ كان معظم المترجمين في ديوان السلطان حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي من ذوي الأصول الأوروبية ممن إعتنقوا الإسلام ، ثم إنتقلت الهيمنة على تلك الوظائف الحيوية والخطيرة لأفراد العوائل الكبيرة من اليونان والأرثوذكس من سكان حي الفنار في إسطنبول ، ثم بدأ المترجمون في العصور الأخيرة يقومون بالمفاوضات بأنفسهم وبإستقلالية تامة عن المسئولين العثمانيين ، مما رفع أسهمهم وأهميتهم في أعين الأجانب (٣).

ولا تخفى طبيعة العلاقة المتينة بين اليونانيين وروسيا القيصرية والتي ساهمت في تقوية شوكتهم ، إذ إن المترجمين كانوا يدينون لروسيا بالولاء الأوحد رغم عملهم مع الديوان العثماني. من ناحية أخرى ، فإنه ومنذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي كثرت عمليات بيع البراءات ، فدخل بذلك عدد كبير من الوكلاء والتراجمة وغيرهم تحت حماية الدول الأجنبية ، ومن بينهم روسيا التي تضاعف نفوذها بصورة بارزة. وقد كتب الرحالة والسفير الفرنسي فولني في عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م بذلك الخصوص مشيرا إلى أنه ومنذ عقدين خلت شرع السفراء في بيع الحماية لأنها كانت أجدى وأنفع لهم من إعطائها مجانا ، وقد بلغ سعرها في ذلك الوقت حوالي خمسة أو ستة آلاف ليرة ،

١- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٣٦.
٣- هاملتون جيب وهارولد بوين ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٧م ، الجزء الأول ، القسم الأول ، ص ١٦٩-١٧٠.

كما إن الحماية كانت تهدى لقرابة خمسين شخصا عند تعيين السفراء الجدد . وقد وصل عدد التراجمة في مدينة حلب وحدها - على سبيل المثال - ألف وخمسمائة شخص في سنة ١٢٠٧هـ/١٧٩٣م ، وكانوا جميعهم يزاولون أنشطة تجارية متنوعة ، ويعفون بالتالي من الضرائب والرسوم (١).

وإزداد التدخل الروسي في شؤون الدولة العثمانية من خلال معاهدات الصلح ، ومن ذلك معاهدة أدرنه التي أعقبت الحرب مع روسيا في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م حيث تضمنت شرطا خطيرا جدا تمثل في الإقرار بحق روسيا في حماية الأرثوذكس المقيمين في الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى ضمان حرية عبور السفن الروسية البسفور والدردنيل ، وحرية الملاحة في حوض الدانوب (٢).

وسمحت المعاهدة المذكورة لروسيا أيضا بالسيطرة على الجزء الآسيوي من البحر الأسود ، والتمتع بحرية التجارة برا وبحرا ، وحماية رعاياها وتجارها وسفنهم ، كما خولتهم حرية التقاضي أمام قنصلهم المعتمد في إسطنبول ، بالإضافة إلى إحتفاظ ولاياتي الأفلاق والبغدان بالحرية الدينية ، والحكم الذاتي ، وحرية التجارة ، كما قضت المعاهدة بحصول اليونان على الإستقلال (٣).

ثم كانت معاهدة كوتاهية في سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م التي فرضتها فرنسا وإنجلترا خوفا من تزايد النفوذ الروسي ، حيث قضت بالصلح بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا ، وإقرار الأخير حاكما على مصر. ونتيجة لإنسحاب القبودان أحمد باشا بالدونانمة التركية وتسليمها لمحمد علي باشا ، إقترحت أوروبا ممثلة في فرنسا وإنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا عدم حل المسالة المصرية إلا بعلمهم ، ومنذ ذلك الحين طفت الصراعات الأوروبية إلى السطح. فرفضت روسيا وفرنسا فكرة إرجاع الشام إلى العثمانيين ، بينما وافقت إنجلترا والنمسا . وإضطر السلطان عبد المجيد إلى رفض المشروع خوفا من روسيا التي حاولت الإستفادة من الإختلاف الفرنسي الإنجليزي ، وعرضت التنازل لمحمد علي عن مصر شريطة السماح لها بإنزال بحري بالقرب من إسطنبول،

١- المرجع السابق ، ص ٣٤٠.
٢- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ١٥٠-١٥١.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧-٣٤٨.

بينما رأت إنجلترا ضرورة إلغاء الحلف الدفاعي مع العثمانيين أولا ، فتعطلت المفاوضات لفترة سبع سنوات (١).

كما تدخلت روسيا في شؤون الدولة أيضا عن طريق الصدر الأعظم محمود نديم باشا والذي تولى المنصب في سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م في أواخر عهد السلطان عبد العزيز ، وقد كان البلش ألعوبة في يد القادة في روسيا ، وأعتبر الحاكم الفعلي للبلاد نتيجة سحب كثير من الصلاحيات السلطانية بموجب الإصلاحات (٢). وتعتبر تلك نقلة نوعية في طبيعة العلاقات العثمانية الروسية ، حيث ألفت روسيا ولفترة طويلة بعدها الحصول على الإمتيازات من الدولة عن طريق التهديدات وحدها (٣).

من ناحية أخرى ، أكدت معاهدة برلين التي أنهت حرب القرم في سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م حجم الدور الأوروبي المتنامي في السياسة العثمانية ، فالأوروبيون هم الذين قرروا المؤتمر ، وأجبروا السلطان على الرضوخ لضغوطهم ، وإنتزعوا مكاسب عظمى من أبرزها مكافأة صربيا على موقفها الحيادي بتجديد الإمتيازات السابقة لها (٤).

بينما رفضت دول أوروبا في سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م ضم جزيرة كريت إلى اليونان بسبب تعارض ذلك مع مصالحها التجارية في مياه البحر المتوسط ، ولئلا يكون التحكم في التجارة هناك في أيدي اليونانيين الأمر الذي كانت تخشاه القوى الأوروبية العظمى ، فمنعت اليونانيين من مساعدة الثوار من بني جنسهم ، ثم طالبت بتشكيل لجنة دولية لإنهاء الوضع المعلق في الجزيرة ، لكنها تراجعت أمام الرفض العثماني ، وقرر الأوروبيون في باريس الشروط الملائمة للتسوية للحد من التوسع الروسي غير المباشر عبر الأقليات الأرثوذكسية (٥).

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ وما بعدها.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩.
٣- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٦٨.
٤- هـ . ا . ل . فشر ، تاريخ أوروبا الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠) ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٧ ، ص ٢٢٥.
٥- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠.

إن أكثر ما يميز الصراع العثماني اليوناني التدخل المباشر من جانب دول عظمى أخرى مثل فرنسا و إنجلترا ، وتجسد ذلك في تغلغل دولة بعينها في الشؤون العثمانية من خلال الفنيين والمستشارين والتجار ، وكذلك أيضا عن طريق العملاء وبخاصة في منطقة البلقان والشرق الأدنى ، وقد نجح الروس في ذلك في ولايات منطقة نهر الدانوب ، وكان جميع أولئك الأشخاص يمثلون جوانب خفية للأدوار السياسية الأوروبية (١). إذ نظرت القوى الأوروبية إلى رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين على أنهم وسطاء تجاريين يحققون مصالح دول أوروبا الإقتصادية ، بالإضافة إلى كونهم وسائل لتحقيق غاياتها السياسية (٢). فلم تكن ثمة حدود معينة تفصل بين فعاليات الشركات التجارية والسياسية ، فالسفراء والقناصل كان يتم تعيينهم من قبل ملوك أوروبا ، بينما قامت الشركات التجارية بدفع رواتبهم (٣).

ويتضح مما تقدم أن تدخل الدول الأوروبية في صناعة القرار السياسي في الدولة العثمانية ليس مرتبطا بالإمتيازات الأجنبية التي سبق أن منحها السلطان سليمان القانوني وخلفائه من بعده ، كما أنه لم يكن مرهونا بالإمتيازات اللاحقة وحدها ، علما بأن المبعوثين السياسيين الأوروبيين قد تجاوزوا حدود أعمالهم ومهامهم. والأدهى من ذلك كله تساهل بعض السلاطين المتأخرين في التمكين للسفراء الأجانب للتأثير على السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية في ظل نهج سياسي فريد. من ناحية أخرى ، فإن دول أوروبا لم تعد بحاجة إلى إنتزاع الإمتيازات والتسهيلات من السلطان العثماني ، بل كانت تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطان شخصيا!

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٤٤.
2- Brande and Lewis, op., cit., p.294.
٣- بولارد ، مرجع سابق ، ص ١٥.

المبحث الثاني
تعميق الخلافات الدينية والعرقية

يحسن إفتتاح هذا المبحث بمقولة للمستشرق يوهان فوك والتي عبر فيها عن واقع أوروبا المرير في العصور الغابرة ، وفي الوقت ذاته أكد مدى عظمة الدولة العثمانية ومجدها في أعقاب هزيمة المجر في موقعة موهاكس الشهيرة في سنة ٩٣٢هـ/١٥٢٦م وإشراف العثمانيين على أبواب فيينا حيث أوضح المؤلف ردة فعل العدو قائلا :

" لم تقف دول أوروبا المسيحية مقابل هذا التهديد الخطير من طرف قوة إسلامية عظمى وقفة رجل واحد ، بل سعى معظمهم إلى تحقيق مطالبه الخاصة عن طريق تسويات منفردة . وهكذا فإن فرانس – يقصد فرانسوا – الأول ، ملك فرنسا ، لم تفل الإيديولوجية الكاثوليكية التي كانت ترى فيه الملك الكاثوليكي الأول والأخت الكبرى لروما في الكنيسة الفرنسية ، من عزمه على الحصول على مساندة السلطان العثماني في صراعه ضد شارل الرابع – هو الخامس " (١).

وذلك القول رغم صدوره عن باحث معاصر ، إلا إنه في واقع الأمر يعبر عن مشاعر الملايين من الأوروبيين القدماء – والمحدثين أيضا – الذين ساءهم إنتصار العثمانيين المسلمين وتسنمهم قيادة العالم أجمع ، كما أنه أشار كذلك إلى الدور البارز الذي قام به السلطان سليمان القانوني في بث الفرقة السياسية بين أتباع الديانة الواحدة والعرق المتجانس ، وذلك نجاح كبير مقارنة بالدور الذي مارسته أوروبا في أوساط الأقليات الدينية والعرقية في الأراضي العثمانية لاحقا.

إن تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية الداخلية لم يقتصر على الجانب السياسي فقط كما مر معنا ، بل تجاوزه إلى نواحي أخرى دقيقة ومضرة ، وبالنظر إلى الديانات المختلفة والأعراق المتعددة التي عاشت على ثرى الدولة ، فإن الساسة الأوروبيون وجدوا فيهم

١- مرجع سابق ، ص ٤٦.

ضالتهم المنشودة لتمزيق عرى الوحدة العثمانية ونسيجها الإجتماعي الفريد ، فتجرعت الدولة العثمانية من نفس الكأس التي سقت بها أوروبا مرارا في الماضي القريب ، ولكن مع إختلاف النوايا وطريقة التعامل.

ولقد أشار الباحث الفرنسي روبير مانتران إلى ذلك مؤكدا أن أوروبا تمكنت من إتخاذ موقف أكثر حزما تجاه حكومة إسطنبول بسبب وجود قواعد تجارية لها ، ولكن العامل الأقوى كان من خلال إستعمال نفوذها السياسي الكبير عبر ورقة الأقليات النصرانية ، والتي ترتبط معها بوحدة روحية . وقد برز الفرنسيون ، ثم الروس في هذا المضمار بصورة كبيرة ، وشرعوا في عملية إختراق للصف الداخلي للدولة (١).

وأثبتت الأحداث في العصور المتأخرة حجم الصلة الوثيقة بين الدول الأوروبية والأقليات الدينية في الدولة وولاياتها من جهة ، وكذلك نوعية التدخل الأوروبي وأثره من جهة أخرى ، وعلى سبيل المثال فالعداء الديني بين المسلمين والنصارى بشكل عام ، وبين الدروز والموارنة في لبنان بشكل خاص ، لم يكن سببا لسياسة الدول الأوروبية وتدخلها في الشأن العثماني بقدر ما كان أحد أبرز ثمارها ونتائجها (٢).

لقد حاولت فرنسا إستخدام ورقة الأقليات الدينية منذ القدم ، وإضطلع سفرائها بدور ريادي ، ومن ذلك أن السفير غيليوم دوغرانشان إقترح على السلطان سليم الثاني في سنة ٩٧٤هـ/١٥٦٦م توطين البروتستانت الفرنسيين في ولايتي الأفلاق والبغدان العثمانيتين ، وتنصيبه ملكا عليهم تحقيقا لرغبة ملك فرنسا ، وقد باح بذلك المخطط للصدر الأعظم صقللي محمد باشا ، فكان جزاء السفير الإبعاد (٣).

من ناحية أخرى ، فقد أدى إزدياد نفوذ الروم الديني في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي من خلال الإشراف على الأماكن المقدسة في فلسطين إلى إحتقان سياسي ، وأخذت القضية شكلها الحاد بسبب تفجر الخصومة بين الروم اليونانيين الأرثوذكس من جهة ، وبين الأرمن واللاتين الكاثوليك الذين كانوا يدنون بالتبعية لمملكة فرنسا من جهة ثانية ، وقد حظي الروم بتأييد السلاطين

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٠١.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦.
٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٣٤.

والصدور العظام من آل كوبرلي (١) والوزراء الذين تضجروا من تدخل الأوروبيين في الشؤون العثمانية (٢).

ثم طرأ تحسن طفيف في العلاقات العثمانية الفرنسية في عام ١٠١٩هـ/١٦١٠م رغم الخلاف على الأماكن المقدسة والدعم العثماني للروم ، إذ طلب السلطان العثماني أحمد الأول من ملك فرنسا هنري الرابع السماح للمسلمين الأندلسيين – الذين إستضافهم شريطة تحولهم للكاثوليكية – بالهجرة إلى بلاد الإسلام ، وأرسل السلطان السفن لنقلهم جميعا ، وكانت فرنسا قد إستفادت منهم في وضع الدسائس ضد مملكة أسبانيا كما مر معنا (٣).

لكن الأزمة بخصوص الأماكن المقدسة ما لبثت أن تفاقمت في سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢١م ، ورجحت كفة الطرف الفرنسي في تلك المرة – ربما كان ذلك مكافأة لفرنسا على موقفها من مسلمي الأندلس – ، حيث حصل ديهه كورميمان مبعوث فرنسا على مساعدة السلطان عثمان الثاني في النزاع الدائر حول تلك الأماكن بين الفرنسيسكان التابعين لفرنسا والنصارى الأرمن ، وأعيدت الوصاية إلى المملكة الفرنسية ، كما تم تعيين قنصل فرنسي لأول مرة في مدينة القدس (٤).

ونتيجة للتنافس الذي أوجدته الإمتيازات بين الدول الأوروبية بخصوص تلك البقاع المقدسة ، فإن السفراء الكاثوليك لجأوا إلى شتى الحيل لتأكيد حقوق دولهم فيها . ففي سنة ١٠٣٦هـ/١٦٢٧م عمد الروم إلى إبراز وثائق مزورة حول إمتيازات مزعومة لتأكيد أحقيتهم في الإشراف على الأماكن المقدسة ، ونسبوا تلك الإمتيازات إلى السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني ، وقد تولى كبر عملية التزوير البطريرك الرومي تيئوفان والأرشمنديت غريغوري ، واعترف الأخير بجريمته

١- تنحدر هذه الأسرة من أصل ألباني ، وقد تولى خمسة من أفرادها منصب الصدارة العظام في نهاية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، وأسدوا خدمات جليلة للدولة العثمانية مكنتها من الصمود في وجه الإعتداءات والمؤامرات الأوروبية ؛ أنظر عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية ، ج ١ / ص ٣٦٦.

٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٨٥.

٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٦ ، حاشية رقم ١ .

٤- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٦٠.

تحت ضغط السفراء الأجانب (١).

كما عمدت فرنسا إلى وسيلة أخرى غير المفاوضات لتوسيع نفوذها في المنطقة ، حيث تبنى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر في سنة ١٠٥٥هـ/١٦٤٦م قضية الجالية المارونية في لبنان في أعقاب الزيارة التي قام بها الأساقفة الموارنة إلى فرنسا للتباحث معه في أوضاعهم وتطلعاتهم ، فوجدها الملك فرصة سانحة لإستعادة النفوذ الفرنسي في البلاد العثمانية والذي فقدته منذ سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م نتيجة تحالفها الخفي والمستمر مع أعداء السلطان (٢).

ولم يكن الموارنة في لبنان الطائفة الوحيدة التي لعبت فرنسا بورقتها السياسية في أراضي العثمانيين ، إذ إستخدمت اليهود شركاء في تجارتها في مدينة عكا بقصد السيطرة عليها ، وذلك بموجب الإمتيازات التي حصلت عليها في سنة ١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م ، وقد كان التجار اليهود عملاء أمناء للفرنسيين في المنطقة.

وكذلك أقامت فرنسا علاقات طيبة مع بعض النصارى في مدينة غزة ، وإتخذتهم مساندين لتجارها بقصد توطيد العلاقات بين جاليتها وبين الحاكم المحلي ، ونتيجة لذلك فقد أخذ الباشا على عاتقه إكرام رجال الدين الفرنسيين وتقديرهم وتزويدهم بإحتياجاتهم من الغذاء والمال (٣).

ثم توج لويس الرابع عشر ملك فرنسا علاقته بالموارنة بإصدر أوامره في سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٧م للسفير الفرنسي في إسطنبول وقناصله في سوريا بفتح أبواب المساعدة للأمة المارونية ، وكذلك لسائر الكاثوليك في الشرق الإسلامي ، وخاطب الملك رئيس الكنيسة المارونية بذلك الخصوص ، وسبق للملك أن خفض أجور سفر الطلاب اللبنانيين إلى فرنسا. كما جدد خلفه الملك لويس الخامس عشر في سنة ١١٥٠هـ/١٧٣٧م تعهد فرنسا بحماية الموارنة ، ووضع قنصليات بلاده في خدمة بطريرك الموارنة ورعاياه (٤).

١- المرجع السابق ، ج ٢ / ص ٧٨٨ ، حاشية رقم (١).
٢- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٩٩ ، ٣٠٥-٣٠٦.
٤- فيليب حِتّي ، لبنان في التاريخ ، ترجمة أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩م ، ص ٤٨٣.

وإتصلت فرنسا كذلك بالحُكّام المؤيّدين للموارنة في المنطقة للإلتفاف على الإمتيازات العثمانية وتوسيعها ، وكان في مُقدمتهم فخر الدين المَعَنِي الثاني حاكم لبنان ، والذي كان على صلة وثيقة بالفرنسيين من خلال بعثات التنصير الكاثوليكية ، فإستطاع جذب الأقليّات المارونية والأرثوذكسية في الشام إلى جانبه ، بالإضافة إلى التُجّار البنادقة والفرنسيين وذلك من خلال تقديم التسهيلات التجارية والزراعية والدينية الكثيرة لهم (١). وقد أثر عن الأمير فخر الدين الثاني أنّه لم يُصلّ قطّ ، أو يُشاهَد في داخل أحد المساجد ، بينما يُذكَر أنّه تنصّر على يد طبيبه الكبوشي المذهب ، كما وُجِد في ميراثه صليبا! ولا غرابة بعد ذلك في أن يُرسِل قِسيّساً مارونياً يُدعى جرجس بن مارون – فهو لا يطمئن للمسلمين لأنّه ليس منهم – سفيراً للبابا وحاكم توسكانيا لعقد حلف ضد الدولة العثمانية (٢).

ومن الجدير بالذكر أنّ الإمارات الإيطالية – وعلى رأسها البندقية – تخلّت عن نُصرة فخر الدين إبّان حصاره في منطقة جزين من قِبل قوّات أحمد باشا والي دمشق المُوفَد من السلطان ، وذلك لأنّ حُكّام الإمارات أدرَكوا أنّ مصالحهم التجارية مع المناطق الساحلية العربية سوف تستمر حتى في غياب فخر الدين بسبب وجود نظام الإمتيازات الأجنبية ، فكان الأمير يُمثّل مرحلة في رحلة طويلة من التحالفات السياسية النَفعيّة للدول الأوروبية ، وقد إستنفذ دوره (٣).

من ناحية أخرى ، رفض العثمانيون الإذعان لفرنسا متى ما سنحت لهم الفرصة بذلك ، فلم تتردّد الدولة في إنتزاع حماية ورعاية الكنائس ببيت لحم من اللاتين وإعطائها للأروام ، كما نَفت في سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٤م المُتسبّبين في الصراع خارج البلاد ممّا كدر علاقات البلدين ، وكانت الفتنة ظهرت بسبب إستمرار القُسُس الفرنسيين في بَثّ الدسائس بين الأرمن تارة وبين الأروام تارة أخرى ، وبتواطؤ من البطارقة الأمر الذي أدّى إلى ثورة الأروام في نهاية المطاف (٤).

كما إتخذت فرنسا من عملائها وسيلة لتجاوز الأعراف والقوانين

١- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٣٠.
٢- حِتّي ، تاريخ لبنان وفلسطين وسورية ، ص ٤٦٥.
٣- الجميل ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.
٤- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٧٤.

الدولية ، وجعلتهم قناة خلفية لتحقيق أهدافها في أراضي السلطان ، فقد قامت - وبمباركة بابا روما - في سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م بتحريض الفلاحين في لبنان على إثارة القلاقل ، ودعتهم إلى إعلان جمهورية اكليركية كاثوليكية خاصة بهم ، وتنصيب حاكم ماروني على رأسها ، في مسعاً منها - أي فرنسا - إلى إظهار عجز الدولة العثمانية عن حكم البلاد الأمر الذي أثار حفيظة طائفة الدروز المُناوئة (١).

وقد أدى تفاقم الأزمة الطائفية إلى حصول لبنان في سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م ، على إستقلال إداري ومالي وقضائي - وليس سياسي بعد - عن الدولة العثمانية ، وخضوعه إلى إدارة موظف كاثوليكي وبذلك تكون الدولة العثمانية قد خسرت إحدى ولاياتها ، بينما كسبت فرنسا عميلاً مؤثراً في المنطقة (٢).

ونتج عن تلك التطوّرات إنفتاح كبير في العلاقات الفرنسية المارونية بشكل ملفت للنظر ، حيث أرسل النصارى في سنة ١٢٦٠هـ/١٨٨٤م خطاباً إلى لويس فيليب ملك فرنسا يُعلِنون فيه ويُقرّون بخضوعهم لسلطانه ، ويحثونه في الوقت ذاته على تخليصهم من العثمانيين مُستشهدين بالروابط التاريخية والدينية التي تجمع بين الفرنسيين والموارنة ، كما قاموا بتضخيم وإفتعال الشكاوى ضد الولاة العثمانيين لإستدرار عطف الملك (٣).

وقادت حتميّة تغلغل الفرنسيين في لبنان إلى التدخل في الشؤون الدينية الخاصة ، وبذل القنصل الفرنسي جهده في التأثير على عملية إنتخاب بطريرك منطقة طرابلس ، ومحاولة ترجيح كفة طرف مُعيّن من رجال الدين الموارنة على سواه ، وقد تذمّر رجال الدين من جَرّاء ذلك وهَدّدوا بالشكوى إلى السلطان من شدة فرط التدخل الفرنسي المُطبق في شؤون الطائفة ، بينما هدّد السفير الفرنسي في إسطنبول بسحب حق الإنتخاب منهم إذا رفعوا شكاواهم إلى السلطان (٤).

وممّا تقدّم يظهر أنّ علاقة الإمتيازات الفرنسية بالإستقطاب الديني

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٣٨١.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٣٠.
٣- الشوابكة ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.
٤- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٨٨-٨٩.

والعرقي في الدولة العثمانية تراوحت بين المدّ والجزر ، ولـــم تسـتطع فرنسا الإنفراد برعاية الأماكن النصرانية المُقدّسة في بلاد الشــام ، إذ إنّ الخُطّاب كانوا كُثر. لكنّ المؤكد أنّ فرنسا نجحت فـــي توطيـد علاقتـــها بطائفة الموارنة في لبنان خاصة في ظل تواطؤ الحُكّام المحليّين مع الدول الأجنبية ضد السلطان العثماني ، وكذلك إبداء الموارنة رغبتهم الصريحـة في مُناسبات عِدّة بالدخول تحت مِظلة الحمايــة الفرنسـية . ونظـراً لأنّ الدولة العثمانية قد تركت لولاة الأقاليم تدبيّر شؤونهم ، فإنّ المسئولية تقـع بالدرجة الأولى على العملاء والخَونَة وليس السلطان الذي إئتمنـــهم ، أو الإمتيازات الأجنبية التي كانت واضحة المَعالِم والمقاصد!

إستفادت بريطانيا على صعيد آخر من الإمتيـــازات الأجنبيـة لِتقوَى على الصُمودّ أمام إضطهاد الأغلبية الكاثوليكية لها في أوروبـا ، إذ كان للإمتيازات دور فاعل في حياة الأقليّات الدينية على البرّ الأوروبـــي حينها . كما ســاهم الفتــح العثمــاني لمنطقــة ترانسـلفانيا فـــي عــام ٩٦٢هـ/١٥٥٥م في إنتشار المذاهب المعارضة للكنيسة الكاثوليكية مـــن أتباع القُسُس لوثر وكالفن وزوينغلي في كل من بريطانيا وهولندا وألمانيـا وغيــرها ، وغدت تلــك البلاد خاضعة للمذهب البروتسـتانتي بمـــرور الوقت (١) ، ووقعت مُنافسات محمومة للسيطرة على القارة تُوّجِت بحرب الثلاثين عاما.

ومِمّا يُبرّر التقارب السياسي بين العثمـــانيين وكـــل مـــن إنجلـــترا والبروتستانت خصوصاً والذي تجسّد في الإمتيـــازات الأجنبيـــة وجـــود معارضة قوية للكاثوليكية في الدول التي إعتنقت المذهب الكنسي الجديـــد – وبخاصة ألمانيا – ، إذ أيّدت غالبية السُكّان القس الثائر مارتن لوثر في دعوته لإصلاح الكنيسة ، بينما نادت البقية بسقوط روما عاصمة ومقـــر البابا ، وقد أقرّ بذلك أحد المستشارين الشخصيين للبابا.

وبحلول عام ٩٧٧هـ/١٥٧٠م غدى وسط أوروبا مركز قوة لأتبـاع حركة مارتن لوثر ، وبذلك نجح السلطان سليمان القانوني في إيجاد منطقة عازلة على تخوم حدوده الغربية مع الإمبراطورية الكاثوليكيــــة ، بينمـــا نشبت سَبعُ حروب أهلية في فرنسا بين الكاثوليك المَدعُومين من أسـبانيا ، والبروتستانت المُؤَيدين من قبل إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا ، وبذلـــك

1- Vaughan, op., cit., p.143.

إنشغلت أوروبا بصراعاتها الداخلية عن الدولة العثمانية (١).

من جهة أخرى ، قدّم السلطان سليم الثاني دعمه لهولندا في حرب الإستقلال التي خاضتها ضد الإمبراطور فيليب الثاني ملك أسبانيا ، ومنحها إمتيازات تجارية أيضا ، كما إنّه أرسل في سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٩م جيشا ليكون تحت تصرف الهولنديين. ومن المعروف أنّ هولندا إعتنقت المذهب الكنسي اللوثري هي الأخرى ، فيما كانت تزاول نشاطها التجاري تحت العلم الفرنسي حتى ذلك الحين (٢).

كما ساعدت الطبقة الحاكمة في الدول التي كانت تدينُ بالمذهب الكالفني الدولة العثمانية في إلحاق الهزيمة بالإمبراطورية الألمانية وذلك من خلال دعمهم للجيوش والأساطيل الضخمة ، ودفع أجور الجنود ، وإعفاء الناس من الضرائب ، وكان دافعها في ذلك حماية مصيرها كطبقة وأمة من أخطار الدول الكاثوليكية. ولا غرابة بعد ذلك في أن تُحقق هولندا البحرية معجزة في مدى القوة والغنى الذي بلغته ، علماً بأنّ الكالفينية كانت دين الرأسمالية وعقيدتها في تلك البلاد.

كما هيّأت هولندا من خلال شركة الهند الشرقية الهولندية – والتي وقفت حائلاً في وجه البرتغاليين الكاثوليك وكذلك نشاطات الإرساليّات التنصيرية الأسبانية والفرنسية – مُناخاً مُلائماً في الشرق الأقصى للدعوة الإسلامية للتوسع والإنتشار (٣).

وفي المقابل ، فإنّ حرب الثلاثين عاماً بين الكاثوليك والبروتستانت التي وقعت في الفترة ١٠٢٧-١٠٥٧هـ/١٦١٨-١٦٤٨م إشتركت فيها مُعظم دول القارة الأوروبية بغرض الدفاع عن المدرستين الإصلاحيتين لكل طرف ، وقد إنتهت بصلح وستفيليا ، وإنّ تلك المعارك الدامية التي إستنزفت جهود وموراد الدول الأوروبية كانت إحدى أبرز ثمار الدعم العثماني للقس مارتن لوثر ومملكتي بريطانيا وهولندا (٤).

وإذا كان البعض يُجرّم السلطان سليمان القانوني ويُدينُه لدوره في

١- راشد ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٤٧.
2- Inalcik, op., cit., p.373.
٣- بوكسر ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢١٩.
٤- راشد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤-٣٠٥.

نشأة الإمتيازات الأجنبية وإستمرارها عبر عمر الدولة الطويل رغم مرور قرابة أربعة قرون عليها ، فإن الإنصاف يقتضي نسبة الفضل إليه في الصراعات الأوربية الدينية والتجارية التي وقعت بعده كذلك ، والتي لا تزال آثارها مشاهدة حتى عصرنا الحالي!

ثم إن الدولة عمدت في عصور الإنحدار إلى ضرب الأوروبيين بعضهم ببعض عبر الإمتيازات الدينية بصورة واضحة ، ففي أيام السلطان مراد الرابع وصلت علاقة فرنسا بالدولة العثمانية درجة شديدة من الضعف تقاسمت فيها مع إمارة البندقية حق حماية الكنائس النصرانية في حي غلطه بمدينة إسطنبول. وكذلك طرد السلطان في سنة ١٠٣٧هـ/١٦٢٨م طغمة المنصرين اليسوعيين من العاصمة بناءا على إلحاح سفيري إنجلترا وهولندا اللذين سعيا إلى إفساح المجال أمام نفوذ البروتستانت. ثم وجه السلطان ضربة قاصمة أخرى للفرنسيين بنقل خدمة بيت المقدس إلى اليونانيين خلافا لإتفاقية فرنسا مع السلطان سليمان القانوني ، مما يدل على عدم إلتزام السلاطين بمعاهدات أسلافهم (١).

كما إستعان السلطان إبراهيم الأول بالسفن الإنجليزية - وكذلك الهولندية - في سنة ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م في معركة جزيرة كريت - التي كانت آخر معاقل البندقية في شرق البحر المتوسط - وذلك بسبب إرتفاع كلفة الحملة العسكرية وإستنزافها لموارد الدولة ، فقدم السلطان في المقابل تسهيلات جديدة للتجار الإنجليز نظير مساعدة البحرية البريطانية لجيشه. إن ذلك التوظيف للإمتيازات الأجنبية ، والحاجة والمبادرة العثمانية بطلب الدعم العسكري ، تختلفان تماما عن الأسباب والكيفية التي بنيت عليها الإمتيازات في عصر السلطان سليمان القانوني (٢).

ثم إن القوة البحرية الإنجليزية كانت بمثابة المولود الشرعي لحركة الإصلاح الديني التي دعمتها الدولة العثمانية ، وقد نمت بطريقة مباشرة من الحركة البروتستانتية المحتقرة والضعيفة (٣). ومن ثم أبرمت الدولة العثمانية في سنة ١٠٧٠هـ/١٦٦٠م حلفا دفاعيا مع إنجلترا ضد كل من فرنسا وأسبانيا الكاثوليكيتين ، وتزامن ذلك مع تحسن كبير في العلاقات

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.
٢- نادية مصطفى وأخرون ، العصر العثماني ، ص ٧٩-٨٠.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢١.

الهولندية العثمانية مما خدم الأمن العثماني بصفة عامة (١).

وفي سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م ، كرست الدولة العثمانية نفوذ القوة البروتستانتية بصورة أكبر بمنحها بريطانيا حقوقا واسعة شملت حماية تجار دول أسبانيا والبرتغال وصقلية وفلورنسا وكتالونيا وهولندا واتكوتا ، بالاضافة إلى كافة التجار الآخرين الذين لم يكونوا تحت حماية دول أوروبية أخرى (٢).

ثم عمدت الدولة إلى سياسة السلاطين الأسلاف في عدم الإتكال على دولة واحدة في صراعها من أجل البقاء ، فعقد السلطان سليم الثالث في سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٩م إتفاقية مع روسيا - الحليف الطبيعي لإنجلترا في ذلك الحين - لمحاربة الفرنسيين ، وكانت بريطانيا تخشى على تجارتها الرائجة في الهند والتي كانت تمر عبر مصر والشام من طموحات الفرنسيين والروس معا (٣).

لا يعني ذلك أن الإنجليز كانوا يريدون للعثمانيين الخير بتاتا ، فقد تدخلت الحكومة البريطانية في عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م لدى السلطان عبد المجيد للحصول على منحة أرض لطائفة الأرمن لإقامة كيان ديني وسياسي لهم ، وكان من نتيجة تلك الشفاعة أن إعتنق الأرمن المذهب البروتستانتي لأجل التمتع بحماية السفراء والقناصل الإنجليز ، بينما كسبت بريطانيا طابورا خامسا يهدم الدولة العثمانية من داخلها (٤).

كما كشف الإحتلال الإنجليزي لمصر في المقابل عن حجم التغلغل الأجنبي في أوساط الطوائف الدينية والعرقية ، إذ بادرت الأقليات هناك من خلال الصحف والتي كانت معظمها مملوكة للطوائف القبطية واليهودية والأرمنية والكاثوليكية الشامية بمناصرة وتأييد المحتل الأجنبي للبلاد عبر المقالات والتصريحات العلنية والصريحة (٥).

وفي مطلع القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي وضع

١- نادية مصطفى وأخرون ، العصر العثماني ، ص ٨٠-٨١.
٢- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٤٩-٦٥٠.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٥٤١.
٥- الشوابكة ، مرجع سابق ، ص ١٥٠.

المبعوث البريطاني الشهير لورنس خطة لتفجير الصراع بين المسلمين أنفسهم تلخصت في تحريض الشعوب العربية على الإستقلال بالخلافة عن العرق التركي وذلك من أجل تأجيج الصراع بين الطرفين لمصلحة بلاده (١).

وأخيرا فقد أثبت الباحث الإنجليزي هنري دودويل جسامة وفظاعة التجاوزات التي إرتكبها المبعوثون البريطانيون في توسيع الفجوة الدينية والعرقية في داخل الدولة العثمانية ، مشيرا إلى أن معظم القناصل في مدينة سلانيك كانوا يعيشون على الإيرادات المحصلة من بيع جوازات السفر للراغبين ، أو الحماية التي كانوا يمنحونها للنصارى الوطنيين ، بينما كانت تلك الفضائح ترتكب في ولاية سورية خصوصا وبلا رادع. كما تعود القناصل وأعوانهم على توفير الحماية لعدد لا حصر له من الأتراك النصارى والتجار الأجانب بتوصية بعض السماسرة والتراجمة ، بينما منحت سيدة بريطانية تدعى هيستر ستانهوب الحماية لسبع وسبعين شخصا من الأثرياء في البلاد العثمانية ممن لم يخدموها قط في حياتهم ، وكان دافعها لذلك المزاج الشخصي والتعامل من منطلق الأتوقراطية التي كانت تعيشها.

وقد جاء في التقرير الذي رفعه الكولونيل " سيف " موفد محمد علي باشا إلى بلاد الشام للتحقيق في حوادث الإعتداء على مباني القنصليات :

" أن معظم التراجمة الملتحقين بالقنصليات هم جماعة من أغنياء التجار ، ليس في استطاعة أحدهم أن يؤدي للقنصل وظيفة الترجمة ، لأنهم لا يعرفون لغة أخرى غير اللغة العربية " (٢).

ولقد طغت سياسة التدخل البريطاني في أوساط الطوائف العرقية في الدولة عن الحد المعقول فباتت تهدد التعبئة العسكرية للدولة ، إذ كان الدروز يدعون أنهم من أتباع مذهب البروتستانت للتخلص من أداء الخدمة

١- زهدي الفاتح ، لورنس العرب على خطى هرتزل : تقارير لورنس السرية ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١١هـ ، ص ٧٤.
٢- محمد علي مؤسس مصر الحديثة ، ترجمة أحمد تكبك وعلي شكري ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص ١٨٣-١٨٥.

العسكرية في الجيش العثماني ، وربما حصلوا أيضا على براءة من إحدى الدول البروتستانتية (١).

وبعد إستعراض دور بريطانيا في تعميق الخلافات العرقية والدينية في داخل الدولة العثمانية وعلاقة ذلك بالإمتيازات الأجنبية ، يتضح أن سياسة إستخدام الإمتيازات لضرب دول أوروبا بعضها ببعض نجحت في الإبقاء على بريطانيا دولة مستقلة وخارجة عن الهيمنة البابوية ، بل وسعيها لدعم المنشقين الآخرين وأبرزهم مملكة هولندا. كما إن البروتستانت رعايا تلك الدول قدموا الدعم المادي والبشري للدولة العثمانية مما ساهم في زيادة الوضع المتفاقم في أوروبا بسبب الحروب الدينية ، ولكن وبحلول عصر ضعف السلاطين ، باتت الإمتيازات تنتزع للإبقاء على أملاك الدولة من الضياع والإستيلاء ، ورغم أن تلك السياسة كانت مصدر صراع بين القوى الأوروبية ، إلا أن سلاح الدولة العثمانية إرتد إليها فأصبحت تمنح الإمتيازات لئلا يجهز عليها الأعداء.

تأخرت روسيا في الصعود إلى مسرح الأحداث الدولية عن فرنسا وبريطانيا ، لكن ذلك لم يمنع القياصرة من اللعب بورقة الأقليات الدينية والعرقية في ربوع الدولة العثمانية ، بل إن روسيا تميزت بتقاربها الروحي مع اليونانيين أبرز العناصر السكانية في الدولة بسبب الرابطة الدينية الأرثوذكسية التي جمعتهم ، وكان اليونانيون من الناحية العملية مجتمع منفصل عن الرعية العثمانية منذ فتح مدينة إسطنبول ، ولديهم مدارسهم الخاصة بهم ، ولغتهم التي ربوا عليها أبنائهم (٢).

ومنذ إنهيار الإمبراطورية البيزنطية وسقوط عاصمتها التي كانت بمثابة روما الثانية ، إتخذ الروس موقفا مناهضا للدولة العثمانية والإسلام بصفة عامة ، وكانوا يتحينون الفرص ويتربصون بها الدوائر ، وفي ذلك يقول أحد المنصرين:

" إن المواقف الحادة من قبل الروس تجاه الإسلام قد قويت بسقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، وإن موسكو

١- حتي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٤٩٥.
٢- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ١٦٦.

الآن هي الوريث والبطل للعالم البيزنطي . . . فمن الآن فصاعدا يشير حكام روسيا إلى موسكو على أنها روما الثالثة " (١).

وقد شاركت البطريركية الأرثوذكسية روسيا في آمالها وتطلعاتها ، وباتت الحارس الساهر على مبدأ اليونان الكبرى ، وراعي قضية الإمبراطورية البيزنطية ، ومنذ فتح مدينة إسطنبول وهي تعمل على إنجاز ذلك المشروع الحالم (٢).

من جهة أخرى ، ساهم الصدر الأعظم صقللي محمد باشا في سنة ٩٦٤هـ/١٥٥٧م بحكم منصبه الرفيع وسلطته في تأسيس بطريركية للصرب الأرثوذكس ، وكأن الوزير كان يجهل الدور الخفي الذي إضطلعت به الكنيسة وسدنتها ، أو ربما غلب عليه التسامح الذي عرف عن الدولة العثمانية ورجالها (٣).

ولكن خلفه الصدر الأعظم محمد كوبرلي أمر في سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م بإعدام بطريرك اليونانيين بعد إدانته بالدعوة والتحريض على العنف والفوضى - مستغلا صغر سن السلطان مراد الرابع - ، وكذلك تسببه في الفتنة التي عصفت بالبلاد في مطلع عهد السلطان.

كما وجهت الدولة ضربة أليمة لروسيا في سنة ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م بضم سكان جنوب روسيا من طائفة القوازق إلى تبعية السلطان ، وقد أحسن الساسة العثمانيون إستغلال مبادرة القوازق بطلب حماية السلطان بسبب خوفهم من هجمات الجيوش البولونية (٤).

ولكن الروس إنتقموا لتلك الخطوة السياسية الذكية بإثارة نصارى الروم الأرثوذكس المقيمين في الدولة العثمانية في سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م ، وبالذات في شبه جزيرة المورة اليونانية ، وقدموا

١- الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.
٢- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٣٢.
٣- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٢١.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ ، ٢٩٩.

لهم الدعم ، كما زودوهم بأسطول بحري (١).

وفي المقابل ، فإن منح الروس حق حماية الروم الأرثوذكس بموجب معاهدة كوتشك قينارجة أدى إلى صدام بين روسيا وفرنسا بشأن حماية الكاثوليك ، ثم تطور الأمر إلى خوض الطرفين حرب القرم في سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م لوضع حد لإدعاءات كل طرف (٢).

ثم إن وحدة الهدف قد جمعت بين روسيا والكنيسة الأرثوذكسية منذ فتح إسطنبول ، كما قطعت روسيا شوطا بعيدا في تشجيع اليونانيين على القيام بالثورة على السلطان أملا في بسط نفوذها في نهاية المطاف على بلادهم بعد تحريرها ، وإعتمدت في مخططها على الكنيسة الأرثوذكسية التي كان يديرها اليونانيين (٣). ولا غرابة في إستغلال الساسة الروس لتلك المؤسسة الدينية نظرا لنفوذها الكبير الذي تجاوز الحدود السياسية والطبيعية ، إذ جمعت الكنيسة الأرثوذكسية بين أتباعها أولئك الذين باعدت بينهم الحواجز الجغرافية والإجتماعية ، ولعبت دورا بارزا في تذكيرهم بتاريخهم القديم وبالتالي المحافظة على هويتهم العرقية ، كما ساهمت في فتح المجال أمام بعض القوى الأوروبية للنفوذ إلى المحيط العثماني (٤). وعمدت الكنيسة الأرثوذكسية إلى أساليب وحشية في توحيد صفوف أتباعها ، إذ إستعبدت أتباعها البلغار والرومانيين في مجالات الدين واللغة والإقتصاد ، فوجد رجال الدين في بلغاريا ورومانيا في سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م فرصة في التنظيمات والإصلاحات السياسية في الدولة العثمانية للإستقلال عن كنيسة إسطنبول (٥).

أما ثورة الإستقلال اليونانية ، فإنها إستلهمت فكرها من الثورة الفرنسية التي عصفت بالأنظمة الملكية في أوروبا ، والتي حملتها الجيوش النابوليونية معها ، كما إن الجمعيات اليونانية المتمركزة في روسيا والنمسا كان لها الدور الأكبر في نشر فكرة الوطن بين الشعب ، وإثارة المشاكل الداخلية للعثمانيين بتحريض من القيصر الروسي اسكندر

١- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٥١.
٢- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٢٨١-٢٨٢.
٣- كيرك ، مرجع سابق ، ص ١١٩.
4- Vucinich, op., cit., p.61.
٥- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٢٤-١٢٥.

الأول (١). ولم يكن هم القيصر الرئيس تأسيس دولة يونانية مستقلة في حد ذاته – رغم التظاهر بتلك الدعوى لخداع الرأي العام اليوناني والعالمي – وإنما إيجاد المبررات السائغة لبلاده للتدخل في شؤون الدولة العثمانية بالدرجة الأولى ، فكم هي مضللة دعوات حقوق الإنسان حتى في العصور الغابرة (٢).

كذلك فإن الروس قربوا إليهم بعض الناشطين في الجمعيات القومية اليونانية وقلدوهم المناصب العليا في البلاد ، ومن أشهر أولئك رئيس جمعية الإخوان اليونانية – فيليك هتايريا – المدعو الكسندر ابسلانتي الذي كان أحد كبار ضباط الجيش الروسي ، كما شغل منصب وزير خارجية روسيا ، وكان سبب إختياره لرئاسة الجمعية تأمين دعم القيصر لها ، إلا أن الضابط الكبير خذل مواطنيه نزولا عند رغبة القيصر بعدم إعلان الثورة مبكرا (٣). وكانت الجمعية التي إنضم إليها كبار الشخصيات اليونانية قد تأسست في ثغر أوديسا على الساحل الشمالي للبحر الأسود في سنة ١٢٢٩هـ/١٨١٤م ، ولها أهداف متعددة أهمها إستقلال اليونان ، وطرد العثمانيين من أوروبا ، وبعث الدولة البيزنطية وجعل إسطنبول عاصمة لها. وارتأت الجمعية البدء في مزاولة نشاطها في إقليمي الأفلاق والبغدان ، وذلك لأن حاكميهما كان يوناني الأصل من الفناريين الذين عينتهم الدولة العثمانية (٤).

وكانت الدولة العثمانية قد لجأت منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي إلى إختيار حكام الأقاليم في شرق أوروبا من الأرستقراطية اليونانية من سكان حي الفنار في إسطنبول ، فإستغلت البطريركية الأرثوذكس الصلات الوثيقة معهم في مد نفوذها إلى مختلف الجماعات الأرثوذكسية في الدولة ، وبالذات في ولايتي الأفلاق والبغدان ، علما بأن أولئك الحكام إستخدموا الرشاوى والهدايا للوزراء والتآمر عليهم أحيانا وسائل للحصول على تلك المناصب (٥).

وإقترح الكسندر فتح فرع للجمعية في إسطنبول شريطة إلتزام

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤١١-٤١٢.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩.
٣- الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٣٧.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٣٧-٨٣٨.
٥- جيب وبوين ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩-٢١٠.

أعضائها الزي الرسمي لرجال الدين الأرثوذكس للإستفادة من الحصانة الممنوحة لهم من قبل السلطان بموجب الإمتيازات الأجنبية ، وإجتمع مع بطريرك الكنيسة اليونانية سرا في مدينة كييف الروسية ، وإتفقا على إستخدام موظفي الكنيسة في نشاطهما.

كما تآمر أعضاء الجمعية مع المترجمين في الديوان العثماني على إقصاء علي باشا والي بانيا الذي كان يراقب نشاطهم بإستمرار ويرفع به للديوان ، فعمدوا إلى تكليف أحد المترجمين – وهو عضو سري في الجمعية – للطعن في تقارير الباشا وتفنيدها ، ثم قاموا بتحريض المسئولين العثمانيين على الباشا المذكور ، مما أدى إلى إنقلابه على الدولة نتيجة إقصائه عن منصبه عملا بالوشايات ، وقد مات المذكور منتحرا (١).

وبلغ إهتمام الروس بالجمعية الثورية غايته – ربما لخشيتها عليها من الدولة العثمانية – بإستضافتها في مدينة كييف بأوكرانيا الروسية وذلك بداية من عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م ، وسبق للجمعية أن تنقلت بين مدن فيينا وأوديسيا ، قبل أن تستقر في ذلك الملاذ الآمن (٢).

على صعيد آخر ، سعت روسيا إلى تحريض الدول الأوروبية على العثمانيين بإستخدام سلاحهم القديم ، إذ منح القيصر مملكة فرنسا ميزة الدولة الأحق بالرعاية في سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م مكافأة لها على قطع علاقاتها التاريخية بالعثمانيين ، وكانت كاترين الثانية قد بذلت أقصى جهدها لإقناع الحكومة البريطانية بالإشتراك معها في حلف عسكري ضد الدولة العثمانية ، إلا أن مساعيها باءت بالفشل رغم كل الإغراءات التي قدمتها (٣). وكان رد فعل الدولة العثمانية على تلك التحركات الروسية مماثلا وحاسما ، إذ عقد السلطان سليم الثالث معاهدة صداقة مع مملكة السويد لمدة عشر سنوات دفع خلالها السلطان مبالغ نقدية طائلة مقابل توليها صد الغزو الروسي من الجهة الشمالية ، بالإضافة إلى الإستمرار في الحرب سويا ضد العدو المشترك ، وعدم إبرام معاهدة سلام مع طرف ثالث دون علم الآخر (٤).

١- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، ٦١-٦٢.
٢- شاكر ، مرجع سابق ، ج ٨ / ص ١٦٦.
3- Hale and Bagis, op., cit., p.43.
٤- النقفي ، موقف أوروبا ، ص ٧١.

ولكن السلطان سليم نفسه ربما إرتكب خطأ فادحا يعادل في حجمه تلك الخطوة الجريئة مع مملكة السويد ، ويتباين معها تماما من جهة أثره السلبي على الدولة ، حيث سمح السلطان لرعاياه اليونانيين بإصدار صحيفة خاصة بهم في العاصمة إسطنبول – ظنا منه أن ذلك سيبعد اليونانيين عن روسيا أو سيخفف من حدة المطالب الأوروبية – ، على رغم أنهم إستخدموا المطابع والمكتبات التي يملكونها في إثارة بني جلدتهم ضد الدولة (١). وتزداد جسامة ذلك القرار في ضوء المعلومات التي تشير إلى حجم الدور الذي بات يلعبه أولئك القوم في مستقبل الدولة ، فقد صور الرحالة الذين زاروا منطقة البلقان في أوائل القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي تلك المنطقة بأنها بلاد رومية يونانية ، حيث كان التجار والرهبان والمعلمون الروم هم المسيطرون على كل مكان فيها ، كما أسس البطارقة تنظيما ليعلموا الشعب هناك اللغة والفكرة القومية اليونانية معا (٢).

وفي تلك الحقبة الزمنية صعدت روسيا من أسلوب الحرب بالوكالة غير المعلن على العثمانيين ، وتمادت في غيها سعيا وراء الحلم القديم للأوروبيين جميعا بالقضاء على دولة الخلافة ، فدعمت المدعو طيار باشا جانيكل الذي قاد تمردا على السلطان للإستقلال بمنطقة شمال الأناضول وفصلها عن مدينة إسطنبول ، وذلك ليتسنى لروسيا الإستفراد بالعاصمة العثمانية لاحقا (٣).

كما ساندت روسيا والنمسا شعب الصرب للحصول على قدر من الإستقلال عن السلطان ، وقد توجت تلك الجهود لاحقا في معاهدة بوخارست في سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ، بينما شاركت الإمبراطورية الألمانية في أول الأمر في تقديم الدعم لزعيم حركة الثورة الصربية وصنيعتها المدعو قرة يوركي ، والذي خان أسياده وتقرب إلى روسيا التي شاركته المذهب والهوية العرقية (٤).

وساهمت الدولة العثمانية بنفسها في نشر الوعي القومي والهوية العرقية للأقليات في بلادها وبخاصة في العصور المتأخرة ، ففي عهد

١- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ١١٢.
٢- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٣٧.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٩.
٤- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٥٥-٦٥٦.

السلطان محمود الثاني إنتشرت المدارس اليونانية والأرمنية والكاثوليكية بكثرة في أرجاء الدولة ، وذلك بفضل رعاية وتشجيع السلطان للتعليم عموما ، والأخذ عن الحضارة الغربية بصفة خاصة ، إذ كان أولئك القوم على إتصال وثيق بأوروبا عن طريق السفارات الأجنبية ، والبعثات التعليمية ، والتجارة (١).

وعندما أدرك السلطان حجم الخطر الذي باتت تمثله الكنيسة الأرثوذكسية ، أمر القوات العثمانية بمداهمة مقرها - والذي تم تحصينه تحسبا لتفتيش المسؤولين العثمانيين - ، فعثرت على وثائق تتعلق بالثورة والتمويل المالي لها. كما إنكشف أيضا دور سفارات كل من فرنسا وبريطانيا في إعلام الكنيسة بأخبار الروم في روسيا ومدى جاهزيتهم ، وكذلك مصير الأسلحة المرسلة من مركز الجمعية السري هناك. وقد إعترف البطريرك جريجوريوس اليوناني للسلطان محمود بدوره في تلك الأحداث ، فأمر السلطان بإعدامه مع مجموعة من القسس في مدن مختلفة من الدولة.

وكان البطريرك قد أرسل خطابا إلى قيصر روسيا أوضح فيه خطته لهدم الدولة العثمانية ، والتي تمثلت في كسر شعور الطاعة للسلطان بين رعيته ، وتحطيم الروابط الدينية بواسطة الأفكار والسلوكيات الغربية ، وإغراء الأتراك وتعويدهم على المساعدات الخارجية ، وإفسادهم بالماديات ، وتخريب البنية الشخصية والإجتماعية والمكانة الدولية للعثمانيين(٢).

والجدير بالذكر أن المتقفين الأوروبيين إحتجوا وتظاهروا في سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢١م على قتل السلطان محمود الثاني للثوار اليونانيين ، وبكى الشاعر فيكتور هوغو ، والموسيقي بتهوفن ، وكذلك الرسامون والصحفيون ، بينما لم ينبسوا بكلمة واحدة عن المذابح التي تعرض لها الأتراك في جزيرة المورة قبل ذلك بفترة وجيزة (٣).

ولم تكن روسيا وحدها التي دعمت الثورة القومية اليونانية ، فعلى الرغم من أنها حشدت السلاح في جزيرة كريت في سنة ١٢٨٣هـ

١- البحراوي ، حركة الاصلاح ، ص ٢٠٠.
٢- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ، ٧١-٧٢.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٧٤.

/١٨٦٦م ، وحرضت ملك اليونان يورغي – المتزوج بدوقة روسية – على الثورة ، إلا أن فرنسا شاركت أيضا في تحمل أعباء تلك السياسة العدوانية عن طريق إمداد الثوار بكميات كبيرة من الأسلحة ، ونقل الجنود اليونانيين إلى الجزيرة مستغلة قرب موقعها – أي فرنسا – الجغرافي القريب من الأحداث (١).

وتطور تبادل الأدوار بين روسيا وفرنسا ليطال ثورة الشعب الأرمني ، فبينما تحولت القنصليات الروسية المنتشرة في الدولة العثمانية بموجب الإمتيازات الأجنبية إلى مخازن للأسلحة قامت من خلالها الحكومة الروسية بتحريض الأرمن في أراضي الدولة في الجزء الأوروبي على الثورة ، إحتضنت العاصمة الفرنسية باريس في المقابل مقر جمعية الأرمن السرية التي كانت تدير الثورة (٢).

علاوة على ذلك ، فقد وجد الثوار ملاذا آمن لتخزين الأسلحة – والتي نجحت الدول الأوروبية في تهريبها إليهم – في المؤسسات الدينية المحمية بموجب الإمتيازات الأجنبية ، وكان اليونانيون هم الذين إقترحوا إستخدام الكنائس لذلك الغرض . وقد عثر على بارود في مسكن خادم أحد الكنائس بالقرب من قلعة روملي قاواغي ، بينما تم العثور على ستة وثلاثين مدفعا مختلفة الأحجام في مساكن الأروام في حي ارناؤوطكويو بالعاصمة إسطنبول ، وذلك قبل خوض السلطان محمود الثاني لحرب المورة (٣).

وفي المقابل إستغلت روسيا صراع السلطان محمود الثاني المصيري مع والي مصر محمد علي باشا لتحصل في سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م على تنازلات مهمة وخطيرة شملت الإعتراف بسيادتها على منطقة القوقاز ، والسماح لها بحرية الملاحة في المياه العثمانية ، وحق حماية النصارى في الأفلاق والبغدان وبلاد الصرب. كما تمكن القيصر نيقولا الأول من تحقيق مقاصده في البلدان الأرثوذكسية من خلال تهديد السلطان وقبوله في عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م بمعاهدة

١– أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٠.
٢– محمد حرب ، مذكرات السلطان عبد الحميد ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ص ١٢٤–١٢٥.
٣– شاهين ، مرجع سابق ، ص ٥١.

آكيرمان التي نصت على تلك التنازلات (١).

ومما يجدر ذكره أن القيصر المذكور لم يخف مشاعره الدفينة تجاه المسلمين عموما والدولة العثمانية خصوصا ، إذ أصدر بيانا شديد اللهجة في أعقاب هزيمة جيشه أمام العثمانيين في رومانيا أثناء حرب القرم الكبرى في سنة ١٢٧١هـ/١٨٥٤م أكد فيه أن الفرنسيين والإنجليز قد خانوا الدين النصراني بإنحيازهم للأتراك المسلمين ، وكانت إنجلترا وفرنسا قدمتا الدعم للدولة العثمانية من أجل مصالحهما الخاصة بالدرجة الأولى (٢).

إن إعتبار روسيا وقوف القوى الأوروبية ضد أطماعها التوسعية خيانة وهذا لا يعني أن الدول الأوروبية كانت تقصد الخير بالعثمانيين ، إذ من المعروف أن روسيا القيصرية والمملكة الفرنسية خاضتا حرب القرم ضد بعضهما من أجل الصراع على حماية النصارى والأماكن المقدسة مما يفسر سر الدعم الفرنسي للدولة العثمانية في مواجهتها للروس ، أما الإنجليز فقد كانت لهما مصلحة آنية في إندحار الروس عموما (٣).

وأخيرا ، فإن رئيس جمهورية قبرص السابق الأسقف مكاريوس ، أقر في مقابله صحفية بدور الكنيسة الأرثوذكسية في بث الفرقة بين رعية السلطان بقوله:

" ربما تعلمون أن الكنيسة قادت تمرد اليونان – ضد العثمانيين – عام ١٨٢١م . وكان القساوسة هم الذين أخذوا بزمام المبادرة ؛ أي أنهم أول من رفع راية التمرد ، وعن طريقهم حصلت اليونان على إستقلالها من الدولة العثمانية " (٤).

ومن خلال مراجعة علاقة الإمتيازات الروسية في الدولة العثمانية بتعميق الخلافات الدينية والعرقية يتبين أن روسيا إستغلت الرابطة الدينية

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٤٢.
٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٠.
3- Blaisdell, op., cit., p.24.
٤- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

التي جمعتها باليونانيين الأرثوذكس لتكريس الفجوة بينهم وبين الدولة ، بينما تقلبت مواقف الساسة العثمانيين تجاه تلك العلاقة المشئومة ، كما إن روسيا إستفادت من المنشآت الخاصة باليونانيين – والتي كانت تحميها الإمتيازات – لتجعلها مخازن للأسلحة وثكنات للثوار اليونانيين ، وكذلك فتحت روسيا قنصلياتها للثوار الأرمن مستغلة الضعف العام الذي إنتاب الدولة وحالة الحرب التي لم تتوقف.

في ختام هذا المبحث ، أود الإشارة إلى خلاصة ما تم التوصل إليه من خلال إستعراض تلك الأحداث المختلفة التي شملت الدول الثلاث المعنية بموضوع الإمتيازات الأجنبية في هذا البحث ، فمن الواضح أن التنازلات المتعاقبة والتعديلات التي طرأت على الإمتيازات ساهمت بشكل كبير في زيادة النفوذ الأجنبي بين الأقليات الدينية والمذهبية.

علاوة على ذلك ، فإن الدولة العثمانية بلغت حدا من الضعف بلغت معه تقدم التنازلات للقوى الأوروبية الكبرى ، بالإضافة إلى التسهيلات القائمة في ظل نظام الإمتيازات الذي أساء السفراء الأجانب إستخدامه. وفي المقابل ، فقد عزفت الدولة عن إدارة عجلة الإقتصاد الوطني بنفسها ، بينما إحتمت الطوائف المختلفة من رعيتها بالجنسيات الأوروبية المتوفرة بسهولة في البلاد. إذ أخذ الرعايا العثمانيون يحملون جنسيات الدول الأجنبية خارجين بذلك عن نفوذ السلطان ، ولم تلبث تلك الدول أن وجدت ثغرة ولجت منها بصورة سلمية إلى داخل الأراضي العثمانية. وقد وصل الحال بالسلطان إلى إعلان وجوب تدخل السلطات الرسمية في بعض ولايات الدولة من أجل مراجعة تصاريح التجنيس المذكورة (١).

أما عدم ممارسة العثمانيين للتجارة فإنه عاد بعواقب وخيمة عليهم ، وقد أجملها المؤرخ الفرنسي مانتران بقوله :

" فان تحفظ الأتراك تجاه الانخراط على نحو مباشر في التجارة الدولية قد شجع إنشاء وكالات تجارية أجنبية في الثغور ، ومن ثم دور الوسطاء واليونانيين واليهود والأرمن ، وهو ما استتبع قيام علاقات أوثق بين الأجانب

١- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٢٨١-٢٨٢.

والأقليات ، على حساب الأتراك " (١).

وتسببت التجارة الخارجية بدورها في زيادة التميـيز الإجتمـاعي والتفرقة بين الأعراق المختلفة في الدولة وبخاصة في المدن السـاحلية - بحسب رأي بعض الباحثين الغربيـين - الأمـر الـذي كـرس عملية الإستقطاب الديني والطائفي والعرقي بين المسلمين والنصارى (٢).

كما إنعكس ذلك الدور التجاري البـارز للأقليـات علـى صعيـد المؤسسات العثمانية الحاكمة ذاتها السياسية والمالية ، فإحتل بعض التجار مراكز نافذة في الإقتصاد العثماني مثل الصرافين الأرمن في إسـطنبول ، ونظرائهم اليهود في مدينة بغداد ، بينما تولت عائلات الفنـار اليونانيـة أعمـال الترجمة في المفاوضات الأجنبيـة وحكم الولايـات الرومانيـة لاحقا (٣).

ونتيجة للغياب العثماني عن مجـال الإقتصـاد غـدت العاصمـة إسطنبول مقرا للمؤامرات الأجنبية على الدولـة ، فكان حي غلطه وبـيرا نقاط إلتقاء التجار والساسة الغربيين من جهة ، والأقليات العثمانية الناشطة في مجال التجارة والسياسة - لاحقا - من جهة أخرى ، وتجلى التجـاهل العثماني في أوضح صورة له بهجر الأتـراك المنطقتيـن مبكـرا جـدا وبحلـول القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي تماما (٤).

من ناحية أخرى ، عينت الدول الأوروبية قناصل لها من الأقليـات ممن إعتنقوا المذهب الكاثوليكي وأخلصوا له ، ومن أمثلـة ذلـك توليـة الشوام الكاثوليك قنصليـات أسبانيـا والنمسا وإنجلترا فـي بعض المـدن المصريـة ، والإعراض عن النصـارى المحليـين مـن الأقبـاط أو غيـرهم (٥).

١- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٨٦.
2- Brande and Lewis, op., cit., p.288.
٣- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٨٥.
4- Brande and Lewis, op., cit., pp.129-131.
٥- عبد الله محمد عزباوي ، الشوام في مصر : في القرنيين ١٨ و ١٩ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ ، ص ٢٧.

وكذلك قام بعض المبعوثين الأجانب بإثارة البغضاء بين الطوائف العرقية والدينية في الدولة ، وبخاصة الإنجليز الذين عمدوا إلى تحريض الدروز على النصارى تمهيدا لتفتيت وحدة الدولة العثمانية ، وتهيئة السبيل أمام جحافل الإستعمار (١).

وفي المقابل ، فإن السفير الروسي في العاصمة إسطنبول كان ألمع شخصية ساهمت في دفع عجلة الجامعة السلافية للأمام والعمل على إنهاء الحكم العثماني في شبه جزيرة البلقان وتفتيت وحدة الدولة عموما ، بالإضافة إلى الوقوف في مواجهة الأطماع المادية لكل من فرنسا وإنجلترا ، وكان السفير يقوم بتنفيذ سياسة القيصر اسكندر الثاني (٢).

وبعبارة أخرى ، فإن الضعف العام الذي إعترى الدولة العثمانية في القرون المتأخرة تسبب في إستغلال الدول الأوروبية للإمتيازات الأجنبية الممنوحة لهم في الماضي ، بالإضافة إلى تقديم الدولة المزيد من التنازلات المؤثرة بقصد التوصل إلى تسوية سياسية مع أعدائها ، فإجتمعت تلك الظروف لتفسح المجال أمام الأوروبيين لتعميق الخلافات الدينية والمذهبية وترسيخ الهوية القومية والعرقية لرعايا الدولة.

فثمة إستنتاجات تحليلية تؤكد أن الإمتيازات الأجنبية مارست دورا رئيسا في تكريس التدخل الأجنبي في شؤون الأقليات وفصلها عن الدولة ، ومن أبرز تلك النتائج إرتباط الموارنة بكنيسة روما نهائيا في سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م بسبب تدخل الدول الأوروبية والارساليات التنصيرية حيث وجد الكاثوليك أتباعا لهم في طوائف الأرثوذكس والأرمن والسريانية والنسطورية ، علما بأن الدولة العثمانية لم تعترف بالمذهب الكاثوليكي حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي كرد فعل على صدامها مع الأرثوذكس (٣).

وكذلك إتخذت الدولة العثمانية من جانبها قرارا داخليا إنعكست آثاره سلبا عليها ، حيث تزامن الإعتراف السلطاني بالمذهب الكاثوليكي مع إطلاق مجلس علماء الشريعة الإسلامية يد الحكومة والصدر الأعظم رشيد

١- جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٤م ، ص ١٢٢.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣.
٣- رافق ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩.

باشا في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م في إتخاذ القرارات المناسبة بقبول شهادة الكافر ، وحسب مقتضيات المصلحة العامة وبعد موافقة السلطان. ومنذ ذلك التاريخ بدأت التشريعات الجنائية والقضائية وقوانين الأراضي والمرافعات تصدر بموجب ذلك الإستثناء ، مما خول فرنسا وروسيا وبريطانيا إدعاء حق حماية الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والدروز على التوالي (١).

ثم إندلعت حرب القرم لتجسد المدى الذي وصل إليه التنازع بين الدول الأوروبية بخصوص حماية النصارى ، إذ تذرعت كل من فرنسا والتي كانت بحاجة إلى دعم الكاثوليك داخليا ، وروسيا والتي أرادت الظهور بأنها حامية الكنيسة الأرثوذكسية ، بإثارة قضية السماح للنصارى الكاثوليك بدخول كنيسة المهد في مدينة بيت لحم لشن الحرب. وقد إعتمد الأرثوذكس في رفضهم على فرمان سلطاني يعود إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، أناط الكنيسة اليونانية بحراسة المبنى ، بينما إرتكزت فرنسا على الإمتيازات القديمة لإثبات أحقيتها ، وبذلك بررت كل دولة لنفسها خوض الحرب (٢).

وخلاصة الأمر أن الإمتيازات الأجنبية التي إنتزعتها الدول الأوروبية في عصر ضعف الدولة العثمانية ساهمت إلى حد كبير في ترسيخ الخلافات الدينية والعرقية بين رعايا الدولة ، وقد إختلفت دوافع منح تلك الإمتيازات عن الماضي بالكلية ، فضلا عن ظروفها ومضمونها.

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٤ / ص ١٨١٢-١٨١٣.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٣٢.

المبحث الثالث
إنتشار الإرساليات النصرانية
ودورها في خدمة الاستعمار

يفتقر عنوان هذا المبحث إلى كلمة واحدة تشكل الضلع الناقص في مثلث الدمار الكبير الذي لحق بالعالم الإسلامي عموما والدولة العثمانية على وجه الخصوص ألا وهي الإستشراق ، والذي كان بمثابة همزة الوصل التي جمعت بين نشاط المنصرين وآمالهم ، وأحلام السياسيين وتطلعاتهم ، كما كان الثالوث الخطير النافذة التي ولجت من خلالها دول أوروبا النصرانية إلى بلاد الإسلام وعاثت فيها فسادا وإفسادا.

وسأتناول في هذا المبحث ضلعين من أضلاع مثلث الشر ذاك هما التنصير والإستشراق ، أما الإستعمار فسوف يكون موضوع المبحث الأخير من هذا الفصل. وسأبدأ البحث عن الدور الفرنسي ثم الإنجليزي فالروسي ، وسيشتمل هذا المبحث على عدة جوانب رئيسة تتمثل في حقائق وممارسات المنصرين ، وبناء المدارس ، وأنشطة السفراء والسياسيين الأجانب ، ودور العملاء المحليين ، وأخيرا سأستعرض بعض المواقف للدولة العثمانية تجاه تلك الأحداث.

لقد حدث تقارب كبير بين السفراء الأجانب والأقليات النصرانية من رعايا الدولة العثمانية في مجال العلاقات التجارية والإجتماعية والدينية ، إذ عملت فئات من نصارى الدولة في الترجمة والوساطة التجارية ، وكانوا عيونا للسفراء والتجار الأجانب يتعرفون من خلالها على عادات أهل البلاد وتقاليدهم ، وقد إنحازت كل طائفة إلى دولة بعينها ، فالروم والأرمن إتصلوا بالإنجليز ، أما فرنسا – والبندقية – فإنها توددت إلى الموارنة في الشام ، ووثقت صلتها بهم وتدخلت لحمايتهم والدفاع عنهم في مناسبات عديدة (١).

من جهة أخرى ، حدث تطور خطير ونقلة نوعية في الفكر والنشاط الصليبي لدى أبرز قوتين سياسيتين في عصر ضعف الدولة العثمانية ، إذ تحولت كل من فرنسا وإنجلترا من الإعتماد على التنصير وموروث القرون الوسطى إلى التسلط التجاري والسياسي ، وخلفتهما في ذلك الدور

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٦٠-٧٦١.

روسيا القيصرية في أعقاب الحروب النابوليونية ، لكنها عادت لتصبح من أكثر الدول الأوروبية تركيزا على الحروب الصليبية نظرا للرواج الـذي كانت تلقاه تلك الروح بين الشعوب الأوروبية عموما والبلقانية خصوصا ، في الوقت الذي نبذ فيه زعماء البلقان الفكرة من أصلها (١).

ونتيجة لذلك ، فإن الدول الثلاث توزعت الأدوار فيما بينها بحيث تكفلت روسيا بالجانب الوحيد واللغة التي تحسنها وهي الحرب ، بينما آثرت بريطانيا وفرنسا اللعب بورقة العلم في ثياب الإستشراق ، وفيما يلي سأتطرق إلى نبذة عن الإستشراق ونشأته ، وإرتباط الدول الثلاث بتلك الحركة العلمية في ظاهرها والحربية في باطنها ، وذلك لتأكيد قدم المحاولات الأوروبية في هذا المجال ، وإعادة الروح لها مع قيام الدولة العثمانية ، إذ لم يكن ذلك النشاط المحموم محصورا في بني عثمان ودولتهم.

منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي وحتى القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي كان هناك إستشراق سلمي - بحسب أحد الباحثين - في أهدافه ونشأته ، إذ كان العالم الإسلامي منبع الحضارة والعلوم ، أما بالنسبة للإستشراق العدواني فإنه نتج عن الحروب الصليبية ، وفي الجملة فإن الإستشراق ارتبط منذ نشأته بالتنصير والإستعمار (٢).

وقد بدأ الإستشراق في الأندلس حيث أقيمت في مدينة طليطلة مدرسة للترجمة في سنة ٥٢٤هـ/١١٣٠م برئاسة الأسقف ريهوند وبمعونة من الطائفة اليهودية بهدف نقل الحضارة الإسلامية والمعرفة إلى الغرب ، وتم ترجمة حوالي ثلاثمائة كتاب بحلول القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي جلها في مجال الطب (٣).

وفي عام ٥٢٨هـ/١١٤٣م تمت ترجمة معاني القرآن الكريم لأول مرة إلى اللغة اللاتينية بتوجيه من القسيس الأسباني بيتروس ، كما تم وضع أول قاموس لاتيني عربي في القرن السابع الهجري / الثالث عشر

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩-٣٩٠.
٢- عليان ، مرجع سابق ، ص ٨.
٣- أحمد سمايلوفتش ، فلسفة الإستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ٦٩-٧٠.

الميلادي ، ثم حاول رايموندس لالوس جهده لإنشاء كراسي لتدريس اللغة العربية للإستفادة منها في أنشطة التنصير (١).

كما حمل النصارى الأوروبيون على عاتقهم مهمة الدعوة إلى النصرانية في أوساط الأمم والشعوب عامة ، والمسلمين في بلاد الشام بصفة خاصة ، فمنذ سنة ٥٤٨هـ/١١٥٤م أسس راهب صليبي في الأرض المقدسة رهبنة عرفت لاحقا بإسم الكرمليين ، ثم إنتشرت في سورية ولبنان ، وتبعهم الفرنسيسكان والدومنيكان مع مطلع القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي ، وفي عام ٦٢٧هـ/١٢٣٠م وصلت إلى مدن دمشق وطرابلس وعكا أول إرساليات دومينيكانية (٢).

ويعتبر لويس التاسع عشر ملك فرنسا - الذي قاد الحملة الصليبية الثامنة وأسر في مدينة المنصورة بمصر في سنة ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م - رائد حركة الغزو الفكري التي زاوجت بين التنصير والإستشراق ، إذ دعا الأوروبيين إلى دراسة الحضارة الإسلامية ليستمدوا منها سلاحا مبتكرا يغزون به المسلمين بدلا من الحروب المكلفة والخاسرة (٣). وقد تلقف تلك الدعوة السافرة المنصر والأسقف الدومنياكي وليام الطرابلسي في سنة ٦٦٨هـ/١٢٧٠م في كتاب وضعه عن أحوال المسلمين في سورية كرر فيه نداء الملك الفرنسي مؤكدا الحاجة إلى:

" مرسلين - أي منصريين (٤) - لا جنودا لإسترداد الأرض المقدسة " (٥).

كما إنضم إلى تلك الدعوة طائفة الفرنسيسكان المنصرين ، وإقتنع

١- وزان ، مرجع سابق ، ص ٢٦-٢٧.
٢- عبد الرحمن حبنكة الميداني ، أجنحة المكر وخوافيها ، التبشير والإستشراق والإستعمار : دراسة وتحليل وتوجيه ، دار القلم ، دمشق ، ط٧ ، ١٤١٤هـ ، ص ٢٩.
٣- علي جريشة وآخرون ، أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي ، دار الإعتصام ، القاهرة ، ص ١٩.
٤- هناك خطأ شائع بين المسلمين عموما في إطلاق لفظ مبشرين على النصارى الناشطين في مجال الدعوة إلى ديانتهم الباطلة.
٥- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٧١.

ملك أرجون في سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٦م بجدوى إقامة مدارس للغة العربية في مملكته ، وقام بتأسيس أول مدرسة في منطقة ميرامار باتت نواة لمعهد الدراسات الإسلامية في العاصمة الأسبانية مدريد لاحقا (١).

وفي عام ٦٩٣هـ/١٢٩٤م قدم رامون لل إلى البابا سلستين الخامس خطة لتصيرين المسلمين جاءت في كتابين نظرا لطولها ، وقد تركزت حول إتخاذ التعليم المدرسي وسيلة للتنصير ، ثم اللجوء إلى القوة في حال فشل تلك الجهود السلمية (٢).

كما ساهمت تنقلات وجولات الوعاظ الدينيين لطائفتي الدومينيكان والفرنسيسكان في التوسع في عملية ترجمة القرآن الكريم ، وكذلك الإهتمام باللغة العربية ، وقد كان إختيارهما - أي القرآن واللغة - من نتاج أفكار المنصرين (٣).

وتمخض عن تلك الدعوات المتكررة عقد مؤتمر كبير بمدينة فيينا في سنة ٧١٠هـ/١٣١١م برئاسة البابا كليمان الخامس أوصى صراحة على إعتماد مهنة التعليم الشريفة وسيلة مشروعة للتنصير بين المسلمين ، ولتمهيد السبيل لذلك تقرر فتح مدارس خاصة للغات العربية والعبرانية والكلدانية في كل من باريس وبولونيا واكسفورد وسلمنكة ، وكانت تلك النقلة النوعية الجديدة أو الطور الثاني لتقدم الإستشراق (٤).

وقد أكد الباحث المعاصر والمتخصص في مجال الإستشراق إدوارد سعيد أن ذلك المؤتمر كان النواة الأساسية التي إنبثقت منها الدراسات الإستشراقية ، والمجلات العلمية ، والكراسي الدراسية ، والمؤتمرات المعاصرة ، ولكن الكنيسة لم تهتم بها نظرا لأثرها المحدود (٥). فمنذ مؤتمر فيينا وتوصياته بإنشاء مدارس لتعليم العربية والعبرية لتنصير أو تشكيك المسلمين واليهود في دينهم ، وبعد مرور قرنين من الزمان بلغت

١- السيد أحمد فرج ، الإستشراق ، الذرائع ، النشأة ، المحتوى ، دار طويق ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ ، ص ٥٣.
٢- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ٧٧.
٣- نايف آل سعود ، المستشرقون وتوجيه السياسة التعليمية في العالم العربي ، دار أمية ، الرياض ، ط ٢، ١٤١٨هـ ، ص ٣٣.
٤- فوك ، مرجع سابق ، ص ٢٢.
5- Edward Said, Orientalism, London, 1980, p.50.

كل من إمارات البندقية وجنوة ونابولي شأنا عظيما في مجال التنصير في البلاد العثمانية (١). وبادر القس الأسباني ريمون لل بطرح فكرة إستخدام التنصير للسيطرة على المسلمين على التجمع الكنسي ، وإيجاد كرسي للدراسات الإسلامية في الجامعات الأوروبية (٢) ، ويذكر أنه تبنى دعوة القس وليام الطرابلسي.

ثم عقد في مدينة فلورنسة في سنة ٨٤١هـ/١٤٣٨م إجتماع لتوحيد الكنائس الشرقية والكنيسة الغربية بقصد مواجهة العثمانيين ، وتم الإتصال بالموارنة في لبنان عبر الرهبنة الفرنسيسكانية التي كانت تمثل سفارة البابا لدى الموارنة في جبل لبنان. وكان البابا قد طالب الرهبنة بإرسال مبعوثين ليطوفوا على الموارنة سنويا ، كما تم إيفاد بعثات طلابية للدراسة في روما منذ سنة ٨٧٣هـ/١٤٦٩م ، ثم تقدم الموارنة بطلب إنشاء مدرسة نصرانية كنسية في سنة ٩٥٥هـ/١٥٤٨م لتربية أولادهم فيها ، وبذلك إستمر الفرنسيسكان في إيجاد قاعدة شعبية لهم في بلاد الشام لا ترفض الغزو الصليبي (٣).

وفي خضم الحملة المسعورة لتنصير المسلمين وتشويه دينهم ، إستثنى السلطان بايزيد الثاني في سنة ٨٩٠هـ/١٤٨٥م اليهود من قانون حظر طباعة الكتب في الدولة ، وجدده إبنه سليم الأول في عام ٩٢١هـ/١٥١٥م ، ومرد ذلك يعود إلى نفوذ وحظوة اليهود لدى السلطان حينها. وقد إقتصر نشاطهم على الطباعة باللغة العبرية ، بينما لم يسمح للمسلمين بالطباعة إلا في عام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م بإستثناء الكتب الدينية خوفا عليها من التدليس. وقد بلغ عدد دور النشر والطباعة في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م مائة وواحدا وخمسين دارا ، منها سبع وسبعين مملوكة لأتراك ، وواحد وعشرين تابعة للوزارات والمدارس ، والبقية من نصيب الأقليات العرقية والإرساليات الدينية الأوروبية (٤).

١- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ٧٦-٧٧.
٢- إسماعيل الكيلاني ، فصل الدين عن الدولة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠م ، ص ١٢٩.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٧١ ، ٨٠٩-٨١٠.
4- Ekmeleddin Ihsanoglu, ed., Transfer of Modern Science and Technology To The Muslim World, Yildiz Matbaacilik, Istanbul, 1991, pp.251, 253-254.

بينما قامت الطباعة العربية في أوروبا عموما وإيطاليا بصفة خاصة ضمن إطار حركة النهضة ، وقد ساهمت في إحياء ونشر الأبحاث الدينية لطائفة الموارنة ، وأصدرت أول مطبعة عربية في إيطاليا باكورة إنتاجها كتاب " صلاة السواعي " في سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م ، ثم إنتقلت الطباعة إلى إمارة جنوة ، إذ تم طبع سفر الزبور بأربع لغات هي اليونانية والعربية والعبرية والكلدانية مع ترجمة لاتينية. ثم تولت إمارة البندقية مهمة الطباعة حيث جرى في سنة ٩٣٧هـ/١٥٣٠م طبع القرآن الكريم باللغة العربية ، ثم توالى طبع الكتب العربية التي تغلب عليها الصبغة الدينية نظرا لحاجة المنصرين ، كما تمت طباعة بعض الكتب العلمية في مجالات الجغرافيا واللغة العربية والطب والتاريخ (١).

ومن خلال هذا الإستعراض الموجز لتاريخ الإستشراق السابق على قيام الدولة العثمانية ، نخلص إلى أن دول أوروبا إتخذت من التنصير والإستشراق معا مركبا فتاكا ومزيجا مدمرا لتفتيت وحدة المسلمين وإفساد ديانتهم . وسوف أتطرق فيما يلي إلى دور فرنسا ثم بريطانيا فروسيا في تلك الحملة المسعورة وصلتها بالإمتيازات الأجنبية.

أما بالنسبة لأنشطة المنصرين الفرنسيين التي رصدتها الأسفار ، فيذكر أن طائفة منهم نزلت في مدينة حلب في سنة ٩٧٧هـ/١٥٧٠م حيث كانوا في خدمة القنصلية الفرنسية ورجالها لقرابة قرن من الزمن ، ثم توسعوا في نشاطهم بإتجاه ميناء الإسكندرونة - المفضل لدى التجار الإنجليز - فأنشئوا به ديرا وكنيسة (٢).

وكانت فرنسا قد أرسلت عدة إرساليات تنصيرية - وذلك بموجب الإمتيازات التي جددها السلطان سليم الثاني - إلى كافة أراضي الدولة التي كان يوجد بها نصارى ، وخصوصا بلاد الشام ، وذلك من أجل تعليم أولادهم وتربيتهم على محبة مملكة فرنسا ، فكان ذلك سببا في ضعف الدولة ، وتدخل القناصل في الإجراءات الداخلية بدعوى رفع المظالم عن النصارى ، وإتخاذها سبيلا لمد نفوذهم في أوساط رعايا الدولة غير المسلمين (٣).

١- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٩٠.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٠٦.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤-٢٥٥.

كما إتخذ البابا جريجوري الثاني عشر خطوة مماثلة إذ أرسل مجموعة من المنصرين اليسوعيين – الجازويت – إلى العاصمة إسطنبول في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م بقصد الإقامة فيها ، والسعي إلى ضم الطوائف الأرثوذكسية الخارجة عن سلطان الكنيسة الكاثوليكية في روما (١).

وسمحت الإمتيازات المجددة لمملكة فرنسا في سنة ١٠١٣هـ/١٦٠٤م والتي نصت على حماية الرهبان الفرنسيسكان للمنصرين بالعودة إلى مدينة الناصرة ، وساعدهم على ذلك الحاكم العثماني فخر الدين المعني الثاني. والجدير بالذكر أن تلك المدينة – وبحسب تقرير المندوب الفرنسي – لم يكن بها سوى منزلين للنصارى مقابل ثلاثين للمسلمين.

كما جذبت بلاد الشام إهتمام المنصرين اليسوعيين نظرا لوجود طوائف نصرانية شرقية بها مما وفر تربة خصبة لأفكارهم ، ومن أجل ذلك فقد أسس الأبوان غاسبار مانيليه ويوحنا ستلا في سنة ١٠٣٥هـ/١٦٢٦م إرسالية ومعبدا للأخوات في مدينة حلب ، وقد إستمر نشاط المراكز التي غرساها حتى ألغيت طائفتهم في سنة ١١٨٧هـ/١٧٧٣م في خضم الحرب الحاسمة مع روسيا (٢).

علاوة على تلك المؤسستين ، فقد أنشئت مراكز أخرى في المنطقة في فترات لاحقة ، إذ تم في سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٤م إفتتاح كنيسة بمدينة صيدا ، ثم طرابلس في عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م ، حتى أغلقت كافة تلك المؤسسات قبيل إتفاقية كوتشك قينارجة مع الروس. ثم تولى الرهبان العازاريين المهمة ، لكن اليسوعيين ما لبث أن عادوا في سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢١م ونشطوا بكثافة في المنطقة (٣).

وبلغت الجرأة بالمنصرين الفرنسيين حد التواطؤ مع رهبان جزيرة مالطا في سنة ١٠٥١هـ/١٦٤٢م على قتل آغا السراي قيزلر اغاسي وإختطاف إبنه ظنا منهم أنه إبن السلطان العثماني إبراهيم الأول ، فأمر السلطان بحبس قناصل البندقية وإنجلترا وهولندا ، ولم يطلق سراحهم إلا بعد إقناع الصدر الأعظم له بأن غالبية أولئك الرهبان كانوا من الفرنسيين

١- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٧.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٠٣ ، ٨١٧.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٤٥.

الذين لا يتبعون الحكومة الفرنسية أو سواها (١).

وفي سنة ١٠٦٣هـ/١٦٥٢م أشاد المنصرون بالدعم الذي حظوا به من قبل قناصل فرنسا والبندقية ، وكذلك أبي نوفل نادر الخازن المـاروني الأصل مستشار الأمير فخر الدين المعني وموضع ثقته ، ودونوا ذلك فـي كتب تاريخهم ، مثنين على منـح أبي نوفل بيتا ليكون مقـرا لـهم فـي بيروت ، وبذل نفوذه في سبيل تيسير مهام وعظهم ودعوتهم (٢).

وفي سنة ١٠٧١هـ/١٦٦٠م تمكن اليسوعيون من كسـب رعايـا الدولة من الأرمن إلى الإعتراف بزعامة بابا رومـا الروحيـة عليـهم ، ونظرا لإستمرار مسلسل النجاحات التنصيرية لتلك الطائفة ، فقـد حـذر البطريرك الأرمني في سنة ١١١٩هـ/١٧٠٧م الصدر الأعظم بأن هنـاك خطر محدق بالدولة حيث ستنضم كافة الـدول الأوروبيـة إلـى فرنسـا والمنصرين التابعين لها ليشكلوا عدوا داخل الدولة (٣).

وفي الجملة فإنه طوال القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشـر الميلادي كان هناك تدفق مستمر للقسس الفرنسيين إلى أراضـي الدولـة العثمانية ، والذين كان يدفعهم الحماس ولا يخشون من الصعـاب ، وقـد تمتعوا بحرية التحرك أكثر من التجار فوصلوا إلى مناطق لم يطأها سوى القليل من الأوروبيين من قبل (٤).

وثار رجال الدين الأرثوذكس في مطلع القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، وحرضوا أتباعهم على الشوام الذيـن إعتنقـوا المذهب الكاثوليكي وحملوا الجنسـيات الأوروبيـة ، كمـا لجـأوا إلـى البطريرك في إسطنبول لوقف ذلك المسلك الخطير الذي إنتشر على عـهد الأمير فخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان ، فما كان من الشوام الكاثوليك إلا أن رحلوا إلى مصر بإيعاز من المنصرين الفرنسيين أنفسهم ، وكـانت حجتهم في ذلك إضطهاد الدولة العثمانيـة لهم – وهي فريـة عظيمـة قصد بها المنصرون تشويه صورة الدولة – (٥).

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨١٩.
3- Mansel, op., cit., p.200.
4- Murray, op., cit., p.46.
٥- عزباوي ، مرجع سابق ، ص ٩.

وفي سنة ١١٤٠هـ/١٧٢٨م بث القسس الأوروبيون وفي مقدمتهم الفرنسيين الفتنة بين طائفة الأرمن ، ووعدوهم بالحصول على إستقلالهم عن الدولة العثمانية وتنصيب ملك عليهم من أنفسهم مما شجعهم على الثورة على السلطان ، وعاثوا في الأرض فسادا قبل أن تدركهم الهزيمة ويفروا إلى البندقية ، بينما شمل السلطان أحمد الثالث الباقين بعفوه (١).

ولم يكن أمير لبنان مغردا خارج السرب في فتح البلاد للإرساليات النصرانية ، إذ وفدت إلى ولاية العراق جماعات من المنصرين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، وتنوعت تلك البعثات بين الكاثوليك الفرنسيين في بغداد والبصرة ، والدومينيكان الإيطاليين والكبوشيين في الموصل الذين وجدوا تساهلا كبيرا من الحكام المماليك ، بينما إشتغل قناصل فرنسا في مدن بغداد والموصل والبصرة بنشر المذهب الكاثوليكي أكثر من خدمة المصالح السياسية لبلادهم إعتقادا منهم بأن المصالح التنصيرية والسياسية بينهما تلازم كبير (٢). من ناحية أخرى ، فإن والي العراق داود باشا – المنشق على السلطان – فتح الباب أمام الراهبات الفرنسيات والإيطاليات في مطلع القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي لمزاولة نشاطهن التنصيري الواسع في الأراضي العراقية ، كما إستعان بمدربين عسكريين فرنسيين لمناوأة العثمانيين (٣).

ولقد أسفرت جهود المنصرين منذ سنة ١٠٣٤هـ/١٦٢٥م ولمدة قرنين من الزمان في إرتفاع عدد المعتنقين الجدد للمذهب الكاثوليكي من ألف شخص إلى حوالي خمسة عشر ألفا ، بينما لم يتجاوز نصيب أتباع الكنائس الشرقية المستقلة ثلاثة آلاف نسمة فقط.

كما لجأ المنصرون خلال تلك الحقبة الطويلة إلى زيارة النصارى التابعين للسلطان في بيوتهم ، وإقامة علاقات صداقة معهم بدعوى حمايتهم ومساعدتهم نظرا لقلة إنتظام حضور النصارى الوطنيين قداس الكنيسة – ما عدا الموارنة ، وسعوا إلى تكوين فريق كاثوليكي مرتبط بكنيسة روما ، وقد أزعج ذلك النشاط المحموم الساسة الأوروبيين وبخاصة فرنسا التي إحتجت على تعجل المنصرين وحماسهم. وأعرضت

١- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨١٥-٨١٦.
٣- بيومي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

الدولة العثمانية في المقابل عن الإهتمام بالأمر طالما أنه ظل محصورا بين النصارى ، ولذلك فإن الملوك والقناصل نصحوا القسس بعدم التقوب من المسلمين وتحاشي تنصيرهم بشكل جماعي ، وإعتماد السرية في ذلك والنظر في العواقب ، بينما طالب زعماء الروم من السلطان منع المنصرين من دخول بيوتهم وكنائسهم ، وأيضا منع النصارى الشرقيين من دخول كنائس اللاتين.

كذلك فقد سلك رجال الدين الأوروبيون طرقا مخالفة للإتفاقيات إذ كانوا يبنون الكنائس الصغيرة في الخفاء ، بالإضافة إلى قيامهم بأعمال الترميم دون الحصول على إذن من السلطات المحلية ، علاوة على تأليب الأهالي على الحكام المحليين (١).

وإستغرب أحد المؤرخين الفرنسيين موقف الحكومات الأوروبية المزدوج من المنصرين عموما وفرنسا خصوصا ، إذ كانت تطرد اليسوعيين من أراضيها ، لكنها في المقابل كانت تنفق عليهم ملايين الفرنكات الذهبية في الخارج ، واعتبرت فرنسا الآلهة التي توجه إليها أولئك المنصرون حيث كانت لهم صولة في الدولة العثمانية بسبب الحماية الفرنسية ، والتي شاركت فيها أيضا إيطاليا وبابا روما (٢). من ناحية أخرى ، فنظرا لتعدد الإرساليات النصرانية وتضارب نشاطها في البلاد العثمانية ، فقد إقتضت المصلحة ضرورة التوصل إلى إتفاق فيما بينها بحيث تتوزع في كافة أنحاء الدولة لئلا تتبدد جهودها (٣).

والتساؤل المحير حقا كيف تسنى لهم الإتفاق على الرغم من العداء الطائفي القوي والمتجذر فيما بينهم والذي بلغ حد القتال لعقود طويلة! وربما أن هدفهم الرئيس لم يكن تنصير السكان المحليين بقدر ما كان تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية بعيدة المدى لصالح الدول الأوروبية التي أوفدتهم (٤).

١- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٢٥-٨٢٦ ، ٨٣١ ، ٨٣٥.
٢- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ١٢١.
٣- موفق بني المرجة ، صحوة الرجل المريض ، دار البيارق ، بيروت، ط ٨ ، ١٤١٧هـ ، ص ١٦٦.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٤٦.

وذلك عين ما تؤكده مقولة القسيس النصراني ميز التي جاء فيها:

" إن الحرب الصليبية التي بدأها (مبشرونا) في القرن السابع عشر الميلادي لا تزال مستمرة إلى أيامنا " (١).

وفي فترة متأخرة وبعد إكتساب خبرة واسعة في مجال التنصير ، اقترح المسيو بونه موري عدم إتباع سياسة التنصير في البلاد التي دخلها الإسلام ، وإنما الإكتفاء بإدخال مبادئ المدنية الغربية عبر المدارس الفرنسية أو الإنجليزية ، والمستشفيات والملاجئ ، والتعليم النسائي (٢).

وتلك الأقوال تعبر عن تنوع في الطرح بين المنصرين أكثر مما تنبئ عن إختلاف تضاد فيما بينهم ، بل إنها تعلن عن نبذ لغة السلاح وترسيخ فكرة التنصير السلمي بواسطة التعليم ومن على مقاعد الدراسة ، وسيأتي تباعا دور المنصرين في بناء المدارس الكنسية في طول بلاد الدولة العثمانية وعرضها.

فقد إتخذ المنصرون الفرنسيون من بناء المدارس للأقليات الدينية والعرقية وسيلة للتغلغل في أوساط الدولة العثمانية ، وبالتالي القيام بتوجيهها بما يحقق أهداف الدول الأوروبية ، فالمنصر جوزيف دو يرمبلي أسس في سنة ١٠٣١هـ/١٦٢٢م مدرسة اكليركية في مدينة بيروت بمباركة من الأمير فخر الدين الثاني وكافة أفراد الطائفة المارونية ، وقد كتب يرمبلي بذلك مبشرا رئيس مجمع الدعاية في فرنسا ، كما عزم على إنشاء مدرسة للعلوم الدنيوية وأوكل أمرها إلى أربعة رهبان ، بالإضافة إلى بنائه مطبعة لنشر كتب الدين والأدب باللغات الشرقية.

وفي مدينة حلب بالشام ، إستغل القسيس كيرو اليسوعي تواجد طائفة الكبوشيين فأنشأ لهم مدرسة في سنة ١٠٤١هـ/١٦٣١م ، لكن مقاومة رجال الكهنوت الشرقيين وكذلك السلطة العثمانية تسببت في إغلاقها بعد خمسة عشر شهرا. وسار على نهجه المنصر لميار من الطائفة ذاتها ، فأنشأ في لبنان في سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م معهد عينطورة

١- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.
٢- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ١٢.

الشهير ، وأتبعه بعدة مدارس صغيرة في القرى المختلفة . ولم تَرقُ تلك التحركات لرجال الدين الكبوشيين ، فأسّسوا في مدينة حلب في سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م جمعية لتعليم الراهبات تهافتت عليها الفتيات في المنطقة ، فما كان من السلطان محمد الرابع إلاّ أن فرض حظراً على رعاياه بعدم الإنضمام إليها مطلقاً (١).

وفي عهد الأمير فخر الدين عَظُم شأن النصارى في بلاد الشام عموماً ، إذ قاموا بتشييد المعابد وممارسة الشعائر الدينية بحرّية مطلقة مخالفين بذلك كثيراً من الضوابط المفروضة عليهم كالمنع من ركوب الخيل المُسرجة ، ولبس العمائم البيضاء ، وحمل الأسلحة المُرصعة بالجواهر ، كما إنتشرت متاجر الأوروبيين من البنادقة في طول البلاد ، وتبعتها الإرساليّات التنصّيرية (٢).

بينما سيطر الآباء الكَرمليوّن والدومينكيّون على المدارس الأجنبية في بغداد ، وكان للدومينكيين في سنة ١١٣٢هـ/١٧٢٠م كنيسة في المدينة أيضاً ساهمت في نشر اللغة الفرنسية في أوساط الشباب. بينما قام اليسوعيون بتوسعة بناء مدرسة عِينطورة في سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م ، ثم نشطت الحركة التعليمية بعد فترة إسترخاء بسيط وذلك منذ سنة ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م عندما دخلت فرنسا إلى المنطقة في أعقاب المذابح الشهيرة التي جرت في لبنان (٣).

وسعت البعثات الكاثوليكية التي كان يُحرّكها رجال الدين الفرنسيين إلى زيادة شبكة المدارس التابعة لها لتصل إلى المئات بإنتهاء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (٤). ثم أدرك المُنصّرون أهمية إدخال اللّغة العربية والعلوم العصرية لجذب الناس إليهم ، فأخذوا يُعلّمون المُرسَلين ويشترطون عليهم إجادة اللّغات العربية والتركية قبل إيفادهم للخارج ، كما تم إضافة اللّغة الأرمنية لاحقاً نظراً لكثرة عدد

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٢٦-٨٢٧.
٢- بولس مسعد ، الدولة العثمانية في لبنان وسوريا : حكم أربعة قرون ، ١٩١٦م ، ص ٣١-٣٢.
٣- توفيق برّو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤ ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩١م ، ص ٣٣ وما بعدها.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٥.

الناطقين بها من القادة المُؤثرين في الطائفة وأراضي الدولة (١).

كما أسسّ اليسوعيون الفرنسيون في سنة ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م الجمعية الشرقية التي ضمت مجموعة من نصارى الشام والمُنصّرين الفرنسيين ، وقد سعت الجمعية إلى تحريض الناس على نبذ تعاليم الإسلام ، والتركيز على تعليم المرأة الموسيقى والزراعة والطب ، وحثّها على السفور بقصد هَدِم البُنيان الإجتماعي للمُجتمع المسلم. ونتيجة إحجام المُسلِمات عنها ، تم تأسيس الجمعية العِلمية السورية في سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م ، والتي كان جميع أعضائها من الماسونيين ، والتي ركّزت على رفع شعار القومية العربية الذي حَظِي بتشجيعٍ كبير من المُنصّرين (٢).

ودعمت الحكومة الفرنسية في عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م تأسيس المدرسة السلطانية الأولى والتي أطلق عليها " ليسيه جلاتا سراي السلطاني " ، والتي تم فيها تدريس منهج التعليم الفرنسي كاملاً وباللّغة ذاتها ، وقد وصل خِرّيجُوها إلى أعلى المناصب في الدولة . كما أنشئت مدرسة " دار الشفقة " للأيتام في سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م لتعليمهم إستخدام أجهزة البرق بالإضافة إلى المنهج الفرنسي ، وقد كان لتلك الأجهزة ومُستخدِميها دوراً رئيساً في إتصالات الدولة (٣). ويذكر أنّ جميل باشا السفير العثماني في باريس بعث في عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م خطاباً إلى الصدر الأعظم فؤاد باشا بخصوص مُحادثاته مع وزيري الخارجية والتعليم الفرنسيين بشأن إنشاء مدرسة الليسيه ، بينما كانت لدى الحكومة الفرنسية أهداف خفيّة من وراء تأسيس تلك المدرسة تمثلت في نشر الفكر والثقافة الفرنسية في الشرق ، وتحرير الأقليّات الدينية والعرقية من التعصّب ضدها بعد تسلّحها – أي الأقليّات – بالعلم (٤).

وممّا يُذكر أنّ إنشاء المدرسة الفرنسية تم بناءاً على طلب من الحكومة العثمانية مُمثلة في الصدر الأعظم عالي باشا وناظر الخارجية فؤاد باشا اللذين إجتمعا بالسفير الفرنسي في إسطنبول في سنة

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٢٧-٨٢٨.
٢- بيومي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ وما بعدها.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٣.
4- Ihsanoglu, op., cit., pp.319-320.

١٢٨٥هـ/١٨٦٨م بذلك الخصوص (١). وقد بلغ عدد الطلاب المُسجّلين في " غَلَطة سراي ليسيه " في ذلك العام أربعمائة وتسعة ، وكان أكثر من نصفهم من غير المسلمين من الأرمن والكاثوليك والرومان واليونانيين واليهود والبلغاريين. في المقابل ، فإنّ روسيا القيصرية إحتجّت على تلك التسهيلات لمملكة فرنسا ، وطالبت بتأسيس مدرسة مُماثلة في العاصمة ، لكنّ الحكومة العثمانية قابلت ذلك بالرفض (٢).

ومن ناحية أخرى فإنّ تاريخ الإستشراق الفرنسي إرتبط بصورة وثيقة بالمدعو غليوم بوستيل الذي كان أوّل رائد لذلك المجال ، وقد حظي بإهتمام شخصي من قبل الملك فرانسوا الأول – الذي أبرم معاهدة الإمتيازات الأجنبية مع السلطان سليمان القانوني –. ونظراً لإلمام بوستيل باللغات العربية والتركية ، فقد ألحقَه الملك بسفارته في العاصمة إسطنبول ، وأوكل إليه جلب المخطوطات النادرة ما إستطاع إلى ذلك سبيلاً ، فكان له أثر في إنتشار الإستشراق في أوروبا في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، وقد قصد من تأسيس مكتبات للمخطوطات في بلاده تقديم خدمة للباحثين ، بالإضافة إلى إنشائه للمطبعة العربية (٣). وكان الملك فرانسوا الأول قد أوفد بوستيل إلى مصر ثم إستنبول من أجل أن تعلّم اللّغات العربية والتركية والعبرانية والحبشية ، ثم عيّنه بعد ذلك أستاذاً للّغة العربية في جامعة باريس في سنة ٩٤٣هـ/١٥٣٧م ، وكان الملك يُركّز على اللّغة العربية ليتسنّى للمنصّرين في بلاد الشام تعلُّمها وإستخدامها (٤).

كما تفرّع عن تلك المدارس التي أسّسها المُنصّرون في بلاد الإسلام معاهد لإمداد المُنصّرين بإحتياجاتهم وعَتادِهم العِلمي واللّغوي فيما بات يعرف بمدارس الإستشراق لتحقيق الأهداف السياسية للدول الأوروبية ، وفي ذلك يقول الباحث المعاصر نايف آل سعود :

١- أوغلي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٤٧.
2- Ihsanoglu, op., cit., p.329.
٣- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ٦٠-٦١.
٤- صلاح الدين المنجد ، المستشرقون الألمان : تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٢م ، ج ١ / ص ١٥.

" كان لابد للغرب المستعمر من معرفة أحوال بلاد الشرق ووسائل السيطرة عليه والاستبداد به ولذلك تلقف الاستعمار حركة الاستشراق فكان ملوك الدول المُستعمرة رعاتها وقناصلهم في بلدان المشرق عمالها " (١).

فأعيدت الحياة في المعاهد الإستشراقية في تلك الدول عموماً وفي فرنسا بصفة خاصة ، ومنها جامعة السوربون (٦٠٠هـ/١٢٥٧م) ، وجامعة تولوز (٦١٤هـ/١٢١٧م) ، وجامعة بوردو (٨٤٥هـ/١٤٤١م) ، وجامعة ليون (١٢٢٣هـ/١٨٠٨م) ، وجامعة ستراسبورج (١٢٨٩هـ/١٨٧٢م) ، بالإضافة إلى ستة معاهد جديدة أخرى موزعة بين كل من باريس وطهران وتونس والجزائر وسورية (٢).

علاوة على ما تقدم ، فإنّ حركة الإستشراق في أوروبا نمت بسبب الحركة الإنسانية المنتشرة في القارة ، فإنكّبت على معرفة حقائق ومعالم الشرق وحضارته وثقافته ولغاته وأديانه وتاريخه ، فبدأ الإهتمام بتدريس اللغات الشرقية بتأييد من البابوية ، وأنشئت كراسي أستاذية في روما وباريس وبولونية واكسفورد وسلامنك. وقد سبق للملك فرانسوا الأول أنّ دعا صنوه الأسقف جيوستي نياني في سنة ٩٢٥هـ/١٥١٩م للقيام بتدريس اللغة العربية والعبرية ، بينما أنشأ الملك هنري الثالث في سنة ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م كرسي للغة العربية رسمياً في كلية فرنسية للمرة الأولى ، فيما إستعان الملك لويس الثالث عشر بالطلاب الموارنة المتخرجين من مدرسة روما لتدريس اللغة العربية في فرنسا (٣).

كما أُنشئت في مدينة إسطنبول مطبعة للغة العبرية كانت الأولى من نوعها في الشرق الإسلامي ، وتجاوزت عائق اللّغة لتنشر كتباً عربية بحروف عبرية ، كما ترجمت في سنة ٩٥٨هـ/١٥٥١م التوراة إلى اللغة العربية. أمّا أول مطبعة في بلاد الشام فقد تأسّست في عام

١- مرجع سابق ، ص ٣٨.
٢- وزّان ، مرجع سابق ، ص ١٠٥-١٠٦.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٩٩.

١٠١٩هـ/١٦١٠م ، وكانت تتبع دير قزحيا في مدينة طرابلس ، ثم أنشِئت مطبعة أخرى في مدينة حلب في سنة ١١١٤هـ/١٧٠٢م بواسطة بطريرك إنطاكية ، وأسّس النصارى مطبعة ثالثة في عام ١١٤٥هـ/١٧٣٣م في دير مرحنا في لبنان ، وكان جُلّ إصداراتها الكُتب الدينية (١).

وساعد العُملاء والدُخلاء في البلاد العثمانية فرنسا في نشر الإستشراق التنصيري ، وجعلوا أنفسهم مَطيّة لتحقيق الأهداف التخريبية للأجانب. وكان الأمير فخر الدين المعني الثاني أبرز أولئك المتواطئين ، فهو أول من أحضر الطباعة إلى لبنان في سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م ، وأسّس مطبعتين في آن واحد في دير قزحيا ودير الكبوشيين ، وكانت إصداراتهما تُطبع باللغات العربية والفارسية والقبطية (٢).

إنّ وضع الأمير للمطابع تحت نفوذ المُنصّرين يُثير تساؤلات مشروعة عن هويّة المالك الحقيقي لتلك الأجهزة ، والهدف الرئيس من جلبها إلى البلاد ؟ خاصة وأنّه لا توجد أي إشارة إلى إستخدام المطابع في نشر الكتب الإسلامية أو العربية على أقل تقدير!

كما قامت طائفة الموارنة أيضا بدور بارز في خدمة المشروع الفرنسي إذ تجاوز الارتباط بين طائفة الموارنة وملوك فرنسا إلى حدّ الإستعانة بهم – أي الموارنة – في مهّام التنصّير ، فقام جبرائيل الصهيوني الماروني (٩٨٦-١٠٥٧ هـ /١٥٧٧-١٦٤٨م) بالعمل مترجماً لدى ملك فرنسا لويس الثالث عشر في أوّل الأمر ، ثم نَقل التوراة إلى اللغة العربية والسريانية ، كما ترأس قسم اللغات السامية بالكلية الملكية بباريس ، ووضع كتاباً في قواعد اللغة العربية ، وقد كان من الطلاب النجباء الذين تم إختيارهم للدراسة في الكنيسة الكاثوليكية في روما (٣).

وتدخلت الإمارات الإيطالية في مجال التنصير عبر المطبوعات الدينية في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي والذي شهد نقلة كبيرة في مجال الإستشراق ، إذ بات المُنصّرون قادرون على

١- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٩١.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٨٣.
٣- حِتّي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٤٩٠.

الإعتماد على المطبعة العربية التي أسسها حاكم توسكانا الكاردينال فرديناند دي ميديتشي – ملاذ الأمير فخر الدين – في سنة ٩٩٤هـ/١٥٨٦م من أجل خدمة النشاط التنصيري في المنطقة (١).

ولم يتوقف نشاط المُنصّرين الفرنسيين في مسعاهم الحثيث لمحاربة الإسلام على المطابع العربية أو أعمال الترجمة إلى اللغات الشرقية ، بل تجاوزوا ذلك إلى حد الإحاطة الكاملة بكافة مجالات الإستشراق ، حيث عمد المنصرون اليسوعيون والكبوشيون إلى نقل مخطوطات كثيرة إلى فرنسا بمساعدة من الموارنة وملوك فرنسا أنفسهم.

كما لجأ المُنصّرون إلى وسيلة أخرى للتعرف على العالم الإسلامي عن قرب من أجل وضع المناهج الدراسية والخطط السياسية المناسبة للسيطرة عليه حيث شهدت بلاد الشام في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين موجة واسعة من الرحالة الذين وفدوا إليها – وكان معظمهم بحّاثة – ودونوا مشاهداتهم ، والتي غلب عليها الخطأ ، وسوء الظن ، وإطلاق الأحكام جُزافاً (٢).

والعجيب في الأمر أنّ المنصرين الفرنسيين لم يبدو أي إهتمام باللغة التركية إلاّ في سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م ، وبموجب تكليف من رئيس القساوسة الفرنسيسكان الذي أمر بإنشاء مدرسة للترجمة في حي بيرا ، وذلك لأنّه كان مركز تجمّع الأجانب السكني والروحي في العاصمة إسطنبول ، لتتولى المدرسة بعد ذلك تعليم اللغة للمُنصّرين.

وقام المستشرق الفرنسي انطوان جالان وأستاذ اللغة العربية في الكلية الفرنسية في سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م بترجمة كتاب قصص ألف ليلة وليلة ، وذلك لأنّه – أي الكتاب – في نظر المترجم لا ينتمي إلى بنية التراث الإسلامي ، وسرعان ما تم ترجمته إلى اللغات الألمانية والإنجليزية ، ولقي رواجاً كبيراً بين القرّاء في أوروبا – ربما بسبب تشويهه لصورة المسلمين وديانتهم – (٣).

إنّ من المعلوم أنّ ذلك الكتاب لا يُؤخذ منه تاريخ صحيح عن حياة

١- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ٧٧-٧٨.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٩١ ، ٩٠٥.
٣- فوك ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٣١-١٣٢.

المسلمين ، وليس مرجعاً علميّاً للتراث الإسلامي العريق ، بل إحتوى على تشويه متعمد وإختلاق محض لقصص توهمّها مؤلّفها من أجل الطعن في الإسلام ، ولكن لخوره وعجزه عن الجهر بذلك عمد إلى شخصيات إسلامية عظيمة فهدمها ظناً منه أنه يهدم دين الله بذلك وأنّى له. ومما يؤكد ذلك الغرض الدنيء أنّ أوروبا ما كان لها أن تقبل بكتاب يرفع من قدر المسلمين في عصور غلب عليها الولاء والبراء للدين!

ولقد جعلت الإهتمامات الإقتصادية والسياسية لفرنسا في الشرق الأدنى من دراسة اللغات الشرقية واجباً لا مناص عنه ، كما نصح لويس مايتو الإنجليزي المجتمع الوطني بإنشاء ثلاث كراسي للغات العربية والفارسية والتركية في باريس ومرسيليا ، وشغلها بأساتذة ذوي خبرة طويلة بالشرق (١).

ثم أنشئ في باريس في سنة ١١٤٤هـ/١٧٣١م قسم لتدريس اللغات الشرقية في " كوليج لوي " - أي كلية لويس - للشباب قبل إرسالهم لأحد الأديرة في إسطنبول لإكمال تعليمهم وتدريبهم ، ومن ثم ليتم تعينهم مترجمين في القنصليات الفرنسية في بلاد الشرق ، وقد بزغ من أولئك القناصل أساتذة في الإستشراق قاموا بتدريس اللغات العربية والتركية في كلية فرنسا ومدرسة اللغات الشرقية الحَيّة ، كما عمل بعضهم مترجمين لدى الملوك (٢).

كانت تلك وقفة مع بناء المدارس والمعاهد الإستشراقية لإمداد المُنصّرين بالموارد البشرية اللازمة لخوض غمار التنصير ، وسوف أتطرق إلى دور السفراء والقناصل في ذلك المجال أيضاً ، فالأسقف اكس السفير الفرنسي في إسطنبول في عصر السلطان سليم الثاني كان يرى أن الهدف من التحالف مع العثمانيين هو للحفاظ على الأماكن المقدسة ، وتأمين وصول الحجاج النصارى برّاً وبحراً وإليها ، وتلك نزعة دينية خالصة خوّلت فرنسا الإحتفاظ بالريادة في ذلك المضمار (٣). كما إنّ البعثات الكاثوليكية التي كان يُحرّكها رجال الدين الفرنسيين أسّست شبكة واسعة شملت عدة مئات من المدارس في الأراضي العثمانية بنهاية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، وقد كان ذلك نذير خطر

١- المرجع السابق ، ص ١٤٥.
٢- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ ، حاشية رقم (١).
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٨٤.

لأنّ تلك المدارس أسهمت في إيقاظ القومية للأقليات الدينية والعرقية ، بينما كانت الدولة العثمانية تظن أنّها بتسامحها سوف تكسب عطف الرأي العام الأوروبي (١).

كما ساند سافاري دو بريف السفير الفرنسي في إستنبول مشروع إنشاء مطبعة عربية جديدة في روما من أجل تنشيط طموحات الكنيسة الكاثوليكية ، وتبرّع في سنة ١٠٢٣هـ/١٦١٤م بطبع كتاب قواعد الدين المسيحي على نفقته الخاصة. وبعد إنتهاء عمله في الخارج وعودته إلى فرنسا إصطحب معه قوالب للأحرف العربية ، ونشر بعد ذلك بعامين كتاب قواعد العربية المارونية من ماله الخاص أيضاً (٢).

والمُلفت للنظر حقاً ربط اللغة العربية – لغة القرآن الكريم والسُنّة النبويّة المُطهّرة – بطائفة نصرانية لم تعرف تلك اللغة إلاّ بعد إنتشار الإسلام في ربوع بلاد الشام ، وما أظن تلك المغالطة المقصودة إلاّ نفخاً في روح العداء الطائفي ، وهي على كل حال محاولة قديمة جديدة لتزييف الحقائق والتلاعب بالثوابت كدأب المستشرقين.

ويذكر أن دو بريف قد قام بصَبّ الأحرف العربية بنفسه تمهيداً لتأسيس مطبعة عربية في فرنسا – من شدة حرصه أو ربما لأنّه تعلّم الكيفية خلال إقامته فخشي النسيان – ، ولكن الأجل لم يسعفه لتحقيق مشروعه الحالم ، فإشترى تلك القوالب رجال الدين النصارى ، بينما شدّد الملك الفرنسي عليهم في عدم التفريط بها.

وتشير المُذكّرات السياسية الفرنسية إلى أنّ فرنسا كان لها في سنة ١٠٢١هـ/١٦١٢م ثمانية وعشرون سفيراً وقنصلاً في منطقة شرق حوض البحر المتوسط جُلّهم من الفرنسيين ، بينما تم إسناد تلك المهمة إلى السكان المحليين في دول إيطاليا وأسبانيا النصرانية فقط (٣). وربما كان الإستثناء الوحيد قنصل فرنسا في البصرة ، لكنّه كان قسّيساً نصرانياً يرأس طائفة الكرمليّين ، وذلك على الرغم من أنّه لم يكن يحمل الجنسية الفرنسية (٤).

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٥-٩٦.
٢- فوك ، مرجع سابق ، ص ٦٣-٦٤.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٨٦-٥٨٧ ، ٩٠٠.
٤- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٦٥.

ولا غرابة في التداخل بين الدين والسياسة في ذلك العصر ، وبخاصة في بلاد مثل فرنسا ، إذ لعب القسّيس جوزيف الكبوشي صاحب المشروع الصليبي المشهور - والمقرّب من الوزير الأول - دوراً بارزاً في نشر نفوذ فرنسا في الشرق بعد ترأسه في سنة ١٠٣٤هـ/١٦٢٥م بعثات التنصير هناك ، فأرسل مئات المنصرين إلى القدس ولبنان وحلب للحصول على المعلومات ، وبحجة خدمة التجار الفرنسيين المتواجدين هناك.

وفي المقابل ، فإنّ فرانسوا بيكة قنصل فرنسا في مدينة حلب في سنة ١٠٦٢هـ/١٦٥٢م عمل بنشاط كبير لمدة تسع سنوات متتالية في خدمة المنصرين ، وأصبح أسقفاً وزائراً عاماً لبعثات سورية ، وتدخل في تعيين أساقفة الإرساليات اليسوعية والكبوشية ، وهو الذي عيّن نوفل الخازن قنصلاً لفرنسا في مدينة بيروت ، والذي إستمر في رعاية مصالح فرنسا التجارية لفترة ربع قرن من الزمان.

ولضمان المزيد من الإستمرار لأعمال التنصير في المنطقة ، فقد أمر ملك فرنسا في سنة ١١١٠هـ/١٦٦٩م بمنع تعيين أي مترجم غير فرنسي في الشرق عموماً ، والعاصمة إسطنبول بصفة خاصة ، وعلى أن تتم مراسم التعيين وتأدية القسم في حضور القنصل الفرنسي . ونظراً لعجز الفرنسيين عن فهم اللغتين العربية والتركية ، فقد تم إنشاء مؤسسة لإعداد المترجمين من الفتيان بحيث يرسل ستة أطفال دون سن العاشرة كل ثلاث سنوات إلى مدن إسطنبول وأزمير ليقيموا في أديرة الكبوشيين ولتتّم تربيتهم على المذهب الكاثوليكي وتعليمهم اللغات الشرقية (١).

وأغلب الظن أنّ فرنسا كانت تخطط لدورها في المنطقة جيداً ، فعلاوة على حصر أعمال الترجمة في أبناء الفرنسيين ، فإنّ الملك لويس الرابع عشر قد أكّد على طبيعة مهام سُفرائه ، فكتب في سنة ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م رسالة إلى مبعوثه إلى العاصمة إسطنبول لتجديد الإمتيازات جاء فيها:

" إن المهمة الرئيسية لكل سفير يجب أن تتمثل في حماية

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٠٢ ، ٥٩٢ ، ٦٢٨.

الدين والتجارة - بهذا الترتيب - في مجمل أرجاء الإمبراطورية العثمانية " (١).

إنّ أهم ما ورد في تلك الرسالة الملكية ثلاثة نقاط رئيسة ، أولها : صيغة العموم والتي شملت عمل كافة سفراء فرنسا في الماضي والمستقبل ، وثانيها : تقديم خدمة الدين عبر وسائل التنصير المختلفة وتغليبها على المصالح التجارية ، وآخرها : تعميم وتوسيع نطاق العمل التنصيري ليغطي كافة الأراضي التابعة للسلطان ، وإنّه من الواضح لكل ذي بصر أنّ فرنسا إستخدمت التجارة والوجود السياسي للتغطية على أعمال المُنصّرين التابعين لها وأنشطتهم التخريبية في الدولة العثمانية.

ولذلك فإنّ فرنسا لم تمانع في أن يتولّى شؤون قنصليتها المستحدثة في ميناء البصرة في سنة ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م رجل إيطالي الجنسية نظراً لكونه رئيس الآباء الكرمليين في المدينة ، ولأنّه سوف يُحقّق الأهداف الفرنسية المعلنة ، ولا يُخشى منه على المذهب الكاثوليكي أو النشاط التجاري الفرنسي القريب في الهند (٢).

لقد إلتزمت فرنسا بشروط وضوابط العمل الديبلوماسي التي وضعتها لنفسها وأهمّها التنصير ، فجَنت ثمارها بسرعة غير متوقعة ، إذ عيّنت قائداً عسكرياً للعمل في السفارة الفرنسية في مصر ، ما لبث أن تحوّل إلى قسّيس ، فإقترح - ذلك القنصل المزعوم - في سنة ١٠٩٧هـ/١٦٨٦م مشروعاً لتقسيم الدولة العثمانية إستناداً للمعلومات المتوفرة لديه عن أحوال الدولة إثر تنقله في أراضيها (٣).

وفي خطوة إحترازية إنبثقت من توجيهات الملك لويس الرابع عشر منعت غرفة تجارة مرسيليا - التي كانت تتحكّم في أنشطة التجار الفرنسيين في الشرق - التجار من الإقتران بالنصرانيات الروميات في بلاد الدولة العثمانية لأنّ في ذلك حطّاً من قدر الأمة الفرنسية من جهة ، وخوفاً من تأثيرهن على ديانة أولئك الشباب وإحتمال إستقرارهم النهائي في الشرق من جهة أخرى. وفي سنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م صدر نظام

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٨٦.
٢- عوض ، دراسات ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٣١.
٣- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٦٨.

جديد قضى بضرورة إعادة جميع الفرنسيين المتزوجين برُوميّات ، فيمـــا أصدر الملك الفرنسي في سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م قانوناً إشترط موافقـــة والدي الشاب على الزواج ومعاقبته في حال مخالفة ذلك ، كما نص القرار على ضرورة إعادة أبناء الفرنسيين بين سن العاشرة والخامسة والعشـوين إلى فرنسا.

وبلغ الحذر الفرنسي حدّ الإفراط حيث باتت غرفة تجارة مرســيليا وبرلمان البروفنس يقومان بعملية فحص دقيق وتحقيق مكثّف في ســـيرة وعادات وديانة الأشخاص قبل إعتماد تعيينهم قناصل للمملكة الفرنسية في الشرق ، وكان سبب تلك القيود الفرمان السلطاني القاضي بإسقاط التمتـــع بالإمتيازات عن الأجنبي المُتزوج بإمرأة من رعايا الدولة (١).

ويُمكن في ضوء ذلك المنحى القـانوني تفسـير إدّعـاء السـفراء الفرنسيين لأنفسهم وللرأي العام الأوروبي بأنّ دافعــهم الرئيــس لعلاقـــة الصداقة مع الدولة العثمانية كان حمايــــة ونشــر المذهــب الكــاثوليكي النصراني داخل أراضيها بالنظر إلى التدقيق في علية إختيار المبعوثيــن ، ثم التبادل التجاري في المرتبة الثانية (٢).

وكانت فرنسا تُعيّن لكل جالية من تجارها قسّيساً يسكن ويأكل مـــع القنصل دوماً ، كما قامت بتأسيس كنائس سرّيـــة خاصة في القنصليـــات سعياً لتثبيت نفوذها الديني ودعم البعثات التنصيرية. وقد تنقلت الحكومـــة الفرنسية في مساندتها لطوائف المُنصريــن بيــن الإخــوة الفرنسيســكان والكبوشيين ثم اليسوعيين ممّا أحدث خلافات مستمرة بينهم (٣).

من أبرز الأدلة على قيام السفارات بحماية المنصرين ومســـاندتهم نزول المُنصرين من طائفة الفرنسيسكان في مدينة صيدا اللبنانية في الخان الفرنسي ، والذي كان أيضاً مقراً للبعثة القنصلية الفرنسية ممّا جعلهم فـــي أمان تامّ بسبب حصانة المكان المنصُوص عليها في معاهدات الإمتيــازات الأجنبية (٤).

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٨٦، ٦٧٢-٦٧٣.
2- Mansel, op., cit., p.191.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٣٤.
٤- حِتّي ، لبنان في التاريخ ، ص ٤٥٧.

ثم إنّ ذاكرة الفرنسيين إختزنت روح الحروب الصليبية لفترة طويلة جداً حيث إعتمدت فرنسا على الإمتيازات الأجنبية لتحتفظ لنفسها بالدور المؤثر الذي كان يقوم به الرهبان ، ولا غرابة في أنّها – أي فرنسا – كثيراً ما إختارت قناصلها وسفراءها من رجال الدين (١).

كما تذرّعت أيضا بنشر العلم للتمويه على البعثات التنصيرية الكاثوليكية التي أوفدتها ، ثم إتخذت من حماية البعثات حُجّة لتوسيع سلطانها السياسي في أراضي الدولة ، وبلاد الشام بوجه خاص. ونظراً لوجود طوائف من النصارى في تلك البلاد ، فقد وجدت الثقافة الفرنسية رواجاً شديداً لها ممّا سهّل عملية التغريب الثقافي لاحقاً (٢).

وبعبارة أخرى ، فإنّ الدين النصراني كان شُغل السفير الفرنسي الأساس منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي بعد أن أصبحت العاصمة إسطنبول مسرحاً للصراع بين المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي (٣) ، حيث كانت فرنسا تطمح أن يكون لها حق حماية ورعاية النصارى داخل أقاليم الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي أكّدَت عليه دائماً في معاهدات الإمتيازات مع العثمانيين (٤).

علاوة على دور السفراء والقناصل وإسهامهم في نشر الديانة النصرانية في البلاد العثمانية ، فإنّ الرحلات الإستطلاعية كانت وسيلة أخرى عادت على فرنسا بالفوائد الكبيرة في مجال التوسع التنصيري والسياسي ، حيث قدّم الرحالة الفرنسيون خدمات جليلة لحكومة بلادهم وللمنصرين ولمدارس الإستشراق. ففي سنة ١٠٢١هـ/١٦١٢م قام سائح فرنسي – والغالب أنّه كان جاسوساً – بزيارة إلى العراق جمع خلالها معلومات حيوية ، وقد ضمّن ملاحظاته وصفاً لحامية بغداد العسكرية وعددها ومواقعها ، وأبواب المدينة ، ودار الحُكم ، ومقر سكن الباشا ، وعدد المساجد ، ثم تطرّق إلى أحوال الأسواق ووضع التجارة ، وإنّ في ترتيب وتسلسل تلك المعلومات إشارة واضحة لطبيعة المُهمّة التي تولاّها ذلك الرّحالة (٥).

١- خالدي وفروّخ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.
٢- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٩١.
3- Mansel, op., cit., p.199.
٤- الثقفي ، موقف أوروبا ، ص ٥٥.
٥- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص٣٣٥ وما بعدها.

إنّ تلك المعلومات التي جمعها السائح الفرنسي المزعوم تؤكد طبيعة عمله الإستخباراتي ، وأنّه لم يكن مجرّد سائحاً عادياً ، فتلك الهواية لم تكن رائجة بعد في ذلك العصر ، ثم إنّ العدو غالباً ما يغزو البلاد من أطرافها قبل أن يتعمّق إلى داخلها.

وشارك المنصرون أيضاً في مهمة جمع المعلومات إذ كتب القسّيس الفرنسي يوستينيانوس في سنة ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م إلى ملِكِه لويس الرابع عشر يُحرّضه على حرب العثمانيين مُرفقاً تقريراً عن حالة الدولة العثمانية حينها. كما طلب في خطابه ضرورة حظر بيع السلاح للمسلمين ، وكان القس قد عاش في مدينة حلب إثني عشر عاماً تعلّم خلالها اللغات العربية والكردية والأرمنية (١).

ولقيت تلك الدراسات الميدانية والأبحاث الإجتماعية البدائية رواجاً كبيراً في صفوف الحكومات الفرنسية ممّا شجّع لوران دارفيو – أحد النبلاء الفرنسيين – على وضع مذكّراته عن منطقة بلاد الشام ، والتي جاءت في موسوعة مكونة من ستة أجزاء إحتوت على معلومات إجتماعية ودينية وجغرافية وتاريخية وتجارية ، وقد إعتبرت تلك المذكرات من أهمّ ما كتبه الرحالة الأجانب في منتصف القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي عن ذلك الجزء المُهم من بلاد الإسلام (٢).

كما أسهم الرحالة الفرنسيون في إغراء حكومتهم بالإستيلاء على أراض جديدة لتعويض خسائر فرنسا في الجزء الغربي من الكرة الأرضية ، ومن أولئك البارون دي توت الذي قدّم في سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م تقريراً عن حالة الضعف التي وصلت إليها الدولة العثمانية مشيراً إلى ولاية مصر وإمكانية الإستيلاء عليها. أمّا صنوه سافاري فإنّه ضمّن كتابه الذي وضعه عن مصر في سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٥م شرحاً وافياً عن أراضيها الزراعية الخصبة ملوحاً إلى سهولة إحتلال البلاد (٣).

وتزامن تأليف ذلك السِفر مع قيام الفرنسي فولني – وهو عالم من طبقة النبلاء – بزيارة لمدينة حلب ووضع دراسة عن أوضاعها عموماً

١- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٦٤.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٩٤-٨٩٥.
٣- ياغي ، العالم العربي ، ص ٢٠٤.

مشيراً إلى نقص القرى التي كانت تدفع الضريبة إلى السلطان العثماني إلى الثمن تقريباً ، كما أحصى عدد المتحدثين باللغة السريانية من طائفة الموارنة الكاثوليكية ، فقادته تلك المعلومات للتقدم بمشروع مدروس للقضاء على الدولة العثمانية (١).

ولقد قابلت الدولة العثمانية ذلك النشاط التنصيري بسياسة غير ثابتة - أو بالأحرى لم تكن هناك سياسة إبتداءاً - إعتمدت في جوهرها على مدى كفاءة وحنكة كل سلطان بمفرده ، وبذلك أصبحت أبواب البلاد مُشرعة للأعداء يلجون منها كيفما شاءوا. أمّا السلطان سليمان القانوني فإنّه فرض على المترجمين في القنصليات - وكان جُلّهم من أصول إيطالية أو رومية - تقديم المعلومات للمسئولين العثمانيين عن طبيعة الأنشطة التي كانوا يقومون بها. وقد أزعج ذلك الأمر السفير الفرنسي لافييني في سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٨م نظراً لأنّ المترجمين كانوا يتصرفون وفق رغبة الدولة العثمانية ، علاوةً على قيامهم ببيع الأسرار لها. كما أصرّت الدولة حينها على إستخدام المترجمين اللغة الإيطالية في عملهم ، ثم سمحت باللغتين الفرنسية والإنجليزية لاحقاً بعد أن تعلّمها بعض أبناء الدولة ، علماً بأنّ اللغة التركية كانت السائدة في كافة أرجاء منطقة شرق البحر المتوسط (٢). ولكن عندما آل تصريف أمور البلاد إلى الصدر الأعظم صقللي محمد باشا تغيّرت معاملة الدولة للأجانب ناهيك عن المترجمين ، حيث وفر الباشا الحماية للمُنصريين من بطش عامة الشعب في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية في موقعة ليبانتو البحرية في سنة ٩٧٩هـ/١٥٧١م ، كما ساعدهم في الخروج من البلاد بناءاً على إلحاح السفير الفرنسي (٣).

ليس ذلك فحسب ، إذ إنّ فرنسا نجحت في إنتزاع إعتراف من السلطان العثماني بحقها في شَمل كافة المنصّرين من الدول الأوروبية برعايتها ، فمنحت معاهدة سنة ١٠١٣هـ/١٦٠٤م بين السلطان العثماني أحمد الأول والملك الفرنسي هنري الرابع تسهيلات إضافية لفرنسا ساهمت في زيادة نشاط المنصرين من مختلف الدول والجنسيات على الثرى العثماني. كما أشارت الإتفاقية إلى حق رجال الدين الأوروبيين في الإقامة والسكن حيث شاءوا من أراضي الدولة والأماكن المقدسة في بلاد

١- حتي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٣٢٠.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٢٦-٦٢٧.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨.

الشام ، وكانت تلك المرة الأولى التي أشير فيها إلى المُنصّرين ضمن معاهدة سياسية (١). وسعت فرنسا للسماح للمُنصّرين اليسوعيين بالإقامة في أنحاء الدولة لكن طلبها رفض بسبب الشك في كونهم جواسيس لمملكة أسبانيا وبابا روما ، وكانت الدولة تفضل تواجد رجال الدين العاديين في حي غَلَطَه بدلاً من اليسوعيين الذين كانوا يُفرّقون بين الناس. لكنّ ذلك الإخفاق الفرنسي تحوّل إلى نجاح مدوّي في سنة ١٠٣٦هـ/١٦٢٦م على يد السفير دوسيزي الذي حصل على إذن من السلطان مراد الرابع لليسوعيين بالوعظ علناً في أنحاء الدولة وحيث توجد قنصليات لمملكة فرنسا (٢).

وتطورت التنازلات العثمانية المُقدّمة لفرنسا في سنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م لتشمل التعهد بحرية سفر الحجاج إلى بيت المقدس في أيام الحرب والسلم على السواء ، كما حصلت فرنسا على ترخيص أجاز لها تملّك الكنائس في الأماكن المقدسة ، وذلك في أعقاب وساطتها لإنهاء الحرب بين الدولة العثمانية والنمسا (٣).

علاوة على ذلك فإنّ السلطان محمود الأول جدّد للملك الفرنسي لويس الخامس عشر حق حماية النصارى في بلاد المشرق الإسلامي مقابل تأييده السياسي للدولة العثمانية في حربها ضد روسيا التي كانت قائمة في عصره (٤).

وفي الجملة ، فإنّ فرنسا إستغلّت الإمتيازات الأجنبية لاحقاً للإحتفاظ بالدور الذي بدأه رهبانها والسعي إلى توسيعه ، وقد إعترفت الدولة العثمانية لسفراء فرنسا وقناصلها بحماية النصارى رغم أنّهم كانوا يساندون أعمال المُنصّرين (٥).

لم يكن الفرنسيون وحدهم الناشطين في ميدان التنصير ، إذ ساعدهم بعض العُمَلاء من عُمّال الدولة ورعاياها وبخاصة في البلاد العربية ، فقد قطع أمير لبنان فخر الدّين الثاني شوطاً بعيداً في التحالف مع بابا روما

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨١٤ وما بعدها.
٣- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٢٨٠.
٤- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦.
٥- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

ضد السلطـــان العثماني لفتح البلاد أمام جحافل المنصرين ، وكان سـفيره إلى البابا إبراهيم الحاقلي الذي ترّأس إدارة قسم اللغات الســـاميّة بالكليـــة الملكية في باريس فيما بعد ، وأحد الطلاب الموارنة الذين تم إختيارهم من قبل الكنيسة البابوية للدراسة في روما (١).

كذلك فإنّ فخر الدين قلّد أسرة الخازن المارونية أعلـــى منـــاصب البلاد ، وقد ثبت تعاون تلك الأسرة مع الإرساليات النصرانية الفرنســـية بصفة خاصة ، فتسلل الأعداء إلى داخل الأراضي الإســـلامية. ونظـــراً لأهمية الأمير المَعنِي البالغة لمخططات الكنيسة الكاثوليكية والتمكين لـــها وتأثير غيابه عن الساحة السياسية اللبنانية على دور آل الخـــازن ، فقـــد أمرت فرنســـا ســـفينة كـــانت راسـية فـــي ميناء صيـدا فـــي ســـنة ١٠٢٢هـــ/١٦١٣م بنقله إلى إمارة توسكانيا في إيطاليا لحمايته من جيـــش السلطان إبان ثورته الأولى ضد الدولة العثمانية ، وذلك تمهيداً لإعادتـــــه لمنصبه لاحقاً (٢).

وفتح الأمير فخر الدين بلاده للقسّيس فرانسوا جوزيف وشــــياطينه بطلب من القنصل الفرنسي ، فإستقروا في مدينة صيدا ثم إمتـــد نشـــاطهم إلى مدن حلب وطرابلس وبيروت. كما إستغل القسّيس المذكور الإنفتـــاح السياسي لإرسال مئات المنصرين من طائفـــة الكبوشـــيين إلـــى القـــدس والإسكندرية وبغداد وأصفهان لبناء الأديـــرة والمستشـــفيات فـــي ســـنة ١٠٣٤هـــ/١٦٢٥م ، وكان فرانسوا على صلة وثيقة بالوزير الأول فـــي فرنسا المدعو ريشليو (٣).

كما مارس الموارنة دوراً لا يقل خطورة عن التعاون مع المنصرين عبر مزاولة حرفة الطباعة ، فكان أوّل من إقتَنَى آلة طابعة أحد الطـــلاب الموارنة الذين درسوا في روما ، وقد وضعها في مكان للعبادة يُسمّى دير قزحيا ليضمن لها الأمن والإستمرار في عملها ، وكانت باكورة إنتاجـــــه طباعة سِفر المزامير باللغتين العربية والسيريانية (٤).

١- حتي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٤٩١.
٢- عمر ، مرجع سابق ، ص ١٦٧.
3- Adel Ismail, Histori du Liban, du XVII e siecle a nos Jours. T.I. (1590-1633). Paris 1955, p.78.
٤- حِتّي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٣٢٣.

وكانت إمارة توسكانا الإيطالية قد إستضافت في سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م أبي نادر الخازن وولده أبي نوفل نظير الخدمات التي كانا يُقدّمانها للمُنصرين في لبنان ، وذلك في أعقاب هربهما من والي دمشق المبعوث من قبل السلطان للتحقيق في تجاوزات الأمير فخر الدين وأعوانه (١).

والعجيب في الأمر أنّ جلّ المنصرين الناشطين في لبنان كانوا من رعايا فرنسا ، ولكنّ الإمارات الإيطالية هي التي كانت تتدخل مراراً وتكراراً لتُوفّر لهم ملاذ آمنا في الأزمات ، وفي ذلك تقاسم للأدوار يشبه المسرحيات السياسية المعاصرة مع إختلاف المُمثلين والمُخرجين والمَضامين مع ثبات أهداف الروايات جميعها!

ومن جهة أخرى وَهَب أبو نوفل الخازن أحد اللاجئين الأجانب قطعة أرض لبناء مسكن له وكنيسة في سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م ، وكان ذلك اللاجئ قسّيساً يسوعيّاً. وإنّ من الغريب أن يطلب مُنصّرَ في ذلك العصر اللجوء إلى بلاد إسلامية ، إلاّ أن يكون مضطهداً في بلاده ، أو أنّه وجد أمامه مجالاً مفتوحاً لممارسة دعوته الباطلة (٢). وكان أبو نوفل الخازن يُكرم المنصرين الأجانب ويقرّبهم ويقدم لهم التسهيلات لجعل إقامتهم مريحة فمنحه البابا وساماً رفيعاً لقاء خدماته. وقد تجاوزت سمعة أبي نوفل الآفاق لتصل إلى معظم الدول الأوروبية ، فاستعملته مملكة فرنسا قنصلاً لها ، ثم تبعتها إمارة البندقية في سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م ، وبذلك وجد المنصرون الأوروبيون في شخصه سنداً قوياً لهم ووسيلة يُحققون أهدافهم من خلالها (٣).

وكان إهتمام فرنسا بميناء مدينة بيروت كبير نظراً لوجود عدد غفير من الموارنة الذين طالبوا ملوك فرنسا بإستمرار بتوفير الحماية لهم ، كما إنّ المدينة إكتسبت دوراً رائداً في السياسة الفرنسية لأنّها كانت مركزاً للتنصير في ولاية سورية ، وكل ذلك برعاية من آل الخازن (٤).

١- مسعد ، مرجع سابق ، ص ٣٠-٣١.
٢- حتي ، لبنان في التاريخ ، ص ٤٨٧.
3- Arvieux (Louis Laurent'd): Memoires du Chevalier d' Arvieux recueillis Et misen ordre par J.B.Labat. 6 vol. Paris 1735.pp: 358-356.
٤- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٧١.

وإنتشرت الدعوة إلى النصرانية في تلك المنطقة أيضاً عبر المطبوعات الدينية التي أصدرتها المطابع التي جلَبها النصارى من رعايا الدولة العثمانية . وقد أحضر البطريرك اثناسيوس دياس أول آلة طابعة إلى مدينة حلب في عام ١١١٤هـ/١٧٠٢م لتكون نواة للمطبعة المنشودة فيما بعد ، وكانت باكورة إصداراتها كتب الأناجيل المختلفة ، بالإضافة إلى تركيزها على الكتب المدرسية (١).

كما فتحت طائفة الموارنة في بلاد الشام كنائسها للجاليات الأجنبية لممارسة طقوسها الدينية فيها سراً بسبب تعذّر إقامة تلك الشعائر في الخانات حيث إقامتهم ، وكان الموارنة بذلك يُعينون الأجانب في الإلتفاف على قرار الدولة العثمانية بمنع إنشاء كنائس جديدة للجاليات خارج مدينتي إسطنبول وأزمير (٢).

وكذلك فإنّ بيوت الموارنة والنصارى المنطوين تحت لواء كنيسة روما كانت مفتوحة للمنصرين اللاتين في مدينة حلب ، حيث قامت بينهم علاقات صداقة ومودة بلغت حد تدخل المُنصّرين في الشؤون الخاصة لهم مثل تعميد الأطفال في الكنيسة الكاثوليكية - إحدى طقوس الديانة الخاصة بالمواليد - ، وكذلك حلق الرجال لحاهم (٣).

وتطوّع الأمير فخر الدين المعني الثاني ببناء خان للفرنسيين في مدينة صيدا على نفقته الخاصة ، وكانت غايته من ذلك جذب التجار الأجانب إلى المدينة لإحياء إقتصادها ، كما كانت معاملته للمنصرين فريدة من نوعها لدرجة أنّ بابا روما راودته فكرة إستخدام الأمير مطيّة في حرب الدولة العثمانية ، علماً بأنّ الأمير كان ينتمي إلى طائفة الدروز ، ولكنّه كان يدّعي نسبة الدروز إلى القائد الفرنسي الكونت دودور الذي لجأ إلى مدينة بيت لحم بعد طرد الصليبيين من القدس (٤). وكان فخر الدين قد سمح للإرساليات التنصيرية بمزاولة نشاطها علانية دون أية تحفظات على الإطلاق ، وتمخض عن تلك الحرية تحويل المسلمين والدروز على

١- حتّي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٣٢٤.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٣٤.
3- Alexander Russel, The Natural History of Aleppo, London, 1794, p.40.
4- D'Arvieux I., op., cit., p.358.

السواء إلى الديانة النصرانية (١).

وتلك التسهيلات التي قدّمها الأمير دفعت المُنصّر يوجين روجر إلى القول:

" لقد أظهر بشكل مفتوح وصريح عطفه علينا ، حتى أصبح جميع رعاياه يستقبلوننا ، ويقدمون لنا المساعدة لإرضائه ، وكان لنا على أرضه نفس الحرية التي لنا في فرنسا " (٢).

ولقد جمع العداء المشترك للدولة العثمانية بين الدروز والأوروبيين، وإنعكس ذلك التقارب على المعاملات التجارية والعلاقات الدينية أيضاً ، إذ كانت الدعوة النصرانية تلقى قبولاً حسناً لدى الدروز ، ولم يكن هناك ثمة مانع عند أفرادها من إعتناق النصرانية ، ولذلك تقربت إليهم البعثات التنصيرية ، وسعت لدى الباشوات والحُكّام لتحسين أوضاعهم ورفع المشقة عنهم (٣).

وسَارَ باشا غزة على خُطى الأمير المعني في التودّد إلى النصارى عموماً ورجال الدين الفرنسيين خصوصاً ، فكان يُقرضهم المال عند الحاجة ، ويُزوّدهم بالمؤن اللازمة ، ويَحظُر أخذ الجمارك عليهم وتفتيشهم عند الدخول أو المغادرة ، كما أذن لهم ببناء وترميم الكنائس في محيط ولايته (٤).

وأخيراً فإنّ المُنصّرين عدلوا إلى إرسال الطلاب النُجَباء إلى مدينة روما ليواصلوا دراستهم تمهيداً لإستخدامهم في مجالات التنصير ، وقد عمل بعض أولئك الطلاب عقب تخرّجهم في الجامعات الفرنسية في باريس ، وأسّسوا أقسام الدراسات الشرقية في المعاهد العليا ، بينما تسلّم العائدون إلى لبنان مناصب دينية مُهمة في الكنيسة المارونية ساهمت في ربط الموارنة بكنيسة روما إلى العصر الحالي (٥).

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٠٤.
2- Roger (Eugene): La Terre Sainte. Paris.1646. p.343.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٦٥.
4- D’Arvieux II., op., cit., p.67.
٥- حِتّي ، تاريخ سورية ولبنان ، ص ٤٨٧-٤٨٨.

إستعرضت فيما مضى إنتشار الإرساليات التتصيرية الفرنسية في أراضي الدولة العثمانية ودورها في خدمة الإستعمار ، حيث تولّت مدارس الإستشراق في فرنسا عملية الربط بين التنصير والإستعمار مُشكّلة بذلك الضلع الأخير في مثلث التآمر على المسلمين ومقدّراتهم ، وقد شاركت بعض الطوائف مثل الموارنة والدروز في تسهيل مهمة فرنسا ، ناهيك عن دور المدارس والرحالة والقناصل والعُملاء من حُكّام الولايات في تسريع عجلة التنصير في البلاد التابعة للدولة العثمانية ، وذلك في إنتهاك صارخ للمواثيق والعهود بصفة عامة ، وإنّ تلك المنعطفات الخطيرة للسياسة الفرنسية في الأراضي العثمانية إرتكزت على التسهيلات الممنوحة بموجب الإمتيازات الأجنبية.

إختلف نهج بريطانيا في مجال التنصير عن الأسلوب الفرنسي حيث تركزت جهود الإنجليز في المجال الدراسي العِلمي بصورة أكبر من التنصير المباشر لرعايا الدولة العثمانية ، وسبب ذلك تأخر قيام العلاقات العثمانية الإنجليزية وإستمرارها ، والتوسع البريطاني في منطقة جنوب القارة الآسيوية والهند والخليج العربي على وجه التحديد من جهة ، وتميّز الإنجليز بالمكر والدهاء عن الفرنسيين الذين غلبت عليهم التصرفات العاطفية الهوجاء من جهة أخرى.

يرجع تاريخ الإستشراق الإنجليزي إلى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي عندما ظهر المدعو ادلوف بات كأول شخص يقوم بتدريس اللغة العربية ، إلاّ أن الباحثين يعتبرون أنّ وليم بودول (ت١٠٤٢هـ/١٦٣٢م) هو مؤسس الدراسات الشرقية في بريطانيا. وكان قد تخرج من جامعة كامبردج ثم تولى تدريس اللغة العربية فيها ، وقد وضع أول ترجمة للقرآن الكريم في تاريخ الجامعة ، كما صنّف مُعجَماً للمفردات العربية التي إقتبسها الأوروبيون (١).

ولكنّ تواجد بريطانيا على الساحة الدينية في بلاد الشام بدأ منذ الإتفاقية مع السلطان مراد الثالث في سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، إذ أوفدت إنجلترا فور توقيعها رجال دين إلى مدينة حلب التجارية ، وتولّت شركة الليفانت عملية إختيارهم ، وقد تراوحت دوافع أولئك الرجال للتعاون مع القنصليات بين حب الإستطلاع ومزاولة التنصير ووضع دراسات حول الكنائس الشرقية وزيارة الأماكن المقدسة ، بينما إقتصرت ممارستهم

١- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ٦١-٦٢.

للطقوس الدينية على مقار القنصليات بعكس الفرنسيين (١).

وفي المقابل ، فإنّ بناء المدارس كان إحدى وسائل المنصرين الإنجليز للتغلغل في المجتمعات الإسلامية المحافظة ، وكما تقدم فإن بريطانيا جعلت من التعليم حجر الزاوية في سياستها الإستعمارية لبلاد المسلمين ، ففي سنة ١١١٦هـ/١٧٠٥م فتح الإنجليز قِسماً للدراسات الدينية في جامعة اكسفورد خاص بالطلاب الروم الأذكياء – الذين رفضت فرنسا ضمهم لكونهم من المبتدعة في الدين النصراني – ، وليتولّوا بعد رجوعهم مسئولية نشر المذهب البروتستانتي في أراضي الدولة العثمانية ، وقد أدت تلك الخطوة إلى ردة فعل فرنسية قوية تمثّلت في إفتتاح مدرسة خاصة لأبناء تلك الطوائف لمنافسة بريطانيا (٢).

ولم يكتف الإنجليز ببناء المدارس بل مارسوا أعمال التنصير مباشرة رغم مرور وقت طويل على دخولهم الأراضي العثمانية ، حيث تمكّن القناصل والتجار من جمع المعلومات الكافية عن البلاد التي زاروها ممّا دفع بعض ملوك بريطانيا لتقديم المساعدة للإرساليّات التنصيرية البروتستانتية حول العالم في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، وقد أورد أحد المنصرين ويدعى ادوين بلس سرداً لتاريخ تنظيم تلك الإرساليات (٣).

من ناحية أخرى ، فقد برز من المنصرين الإنجليز القسّيس الإنجليزي إدوارد بوكوك (ت ١١٠٣هـ /١٦٩١م) الذي أمضى خمسة أعوام في مدينة حلب في خدمة أول دفعة من التجار البريطانيين وصلت إلى المدينة بعد إبرام معاهدة الإمتيازات مع الدولة العثمانية ، ثم تم تعينه بعد ذلك أستاذاً لكرسي دراسة اللغة العربية في جامعة اكسفورد – ذلك الكرسي الذي أوجده مُنصّر بارز آخر يُدعى لود رئيس الأساقفة – ، وكان بوكوك أحد أعظم المستشرقين في نظر أمّتِه بسبب جمعه لمخطوطات قيّمة لا تزال محفوظة إلى العصر الحالي في مكتبة بودلين

1- Wood, op., cit., pp.223-224.

٢- ريستل هوبر ، تقاليد فرنسة في لبنان ، ترجمة بولس عبود ، ١٩١٨ ، ص ١٢٠.

٣- أ. ل. شاتليه ، الغارة على العالم الإسلامي ، ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي ، مكتبة أسامة بن زيد ، بيروت ، ١٣٣٠هـ ، ص ١٣.

العريقة (١).

ويبدو أن تلك المخطوطات والمعلومات التي جمعها الرّحالة والمستشرقون وفرت للمنصرين قاعدة معلوماتية كبيرة شجّعَتهم على شق طريقهم نحو البلاد الإسلامية ، وبمرور فترة من الزمن تأسّست في سنة ١٢١٠هـ/١٧٩٥م أوّل جمعية تنصيرية بريطانية في العالم الإسلامي دُعيت جمعية لندن التبشيرية ، ثم تبعتها جمعية اسكتلندا ، وأخيراً جمعية نيويورك ، وإنتقلت العدوى إلى دول أوروبية كثيرة منها هولندا والدانمارك والسويد والنروج وسويسرا (٢).

كما نجح المنصرون الإنجليز - وبدعم من الأمريكيين - في عام ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م في تحويل خمسة عشر ألف شخص من الأرمن إلى المذهب البروتستانتي ، وحصل الأرمن وبمساعدة المنصرين على تصريح من السلطان خوّلهم حق تكوين طائفة مستقلة برئاسة أحد الأساقفة ، ومساعدة مجلس ديني ولجنة غير كنسية لإدارة الشؤون المدنية للملة الجديدة. وقد إتّبع النموذج ذاته طائفة الأرمن الجريجوريون وهم الأكثر عدداً في الدولة ، وتحوّلت اللجنة إلى جمعية تُعنَى بالتعليم والإقتصاد ، ولكن سرعان ما تطورت إلى برلمان حقيقي طالب بالإستقلال السياسي عن الدولة ، وبخاصة تحت إدارة البطريرك ميجيردتيش خريميان في سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ، وكذلك خلفه القسّيس ترسيس فاريابيديان (٣).

وإعتُبرت أحداث الفتنة التي جرت بين الدروز والموارنة في نهاية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي بداية عهد جديد لنشاط الإرساليات البروتستانتية حيث تدخلّت بريطانيا لمصلحة الدروز وهي التي كانت تحميهم. وقد أثارت تلك المأساة عواطف النصارى حول العالم فطالب بعض المنصرين الدول الأوروبية الإستمرار في التدخل العسكري في الأزمات وحالات الضرورة لخدمة الحركة التنصيرية بين المسلمين بصفة خاصة (٤).

١- بولارد ، مرجع سابق ، ص ١٥.
٢- الصواف ، مرجع سابق ، ص ١٩٤.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٢٢-١٢٣.
٤- محمد الطهطاوي ، التبشير والإستشراق : أحقاد وحملات على النبي صلى الله عليه وسلم وبلاد الإسلام ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٤١١هـ ، ط١ ، ص ٨٦-٨٧.

من جهة أخرى ، كانت بريطانيا من أكثر الأمم التي لها إرساليّات دينية في قارة إفريقيا تركّزت في منطقة جنوب الصحراء الكبرى ، وقد بلغت موازنات تلك الإرساليات ثلثي إجمالي أنشطة المؤسسات البروتستانتية بأجمعها في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (١).

ولم يكن المنصرين وحدهم الذين أفادوا بريطانيا في تحقيق أهدافها الخفيّة في البلاد الإسلامية ، إذ قدّم المترجمون أيضا خدمات عظمى للسياسة الإنجليزية رغم كونهم من رعايا الدولة العثمانية ، وقد دفع ذلك السفراء البريطانيين إلى التأكيد على حقوق المترجمين صراحة في معاهدات الإمتيازات العثمانية الإنجليزية بصفة خاصة عند تجديدها. كما تم رفع منزلتهم ليصبحوا مُمثّلين للسفراء في أراضي الدولة – أي ممثلين للملوك الإنجليز في واقع الأمر – كما جاءت الإشارة إلى ذلك في المادة الثامنة والعشرين من الإتفاقية المُبرمة في سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م (٢).

إنّ الخدمات التي بذلها أولئك القوم – منصرين ومترجمين – جعلت أحد وزراء خارجية بريطانيا يخرُج عن الأعراف الدبلوماسية والسياسية ليعترف بالدور المؤثر الذي قام به المنصرون في تمهيد الطريق أمام الإحتلال العسكري الأوروبي لبلاد الإسلام إذ قال:

" إن المبشرين هم ساعد جميع الحكومات المستعمرة وعضدها في كثير من الأمور الهامة ولولاهم لتعذر على تلك الحكومات أن تذلل الكثير من العقبات " (٣).

إنّ إعتراف سياسي أوروبي بارز لدولة إستعمارية كبرى بتلك الحقيقة لم يأت من فراغ ، بل إنّ هناك وثائق بالتأكيد – ربما غير منشورة – إطّلع عليها الوزير جعلته يصل إلى تلك القناعة ، وربما كان تصريحه بمثابة رسالة موجّهة إلى دُولٍ بعينها بقصد لفت إنتباهها إلى كمية المعلومات المتوفرة لدى الجانب البريطاني عن أنشطتها ، إلاّ أنّه لم يحن بعد آوان نشرها!

١- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٣٨٣.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٣٢.
٣- الجندي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

وقد سبق الوزير أحد المستشرقين الذين كانوا أعواناً للإستعمار إلى التصريح بدور رجال الدين في خدمة المصالح السياسية والإقتصادية لبريطانيا ، ففي رسالة له إلى جامعة كامبردج شرح تصوّره الخاص لدور مركز البحث الإستشراقي في الجامعة مُقترحاً بأن:

" يضع المركز نصب عينه خدمة مصالح الملك والدولة ، وذلك بالعمل من أجل ازدهار تجارتنا مع الأقطار الشرقية – يعني بلاد الإسلام – وتوسيع حدود الكنيسة إذا شاء الله في الوقت المناسب " (١).

لقد تطرقت في الصفحات السابقة للدور الذي خوّلته الإمتيازات الأجنبية لبريطانيا حتى تمارس أعمال التنصير ، لكنّ ذلك لم يكن المجال الوحيد الذي شغل إهتمام الإنجليز ، فبريطانيا كانت من أوائل الدول التي إهتمت بمجال الدراسات الإستشراقية ، حيث تأسّست فيها أقسام خاصة بذلك " العلم " في جامعة اكسفورد في عام ٥٦٣هـ/١١٦٧م ، ثم جامعة كمبردج في سنة ٦٥٥هـ/١٢٥٧م ، وتبعتهما جامعات لندن ، ودرم ، وسنت اندروز ، وادنبرا ، وكلية ترنيتي (٢).

ويعدّ ادوارد بوكوك من أبرز المستشرقين الإنجليز – وقد كان مُنصراً أيضاً – ، حيث درس اللغة العربية في مدينة حلب بسبب عمله قسّيساً للتجار الإنجليز ، ثم عُيّن في سنة ١٠٤٦هـ/١٦٣٦م أستاذاً للغة العربية بجامعة اكسفورد ، فكان أول شخص يشغل ذلك المنصب . ثم سافر ثانية إلى منطقة الشرق ، وأقام في العاصمة إسطنبول ، فخطرت له حينها فكرة ترجمة مخطوطة حقيقة الديانة المسيحية إلى اللّغة العربية والعمل على نشرها بالتعاون مع تاجر هولندي مُقيم في إسطنبول. وأصدر بوكوك كذلك في سنة ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م كتاب " لُمعٌ من أخبار العرب " خصّص جُلّه لحياة العرب قبل البعثة وشعرهم ودينهم وحضارتهم ، بينما تحدّث عن الرسول صلى الله عليه وسلم بإقتضاب لم يخلو من التّعريض بشخصه عليه الصلاة والسلام ، وإهتّم بتاريخ الفِرَق الإسلامية وقدّمه للمرة الأولى لأوروبا ، وكانت خاتمة أعماله إصدار عدة فصول من

١– فرج ، مرجع سابق ، ص ٥٩.
٢– وزّان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ وما بعدها.

شروح التوراة مع ترجمة لها باللغة اللاتينية (١).

وساعد المستشرق والمُنصّر بوكوك في عملية جمع المعلومات عن العالم الإسلامي أحد رجال الدين المرافقين للتجار الإنجليز في مدينة حلب يُدعى تشارلز روبسون ، وقد جلب المذكور مخطوطات لا تحصى كون بها مكتبة غنية بالوثائق الأصلية ، وكان رئيس الأساقفة الإنجليزي المدعو لاند أوّل من أدخل تعليم اللغة العربية في جامعة اكسفورد ، وقد رشّح له بوكرك (٢).

ويذكر يوهان فوك في دراسته عن المستشرقين الأوروبيين عموماً وبخاصة البريطانيين أنّ تعليم اللغة العربية والإهتمام بها في الجامعات ومراكز الأبحاث الإنجليزية كان ينطلق من أهداف دينية بحتة ، وقد أورد نماذج من أعمال أولئك المستشرقين تعضُد رأيه (٣).

من جهة ثانية ، إهتمت جامعة كامبردج هي الأخرى بتدريس اللغة العربية ، ومن الغريب أنّ مؤسّس كرسي اللغة العربية في الجامعة في سنة ١٠٤٦هـ/١٦٣٦م كان رجل علماني إسمه توماس ادفر ، ثم قامت بينه وبين رئيس الأساقفة لاند منافسة قوية في مجال الدراسات الإستشراقية بعد أربعة أعوام من التأسيس (٤). ولكنّ علمانية ذلك المؤسس تتبدّد أمام نص قرار المراجع العلمية المسؤولة في جامعة كامبردج عن اللغة العربية وتدريسها ، فقد أورد الباحث عبد اللطيف طيباوي أن إنشاء كرسي اللغة العربية في الجامعة كان الهدف منه توسيع حدود الكنيسة ، ونشر الديانة النصرانية بين المسلمين وإخراجهم من دينهم ، وقد أكد القرار على أنّ ذلك سوف يخدم الملك والدولة ، ويفيد تجارة بريطانيا مع بلاد الشرق الأدنى (٥).

كما توسّع نشاط إنجلترا التعليمي الإستشراقي ليشمل تقديم الدعم

١- فوك ، مرجع سابق ، ص ٩١ وما بعدها.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص٩٠٠ وما بعدها.
٣- فوك ، مرجع سابق ، ص ٩٠.
٤- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ٧٩.
1- Tibawi, Abdul Latif, Second Critique of English Speaking Orientalists and Their Approach to Islam and The Arab, Islamic Cultural Center, London, 1979, p.21

للجامعات الأوروبية الأخرى ، فأرسلت بريطانيا مُدرّسين من قِبلها إلى الجامعات الألمانية لتدريس اللغة العربية علماً بأنّ برنامج الدراسات الإستشراقية في الجامعات البريطانية كان في سنواته الأولى ، لكن الدعم المادي الكبير للدراسات العربية في جامعاتها المحلية كان ينطلق من المصالح الإقتصادية والسياسية معاً (١).

وقد أثبت الباحث عبد اللطيف طيباوي في دراسته المُتميّزة عن الاستشراق البريطاني ، أنّه ومنذ البداية كانت هناك علاقة وثيقة بين المستشرق الأكاديمي والمُنصّر الإنجيلي ، وإتضحت تلك الرابطة المتينة بصفة خاصة في جامعتي اكسفورد وكامبردج العريقتين (٢). ومن أبرز الأدلة على ذلك المسلك المُعوجّ الوعد الذي قطعه المستشرق البريطاني سالومو نيجري لأهالي البندقية بتأسيس مدرسة للمترجمين ممّا دعاه للإرتحال إلى إسطنبول في سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م حيث مكث ثلاث سنوات بحجة تعلّم اللغة التركية ، بينما مارس دوره الأساس في شراء المخطوطات. ثم تم تعينهُ محاضراً للغة العربية في المعهد العالي للدعاية في إيطاليا ، كما ساهم – تحت إلحاح المُموّلين الماليّين لرحلاته – في تأليف كتاب لتفنيد الإسلام ، وإنتهى به المطاف إلى تأسيس معهد للّغة اليهودية عهد إليه بطباعة كتبه المترجمة للغة العربية (٣).

أما بالنسبة لأدب الرحلات ، فإنّ كتابات الرحالة الإنجليز تركزت على الدولة العثمانية وبخاصة العاصمة إسطنبول ، إذ ألّف توماس دلان كتاباً في عهد الملكة إليزابيث الأولى شنّعَ فيه على الدولة والسلطان والمسلمين على السواء ، بينما إحتفى كثيراً بكنيسة آيا صوفيا التاريخية ، وفاخر أيضاً بأحوال النصارى المقيمين تحت الحكم العثماني (٤).

وتلك شهادة إنصاف للدولة العثمانية بشأن معاملة رعاياها من غير المسلمين مقارنة بما كانت تمارسه أوروبا بحق المخالفين للمذهب الكاثوليكي في ألمانيا وهولندا وفرنسا ، أو ما تعرّض له المسلمون في الأندلس المُحتل ، ولكن مضمون الكتاب وأسلوبه لم يشذ عن الطريقة التقليدية التي ألِفَها النصارى المتعصبون في شن حملة تشويه للإسلام

١- فوك ، مرجع سابق ، ص ١٠٠.

2- Tibawi, op., cit., p.23.

٣- فوك ، مرجع سابق ، ص ١٠٠-١٠١.

٤- وزان ، مرجع سابق ، ص ١٧٤.

وأهله لصدّ الأوروبيين عن الإسلام.

سبق وأن أشرت في ثنايا معالجة الإمتيازات العثمانية الفرنسية وعلاقتها بالتنصير لموقف الدولة العثمانية من نشاط المنصرين والمستشرقين والذي كان يعتمد على قدرة كل سلطان على حدة ، وبحسب تأثير الظروف السياسية القائمة ، لذلك فقد كان هناك تباين كبير في سياسة الدولة تجاه العناصر المُخرّبة في أراضيها. فلم تقف الدولة عاجزة إزاء تحركات المنصرين ولم تكن غافلة عن أنشطتهم ، وعندما اقتضى الأمر كانت قراراتها حاسمة ، حيث أصدر السلطان مراد الرابع في سنة ١٠٣٨هـ/١٦٢٨م أوامره بطرد المنصرين اليسوعيين من العاصمة إسطنبول ، وذلك بعد إلحاح سفيرا بريطانيا وهولندا (١).

وكذلك فرضت الدولة العثمانية رقابة لصيقة على المنصرين للتضييق عليهم ، وبخاصة البروتستانت الذين كانوا مصدر إزعاج للحكومة العثمانية لأنّهم كانوا يحتَمُون بالعلم البريطاني في كثير من الأحيان. وقد حالت الدولة حسب إستطاعتها بينهم وبين جزيرة العرب التي حامَت حولها مطامعهم في أواخر القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (٢). بل إنّ المنصرين تظاهروا أحياناً بأنّهم رعايا لبريطانيا – أو غيرها – من أجل الإستمرار في أعمال التنصير ، كما إستعانوا بقناصلها عند شعورهم بمراقبة الدولة لهم ، وكان القناصل يستجيبون لهم (٣).

وخلاصة القول أنّ المنصرين الإنجليز تأخروا نسبياً في الظهور على مسرح الأحداث السياسية العثمانية – ربما عمداً – من أجل منح المستشرقين الوقت الكافي لجمع المعلومات اللازمة عن العالم الإسلامي وعقائده وثقافته وتقاليده ، وتلك المهمة وجدت الطريق أمامها مُمهّداً بسبب الإمتيازات والتسهيلات التي ضمنتها الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدولة العثمانية وبريطانيا. ولما توفرّت تلك الأرضية العِلميّة غزَت جحافل المنصرين الدولة على حين غفلة منها بعد أن أنهكتها الحروب الروسية ، وقامت الثورات الداخلية ، وفي ظل تقاعس السلاطين المتأخرين ، وقد

١- العسلي ، مرجع سابق ، ص ١٨٣.

2- Henry Jessup , Fifty-Three Years in Syria, N.Y., 1910, p.625.

٣- خالدي وفرّوخ ، مرجع سابق ، ص ١١٦.

تراجعت قوة الدولة العثمانية كثيراً وباتت عاجزة عن وقف تلك الهجمات الشرسة ، فضلاً عن إلغاء الإمتيازات الأجنبية التي فتحت تلك الثغرات والتي نفذ منها الأعداء المتربصون. وقد إستخدم الإنجليز وسائل مختلفة في رحلة " الغزو الثقافي للعالم الإسلامي " تراوحت بين الإستشراق ومجالاته المتنوعة من إلمام باللغات ومعرفةٍ للعادات وجمع للمعلوماتٍ عن التكوين الديني والإجتماعي للعالم الإسلامي ، وبين ترجمة ذلك الكمّ الهائل من المعرفة في مجال التنصير من خلال المدارس والإرساليات والمطبوعات ، وقد قام القُسُس والسفراء والرّحالة والتجّار بأدوار بارزة ومؤثرة ، والمؤلم أنّ الدولة العثمانية كانت مكتوفة الأيدي بسبب تردّي أوضاعها الإقتصادية والسياسية ، ووقوعها فريسة بين يدي عدو قاهر لا يرحم ولا يرعوي!

إنّ ظهور روسيا القيصرية المتأخر على الساحة الدولية في المقابل يُفسر محدودية الدور الذي مارسه المنصرون الروس ، ناهيك عن طبيعة سياسة الحكومات الروسية التي كانت تميل إلى الأساليب الدموية ، ولكن ذلك لم يمنعها من اللجوء إلى أسلوب الأيدي الخفية ، وتحريك بعض القسس لتحقيق أهدافها التوسعية. ثم إنّ نزول الروس إلى ميدان التنصير في الجملة لم يكن شراً محضاً على العثمانيين - بحسب رأي مؤرخ معاصر - لأنّه وقف في وجه مساعي أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، حيث بدأ الروس في توطيد أقدامهم في فلسطين بشراء الأراضي وبناء المنشآت ممّا خوّلهم التدخل في شؤون الدولة (١).

وإعتمدت روسيا غالباً على عملائها في تأجيج الفتن في الدولة وبمساندة من رجال الدين النصارى ، إذ قام سكان الجبل الأسود بإعلان العصيان والتمرد على السلطان العثماني ، وهاجموا إقليم البوسنة في سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م ، وتلك الأحداث الوحشية تمت بواسطة دسائس روسية تولى كِبَرها أحد القساوسة الروس (٢).

أمّا في مجال التعليم وبناء المدارس ، فقد زرعت روسيا أراضي الدولة العثمانية بالمدارس الدينية لتتمكن من النفاذ إلى الشعوب المسلمة مُستغلة حالة الضعف العام للدولة (٣). وإزداد عدد مدارس الأقليات في

1- Jessup, op., cit., p.619.

٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٠.

٣- خالدي وفرّوخ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.

عصر التنظيمات فكان لطائفة الأرمن – الذين كانت تدعمهم روسيا – ٤٦٩ منشأة تعليمية في منطقة الأناضول فقط ، وكان قرابة خمسين منها في العاصمة إسطنبول وحدها بحلول عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م (١). وكان الأرمن يُشكلون المِلّة الأكبر من النصارى غير الأوروبيين من رعايا الدولة العثمانية ويمثّلون خطراً داهماً بتعاونهم مع الروس وغزوهم المستمر لأراضي السلطان (٢). ولذلك فإنّ روسيا أوقفت نشاطها التنصيري بين العثمانيين في أعقاب حرب القرم لتنتقل إلى العرب والأرمن والبلغار مُعتمدة في مخططها على بعث روح الشعور القومي والهوية العرقية وذلك من خلال المنصرين ، علاوة على رفع شعار اللادينية كنظام سياسي وإجتماعي بديل للإسلام (٣).

والحقيقة أنّ العجب لا ينقضي من مسلك النصارى أكانوا أرثوذكس أم كاثوليك أم بروتستانت من رفع شعار نبذ الدين في أوساط المسلمين ، وتزيين صورة الحكم المدني الدستوري المعاصر بزعمهم ، وذلك لأنّ أوروبا النصرانية لم تُطبّق ذلك المنهج العلماني حينها ، إذ كانت تقتات على بقايا من أسس الإرث اليهودي النصراني والكتب المقدسة المُحرّفة ، ولكن بلغت بهم الجرأة لتسويق فكرة الفصل بين الدين والدولة في بلاد المسلمين بدعوى التخلف الصناعي والفساد السياسي وهما حجتان داحضتان ، وشنشنة يُرددها المنهزمون المعاصرون! والأغرب من ذلك تبرير المؤرخ الفرنسي بول دومون لبناء المدارس من قبل المنصرين – والذي وصفه شخصياً بالإستعمار الثقافي – بأنّه سيجعل الدولة تكسب تعاطف الرأي العام الغربي بسماحها لغير المسلمين بحرية التعليم ، على الرغم من إسهام ذلك العدد الكبير من المدارس في اليقظة القومية للأقليات. بمعنى آخر ، فإنّه ليس مهما – في نظر المؤرخ – أن تحافظ الدولة على سيادتها وأمنها وذلك من أجل الحصول على الرضى الزائف للشعوب الأوروبية (٤).

على صعيد آخر ، فإنّ روسيا القيصرية كانت تُوفد عملائها للتجسس على الدولة العثمانية في هيئة مرافقين لرجال الدين والمُعلّمين

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٥.
2- Joseph, op., cit., p.80.
3- Davison, op., cit., p.74.
٤- أنظر رأي بول دومون في كتاب روبير مانتران ، مرجع سابق ، ج٢ / ص ٩٦.

الذين كانوا على إتصال بطوائف الأرمن والأرثوذكس ، وقد دخل الإنجليز والفرنسيون على خط الثورة الأرمنية فدعموا تأسيس أوّل جمعية أرمنية إرهابية ، والتي كان مقرّها العاصمة الفرنسية باريس ، كما تعاون أعضاء حركة تركيا الفتاة مع الثائرين الأرمن والجمعيات المؤيدة لهم (١).

وإضافة إلى التنصير المستتر ، إعتمدت روسيا على المجال العلمي في حربها للدولة العثمانية ، فمنذ زمن القيصر بطرس الأكبر كان يوجد في موسكو مكتباً للمترجمين – الذين درسوا اللغة العربية في مصر – يتولى نقل النصوص العربية ، كما قام المستشرق الروسي بوسنيكوف في سنة ١١٢٨هـ/١٧١٦م بإصدار ترجمة للقرآن الكريم. ثم أقيمت في روسيا أول مطبعة عربية في سنة ١١٣٤هـ/١٧٢٢م في مدينة ساماراً المطلة على نهر الفولجا حيث باشرت طباعة الكتب العربية لمصلحة أكاديمية العلوم الروسية ، وتطور الإهتمام الروسي بالشرق الإسلامي فتم في سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٤م تأسيس كلية للغات الشرقية صدر عنها في عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م ترجمة لكتاب ألف ليلة وليلة (٢).

إنّ الإهتمام الروسي المكثف بالعالم الإسلامي ولغاته وتراثه الأدبي يكشف جانباً مهماً في تاريخ الصراع العثماني الروسي دارت بعض أحداثه في ردهات مكتبات المخطوطات ومراكز الأبحاث. لكن الجدير بالإنتباه نوعية المطبوعات الصادرة عن طغمة المستشرقين الروس ، فكتاب ألف ليلة المذكور وصمة عار في جبين أي أمة لها رسالة ومبادئ ، كما إنّ نشر مثل ذلك التراث الغث ونسبته إلى سلاطين المسلمين المتقدمين يعضد وبقوة الدعوة السالفة إلى نبذ الدين ونظامه السياسي المفضي إلى الفساد بزعم الكتاب المذكور ، وتبني اللادينية البغيضة والتي زخرفها أعوان الشياطين لتبدو جميلة ظاهرا.

في ختام هذا المبحث نخلص إلى عدة نقاط هامة تجمع شتات الموضوع الذي يربط بين التنصير والإستعمار ، فمنذ هزيمة النصارى في العصور الوسطى – أو الحروب الصليبية – وأوروبا تكيد للمسلمين بوسائل مختلفة تراوحت بين المدرسة والمستشفى والكتب والمطبوعات

١- الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ١٣٩.
٢- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

التي تخدع العوام بعناوينها ، وتحوي السم بداخلها (١). لكنّ قيام الدولة العثمانية أدى في بادئ الأمر إلى توقف أعمال التنصير في أوساط المسلمين بسبب إنتشار الدعوة الصوفية الإسلامية. وخلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة نوعاً ما قلّما أتيحت الفرصة للكنيسة الكاثوليكية لنشر دعوتها الباطلة (٢).

وهذا الرأي يؤكد ما ذهبت إليه سابقا من أنّ النشاط التنصيري المحموم ما كان له أن يعيش في وسط بيئة إسلامية صالحة ودولة عزيزة الجانب ، ولكن مع تكالب الظروف على الدولة ، فإنّ الأمم النصرانية وجدت أنّ الوقت قد حان لتسوية الحسابات المعلقة ، وتخليص الثارات القديمة مع المسلمين.

وللتدليل على ذلك فهناك مثالان من حقبتين مختلفتين يؤكدان إرتباط التنصير بمكانة الدولة العثمانية وقوتها ، فإمارة جنوة صاحبة المكانة الإقتصادية الكبيرة في عصر السلطان محمد الفاتح كان لها نشاط تنصيري موازٍ لتحركاتها التجارية في شبه جزيرة القرم ، لكنّ خانات القرم وقفوا لها بالمرصاد (٣). بينما سعت إمارة البندقية إلى نشر المذهب الكاثوليكي بين نصارى جزر المورة الأرثوذكس في سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٩م إبان حكم الصدر الأعظم كوبريلي محمد باشا الذي تسامح مع النصارى كثيراً (٤).

وفي ظل ذلك الضعف السياسي كان لا بد وأن تقوم الدول الأوروبية القوية بإيفاد طلائع تتجول في البلاد التي أرادت قهرها وإحتلالها ممّن يُلمون باللغة العربية وسواها من اللغات الشرقية حتى يخاطبوا الشعوب ويتعرفوا على الآثار والأفكار ، ويتمكنوا من إثارة المنازعات والخلافات لتسقط البلاد في أيدي تلك القوى . وتلك كانت همزة الوصل التي جمعت بين الإستشراق والإستعمار ، إذ عمل أولئك الجواسيس تحت مظلة العلم الحديث والبحث المُجّرد ، للربط بين الأقليات المُغرّر بها وجحافل الصليبيين الجدد (٥).

١- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ١١٩.
٢- فوك ، مرجع سابق ، ص ٣٧.
٣- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٦٦.
٤- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٤١.
٥- سمايلوفتش ، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

ولم تعد هناك فروقاً جوهرية بين المنصرين والمستشـــرقين ، إذ إنّ كلا الفريقين إتخذ من العلم وسيلة لتضليل المسلمين وتشويش فهمهم لدينهم فإتحدت بذلك غايتهم ، كما جمع بينهم المؤهلات المطلوبة لخوض غمـــار البحث العلمي المُوجّـــه تمثّلت في علم اللاهوت واللغة العربية ومصـــادر الشريعة الإسلامية (١).

وبعبارة أخرى ، فإنّ الإستعمار الثقافي في القرنين الثـــالث عشـــر والرابع عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين هو الـــذي مهّد للإستعمار التقليدي (٢) في البـــلاد العربيـــــة وخصوصـــاً منطقـــة المشرق العربي ، وقد كانت وسيلته في ذلك الإمتيازات القهريـــــة التـــي إنتزعتها أوروبا من الدولة العثمانيـــــــة عـــبر الإرســـاليات التنصيريـــة والتعليمية.

ثم إنّ الدافع الديني لنشأة الإستشراق كان سبباً مباشراً فـــي إلتقـــاء المنصرين والمستعمرين ، وبخاصة أنّ الأخيرين قدّموا الأموال ووفّـــروا الحماية والأمان للأولين ، وهذا يفضي إلى حقيقة هامة بأنّ الإستشراق قام على أكتاف المنصرين ، ثم تلقفه زبانية الإستعمار (٣).

وقد شهدت منطقة الآشوريين في شرق الأناضول على سبيل المثال نشاطـــاً تنصيريـــاً واسعاً لإرساليات روسيا وبريطانيا وفرنسا في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، وكـــان الحصـــول علـــى مكاسب سياسية على الأرض هدفها الأول ، كما إتخذت البعثات من الدين ستاراً لتحقيق الأهداف الإستعمارية البحتة التي تم تغليفـــها فـــي صـــورة مدارس ، ومؤسسات خيرية ، ومستشفيات وغيرها (٤).

١- غراب ، مرجع سابق ، ص ٥٠-٥١.
٢- الإستعمار لم يكن سوى إحتلال بقوة السلاح للبلاد الإسلامية وغيرهـــا وبناء لبعض المنشآت التي تضمن بقائهم وراحتهم ، بينما لـــم يشـــيد المحتلون منارات العلـــم والهدى ، بقدر ما رفعوا شعارات البـــاطل والشيطان ، وعلى هذا فإنّ إطلاق لفظ الإستعمار على ذلـــك العمـــل العدواني هو من باب المدح والثناء ، ولعمـــر الله لا يرضـــى عـــاقل قومي أو شعوبي أو سواه فضلاً عن مسلم بتجميل ذلك الخزي والعـــار الذي تبرّأ العقلاء في أوروبا من وحشيته وهمجيته!
٣- آل سعود ، مرجع سابق ، ص ٢١ ، ٣٩.
٤- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٤ / ص ١٨٣٧.

كما تقاطر المنصرون الأوروبيون من طوائف عــدة كاليســوعيين الحبليين والكبوشيين نحو مدينة دمشق نظراً لوجود أكثرية من النصــارى الروم فيها ، وكانت مرتعاً خصبــاً لبث الدعاية الكاثوليكيــة التنصيريــة بينهم ، علماً بأنّ التجار زهدوا في تجارة المدينة برُمتها (١). ولذلك لــم يكن أمام الرهبان والقسس بُدٌ من التذرّع بمزاولة التجارة ليتمكنــوا مــن النفاذ إلى تلك البلاد ، وتحقيق المآرب السياسية لدولهم ، وهو الرأي الذي أقرّه جمهور المؤلفين في موضوع التنصير.

وتلك الحقيقة الراسخة دفعت كلٌ من المفوض الســامي الفرنســي الجنرال ساري ، والوزير الأمريكي أوسكار ستراديس للتصريح في عــام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م بأنّ مساعي المُنصرين البروتستانت والكاثوليك علــى السواء كانت تعني في نهاية المطاف تصدير البضائع الغربية إلى الأسواق الشرقية ، أو في أحسن الأحوال الحصول على مراكز حربيــة متقدمة في تلك البلاد (٢).

وكان أفراد البعثات التنصيرية يمارسون نشاطاً مُكثفاً مُتسترين خلف التعليم والثقافة ، وتوجّوا ذلك بإنشاء المدارس والمعاهد والكليات الأجنبيـة في بعض ولايات الدولة ، كما صرف المنصرون جُلّ تركيزهم على بــلاد الشام بصفة خاصة نظراً لمكانتها الروحية ، ثم عمدوا إلى تشــجيع قيــام الجمعيات الأدبية والعلمية المنادية بالإستقلال عن السلطان في آخر عمــر الدولة (٣).

كما قدّم الرهبان خدمة جليلــــة للمصــالح السياسيــــة والفكــرة الصليبية في آن واحد وذلك عبر الإنخراط في دائرة المخابــرات وأعمال الجاسوسيـــة ، وكذلك تولي مهمـــة نقل الرسائــل بيــن ملوك النصــارى وتحريضهم على المسلمين (٤).

بينما قام المستشرقون – وهم الوجه الآخر لحملــــة الإســتعمار – بالإشراف على تعليم وتهيئة السفراء والقناصل الأوروبيين للقيام بالمــــهام الموكلـــة إليهم من قبل الحكومات الأوروبية ، والتي تركزت في القضاء

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٣٥.
٢- خالدي وفرّوخ ، مرجع سابق ، ص ٣٥ ، ١٢٤.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٩٩.
٤- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٧٤.

على الدولة العثمانية ، فجرى تبادل الخبرات بين مراكز الأبحاث الإستشراقية والمعاهد والكليات المناط بها تخريج موظفي السلك الديبلوماسي ، فمملكة النمسا - والتي لحقت مؤخراً بالركب - فتحت أبواب سفاراتها لطلاب الأكاديمية الشرقية التي كان يديرها اليسوعيون الفرنسيون في باريس (١). فالإستعمار كان حصيلة للأنشطة التنصيرية الممزوجة بالسياسة أو السياسة المغلقة بالتنصير ، وقد تغاضت الدولة العثمانية في أول الأمر عن تلك الأنشطة نظراً لقوتها الحربية ، وكذلك محدودية نطاق ممارسات النصارى ، ثم تحولت تلك الأنشطة إلى أسلحة فتاكة إستخدمها الإستعمار بكفاءة عالية ومهارة فائقة جداً (٢).

ولكنّ ضعف الدولة وتسنّم قادة غير أكفاء مقاليد البلاد ضاعف من مصائبها وأشرع الأبواب في وجه المنصرين ، فقد تم في عهد الصدر الأعظم كوبريلي مصطفى باشا إعطاء الحق بإنشاء الكنائس في الأماكن التي لا توجد بها كنيسة أصلاً ، وأصبح عدد الكنائس التي أنشئت في ظل ذلك القرار المتهور أكثر مما أنشئ في عهد الإمبراطور النصراني جوستنيانوس (٣).

من ناحية أخرى ، غدت المدارس الأجنبية سلاح الغزو الفكري المُنظّم بجانب الإستشراق ، كما إنّ أكثر المدرسين كانوا من الرهبان الذين شرعوا يُنصّرون الطلاب ، ويشكّكُونهم في الإسلام ، وشملت تلك المدارس جميع المستويات من رياض الأطفال حتى التعليم العالي (٤).

وقامت المدارس التنصيرية للطوائف بدور بارز في إثارة القوميّات في عصر الضعف ، وخاصة في ولاية الشام (٥). وقد بلغ عدد المدارس الأجنبية في إسطنبول في سنة ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م مائتين وثلاث وخمسين مدرسة ، ثلاثة وستون منها للإناث في مجتمع الأصل فيه المحافظة وعدم السماح للبنات بالإتصال بالأجانب من المسلمين فكيف

١- فوك ، مرجع سابق ، ص ١٣٢.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٠٢.
٣- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٢٩-٣٠.
٤- سهيل صابان ، المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في إستنبول ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٩هـ ، ص ٢٨٦.
٥- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٩٢.

بالكفار! وكان نصيب فرنسا منها إحدى وثلاثون مدرسة مختلطة للبنين والبنات ، ثم تلتها أمريكا وإيطاليا بثمانية عشر ، ثم بريطانيا بخمس مدارس فقط ، بالإضافة إلى مدارس متفرقة لكل من بلغاريا والنمسا وألمانيا وصربيا (١). وأشارت إحصائية أعدت في سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م إلى وجود مائة وتسع وعشرين مدرسة أجنبية في لواء بيروت بمفرده ، والذي يتضمن مدن صيدا وصور ومرجعيون. وذلك الإهتمام الأوروبي بالمنطقة جدير بالتأمل نظراً لقيام حركة القومية العربية في تلك البلاد ، وإنتشار عملية النقل والترجمة عن الحضارة الغربية بها (٢).

ولم يكتف المُنصّرون بالمدارس التي أنشأوها في لواء بيروت ، فعمدوا إلى تأسيس الكليات في المراكز الإسلامية الكبرى ، بل إنّهم عزموا على إقامة كلية في مدينة القاهرة إلى جوار الجامع الأزهر بعد أنّ تمكّنوا من تأسيس كلية روبرت في العاصمة إسطنبول (٣).

وقد كانت أهداف المدارس والكليات التابعة للإرساليات متشابهة في الجملة ، فقامت بمهمة تمرين وإعداد القسس الكنسيين ، وكذلك نشر اللادينية بين المسلمين في حال فشل الجهود التنصيرية ، وكانت الإرساليات الدينية تقوم بتزويد الطوائف بالكهنة والمعلمين والكتب المدرسية والمناهج وأساليب التدريس (٤).

كما بذل المنصرون جهودهم لخدمة الدول التي إنتموا إليها ، وإذكاء نار العداوة في أوساط رعايا الدولة العثمانية الذين كانوا يمارسون أعمال التنصير بينهم (٥). ومن الغريب حقاً أنّ الدول الأوروبية ذاتها قد فطنت إلى دسائس المنصرين اليسوعيين ومضارّهم فقامت بإخراجهم من بلادها ومستعمراتها ، ومن ذلك ما فعلته البرتغال وفرنسا وأسبانيا وروسيا وألمانيا وسويسرا وهولندا في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي (٦). بينما أخذت الدول الأوروبية تتبارى في إستخدام المنصرين

١- صابان ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ وما بعدها.
٢- عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٣٦٨-٣٦٩.
٣- خالدي وفرّوخ ، مرجع سابق ، ص ٧٩.
٤- آل سعود ، مرجع سابق ، ص ١٨٠.
5- Jessup, op., cit., p.160.
٦- خالدي وفرّوخ ، مرجع سابق ، ص ١٦٦-١٦٧.

لتأكيد نفوذها في أراضي الدولة العثمانية ، وسبقت مملكة بريطانيا الجميع في ذلك المضمار (١).

ولا غرابة في ذلك التنافس المحموم لأنّ المنصرين وبحسب رأي الباحث نسيم سوسة :

" يصلون إلى أماكن وقلوب أناس غالباً لا يصلها التجار ، ويكونون علاقات قوية لمقاومة السلطات المحلية ، وهذا سرّ أهميتهم وانشغال المراسلات الديبلوماسية بهذا الخصوص ، فضلاً عن حماية الامتيازات لهذه الشريحة من الناس " (٢).

وقد فسّر الباحث محمد البهي دور المنصرين وأهمية المعلومات التي حصلوا عليها بصورة أوضح بقوله:

" إن المعرفة بالأجناس المحكومة هي التي تجعل حكمهم سهلاً ومجدياً ، فالمعرفة تمنح القوة ومزيداً من القوة يتطلب مزيداً من المعرفة ، فهناك بإستمرار حركة جدلية – تبادلية – بين المعلومات والسيطرة المتنامية " (٣).

ولذلك فإنّ التقارير والأبحاث والوثائق والإرشادات التي نبعت من مدرسة الإستشراق وإرساليات التنصير كانت بمثابة الدليل الإستطلاعي – بلغة العصر – للإحتلال العسكري الأوروبي لاحقاً (٤).

بينما قدمت السفارات الأوروبية في إسطنبول الدعم المادي للكُتّاب والرّسامين والمُنقبين عن الآثار لتوثيق الأماكن التاريخية لعاصمة الإمبراطورية الرومانية القديمة ، فعلى سبيل المثال جرى البحث عن

1- Re-Thinking Missions ,.op., cit., p.165.
2- Sousa, op., cit., p.139.
٣- الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ط ٨ ، ص ٥٣٤.
٤- فرج ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

تحديد مكان التجمع أو الساحة العامة والمسرح في بيزنطة البائدة لكونها أكثر الأماكن السياحية جاذبية ، وكانت تلك الآثار التاريخية التي خلّفها اليونانيون والرومان والآشوريون شُغل السفراء الرئيس. وقد قام سفير إمبراطور الهابسبرج جوزيف فون هامر - والمؤرخ العثماني المشهور - بزيارة للتماثيل والنصب التذكارية والمتاحف في العاصمة ، وإقتنى الكتب والمخطوطات عند شروعه في كتابة تاريخ الدولة العثمانية ، كما إنّه أمضى فترة طويلة في مكتبة السلطان عبد الحميد الثاني عمل خلالها بكل همة ونشاط (١). كما إنّ الملوك والوزراء في أوروبا حرصوا على إقتناء المخطوطات العربية ، وتزامنت تلك الرغبة الملحّة مع ظهور نخبة من الباحثين والعلماء المُعتنَين بالشرق (٢).

وكان للإستشراق ثلاثة جوانب علمي مُجرّد ، وصليبي حاقد - والذي يمثل إنتقاماً وإستمراراً للحملات الصليبية - ، ودفاعي بقصد حماية النصارى من الغزو الفكري الإسلامي ، وتلك كانت بمثابة الأهداف الرئيسة أيضاً (٣) ، وثمة هدف رابع مُستتر تمثّل في تربية فئات من أبناء المسلمين على الفكر التغريبي اللاديني ، والقومية العرقية لإستخدامهم مطايا للمستشرقين ، ومن ثم المحتلين العسكريين ، وقد كان ذلك الجانب أخطرها على الإطلاق (٤).

ويؤكد أحد الباحثين المعاصرين تلك الحقيقة مُضيفاً بأن تنّوع الإرساليات النصرانية قد جلب على البلاد الشامية شرّاً كبيرا رغم حسنات التعليم ونعمه - على حد قوله - ، حيث إحتدم الصراع الديني السياسي بين الدول المُموّلة للمنصرين ، وإزدادت بذور الفرقة في مجتمع طائفي ممزق أصلاً ممّا أرسى الخلافات الطائفية ، فبات التعليم أداة للتغلغل السياسي ، كما خوّل رجال الدين النصارى الإستحواذ على أسباب القوة السياسية (٥).

وحاصل الأمر أنّ الدولة العثمانية فتحت الباب على مصراعيه للمنصرين والمستشرقين والجواسيس المُتدثّرين بثياب رجال الدين تقليلاً

1- Mansel, op., cit., pp.215-216, 218-219.

٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٠٣.

٣- جريشة ، مرجع سابق ، ص ١٧-١٨.

٤- وزّان ، مرجع سابق ، ص ٥٣ ، ص ٦٩.

٥- انطونيوس ، مرجع سابق ، ص ١٦٤-١٦٥.

لشأنهم وقلّة حيلتهم ، وكذلك إعتماداً منها على الرصيد العسكري والتاريخي الكبير لها ، متناسية إختلاف الظروف ، وتغيّر ميزان القوى لصالح الطرف الأوروبي ، فكانت النتيجة تنامي مراكز البحث والتخطيط الحثيث لإنهاء كيان الدولة من الوجود ، وقد إستغرق ذلك زمناً طويلاً توسّعت فيه موادّ معاهدات الإمتيازات الأجنبية وتنوّعت وتشعّبت ، ولكنّ مرحلة التنفيذ لم تحتاج سوى سنوات معدودة فقط ، ونجحت دول أوروبا في الإستفادة من التسهيلات التي منحتها إيّاها معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي أُبرمت في عصور الضعف لتعميق الخلافات العرقية والدينية في أوساط الرعيّة العثمانية وتكريسها.

المبحث الرابع
الهيمنة على اقتصاد الدولة

كما مر معنا فإنّ المُتصرّين ساهموا في زيادة النشاط التجاري بين الأمم الأوروبية والدولة العثمانية لتمهيد السبيل أمام أهدافهم التخريبية ، ونظراً لما إنطوى عليه ذلك من خطورة رهن الإقتصاد المحلّي للدولة لرعايا الدول الأجنبية ، فإنّ هذا المبحث سيتناول بالدراسة حجم النجاح الذي حققه أولئك القوم في الهيمنة على عصب الدولة العثمانية الحيوي وبالذات رعايا فرنسا وبريطانيا وروسيا.

بادئ ذي بدء ، فإنّ فرنسا كان لها قصب السبق في إقامة علاقات تجارية وسياسية رسمية مع الدولة العثمانية بموجب معاهدة الإمتيازات التي أبرمتها مع السلطان سليمان القانوني ، فتم تأسيس أول قنصلية لفرنسا في عام ٩٦٨هـ/١٥٦٠م في مدينة حلب. وقد حققت تجارتها إزدهاراً كبيراً دام لفترة عقدين من الزمن قبل أن ينافسها تجار بريطانيا وهولندا (١). وإزداد نشاط التجار الفرنسيين في منطقة الشرق الإسلامي بعد عام ٩٧٧هـ/١٥٦٩م عندما أعلن السلطان سليم الثاني الحرب على إمارة البندقية والتي كانت المنافس الرئيس لفرنسا في التجارة المشرقية حينها (٢). وفي سنة ٩٨٩هـ/١٥٨١م حصلت فرنسا على المزيد من الإمتيازات ضمن تداعيات الإتفاقية العثمانية البريطانية التجارية الأولى ، فسمح للفرنسيين بتصدير الجلود والقطن ، وبعض السلع الأخرى التي كان يحظر إخراجها من البلاد العثمانية ، كما ألغيت الرسوم المفروضة على النقود التي كان يجلبها معهم التجار (٣).

وتزامنت تلك التسهيلات مع نشوب ثورة الأسعار التي وقعت في الربع الأخير من القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بسبب تفوق نوعية الذهب والفضة الواردين من أمريكا مقارنة بما كان متوفراً في أسواق الدولة ، وأدى ذلك الإضطراب المالي الكبير إلى نقص المواد الأولية في السوق العثمانية نظراً لزيادة الطلب الأوروبي عليها نتيجة إنخفاض أسعارها. كما إنّ الصناعة العثمانية المحلّية عجزت في الوقت

١- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٤٠.
2- Inalcik, op., cit., p.194.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥٣.

نفسه عن الإستمرار في المنافسة مما أفسح المجال بصورة أكبر أمام البضائع الأوروبية (١). وإستفادت فرنسا من إنهيار العملة العثمانية في تلك الفترة لتحقق إزدهاراً كبيراً لتجارتها في منطقة البحر المتوسط على حساب إمارة البندقية ومملكة البرتغال ، وإستمر ذلك النمو حتى قيام الحرب الأهلية الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت لاحقاً (٢).

وبنهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي باتت الدولة العثمانية تعتمد كثيراً على التبادل التجاري مع فرنسا - وكذلك بريطانيا - ، فمنح السلاطين السفراء والقناصل حصانة شخصية خلال إقامتهم وتنقلِهم في ربوع البلاد ، لكنّه لم يُسمح للتجار بالإقامة في مدن أخرى غير أزمير وحلب ، وحي غَلَطَه في إسطنبول (٣).

لم تهنأ فرنسا بالإنفراد بالمكاسب التجارية في المشرق طويلاً ، إذ سرعان ما دخلت في مواجهة مع الوافدين الجدد من بريطانيا وهولندا في عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م ، ونتيجة للتنافس المحموم فإنّها - أي فرنسا - عجزت عن الإستمرار خاصة مع تناقص الأرباح (٤).

ولكنّ التجار الفرنسيون لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء تلك العواصف المحدقة بهم ، فحصلت شركة الليفانت الفرنسية في سنة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م على قرار من السلطان بقصر نقل البضائع الفرنسية من منطقة الشرق والبحر الأحمر إلى أوروبا على أعضائها فقط ، وفي الوقت ذاته تقدّمت فرنسا بإقتراح لشق قناة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط لم تلتفت إليه السلطات العثمانية (٥).

وكانت تلك المرة الأولى في تاريخ العلاقات التجارية العثمانية الأوروبية التي يُشار فيها إلى منطقة البحر الأحمر ، إذ لم يرد ذكر لأية أنشطة أوروبية في تلك البقعة من قبل ، وإنّ السماح لفرنسا بدخول موانئ البحر الأحمر في تلك الفترة رغم العلاقات السياسية المتوترة جداً مع الدولة العثمانية يطرح الكثير من التساؤلات حول مصداقية ذلك الخبر ،

١- اولسن ، مرجع سابق ، ص ٧٤.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥٠.
3- Inalcik, op., cit., pp.190-191.
٤- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٤٠.
٥- عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣-٢٢٤.

إذ لا يُعقل أن تفتح الدولة مجالاً حيوياً طالما جاهدت لإغلاقه في وجـــوه الأعداء الصليبيين!

إلاّ أنّ من المؤكد أنّ فرنسا كانت لديها مصالح تجارية واسعة جـداً في الدولة العثمانية في تلك الفترة منعتها من مُجابهة العثمانيين في الميدان الحربي ، لكنّ ذلك لم يحُل بينها وبين مساعدة أعداء السلطان علانية فـــي حروبهم (١).

ثم إستعادت فرنسا هيمنتها علـــى التجـــارة المشـــرقية فـــي عـــام ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م إثر تجديد السلطان محمد الرابع لإتفاقية الإمتيـــازات ، والتي سمحت لفرنسا بالنمو والإزدهار لفترة طويلة ، كما حصلت علـــى إعفاء سفيرها من رسوم الجمارك ، وحماية مراكبها من هجمات سُـــكّان شمال إفريقيا ، بالإضافة لمنح مَلِكِها حق حماية الأماكن المقدسة (٢).

وغدت التجارة الفرنسية السائدة في منطقة الشرق في أواخر القـــرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، وبخاصة في ظل الدعـــم الكبير للمنصرين والذين إتسع نطاق عمل إرساليّاتهم ، وبالتالي زاد النفوذ الفرنسي بين نصارى الشرق (٣).

ومن ناحية أخرى ، فقد غَلب على العلاقات العثمانية الفرنسية فيمـــا بعد سِمة التأرجح بسبب تقلّب مزاج الملوك في بـــاريس بيـــن المصـــالح التجارية والوازع الديني الأمر الذي إنعكس على مكانة فرنسا التجارية في الأسواق العثمانية ، وباتت حكومة باريس تعتمد على الإتفاقيات في تحسين وضع تجارها أكثر من إلتزامها بمضمون ما كانت تتعهد به. وفي ســـــنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م تدخّلت فرنسا للصلح بين الدولة العثمانية والنمســـــا ، ونتيجة تلك الوساطة حصلت فرنسا على تخفيـــض رســـوم الصـــادرات السنوية بنسبة ١٠% ، وعلى أن تُخفّض تدريجياً حتى تصل إلى ١% فـــي نهاية المطاف ، مع التأكيد على إستحقاقات الإتفاقية السابقة (٤).

ثم إعترى فرنسا القلق من الدور الإنجليزي الجديد في ولاية مصر

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٢٦.
2- Hammer, op., cit., p.11.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٦٨.
٤- عبد الباري ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

العثمانية وكذلك رغبة النمسا – القوة الناشئة وسط أوروبا – في السيطرة على تجارة الشرق في عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م ، فأبدت الحكومة الفرنسية إهتماماً ملحوظاً بطريق السويس البرّي ، وعقدت إتفاقية مع مراد بك والي مصر حدّدت بموجبها مقدار الضرائب المفروضة ، والأهم من ذلك سلامة البضائع من قطّاع الطريق (١).

ورغم حرص فرنسا على إستمرار تجارتها في المنطقة ، إلا أنّها لجأت إلى طرق ملتوية في بعض الأحيان حيث كان التجار الفرنسيون – وكذلك الإنجليز والهولنديون – يجلبون معهم كميات كبيرة من النقد الفضي ويبيعونه بأرباح عالية جداً مُستغلّين جهل الأتراك بقيمة النقد المُستورد ، كما صدّروا للموانئ العثمانية نقداً مُزيّفاً أدّى إلى إضعاف قيمة النقد المحلّي وتأزّم الوضع الإقتصادي للدولة ، ناهيك عن أنّ تهافت الشعب العثماني على النقد الأجنبي أوجد تجارة رائجة للأوروبيين المُتعاملين بالعُملة المُزيّفة ، وذلك علاوة على التدليس ورداءة البضائع التي كانوا يجلبونها (٢).

وبعد إستعراض علاقة التجارة الفرنسية بالإقتصاد العثماني ومدى هيمنتها عليه ، نخلص إلى أمور مهمة منها أنّ التجارة العثمانية مع فرنسا إتّسَمت بالإحتكار في أول أمرها لكنّها ما لبثت أن ضعفت بسبب الضرائب الفرنسية المحليّة المفروضة على البضائع التركية (٣).

ثم عادت التجارة العثمانية بحلول القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر وإنحصرت بأيدي الفرنسيين بصفة خاصة بعد أن إنصرف التجار الأوروبيون إلى العالم الجديد في أمريكا ، ولم يتبق سوى جاليات صغيرة من التجار الأوروبيين ناشطة في الموانئ والأسواق التجارية العثمانية (٤).

ورغم تأرجح العلاقات التجارية العثمانية الفرنسية المُستمر ، إلاّ إنّ ذلك القرن شهد إضطّلاع فرنسا بدور رئيس في التجارة مع المشرق بسبب إنتقال الإهتمام الإنجليزي إلى الهند وأمريكا ، علماً بأنّ عدد الدول

١- ياغي ، العالم العربي ، ص ١٩٧-١٩٨.
٢- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٦١.
3- Michelsen, op., cit., p.193.
٤- حسّون ، العثمانيون والبلقان ، ص ١٥٣.

التي حصلت على الإمتيازات الأجنبية قد إزداد في تلك الفترة نتيجة لضعف الدولة (١).

ورغم أنّ وقوع التجارة العثمانية في قبضة الشعوب الأوروبية ونصارى الشرق الإسلامي أمرٌ مُجمَع عليه في المصادر التاريخية ، لكنّ فرنسا تميّزت بممارسة نوع شديد من الإحتكار وبسط الهيمنة ، إذ كانت شركة الليفانت الفرنسية لا تتعامل إلاّ مع دور التجارة في بلدها أو مُمثّليها في أسواق مصر والشام فقط (٢). وفي هذا الصدد ينقل المؤرخ المعاصر محمد بيهم تعليق أحد أبناء فرنسا المُخلصين وهو المؤرخ رينيه بينون الذي أكّد أنّ بلاده لم تستغل إستثماراتها المالية ومعاملاتها التجارية في مستعمراتها الخاضعة لها بالقوة ذاتها كما فعلت في الأراضي العثمانية (٣).

لم تكن بريطانيا أقل حظاً من فرنسا في تدخلها في الإقتصاد العثماني رغم تأخرها في الحصول على الإمتيازات الأجنبية ، بل إنّها تميّزت عن فرنسا بتوسيع نشاطها التجاري خارج الأراضي العثمانية الأمر الذي مكّنها من فرض رغباتها وإملاء شروطها على السلاطين المُتأخرين.

ومن أبرز الأدلة على تنامي القوة الإقتصادية – والسياسية – البريطانية رضوخ الدولة العثمانية في سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م لطلب حكومة لندن إعادة فتح ميناء الإسكندرونة بالشام بعد التهديد بالتنازل عن التجارة نهائياً في المنطقة إذا إستمرّت سياسة الدولة في إغلاقه ، وذلك لأنّه كان الميناء الأقرب إلى مدينة حلب المركز الرئيس لتجارة بريطانيا في المنطقة (٤).

كما إنّ بريطانيا تسلّحت بمَورد إضافي للضغط على الإقتصاد العثماني تمثّل في تجار الدول غير المُتعاهَدة مع العثمانيين ، والذين وقرت لهم الحماية ، وفي مُقدّمتهم رعايا هولندا ، وكان الهولنديون يتاجرون تحت العلم الإنجليزي في منطقة الشرق الأدنى حتى فتحت

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٣٠-٤٣١.
٢- جيب وبوين ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨.
٣- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٦.
4- Wood, op., cit., p.76.

بلادهم سفارة لها في إسطنبول . وقد أصبح الهولنديون أهم وسطاء تجارة التوابل في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي حيث أمدّوا شمال أوروبا بإحتياجاتهم منها ، لكنّ قرارهم برفع الأسعار صَرَمَ عُرى علاقة التبَعيّة والوئام مع إنجلترا (١).

وإعتمدت بريطانيا على سياسة البدء بالأطراف تمهيداً لغزو العُمق الإقتصادي العثماني ، فأنشأت في سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م وكالة لشركة الهند الشرقية في مدينة البصرة لتكون مركزاً للتجارة الإنجليزية في منطقة الخليج العربي ، وتم لاحقاً رفع مستوى الوكالة إلى قنصلية لتتولى رعاية المصالح السياسية والإقتصادية معاً ، وبذلك فتحت بريطانيا المجال أمام الشركات الأوروبية لتأسيس وكالات لها في المدينة الساحلية الحيوية في مطلع القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي (٢).

ثم إنّ تحسن وضع التجارة الإنجليزية في الدولة العثمانية عموماً ومدينة البصرة خصوصاً كان إحدى ثمرات الإمتيازات الممنوحة من قِبل السلطان محمد الرابع في الفترة ١٠٧٢-١٠٨٦هـ/١٦٦١-١٦٧٥م ، الأمر الذي مكّن شركة الهند الشرقية الإنجليزية من ترسيخ أقدامها في المنطقة لقرون عديدة (٣). ونظراً لممارسة شركة الليفانت الإنجليزية دوراً فعّالاً في تلك الفترة - والتي باتت تشكل منعطفاً تاريخياً للتجارة البريطانية - ، فقد نعتها بعض الباحثين بالعقود الزاهية للتجارة البريطانية في المشرق الإسلامي وأراضي الدولة العثمانية بصفة عامة حيث هيمنت الشركة المذكورة على التجارة (٤).

وإنعكس التفوق البريطاني في المنطقة على ميزان التبادل التجاري بين البلاد العثمانية والجُزُر الإنجليزية حيث فاقت البضائع المُستورَدة من الشرق الصادرات الإنجليزية ممّا دفع بالتجار الإنجليز في سنة ١١٣٠هـ/١٧١٨م إلى إرسال كمية كبيرة من قطع النقود لتمويل صفقاتهم التجارية (٥).

١- ك . م . بانيكار ، آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢م ، ص ٦٠.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٥٨.
٣- عوض ، دراسات ، ج ٢ / ص ٥٦ .
4- Hale and Bagis, op., cit., p.40.
٥- أولسن ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ ، حاشية رقم (٩٢).

وتسنّى لبريطانيا الهيمنة على التجارة مع الدولة العثمانية والتفوق على سائر مُنافسيها الأوروبيين في المشرق طوال القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي نتيجة عدة عوامل حيوية ومتداخلة في مقدمتها قيام الإنجليز بمد العثمانيين بكافة إحتياجاتهم الحربية ، وعدم خوضهم حرباً مباشرة ضد العثمانيين ، بالإضافة إلى تدنّي أسعار الأقمشة الصوفية العثمانية ، وتزايد طلب المستهلكين الأوروبيين على السلك الإيراني الذي كان يتم نقله عبر الأراضي العثمانية (١).

ونظراً لتزايد إعتماد الإقتصاد العثماني على التجارة مع بريطانيا ، فإنّ تلك الإتكالية سمحت لإنجلترا بإنتزاع تنازلات سياسية إنفردت بها عن غيرها من الدول ، إذ سمح السلطان محمد الرابع للحكومة البريطانية بعقد إتفاقيات تجارية مباشرة مع حُكام ولايات شمال إفريقيا التابعة للسلطان ، والأغرب من ذلك السماح للإنجليز بمعاقبة الجزائريين فوراً في حال إخلافهم للعهود المُبرمة معهم دون الرجوع للسلطان (٢).

من جهة أخرى ، تمكّن التجار الإنجليز من كسب ثقة نظرائهم المحليّين والأهالي في المدن التي نشطوا بها ، وساعدهم في ذلك عدم التلاعب بالأسعار في الشراء أو البيع على السواء الأمر الذي جعل الأهالي يُفضّلون بيع كافة بضائعهم للإنجليز ، وحصر الشراء فيهم دون سواهم من التجار الأوروبيين ، وذلك على الرغم من تفاوت النشاط التجاري الإنجليزي في بعض المدن العثمانية مقارنة برعايا دول أوروبية أخرى (٣).

كما إستغلّ الإنجليز نفوذهم للحصول على وعدٍ من السلطان عبدالحميد الأول في سنة ١١٩١هـ/١٧٧٧م بالسماح لبريدهم وطرودهم بإجتياز الأراضي المصرية دون أية رسوم ضريبية ، وكانت شركة الهند الشرقية قد قامت بدور بارز في تلك الصفقة بسبب تلويحها بالإبحار إلى ميناء السويس في البحر الأحمر في تحدٍ صارخ لإرادة السلطان إذا لم يتحقق مطلبها ، لكنّها تراجعت لاحقاً خوفاً على تجارتها في البحر المتوسط من مغبة الإستمرار في معاندة العثمانيين (٤).

1- Inalcik, op., cit., pp.523-524.
2- Hammer, op., cit., p.201.
٣- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٦٠.
٤- دودويل ، مرجع سابق ، ص ٤.

وإتسعت دائرة النشاط التجاري البريطاني في الأراضي العثمانية بصورة أكبر إثر قرار السلطان سليم الثالث في عام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م السماح للسفن البريطانية التجارية بالملاحة في البحر الأسود بعد مفاوضات مرنة وقصيرة تولاّها سبنسر سميث السفير الإنجليزي في إسطنبول والذي أكد فيها أهمية تلك الخطوة في تعزيز الصداقة والتحالف الناشئ بين البلدين (١).

ولكن في حقيقة الأمر فإنّ مملكة بريطانيا إستغلت ضعف الدولة وحاجتها الأمنية لتحصل على تلك التنازلات ، فقد كان الساسة البريطانيون يعرفون طبيعة مخاوف الدولة العثمانية الرئيسة من الغزو الروسي المحتمل لأراضيها من جهة ، ويدركون خطورة الإحتلال الفرنسي لولاية مصر من جهة أخرى ، ولذلك تمكّنوا من إنتزاع تصريح فريد سمح للأسطول البريطاني العسكري بحرية عبور المضايق المائية العثمانية الحيوية والتي كانت مغلقة في السابق (٢).

علاوة على السياسة المباشرة للحكومة البريطانية وأنشطة تُجّارها ، فإنّ بريطانيا حققت مكاسب تجارية في الولايات العثمانية عبر سلسلة متنوعة من العملاء السياسيين والولاة المنشقين ، ففي سنة ١٠٢٧هـ/١٦١٨م سمح الوالي العثماني في اليمن للتجار الإنجليز بإستخدام ميناء مخا مقابل رسوم جمركية بلغت ٣% على الصادرات والواردات ، وكانت السفن الإنجليزية تتعرض سابقاً للطرد وقتل أطقمها وسجنِهم ، ثم توقفت التجارة الإنجليزية بين الهند وميناء مخا بعد عقدين من الزمان نتيجة أعمال القرصنة ، وتم إغلاق وكالة شركة الهند الشرقية في المنطقة (٣). وربما كان الوالي العثماني في اليمن ينفذ رغبة سياسية للدولة خاصة بعد إستقرار أوضاع العثمانيين في المشرق العربي في مطلع القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، حيث فتحت الدولة باب التنافس بين الشركات التجارية الأوروبية لإقامة الوكالات التجارية في أحد موانئ البحر الأحمر لتفريغ البضائع والتوابل والأقمشة الهندية (٤).

1- Hurewitz, op., cit.,pp.67-68.

٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص١٩٩.

٣-عوض ، دراسات ، ج ١ / ١٥٦ وما بعدها.

٤- بيومي ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

ويعتبر ذلك المسلك العثماني بمثابة رد حاسم على دعـــاة التشـــهير بالدولة وسياساتها في المنطقة من القوميين العرب والمُستغربين ، إذ لـــم تكن ثمة مصلحة مباشرة للدولة في إيجاد موطئ قدم للأوروبييـــن علـــى مقربة من بلاد الحرمين الشريفين التي طالما دافعت عنها بقـــوة ، ولكـــنّ مراعاة مصالح السكان المحليّين وسُبل معاشهم لم تغب عن خلد الساســـة في إسطنبول ، الأمر الذي دفع بهم للسماح للإنجليز بالتجارة في اليمن!

وكانت بريطانيا قد حاولت الإتّجار مع ميناء عدن قبل ذلـــك لكنّـــها عدلت عن الفكرة نظراً لصغر حجم السوق والميناء ، إلاّ أنّ رغبتها فـــي التجارة مع موانئ البحر الأحمر كانت قويـــة جـــداً لتعـــوّض خســـائرها المُتفاقمة نتيجة العجز التجاري في ميزان البضائع المصدرة إلى الـــهند ، وقد نجح التجار الإنجليز في تثبيت أقدامهم في ميناء مخا حيث بنوا معملاً لهم ، كما قاموا بتصدير القهوة إلى بريطانيا للمرة الأولى ممهدين الســـبيل أمام رافد إقتصادي متين للمدينة والبلد (١).

وفي موقع آخر لا يقل أهمية عن اليمن ، إفتتحت إنجلـــترا بنهايـــة القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشـــر الميلادي أول قنصلية لها في القاهرة ، كما أقامت وكيـــلاً لـــها فـــي مينـــاء الإســـكندرية فـــي عـــام ١١٠٥هــ/١٦٩٧م ، وقد بارك السلطان مصطفى الثاني تلك الخطوة رغم المعارضة الشديدة من قبل سفير فرنسا في إسطنبول وقنصلها في مصر ، كما إنّ الإنجليز إستفادوا من إنشغال فرنسا بحـــرب الوراثـــة الأســـبانية لتعزيز نشاطهم التجاري في مصر (٢).

وقد وطّدت إنجلترا أقدامها في مصر بواسطة نشاط تجارها في تلك الفترة ، وتـــمكّنت من منازعة السيـــادة الفرنســـية التاريخيـــة علـــى الإقتصاد المصري ، إذ حصل القنصل الإنجليزي على حق حماية تُجّـــار الإمارات الإيطالية الثلاث جنوة وراجوزه والبندقية بالإضافة إلى مملكـــة هولندا في ولاية مصر ، وكذلك التجار الذين لم تكن لبلادهم قنصليات بها ، لكنّ ذلك الإهتمام الشديد من قبل شركة الليفانت الإنجليزيـــة بالأســـواق المصرية لم يكن على حساب المراكز التجارية الكبرى في إسطنبـــــول وأزميـــر وحـــلب ، والتي شهدت تواجداً إنجليزيـــاً كبيراً.

١- بولارد ، مرجع سابق ، ص ٢١.
٢- ياغي ، العالم العربي ، ص ١٩١.

ثم تراجعت الأهداف التجارية إلى الصفوف الخلفية لتفسح المجال أمام المخططات السياسية البريطانية ، إذ تمكنت شركة الهند الشرقية من تحويل التجار الأوروبيين وغيرهم عن منطقة الشرق الأدنى إلى بضائعها وأسواقها المنتشرة في أوروبا ببيعها للمنتجات بأسعار متدنية جداً بلغت النصف. وأدّى التنافس مع شركة الليفانت في عام ١١٦٤هـ/١٧٥٠م إلى إنتقال مركز تجارة الحرير من مدينة حلب العثمانية إلى مدينة أصفهان التابعة للدولة الصفوية المُعادية للعثمانيين ، كما فاقمت بريطانيا من مصاعب العثمانيين الإقتصادية بإلغائها وكالة الإسكندرونة بعد أربعة عقود من الزمن (١). كما إنّ إستخدام شركة الهند الشرقية لطريق رأس الرجاء لشحن المنتجات مباشرة لأوروبا وبيعها بأسعار أقل عن موانئ البحر المتوسط ، أدّى بالتجار إلى عدم التعامل مع تلك الموانئ وبخاصة في بلاد الشام ، وإستغلت الشركة الصراع العثماني الفارسي لخدمة مصالحها ونجحت في التحكم في تجارة الحرير ، وتسببت في إغلاق الطريق التجاري بين البلدين (٢).

وإنّ إستحواذ التجار الأوروبيون على قدر كبير من تجارة الشرق الأدنى يرجع إلى شركة الهند الشرقية وهيمنتها على الخليج العربي بالدرجة الأولى ، ثم إلى عملية الإختراق الفريدة للبحر الأحمر والتي تمت بناءاً على نصيحة التاجر الإيطالي كارلو روسيني لحاكم مصر علي بك ، والتوسط عنده للسماح للإنجليز بالمرور عبر ميناء السويس (٣).

كذلك فإنّ التجار الأوروبيين عموماً والإنجليز بصفة خاصة تفوقوا على التجار العثمانيين بسبب إنخفاض نسبة الضرائب التي كانوا يدفعونها على الواردات ، والإعفاء من الرسوم على الصادرات ، بينما كانت الضريبة على التجار العثمانيين تتجاوز الضِعف الأمر الذي جعلهم عاجزين عن منافسة التجار الأجانب في التجارة الخارجية (٤).

كما إنّ تغلغل الأجانب في الإقتصاد العثماني في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين / السابع عشر والثامن عشر الميلاديين كان نتيجة للسياسة التي نهجتها الدولة العثمانية بالدخول في أحلاف عسكرية

١- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٤٣-٤٤ ، ٥٥.
٢- عوض ، دراسات في تاريخ الخليج ، ج ١ / ص ١٧٥.
٣- جيب وبوين ، مرجع سابق ، ص ٣٤١.
٤- العقاد ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

من أجل الحفاظ على أراضيها من الأطماع الروسية والهجمات النمساوية ، وبذلك حصلت فرنسا وإنجلترا على فرص مُواتية لزيادة نفوذهما وإنتزاع المزيد من التنازلات ، وفرض القيود على الإقتصاد العثماني وفرص نموه المستقبلية (١) ، ومن ذلك المعاهدة التجارية العثمانية البريطانية لسنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م التي أوجدت فرصاً عظيمة للتجار الإنجليز بمنحهم حريات واسعة في مجال تجارة التفرقة – الذي كان محظوراً عليهم سابقاً – ، في الوقت الذي لم تُحقق المعاهدة للدولة العثمانية الهدف المنشود بزيادة موارد الدخل المتوقع للخزينة (٢).

وهذا يُذكّر بصدق حَدَس القيصر الروسي بطرس الأكبر في حق الإنجليز في معرض تحذيره لأعوانه من الوثوق بكلامهم لأنّهم:

" لا ينظرون إلاّ إلى مصالح تجارتهم ولا تهمهم مصالح حلفائهم " (٣).

وكم هو عجيب ذلك التناقض الذي يمارسه النصارى ضد المسلمين ، فروسيا بطرس الأكبر تنكرت لذلك المبدأ وإتبعّت منهجاً تخريبياً في داخل الدولة العثمانية ظاهره إقتصادي وباطنه سياسي وديني ، ولئن كانت فرنسا تميّزت بالأسبقية والعاطفية في مواقفها ، وبريطانيا بالإنتشار التجاري في أطراف الدولة ومن ثم الإنقضاض على المركز ، فإنّ روسيا عمدت إلى إستخدام الرابطة الدينية الأرثوذكسية والعرقية السلافية لفرض إرادتها على الإقتصاد العثماني!

وخلاصة الأمر أنّ الدولة العثمانية فتحت المجال أمام بريطانيا للتغلغل في الإقتصاد بعّدة وسائل منها فتح الموانئ ، وتوسيع دائرة حماية التجار الأوروبيين الذين كانت ترعاهم ، وإفساح المجال بعقد إتفاقيات مباشرة مع الولايات العثمانية ، والإعفاء من الرسوم البريدية ، وفتح ميله البحر الأسود أمام السفن الإنجليزية. علاوة على ذلك فقد ساهم بعض العملاء في التمكين لبريطانيا في ولايات الدولة العثمانية ، كما إنّ بريطانيا إستغلت نشاطاها في الهند لممارسة مزيد من الضغوط على

١- الفيومي ، مرجع سابق ، ص ٧٦-٧٧.

2- Hale and Bagis, op., cit., p.58.

3- Hammer, op., cit., vol.11., p.40.

العثمانيين لفتح مياه البحر الأحمر لتجارها ، وقد إعتمدت في ذلك على حاجة الدولة للمواد الحربية من أجل مواجهة الخطر الروسي الجاثم ، وليس فقط من منطلق معاهدات الإمتيازات الأجنبية.

إنّ دعم روسيا لليونانيين من رعايا السلطان مكّنهم من تركيز أنشطتهم في تجارة الجملة وتملّك السفن ، بينما إحتكر التجار اليهود عمليات التحويل المالي بين التجار الأوروبيين والحكومة العثمانية ، فيما اشترك اليهود والأوروبيين في أعمال الترجمة للدولة. وقد تزامن إنهيار وتفكك الدولة العثمانية مع التغلغل الإقتصادي والسياسي للغربيين ، علاوة على التقارب الشديد بين الأقليات والتجار الأوروبيين (١).

ومن الغريب حقاً فتح الدولة العثمانية المجال أمام التجار اليهود لمزاولة نشاطهم في أراضيها ، بينما رفض الإنجليز والفرنسيون وبشدة تجاوز اليهود دور الوسطاء في التجارة مع العثمانيين ، ولم يدخل معهم - أي اليهود - في تجارة مباشرة سوى إمارة البندقية التي كانت قد تراجعت مكانتها في الأسواق العالمية عن السابق (٢). ويبدو أنّ الإيطاليين قد توسّموا في اليهود خيراً لإسترداد بعضاً من المجد التجاري المفقود ، فتمكّن اليهود بذلك من إحتكار وكالات التصدير لبضائع إمارة توسكانيا ، وكذلك سائر المُصدّرين الأوروبيين في مدينة لوكهورن ، كما كانت لهم صلات وثيقة مع التجار النصارى في دمشق وحلب (٣).

ومع مطلع القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي بدأ نجم طائفة جديدة من التجار في الصعود على حساب الهيمنة اليهودية تمثلت في التجار الأرمن الذين كانت تربطهم بالروس وحدة الديانة والرابطة العرقية (٤).

ثم تفاقم الوضع في القرن التالي حيث زادت سيطرة اليهود والنصارى والأرمن على التجارة المحلية والإقليمية ، ثم إكتسبت الفُرُوق

1- Brande and Lewis, op., cit., p.135.
2- Aryeh Shmueleritz, The Jews of the Ottoman Empire in the late 15 and 16 centuries, E.J.Brill, Leiden, 1984, p.132.
٣- جيب وبوين ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨.
4- Mansel, op., cit., p.127.

المالية والدينية بين التجار خطورة كبرى إذ كرّست الهوية القومية لكل طائفة. ونظراً لحاجة التجار الأوروبيون للمترجمين والوكلاء ، فلم يكن هناك مفرٌ من إختيارهم من بين الأقليات لكونهم أقرب عناصر السكان إليهم ، فإستخدموا اليهود في مصر ، والأرمن في حلب ، والأرثوذكس الشرقيين في الشام. كما إزداد الوضع تعقيداً بإحتماء الوكلاء بحق البراءة الذي كانت تمنحه السفارات الأوروبية لعدد معين من مُستخدَميها بموجب الإمتيازات الأجنبية – أمّا المترجمين فكانت تحميهم المعاهدات من قبل – (١).

وإحتكر التجار اليونانيون مجالات مُعيّنة من التجارة والصناعة ، بالإضافة إلى إستئثارهم بأربعة مناصب عليا في الحكومة العثمانية في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي (٢). كما قاموا بدور رئيس في تجارة شركة الليفانت التركية ، وإستطاعوا السيطرة على تجارة الحرير الفارسي المُصدّر إلى أوروبا عبر الأراضي العثمانية وحققوا أرباحاً طائلة من ورائها ، ورحّب الأوروبيون بالتعامل معهم نظراً لإجادتهم للغات الفارسية والتركية فقاموا بدور الوساطة بين التجار الأجانب والفرس. بينما لجأ التجار الأرمن إلى تكديس الأقمشة الحريرية من أجل تصديرها وبيعها في مدينة حلب (٣).

إنّ ذلك التحالف المنفعي بين الروس واليونانيين أفقد الدولة عوائد مالية كبيرة من التجارة والضرائب ، وذهبت الفائدة إلى التجار الأجانب وفئات الأقليات غير المُسلمة ، كما إنّه أرسى قواعد التدخل الأجنبي ، والبريطاني بالتحديد في الشؤون العثمانية كما مر معنا.

من ناحية أخرى ، أوجدت معاهدة التجارة والملاحة الملحقة بمعاهدة بساروفتس لسنة ١١٣٠هـ/١٧١٨م المُناخ الملائم لإقامة علاقات تجارية بين رعايا الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبرج ممّا أدّى إلى تنشيط تجارة البلقان عموماً ، وإزدهار أحوال طائفة التجار الأرثوذكس وفي مقدمتهم اليونانيين بصفة خاصة ، ثم أكدّت معاهدة كوتشك قينارجة لاحقاً عُمق الدور اليوناني بصورة أوضح (٤).

١- جيب وبوين ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩.
٢- فِشر ، مرجع سابق ، ص ١٣٠.
٣- عوض ، دراسات ، ج ١ / ص ١٥٩-١٦٠.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٥٠٩.

ويعتبر عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م فاتحة عهد جديد في نظام الإمتيازات الأجنبية التقليدية والإقليمية نظراً للإتساع الذي وصل إليه وعدد الشعوب التي إستفادت منه فلم يمكن وقفه بعد ذلك ، إذ أكّد النظام الجديد هيمنة غير المسلمين من اليونان والأرمن واليهود على مجالي التجارة والصرافة. وفي تلك الفترة الحرجة خاضت الدولة العثمانية حروباً مستمرة ضد الدولة الصفوية وروسيا القيصرية ، فإضطرت إلى الإستدانة من الداخل والخارج الأمر الذي فاقم من حجم التغلغل الأجنبي في مؤسساتها (١).

وكانت الدولة العثمانية قد تركت التجارة الخارجية مع أوروبا لليونانيين بسبب خبرتهم البحرية ، بينما تولّى الأرمن مسئولية التجارة مع الشرق فقادوا القوافل من بلاد الهند وفارس ، وقد وصل الأرمن إلى رئاسة الغرفة التجارية في العاصمة إستنبول (٢).

كما تمخضت الحرب التي خاضتها الدولة ضد روسيا والنمسا في عام ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م عن صُلح ياسي الذي أكّد شروط معاهدة كوتشك قينارجة ، ولكن مع إضافة مادّة نصّت على السماح لليونانيين بالإتجار تحت حماية العلم الروسي ، وقد حصل اليونانيون بذلك على ثروات طائلة ، وأقاموا علاقات واسعة جعلتهم يتطلّعون إلى الإستقلال عن السلطان العثماني (٣) ، بل ترسّخ لدى كثير من اليونانيين إعتقادٌ بأنّ الأسر الكبيرة من سكان حي الفنار غدت تمثّل قوة فاعلة ، وبمقدورها تحقيق الإستقلال التام للشعب اليوناني بسبب المكانة التي بلغتها ، إذ تمكن الممولون والصيارفة الأرمن من النفاذ إلى الأوساط الحاكمة في عاصمة الدولة وولاياتها ، وقدموا القروض للشخصيات الرفيعة ، وحصلوا مقابل ذلك على تسهيلات واسعة ، وإمتيازات لِسَكّ النقود. ثم جاءت حركة الإصلاح مُمثلة في خطيّ كلخانة وهمايون - واللذين فرضتهما الدول الأوروبية على السلطان ثمنا لوقف الحروب الضارية التي كانت تشنّها روسيا على الدولة العثمانية - لتكرّس من ذلك النفوذ أكثر فأكثر (٤).

وقد تحكّم التجار اليونان الذين تم تعينهم من قبل الحكومة العثمانية

١- اولسن ، مرجع سابق ، ص ٣١٦.
٢- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ٣٢.
٣- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٨.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٦ ، ٢٧.

في مدن شبه جزيرة البلقان في جوانب كبيرة من تجارة البحرين الأسود والمتوسط ، وشكلت تلك الطائفة عاملاً خطيراً ووسيلة لنقل الأفكار الغربية الإجتماعية والسياسية للمنطقة (١). كما هيمن اليونانيون كذلك على غالبية الأراضي الزراعية في إقليم أضنه ، وشاركهم الأثرياء من الأرمن والذين إحتكروا معهم زراعة القطن ، فيما سيطرت الأقليات بصفة عامة على زراعة المحاصيل المُعدّة للتصدير ، والتي تركزت في المناطق الساحلية من إقليم الأناضول ، بينما سيطرت طائفة الموارنة الكاثوليكية في لبنان على زراعة الفواكه (٢).

ولم تكتف روسيا القيصرية بالهيمنة المطلقة لأتباعها من التجار الأرثوذكس على إقتصاد الدولة العثمانية ، فطفقت تُشجّع عملائها في شبه جزيرة البلقان على تحريض التجار اليونانيين المتمرسين في البحار على القيام بأعمال القرصنة ، ومهاجمة سفن الدولة في بحر إيجة سعياً لتدمير البقية الباقية من الإقتصاد العثماني (٣).

إنّ من أكبر الأخطاء التي إرتكبتها الدولة العثمانية في حق نفسها وكذلك رعيتها من المسلمين – بحسب رأي الباحث التركي ثريا شاهين – تركُها للتجارة البحرية والبرّية ، وعمليات التصدير والإستيراد في أيدي الأقليات النصرانية لأنّ ذلك مكّنَهم من إحكام الطوق على الدولة. وقد بلغ عدد سفنهم العاملة في مياه البحر المتوسط في عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م ستمائة سفينة تجارية يديرها ثلاثين ألف بحّار ، وتلك الإمكانات جعلتهم مُؤهّلين لتهديد الأسطول السلطاني ، وليست مفاجأة – بعد ذلك التفريط – أنّ تقوم تلك السفن برفع علم روسيا القيصرية على أبراجها (٤).

إلاّ إن السلطان محمود الثاني في عصره قد نجح في القضاء على مراكز اليونانيين في التجارة الداخلية وأغلق محلاتهم وصادر بضائعهم ، كما أبطل الإحتكار الفرنسي للتجارة الخارجية بمنحه التجار الإنجليز إمتيازات واسعة في معاهدة بلطه يمان في سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ، أهمّها حرية شراء ونقل المنتجات الزراعية للدولة. كما إستطاع السلطان

١- حسّون ، العثمانيون والبلقان ، ص ١٤٧.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص٢٠٠-٢٠١.
٣- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٨.
٤- مرجع سابق ، ص ٤٨.

القضاء على هيمنة الأرمن واليهود على التجارة المحلية ، وشجّع رعيته المُسلِمة على تملك المراكز التجارية اليونانية ، وإنشاء البازارات – الأسواق – الخاصة بهم (١).

ولكن تلك الحركة الإصلاحية رغم بعض المآخذ عليها ، إلاّ أنّها جاءت متأخرة قرناً كاملاً من الزمان ، ولذلك كانت آثارها محدودة ، وربما أطالت من معاناة الدولة بإعتبارها نوعاً من المُسكّنَات ، ولكنّها لم تقض على جذور المشكلة بصورة حاسمة ، والتي كانت بحاجة إلى مبضع الجرّاح.

وبعد هذا الإستعراض لعلاقة معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي حصلت عليها فرنسا وبريطانيا وروسيا ومدى هيمنتها على الإقتصاد العثماني ، فإنّه يمكن تلخيص دور تلك الدول وعلاقتها بالإقتصاد العثماني على النحو التالي : فبينما تأرجحت التجارة الفرنسية تبعاً لمواقف باريس السياسية ، وبالتالي تقلّبت هيمنتها على تجارة الدولة ، إعتمد الإنجليز مبدأ الحركة البطيئة نحو قلب الدولة بعد توطيد أركان تجارتهم في مناطق مختلفة من العالم ، فيما لعبت روسيا دوراً متُبايناً بإستخدامها للأقليات الأرثوذكسية نفذت من خلاله إلى الإقتصاد العثماني ، ولكنّ الإمتيازات القديمة – وحتى الجديدة – لم تكن مسئولة وحدها عن ذلك الوضع العجيب ، فالحالة العامة للدولة ساهمت في التّمكين للدول الأوروبية وتجارها.

وأخيراً فهذه وقفات مع الإقتصاد العثماني والنهج الرسمي تجاهه بصفة عامة لتأكيد حقيقة موقف الدولة من ذلك الجانب الحيوي ، ومعرفة مكمن الخلل الذي أصابها من أجل الإستفادة من الدروس والعبر.

فمنذ دخول فرنسا حلبة الميدان التجاري إقتسمت مع إمارة البندقية تجارة الدولة العثمانية حيث حصلت الأولى على حق نقل التجارة الشرقية من مصر والشام إلى أوروبا ، بينما أنيطت بالثانية مهمة تسيير قوافل التجارة البرّية في الدولة وبلاد الشام (٢) ، علماً بأنّ الدولة العثمانية لم تكن بحاجة إلى مصادر مالية أخرى سوى الضرائب المفروضة على الأراضي والمناجم والإقطاع ، حتى كانت سنة ٩٧١هـ/١٥٦٤م حين

١- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ٢٢٤.
٢- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٤٢.

بدأت المشكلات الإقتصادية التي كانت تعالجها الدولة دائما بتخفيض قيمة العملة (١). وفي أواخر ذلك القرن إرتبطت التجارة الداخلية العثمانية بصورة وثيقة مع عدد من الإمارات الإيطالية السباقة في ذلك المجال مثل جنوة والبندقية وفلورنسا ، بالإضافة إلى المراكز التجارية المطلة على شواطئ البحر الأسود (٢).

ولم تكترث الدولة العثمانية بالإمتيازات الأجنبية في بادئ الأمر نظرا لأن العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية كانت تتم في نطاق ضيق جدا لأن عدد التجار قليل بينما كانت الدولة ترفل في ثياب عزها ومجدها وقوتها (٣). وقد أدى إحتجاب رعايا الدولة من المسلمين عن مزاولة التجارة الدولية إلى ترك المجال مفتوحا أمام الوسطاء اليونانيين الذين سعوا إلى الإحتماء بالدول الأجنبية القوية نظرا لإحتقارهم للعثمانيين ، فأشعلوا بذلك نار الهوية القومية في أوساطهم. كما إستمر تزايد نفوذ التجار الأوروبيين في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، وقوي تحالفهم مع الأقليات داخل الدولة (٤).

وقد كانت سياسة الدولة الإقتصادية حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي - كما خلص إلى ذلك المؤرخ التركي يلماز أوزتونا - تتمثل في توفير جميع البضائع ، وضمان السيولة النقدية في الأسواق التجارية الكبرى ، والرغبة الملحة في زيادة الإيرادات الجمركية للخزينة العامة للدولة ، وعدم إخراج الذهب والفضة من البلاد مع الحرص في الوقت نفسه على جلبها ، وكذلك الحد من عمليات تهريب المواد الحيوية ، وتأمين إستفادة ممالك فرنسا وإنجلترا وهولندا من النشاط التجاري لكي تقف أمام أسبانيا وإيطاليا وألمانيا المعادية (٥).

ومهما تكن المبررات التي دعت السلاطين العثمانيين لفتح المجال أمام التجار الأجانب لمزاولة نشاطهم على ثراها ، فإن الحقيقة المؤكدة أن الدولة لم تحسن الإستفادة من التجربة الطويلة للإمتيازات الأجنبية كوسيلة ناجعة لتمزيق الصف الأوروبي ، إذ كان لا بد من مراجعة جدواها ،

1- Vucinich, op., cit., p.79.
2- Wolf, op., cit., p.37.
٣- بولارد ، مرجع سابق ، ص ٥٧.
4- Brande and Lewis, op., cit., p.135.
٥- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٠٥-٦٠٦.

وبخاصة مع تغيّر قدُرات الدولة وإختلاف الظـــروف الماديـــة لحلفائـــها وأعدائها معاً. ونتيجة لتلك السياسة الخاطئة لم يجن التجار المسلمون فـــي ولاية سورية على سبيل المثال منافع تُذكر من التوسع التجـــاري حيـــث كانت معظم المكاسب تتركز في قبضة التجار الأوروبيين - والنصـــارى المحليين من مترجمين وتجار وخدم - (١).

وعلاوة على تنازل العثمانيين المسلمين عن مزاولة التجارة ، فـــإنّ بعض ولاة الدولة ساهموا في التمكيـــن للنفـــوذ الأجنبـــي فـــي الميـــدان الإقتصادي ، إذ وجد فرديناند الأول حاكم إمارة توسكانا الإيطاليـــة فـــي الأمير فخر الدين المَعْني الثاني والي بيروت وعلي جنبلاط والي حلـــب حليفين مُهمّين لتحقيق هدفه بإحتكار التجارة في ولاية سورية ، ثم مصـــر لاحقاً (٢) ، كما سعى الحاكم إلى فتح أسواق جديدة لتجارة إمارة إيطاليـــة أخرى هي فلورنسا المجاورة له (٣).

وقد منح الأمير فخر الدين التجار الأجانب في منطقة الشُوف ومدينة بيروت إمتيازات تجارية دون الرجوع إلى السلطان العثماني ، فضلاً عـن الحصول على موافقة مبدئية منه ، كما رغّب الأمـــير التجـــار الأجـــانب والعرب في الهجرة إلى إمارته ، وميناء صيدا على وجه التحديد ، كما قام ببناء الخانات للرعايا الأوربيين على نفقته الخاصة.

وقد بعث ديهه دو كورميمان موفد الملك الفرنسي لويـــس الثـــالث عشر برسالة إلى الملك شرح فيها سماحة فخر الدين المعني مؤكداً أنّه:

" ليس هناك بلد في تركية - أي الدولة العثمانية - يعيش فيه المسيحيون أحرارا كما هم على أرض فخر الديـــن . فـــهم غير خاضعين لغرامات تفرض عليهم ، كما هو عليه الأمر في بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية . ومن ثم فإنّ كل فرد منهم كان يعيش في راحة ، وكان الأجانب يتلقون على هذه الأرض حماية أكثر من أهل البلاد " (٤).

١- حِتّي ، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ص ٣١٩.
٢- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٥٤.
٣- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٥١٣.
٤- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٧٢-٢٧٣ ، ٢٧٥.

ولا غرابة بعد ذلك في أن يحصل الموارنة حلفاء الفرنسيين التقليديين على مكانة متميزة في الإمارة المَعَنية ، حيث تمكنّت الكنيسة المارونية بمفردها من تملك ثلث الأراضي الزراعية في منطقة الجبل ، وشكّلت الطرف الرئيس في بيع شرانق الحرير وخيوطه للتجار الأوروبيين والمحليين على السواء (١).

كما إنتشرت آثار تلك السياسة التفضيلية لحكام لبنان لتطال الولايات العربية المجاورة ، فعندما هاجر الشوام – فراراً بالمذهب الكاثوليكي الذي إعتنقوه – إلى مصر إشتغلوا بالتجارة والصناعة متخذين من المدن المصرية الرئيسة مراكز لنشاطهم ، وقد توالت هجراتهم من الشام بسبب النتائج الإيجابية التي حققتها طلائعهم (٢). وأصبحوا أخصّ عملاء التجار الأوروبيين ، ولكنهم كانوا أكثر خيانة للأمانة حسب تجربة رحالة فرنسي معاصر لهم (٣). كما حصل الشوام على حقوق إدارة جمارك مصر بموجب نظام شراء رسوم الدواوين من الحكومة ، ولم يكتفوا بالرسوم على البضائع المُصدّرة بل قاموا بمزاولة التجارة لحسابهم الخاص ، ومن ثم بيع البضائع على تجار محليين من طائفتهم وبني جنسهم الأمر الذي عزز من نفوذهم في البلد. وأخذت دول أوروبا تتقرب إليهم فاصطفت إمبراطورية النمسا المدعو أنطوان فرعون ومنحته ألقاب تعظيمية في مسعاها لتحويل تجارة المشرق لمصلحة الإمبراطورية ، وكان أنطوان عاملاً على الجمارك فقام بتعيين أخوته وأقاربه أعواناً له لتكريس النفوذ النصراني في البلاد على مرأى ومسمع من المسلمين.

وقد أضرّ الصيارفة الشوام – وغيرهم من اليهود واليونانيين – بإقتصاد البلاد نتيجة الغش والتلاعب وتهريب النقود للخارج ، فضلاً عن إرهاق كاهل الفلاحين وإستغلالهم بالقروض الربوية الفاحشة ، كما حصل بعضهم على الجنسيات الأوربية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ليستفيدوا من الإمتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب من قبيل الإعفاء الضريبي ، فإستحوذوا على الأسواق وتعاونوا مع المُحتل الأجنبي وإنكفئوا على طائفتهم (٤).

١- كوثراني ، مرجع سابق ، ص ٥٤ ، حاشية رقم (٢).
٢- عزباوي ، مرجع سابق ، ص ١٠.
٣- ياغي ، العالم العربي ، ص ١٨٦.
٤- عزباوي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ، ١٢٩.

من ناحية أخرى ، أصبح اليونانيون أقل الرعايا تبعية للدولة العثمانية بسبب تجارتهم الواسعة تحت أعلام الدول الأوروبية وبالذات فرنسا وإنجلترا والبندقية وروسيا ، ومن ثم بدأوا يطالبون بالحكم الذاتي ثم الإستقلال بحلول القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي . كما إستغل الأوروبيون خطأ الوسطاء التجاريّن – اليهود والأرمن ونصارى الشام واليونانيين – غير المقصود بالسعي لتحرير الثغور العثمانية من هيمنة الدولة لإقامة كيانات خاصة بهم ، وإذا بأوروبا تُعمّق نفوذها على حساب أولئك الأشقياء (١).

كما إنّ تمسك الدولة العثمانية بنظام طوائف الحرف بإعتبارها دعامة للدولة والمجتمع ساعد على تعميق الفجوة الإقتصادية مع الدول الأوروبية لأنّ الحكومات في أوروبا إتبعت نظاماً متطوراً إعتمد على تصدير السلع للحصول على المعادن النفيسة ، مما خوّلها حق التدخل في شؤون الصناعات المحلية وتوجيه منتجاتها لغزو الأسواق العالمية ، وكانت تلك إرهاصات النظام الرأسمالي (٢).

وممّا زاد من مصائب الدولة وعجزها عن مجاراة التجارة الأجنبية ، تجاوز القناصل الأوروبيون طبيعة مهامهم الرسمية ، وإنخراطهم في التجارة عبر وسيلة بشعة جداً تمثّلت في إصدار شهادات مزوّرة تفيد بملكيتهم للبضائع الموجودة في الجمارك العثمانية بقصد إعفائها من الرسوم والتفتيش ، بينما كان الجميع يعلم بأنّ القناصل كانوا يتسترون على بضائع تابعة للتجار المحليّين (٣).

وتزامن التغلغل الإقتصادي والثقافي الأوروبي مع تسنّم الأقليّات الأرمنية واليونانية لمناصب ومراكز هامة في الدولة رغم عدم تجاوزهم خُمس إجمالي السكان ، وكذلك قيامهم بتأسيس البيوت التجارية الخاصة بهم من أجل مزاولة نشاط الإستيراد والتصدير (٤).

كما إنّ معاهدات الإمتيازات الأجنبية فتحت البلاد العثمانية بشكل أضر بالتجار الوطنيين ومصالحهم من جهة ، وغدت سيفاً مسلطاً على

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٤٣٢-٤٣٣.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٣٤.
٣- دودويل ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣١٧.

رقاب الرعية العثمانية من جهة أخرى (١). وقامت الشركات الأوروبية التجارية بدور مهم في التجارة الخارجية للدولة ، بينما لم يكن للتجار المسلمين سهم فيها ، ولا حتى القيام بدور الوساطة (٢). ولكن ذلك الأثر السيئ للإمتيازات لم يظهر إلاّ في الفترة المتأخرة من عمر الدولة ، إذ إنّ التجار الأوروبيين إكتفوا بمدينتي حلب وبورصة في التعامل داخل الدولة ، بينما ظلت خطوط التجارة البرية العثمانية تحت أيدي التجار المسلمين إلى حدود القرن الثالث عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، فضلاً عن أنّ التجارة التبادلية لم يزدد حجمها أصلاً حتى ذلك القرن نتيجة الحروب المتواصلة بين الدولة والممالك الأوروبية ، بل إنّ الدراسات المعاصرة تؤكد حدوث إنخفاض في ميزان الدولة التجاري في القرون السابقة بصورة حادة جداً ، ولم يستمر في الإستحواذ على نصيب كبير من تجارة الدولة سوى فرنسا (٣). وقد أكّدت الباحثة التركية المعاصرة حوري ايناn أنّ التبادل التجاري العثماني مع القارة الأوروبية لم يمس منظومة الإقتصاد المحلي للدولة والذي كانت تديره الحكومة العثمانية بقصد جلب السلع الفارهة ، بالإضافة إلى تجارة الترانزيت التي شكّلت مصدر دخل مهم لها (٤).

فيما خلص الباحثان هاملتون جيب وهارولد بوين إلى حقيقة مهمة حول طبيعة الإقتصاد العثماني عموماً والصناعة بصفة خاصة خلاصتها هي التالي :

" كانت الصناعة في البلاد العثمانية تقوم على أسس إقتصادية سليمة فكانت كل منطقة تستغل بصورة رئيسية المواد الأولية التي تنتجها فإذا ما احتاجت إلى إستيراد بعض المواد من المناطق المجاورة لها قايضتها مقابل ذلك بمنتوجاتها المصنوعة " (٥).

١- نوّار ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٠٦.
3- Karpat, op., cit., p.111, 113.
4- Huri Islamoglu-Inan, ed., The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge University Press, Cambridge, 1987, p.64.
٥- مرجع سابق ، ص ٣٢٩.

وتأكيداً لذلك فإنّ المؤشرات الإقتصادية أثبتت أنّ الدولة العثمانية لم تكن تخضع للأجانب في ذلك المجال ، إذ كان حجم التبادل التجاري بين الدولة وأوروبا في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي يميل لمصلحة العثمانيين نظراً لأنّ إجمالي صادرات الدولة إلى كل من فرنسا وبريطانيا كان يفوق حجم الواردات منهما ، كما إنّ إيران والنمسا كانتا تتقدمان على فرنسا في حجم التجارة الخارجية مع الدولة ولم يسبقهما سوى بريطانيا (١). ولكن تحويل الإقتصاد إلى النظام الآلي من خلال المصارف والبنوك ورؤوس الأموال ، وفرض ذلك بالقوة من قبل الدول الأوروبية أحدث إنقلاباً في الميزان التجاري بين الدولة وأوروبا (٢).

ثم إنّ حركة الكشوف الجغرافية وتغيير خطوط التجارة ساهمت في إقحام الدولة في خضم نظام السوق العالمية التجارية في القرنيين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، وأسفر ذلك الإندماج الإجباري عن أزمة مالية خانقة في العملة المحلية ممّا إضطر الدولة للسماح لكل من هولندا وبريطانيا بزيادة إستثماراتهما المالية في بلادها عبر تسهيلات للتجار الأجانب ، وذلك الإندماج في السوق الدولية أضعف الدولة وجعل منها كياناً هامشياً في النظام العالمي لأنّها كانت تبيع مواداً خام من أجل تعبئة خزانتها التي أنهكتها الحروب المتصلة (٣).

ولم يتجاوز الأوروبيون الهدف التجاري إلاّ في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي حين ضعفت الدولة وظهرت إمكانات عمل جديدة تمكنت الدول الأوروبية على أثرها من التدخل في سياسة المنطقة تحت ستار الحماية الدينية ، وذلك من أجل تثبيت نفوذها الإقتصادي.

ثم إنّ الدول الأوروبية المتطورة إقتصادياً جلبت معها جميع أساليبها التجارية إلى أراضي الدولة عموماً ، وبلاد الشام بصفة خاصة مثل العمليات المصرفية والحسابات والتأمينات ، إلاّ أنّ تلك الأساليب الجديدة لم تتلقفها سوى فئة محدودة العدد والتأثير في المجتمع جُلّها من الأقليات الدينية ، والتي لم تقوى أو ترغب في تنشيط التجارة لصالح الأغلبية

1- Michelsen, op., cit., p.191.

٢- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٠٣.

3- Islamoglu-Inan, op., cit., p.77.

المسلمة (١).

كما إنّ الدولة العثمانية لم تفرض على الولايات العربية أو غيرها سوى الأنظمة المتعلقة بسيادة القانون لئلا تُحدث خللاً بالتنظيمات الإقتصادية في البلاد ، وتلك إحدى الحقائق المهمة بخصوص علاقات الدولة العثمانية بالعرب ، والذين يتحملون وحدهم المسئولية عن التسهيلات التي مُنحت للأجانب في بلادهم (٢).

ورغم سلبيّات السياسة الإقتصادية الآنفة التي إنتهجتها الدولة العثمانية ، إلاّ أنّ التغلغل الأوروبي لم يبدأ إلاّ في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، وفي ذلك يؤكد الباحث التركي المعاصر خليل إنالجيك بأنّ الإمتيازات الأجنبية بصفة عامة والتجارية بشكل خاص والتي إمتنّ بها السلاطين كانت إلى ذلك العصر بمثابة المرجّح لإزدهار أو إنهيار النشاط التجاري للدول الأوروبية المتاجرة في الشرق الإسلامي (٣). وشاركه في ذلك الرأي الباحث الفرنسي روبير مانتران مشيرا إلى أنّ هيمنة وإستعمار أوروبا للتجارة والأراضي العثمانية لم يبدأ إلاّ في ذلك القرن ، وكان الإقتصاد العثماني قبل ذلك التاريخ قائماً بذاته ومستقلاً في تبادله التجاري ، كما كان للمسلمين حضورهم البارز في المجال الإقتصادي بموازاة مجال الخدمة العامة في مناصب الدولة المختلفة (٤).

ونخلص ممّا تقدم إلى أنّ السلاطين العثمانيين المتأخرين – من الرّاجح – بنوا قراراتهم على حيثيات تاريخية قديمة عند تجديدهم أو منحهم للإمتيازات الأجنبية ، فضرب دول أوروبا ببعضها إنتفت فائدته في ظل كثرة المستفيدين من التسهيلات التجارية والقضائية ، وكذلك ضعف الدولة الكبير وحاجتها إلى الحفاظ على أسرارها ومقدراتها. ولذلك فإنّ ركون السلاطين المتأخرين إلى وسيلة واحدة في التعامل مع الغزو الأوروبي المتواصل إعتماداً على نجاح تجربة السلاطين المتقدمين مع فرنسا وبريطانيا وهولندا لم يكن موائماً للتغيرات التي طرأت على قوة وموارد الدولة والبلاد الأوروبية المُسالمة والمُعادية على السواء ، إذ كان

١- الصبّاغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٣٣ ، ٨٥٩.
٢- برو ، مرجع سابق ، ص ٢٥.
3- Inalcik, op., cit., p.188.
٤- مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣١٨.

من الواضح رجحان كفة الطرف الأوروبي نتيجة سنوات مديدة من الإمتيازات العثمانية من جهة ، ومئات من الرحلات والأبحاث ، والدارسات العلمية من جهة أخرى. وأبلغ وصف لحالة التبعية الإقتصادية التي وصلت إليها الدولة العثمانية بأن السحر إنقلب على الساحر حيث تكونت لدى الدول الأوروبية تجربة ضخمة جدا عن العالم الإسلامي والدولة العثمانية جعلت سلاح الإمتيازات الأجنبية الناجع يرتد في صدر الدولة ، في الوقت الذي فقدت فيه درعها الحصين وذراعيها القوية.

المبحث الخامس
إقصاء الشريعة الإسلامية
وتحكيم القوانين الوضعية

إن الهجمات الصليبية على العالم الإسلامي إنطلقت في الماضي - ولا تزال - من موقف الأوروبيين المعادي للدين الإسلامي الحنيف ، ولذلك فجميع الأسلحة كانت مشروعة في عرفهم للقضاء على الرسالة الخاتمة. وإعتبرت أوروبا النصرانية أراضي الدولة العثمانية حمى مستباحا خاصة في عصر ضعفها وتأخرها عن ركب الحضارة المدنية ، وإستغلت الظروف المواتية لتنفس عن مكنونها الدفين بحق شريعة التوحيد ، ولتفرض نظام مدني جديد على الدولة تكون مرجعيته أقوال - بل أهواء السياسيين - ظنا منها أن العقائد الراسخة والسليمة يمكن زحزحتها بتأثير الماديات الغربية ، أو لباقة وكياسة - وربما بطش - المستغربين المتنفذين من المنتسبين إلى الإسلام. وهذا المبحث ينقب عن أثر الإمتيازات الأجنبية التي حصلت عليها فرنسا وبريطانيا وروسيا في التمكين لتلك الرغبة الأوروبية الجامحة بإقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية.

لقد مرت فرنسا بتجربة فريدة على الصعيد الأوروبي تمثلت في الثورة الفرنسية التي قامت في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، وقضت على المؤسسة الملكية التقليدية إلى غير رجعة ، ولا غرابة في أن تتولى الجمهورية الفرنسية الجديدة نشر الدعوة إلى النظام السياسي الحر - الليبرالي - حول العالم. ونظرا لتعارض المصالح السياسية والإقتصادية الهائلة لفرنسا في الدولة العثمانية مع الإنتماء الديني للأخيرة ، فإن الفرنسيين وجدوا ضالتهم في نشر الفكر التحرري للتمويه على مكنونات صدورهم ، وإستغلت فرنسا وجود بعثاتها السياسية في أراضي الدولة العثمانية في الترويج للأفكار المنادية بنبذ الشريعة الإسلامية وإستبدالها بالقوانين الوضعية ، وسعت إلى تهيئة الشعب المسلم لتقبل تلك الآراء النشاز بصورة غير مباشرة. إذ أصدرت السفارات ألوانا من الصحف والنشرات المختلفة بهدف نقل أخبار المجتمع والأمة الفرنسية إلى جاليتها المقيمة في أراضي السلطان ، وبقصد تعريف رعايا السلطان بالحرية المزعومة في فرنسا - والمفقودة في الدولة. ونظرا لخطر تلك الصحف على الأمن العام - لأن فيها تحريض غير مباشر لرعايا السلطان على الثورة على النظام الوراثي - فكانت الدولة تمنع إصدارها إلا إن السفارات ما تلبث أن تخرجها في عنوان جديد دون المساس بمضمونها.

ومما يذكر في هذا الصدد كثرة المطبوعات الفرنسية التي صدرت في إسطنبول وسرعة إختفائها ، فعلى سبيل المثال أصدرت السفارة الفرنسية في إسطنبول في عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥ م صحيفة إسمها "بوليتين دي نوفيل " - أي النشرة الجديدة - ، وفي العام التالي إستبدلتها بصحيفة " لا جازيت فرانسيز دي كونستانتينوبل " - أي صحيفة الفرنسيين في القسطنطينية ، ثم في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م تغير إسمها إلى " ميركور أورينتال " - أي المؤشر الزئبقي. وقد تلاشت جميع تلك الصحف بسرعة كما هو واضح ، لكن أعيد إحيائها في سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٤م ، فظهرت جريدة " لوسميرنيين " ، ثم في العام التالي " سبيكتاتير اورينتال" ، وأعقبها " كوريير دوسميرن " في سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٨م ، والملاحظ أيضا عدم إستمرارية تلك الصحف في الصدور أسوة بسابقاتها. ورغم التركيز الفرنسي الواضح على العاصمة السياسية للدولة العثمانية ، إلا أن مدينة القاهرة العاصمة العلمية للمسلمين لم تغب هي الأخرى عن مخططات الفرنسيين حيث صدرت فيها صحيفتا " كوريير دو جيبت " و " ديكاد ايجبسيان " إبان الإحتلال الفرنسي لمصر في الفترة ١٢١٣-١٢١٧هـ/١٧٩٨-١٨٠١م. ويؤكد المؤرخ الفرنسي روبير مانتران أن جميع تلك الصحف كانت موجهة للقراء الفرنسيين حيث كانت تنقل لهم أخبار فرنسا ونتفا من أحداث البلاد العثمانية (١).

من ناحية أخرى ، رضخت الدولة العثمانية من جانبها إلى مطالب الدول الأوروبية بإعادة النظر كليا في القوانين التشريعية في البلاد ، ويعتبر خط كلخانة الذي أصدره السلطان عبدالمجيد الأول في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م نقطة تحول إلى الاصلاحات في تاريخ القوانين والأنظمة الوضعية في الدولة حيث بدى واضحا حجم تأثر النظام الجديد بالمبادئ السياسية التي تضمنتها الدساتير الأوروبية الوضعية (٢). وبصورة أدق فإن الخط المذكور بني على القواعد الأساسية للإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن ، والذي صدر في عام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م عقب قيام الثورة الفرنسية على النظام الملكي الإقطاعي - بحسب رأي الباحث ستانفورد شو - (٣).

١- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٨.
٢- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٩٨.
3- Shaw, op., cit., vol.II., p.61.

ويزول العجب من تنكب الدولة العثمانية عن الصراط السوي عند معرفة هوية الساسة الذين وضعوا ذلك الخط السلطاني ، فبعد وفاة السلطان محمود الثاني تولى السلطة ومنصب الصدارة العظمى مصطفى رشيد باشا وأعوانه ، وقد سبق للباشا العمل سفيرا للسلطان في لندن وباريس ، تأثر بمشاهد المدنية الفارغة في تلك العواصم ، فرأى أن إصلاح أحوال الدولة العثمانية يجب أن يبدأ بتحسين أوضاع النصارى فيها ومراعاة مصالحهم ، كما إنه ذهب شوطا بعيدا للحصول على دعم رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون لخططه الإصلاحية (١).

وإستبشر الأوروبيون بالإصلاحات خيرا كثيرا لدرجة أنهم إعتبروها بداية العهد الأعظم للدولة العثمانية ، والسبب في ذلك تأكيد الخط السلطاني على مساواة الرعية جميعها أمام القانون ، وكذلك إشارته للبحث عن حلول ناجعة لمشاكل الدولة بعيدا عن دستورها المستمد من الشريعة الإسلامية (٢).

ولقد أيدت الجمهورية الفرنسية اللادينية خط كلخانة والإصلاحات التي تضمنها لأنها رأت في إدخال النظم الأوروبية إلى الإدارة العثمانية نفعا كبيرا لها تمثل في فتح مجالات إقتصادية وسياسية وتنصيرية واسعة جدا في الأراضي العثمانية (٣).

وبعد مضي سبعة عشر يوما فقط من صدور الخط السلطاني كانت الإرسالية التنصيرية الأولى تغادر ميناء مرسيليا الفرنسي بإتجاه العاصمة إسطنبول حاملة معها الأفكار العدائية ضد المسلمين وكتابهم ونبيهم ، وفور وصول تلك البعثة المكونة من سبعة قسس قامت بتجهيز وإفتتاح مدرسة دينية ، وخلال ثلاث سنوات بلغ عدد المنتسبين للمدرسة خمسمائة طالب ، ثم تبع القسس الأخوات الراهبات بإنشاء دار للأيتام (٤).

كما أخذ النفوذ الفرنسي في النمو داخل المؤسسات الحاكمة في الدولة العثمانية أيضا بصورة غير مباشرة ، ففي سنة ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠.

2- Edwin Pears, Life of Abdul Hamid, Arno Press, N.Y., 1973, p.2.

٣- عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.

٤- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٦١.

أصدر الصدر الأعظم رشيد باشا قانونا تجاريا إقتبسه من الأنظمة التجارية الفرنسية السائدة في ذلك العصر ، كما أنشأ محكمة خاصة بالتجار الأجانب تتكون من قضاة أتراك وأوروبيين للفصل في خصومات الرعايا العثمانيين والتجار الأجانب (١). وشجعت تلك الخطوة فرنسا لعرض مساعدتها على الحكومة العثمانية في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م حيث قدمت مسودة لقانون العقوبات الجنائية للإستئناس والإسترشاد بها في صياغة قوانين البلاد المحلية ، ثم كررت فرنسا فعلتها ثانية في سنة ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م إذ أرسلت نسخة من القانون البحري لتزويد العثمانيين بقوانين مستقرة وشاملة (٢).

إن سبب إصدار خط كلخانة هو نتيجة للأزمة السياسية التي نشبت بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا والي مصر حيث تدخلت الدول الأوروبية للصلح بينهما ، وقد أعجبت أوروبا بفكرة الضغط على العثمانيين لإنهاء حروبهم مع أعدائهم وتحقيق مكاسب سياسية لمصلحة الأقليات ومن ورائهم دول أوروبا ، فإستغلت الأزمة السياسية الأخرى التي ظهرت بين الدولة وروسيا في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م لإستصدار قرار سلطاني بضغط من فرنسا وبريطانيا – لقطع الطريق على روسيا – أطلق عليه خط همايون – أو منشور التنظيمات والإصلاحات الخيرية ، والذي أكد على المساواة في المعاملة بين الرعية لكن مع إبقاء حقوق وإمتيازات رؤساء الطوائف النصرانية مثل إنتخاب البطريرك وتحديد رواتب رجال الدين وإنشاء المحاكم الخاصة ، والسماح للنصارى بالإلتحاق بالمدارس الرسمية والوظائف الحكومية وتملك العقارات ، وعدم تحقيرهم في الخطب (٣).

وقد غلب على صياغة ولغة ذلك الخط السلطاني صفة التخلي عن الماضي العثماني بشكل ملفت للنظر ، فللمرة الأولى يصدر أمر سلطاني لا يتضمن إشارات إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، أو الإستشهاد بنصوصهما كما جرت العادة ، وكذلك تم إغفال التاريخ العثماني والإنجازات العظيمة للدولة. كما إن السلطان عبد المجيد الأول وعد بفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية والاستعانة بالخبراء ، وكذلك السماح بإنشاء البنوك والمحاكم التجارية المختلطة لتتولى الفصل بين

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٨-٨٩.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤١٤-٤١٥.

العثمانيين والرعايا الأجانب (١).

وزيادة في تغريب القوانين ، حصل الصدر الأعظم رشيد باشا على فتوى من مجلس العلماء حول رد شهادة الكافر ضد المسلم تجيز للحكومة إتخاذ ما تراه مناسبا لمصلحة البلاد شريطة موافقة السلطان. ومنذ ذلك الوقت بدأت التشريعات الجنائية والقضائية وقوانين الأراضي والمرافعات تصدر بموجب تلك الفتوى ، كما إستغلت فرنسا وبريطانيا وروسيا تلك الفتوى الشرعية في إدعاء حق حماية الكاثوليك ، والبروتستانت والدروز والأرثوذكس لاحقا (٢). كما نتج عن تلك الرخصة الشرعية والتنازلات السياسية في خط همايون حدوث مجزرة بشعة في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م بين الموارنة والدروز تولى غرس بذورها القنصل الفرنسي في بيروت وشاركه قناصل أوروبيون آخرون ، حيث دمرت مئات القرى وأحرق مثلها من الكنائس والأديرة ، كما قتل قرابة عشرين ألف شخص نصراني ، فتدخلت فرنسا لحماية النصارى (٣).

كما سلطت فرنسا على الدولة العثمانية جندي آخر من اللادينيين يدعى أحمد رضا تزعم المعارضة في الخارج وأسس حزب الاتحاد والترقي. وقد درس في مدرسة ليسيه جالاتا سراي التي أنشأها الفرنسيون في مدينة إسطنبول ، ثم أقام في فرنسا بعد إتمام دراسته حيث أصدر صحيفة " مشوره " ، ثم ألف في سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٥م كتاب "الواجب والمسئولية : الجندي " دعا فيه الجيش صراحة للإنقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني (٤). ثم قادته قناعته الخاصة إلى التحالف مع سائر أعداء الدولة عموما ، والسلطان عبدالحميد الثاني على وجه الخصوص. وكان أحمد رضا على صلة بالزعيم الصهيوني ثيودور هرتزل والذي عرض على السلطان إمكانية تدخله الشخصي لإيقاف حملات المعارضة الصادرة من باريس والتي كانت يتزعمها أحمد رضا شخصيا (٥). ولم تكن تلك هي العلاقة اليتيمة التي جمعت أحمد رضا بأعداء الإسلام ، إذ حصل على تزكية من الجمعية الإسرائيلية في مصر لتولى رئاسة حزب

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢١٢.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٤ / ص ١٨١٢-١٨١٣.
٣- الجميل ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢-٤٣٣.
٤- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٢٣٠-٢٣١.
٥- الفاتح ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

الإتحاد والترقي إبان تأسيسه (١).

وتبنت فرنسا معارض آخر هو نجيب العازوري من الكاثوليك السوريين ، والذي رحل في ظروف مجهولة إلى باريس حيث تربى على أيدي الساسة الفرنسيين ، ثم أسس جمعية عصبة الوطن العربي التي ضمت إليها المنفيين العرب في فرنسا. وأصدر مجلة شهرية عنوانها "الاستقلال العربي" دعا من خلالها العرب لتحرير بلادهم من الإحتلال التركي على حد زعمه ، وطالبهم بنبذ الرابطة الدينية وإستبدالها بالوطنية ، معلنا ضرورة فصل الدين عن الدولة ، وكان العازوي يشيد بالحملات الصليبية الفرنسية بإعتبارها ذات فائدة للبلاد العربية وغيرها (٢).

ولم تحتاج فرنسا في ظل وجود فئة من المستغربين في الدولة العثمانية من طينة رضا والعازوري وغيرهم إلى إنتداب موفدين عنها لفرض القوانين الوضعية وإقصاء الشريعة ، وإنما سخرت مكتب البريد الخاص بها في حي غلطه بإسطنبول لنقل رسائلهم إلى الداخل ، إذ إعتمدت حركة " تركيا الفتاة " المعارضة منذ ظهورها في المنفى على المكتب المذكور لنشر الكراسات السرية والصحف الممنوعة التي كانت تحمل فكر قادة الحركة وأذنابهم ، وكان ذلك المكتب – وسواه من مكاتب الدول الأوروبية الأخرى – قد بدأ العمل منذ القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي في أرض الدولة بحجة سوء النظام البريدي العثماني ، وكانت لديه حصانة ضد الرقابة. وفي الجملة ، فإن عدد المكاتب البريدية الأوروبية بلغ سبعة وخمسين ، وقد بذل السلطان عبدالحميد الثاني جهودا كبيرة لإلغائها وخاصة في ظل الإصلاحات التي طالت البريد العثماني ، لكن إعتراضات الدول الأوروبية حالت دون نجاح مسعاه علما بأن عذرهم قد إنتفى.

كما كرست فرنسا دورها في تغريب الفكر الإجتماعي والقانوني على التراب العثماني من خلال تبنيها ونشرها للجمعيات الماسونية فإستطاعت بتلك الوسيلة جذب أعيان البلاد والمتنفذين فيها. وكان محفل إتحاد الشرق الماسوني الذي تأسس في العاصمة إسطنبول في سنة ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م على إرتباط وثيق بفرنسا ، وقد ضم في عضويته

١- الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.
٢- الشوابكة ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ وما بعدها.

أشخاص من فرنسا ودول أوروبية أخرى جلهم من التجار والصيارفة والحرفيين والمحاميين ، ومن الأقليات وبالذات اليهود واليونانيين ، بينما شكل الأرمن السواد الأعظم ، وكان غالبيتهم من الصيارفة والتجار وموظفي الدولة. والمثير في الأمر وجود خمسين مسلما من العسكريين في المحفل يعادلون ثلث إجمالي الأعضاء ، بالإضافة إلى بعض رجال الدين ، كما نجح المحفل في إستقطاب رؤوف بك المعاون الأول للسلطان ، وجميل بك المسؤول عن غرفة السلطان الخاصة ، وكذلك مفتش في وزارة الشرطة ، وإثنين من الولاة بالإضافة إلى رئيس مجلس الدولة المدعو إبراهيم أدهم ، وكان أولئك الأعضاء يمثلون عددا ضئيلا من الرجال المستنيرين والمصلحين في الدولة حينها ، بحسب رأي المؤرخ الفرنسي مانتران.

كما إن خلفاء السلطان محمود الثاني وبالأخص عبد المجيد الأول وعبدالعزيز ومراد الخامس تشبعوا بالفكر الأوروبي التغريبي ، ورأوا في الإصلاحات السياسية والإجتماعية الحل الأنسب لمشاكل الدولة. وكان السلطان مراد الخامس أكثرهم أهلية – في نظر المؤرخ الفرنسي مانتران – ليكون ملكا مصلحا ، وكان مراد قد تقدم بطلب الانضمام إلى المحافل الماسونية ، وفي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٢م تم قبوله في المحفل الشرقي الفرنسي الكبير (١).

وبعيدا عن أراضي الدولة العثمانية ، توجت فرنسا جهود عقود من الشد والجذب في ولايات شمال افريقيا المسلمة بإجبار سلطان المغرب الشاب على إصدار أمر يلغي بموجبه العمل بأحكام الشريعة الإسلامية في أوساط رعيته المنتمين إلى قبائل البربر ، وسنت لهم قانونا من العرف البربري يسيرون عليه بحجة أن البرابرة طلبوا ذلك (٢).

وبعد إستعراض دور فرنسا في محاولات حث الدولة العثمانية على نبذ الشريعة الإسلامية وإحلال القوانين المدنية مكانها يتضح أن الإرادة السياسية للسلاطين كانت الموجه الرئيس لمؤشر بوصلة التغيرات قربا أو بعدا عن الإسلام ، وبحسب الإحتياجات الأمنية للدولة ، بينما تراجع دور الإمتيازات الأجنبية في تلك الفترة كوسيلة لإنتزاع تسهيلات فردية للدول ، وأصبحت الإصلاحات الداخلية للدولة بمثابة القناة التي ربطت فرنسا

١- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٦٥ ، ٨٠ ، ١٨٨.
٢- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٣٣٠.

بالأقليات الدينية والعرقية. كما إعتمدت فرنسا على وسيلة أخرى لبث الدعوة إلى اللادينية عبر أذنابها من المستغربين المبهورين بالحضارة الأوروبية لادخال الدساتير الوضعية وإلغاء الشريعة الالهية ، وقد شكلت المعارضة في المنفى جسرا عبرت من خلاله إلى الوعي السياسي في الداخل ، وإستغلت الإمتيازات الخاصة بحصانة البريد لتهريب الأفكار الملوثة لتلك الزمرة الموتورة. خلاصة الأمر أن المستجدات السياسية والإجتماعية الموافقة لأهواء فرنسا شكلت قوة دفع كبيرة لإملاء القوانين الوضعية على المجتمع العثماني ، بينما كان دور الإمتيازات الأجنبية القائمة في تلك الحقبة مساندا وثانويا.

حصلت بريطانيا – في المقابل – على نصيبها من الغنيمة العثمانية في عصر الضعف ، ولكن بطرق بطيئة وأكيدة بحسب أسلوب المكر الإنجليزي المعروف ، كما شاركت في اللعبة السياسية الكبيرة والخطرة مع الدول الأوروبية الأخرى لتحقيق أفضل مكسب ممكن من خلال الإصلاحات السياسية القائمة في الدولة تارة ، وبإستغلال المعارضين في الخارج ، ومؤسسات التعليم الجامعي التي كانت تشكل إمتدادا طبيعيا لها في الدولة تارة أخرى.

فقد إشترطت الحكومة البريطانية لتقديم دعمها العسكري ضد المخاطر المحدقة بالدولة العثمانية أن تقوم الأخيرة إبتداءا بإجراء إصلاحات سياسية جذرية ، فكان خط كلخانة العربون الذي دفعه السلطان مقدما ، علما بأن بريطانيا كانت تسعى من وراء ذلك إلى إيجاد حاجز في وجه التوسع الروسي بإتجاه البحر الأسود والمياه الدافئة في الشرق الأدنى ، في الوقت الذي تعزز فيه علاقتها بالسكان النصارى المحليين عن طريق تطبيق قوانين المساواة والحقوق الإنسانية التي طالبت بها من أجلهم (١).

ولم تقنع تلك التنازلات الساسة الأوروبيين بتاتا لأنها حرمت دولهم مبدئيا من التذرع بفرض الحماية على نصارى الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها ، بينما لم تنقطع مطالب الدول النصرانية بالمزيد من التنازلات. وقد وجدت في أزمة القرم بين الدولة وروسيا فرصة سانحة لتحقيق مكاسب جديدة ، إذ صدر إثرها خط همايون الذي جمع للأقليات النصرانية بين المساواة القانونية والإمتيازات الأجنبية وما تضمنته من إستثناءات

١- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠-٢٠١.

إقتصادية وسياسية ودينية في تناقض قانوني فريد. وأشعلت تلك التسهيلات نار الهوية القومية والعرقية للنصارى الذين إرتموا في أحضان القوى الأوروبية المتعاطفة معهم ظاهرا للحصول على الإستقلال السياسي عن السلطان ، وذلك بعد عقود من إستقلالهم الإقتصادي الذي أرساه الأوروبيون. وقد عبر السفير البريطاني في إسطنبول أثناء تلك الأزمة عن نهج بلاده الملتوي في التعامل مع الدولة المنهكة ، إذ برر إمتناع بلاده عن تقديم العون للسلطان ضد العدوان الروسي بسبب رفض شهادة غير المسلم في القضاء العثماني ، وكأن الحكومة البريطانية توحي إلى العثمانيين بأن عليهم أن ينبذوا الشريعة الإسلامية بصفة عامة وأحكام أهل الذمة على وجه التحديد – إن أرادوا النجاة من الخطر الروسي – (١).

من ناحية ثانية ، تلقفت بريطانيا دعوة المعارضة العثمانية في أوروبا لأنها رأت فيها وسيلة أخرى تضاهي في جدواها الإصلاحات والإمتيازات. وقد جسد حزب الإتحاد والترقي بعض أهم أهداف وطموحات الساسة الإنجليز في البلاد العثمانية ، وبخاصة مطالبة رموز الحزب بتحرير المرأة المسلمة وحثها على تقليد النموذج الأوروبي بحجة التقدم والتعليم والتطوير. وقد وجدت تلك الدعوة صدى لدى بعض النسوة حيث تم تأسيس أول جمعية نسائية سياسية وإجتماعية في مطلع القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي بزعامة خالدة أديب ، ومن ثم بدأ السفور والإنحلال الأخلاقي في البلاد ، وكانت الجمعية على صلة وثيقة بالحركة النسائية في إنجلترا. وقد فطن المؤرخ الفرنسي روبير مانتران إلى خطورة حركة تحرير المرأة المشبوهة على الأمن القومي للدولة العثمانية ، فأكد في دراسته المستفيضة عن الدولة أن سجالا كبيرا دار في الوسط العثماني الحاكم حول مسئولية حركة التحرير عن الهزائم التي تعرضت لها جيوش الدولة في شبه جزيرة البلقان (٢).

إن تلك الحقيقة التي نطق بها مؤرخ فرنسي – والتي ربما كان مبعثها توتر العلاقات البريطانية الفرنسية المستمر – تشير إلى أن الإنجليز لجئوا إلى وسائل إبتزاز سياسي لم تكن متاحة من قبل ولا تندرج تحت مواد معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي كانت تربطهم بالدولة ، ومعنى ذلك أن الإمتيازات لم تعد السلاح الوحيد الذي أشهرته بريطانيا في وجه العثمانيين إذ دخل عنصر جديد في معادلة القوة البريطانية في ذلك

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٤ / ص ١٨١٢.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٢٥٤ ، ٢٥٧.

العصر.

كما إن بريطانيا وجدت في شخص الأمير مصطفى فاضل باشا شقيق خديوي مصر سندا قويا لتحقيق هدفها في التخلص من السلطان عبد العزيز (١٢٧٧-١٢٩٣هـ /١٨٦١-١٨٧٦م). وكان الباشا من أبرز أعضاء الماسونية في مصر ، وقد سخر ثروته الخاصة لخدمة الثائرين على السلطان من أدعياء الإصلاح السياسي والقانوني (١). وقد إعترف السفير البريطاني هنري اليوت في مقالة كتبها في مجلة " القرن التاسع عشر " بدعمه الشخصي وحثه لمدحت باشا في محاولاته الرامية إلى خلع السلطان عبدالعزيز. ولم تكن تلك المساعي مكرمة شخصية وإجتهاد فردي من قبل السفير ، بقدر ما كانت تحقيقا لرغبة دفينة في تمكين اللادينيين من إحكام قبضتهم على البلد (٢). وكان الأمير قد أسس في سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٥م جمعية " العثمانيين الشبان " بالمشاركة مع الكاتب علي سواوي ، وضياء باشا ، ونامق كمال ، وقد مارست الجمعية نشاطها في السر للترويج للأفكار المنادية بالإصلاح الدستوري ، فتم نفي المؤسسين إلى أوروبا لمدة خمس سنوات تشبعوا خلالها بالفكر الغربي ، ثم عاد علي سواوي ليقود إنقلابا على السلطان عبدالحميد الثاني ، وبمشاركة رئيس المحفل الماسوني في إسطنبول (٣).

كما توسع دعم بريطانيا للمحافل الماسونية ليشمل عامة الشعب وبخاصة فئة الشباب ، وقد آتت تلك السياسة ثمرتها إذ إنضم عدد كبير من الشباب إلى جمعية " الأتراك الشبان " الثورية ، وكان جلهم من المنتسبين لعضوية المحفل الماسوني الإنجليزي نظرا للفوائد المالية التي منحها لهم (٤). وقد وجد بعض الشباب من خريجي الكلية السورية الإنجيلية - الجامعة الأمريكية لاحقا - في أولئك الماسونيون سندا وحليفا قويا لهم للثورة على الخلافة العثمانية ، فأسسوا معا جمعية سرية في سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م لتنظيم الثورة وبث روح القومية العربية (٥).

١- بيومي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ، حاشية رقم (٦١).
٢- أورخان علي ، السلطان عبد الحميد الثاني ، حياته وأحداث عهده ، دار الوثائق ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، ص ٧١.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٧.
٤- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ ، حاشية رقم (١).
٥- انطونيوس ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.

وبإستعراض دور بريطانيا في نشر الفكر التغريبي ونبذ الشريعة الإسلامية في الدولة العثمانية ، نخلص إلى أن الإمتيازات الأجنبية لم تكن الوسيلة التي لجأت إليها لتحقيق تلك الأهداف ، بل إستجدت ظروف وتيسرت سبل لم تكن معهودة من قبل لخدمة مصالح الإنجليز في الدولة ، كان من أبرزها قيام حركات المعارضة في الخارج ، والثورات القومية في الأطراف والداخل ، وإنتشار مذهب اللادينية والماسونية في أوساط النخبة الحاكمة والمثقفة. وكل ذلك جعل من الإمتيازات الأجنبية وسيلة قديمة لا تتناسب مع متطلبات العصر وطبيعته ، حيث تفشى الضعف في أوصال الدولة ، وكثرت تنازلاتها السياسية ، وباتت أرضا خصبة لأهداف الأوروبيين.

ربطت روسيا - في المقابل - معظم أنشطتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية في الدولة العثمانية بالأقليات الأرثوذكسية التي كانت تجمعها بهم وحدة الدين والعرق ، ولم تستجد ظروف تحول دون إستمرار تلك العلاقة المشبوهة بين الطرفين ، ولذلك لم يكن مستغربا قيلم بعض الأشقياء بمهمة الدعوة إلى التغريب بالأصالة عن أنفسهم وبالوكالة عن روسيا القيصرية.

فقد أحكم أتباع الكنيسة الأرثوذكسية من رعية السلطان قبضتهم على الشؤون الخارجية للدولة ، وكانوا مرجعا للسلطان في الشؤون الداخلية والعسكرية بسبب إتقانهم للغات الأجنبية وإطلاعهم على الشؤون العالمية. ثم إن سماح الدولة لهم بالإشراف على المدارس الرومية اليونانية خولهم حرية الحركة والسعي إلى بعث فكرة اليونان الكبرى ، وبخاصة في أوساط طلاب مدرسة كنيسة حي الفنار الدولية التي كانت معهدا لإعداد الموظفين في الدولة والثائرين عليها في آن واحد (١).

كما إضطرت الدولة إلى إشراك طوائف الأقليات من اليونانيين والأرمن واليهود في مجلس شورى الدولة الذي تأسس في عام ١٢٨٨هـ /١٨٦٨م نظرا لإلمامهم باللغات الأجنبية ، وتمتعهم بالقدرة على التكيف مع مناهج الإدارة المستحدثة والمستوردة من أوروبا (٢).

وفي المقابل ، فإن المترجمين كانوا يديرون العلاقات بين الصدر

١- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٤٠-٤٢.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٧.

الأعظم ومساعديه من جهة وبين سفراء الدول الأجنبية من ناحية أخرى ، فتمكنوا من القيـــام بدور خطير في هدم الدولــــة والتلاعــب بمقدراتـــها وخيانتها. كما عملوا في إدارة الأسطول البحري ، وعهدت إليهم الدولـــة بالعمل في إدارة أقاليم الأفلاق والبغدان التي كانت مقرا للفتن والثـــورات لعدة قرون. وكذلك فإن الكسندر مافروكار داتو رئيس تراجمـــة الديـــوان السلطاني بث روح النزعة الرومية في ولاية الأفلاق بعد تنصيبه أمــــيرا عليها ، وتمكن من جمع الأمراء المحليين تحت سلطته فباتت أشـــبه مـــا تكون بولاية رومية وليس عثمانية. بينما ألقت الدولة العثمانية القبض على بعض الخونة في البلقان وبحوزتهم خطابات تحريضية ضدها ، فأرســلتها لديوان الترجمـــة حيث أول اليونانيون حقيقة الموضوع لحمايــــــة بنـــي دينهم (١).

لقد هيأت تلك الظروف والإمكانات للأقليات وضعا متميزا تمكنـــوا من خلاله تحقيق إختراقات كبيرة على أكثر من جبهة سواءا بالإتصال مع الأعداء ، أو الإطلاع على الشؤون الخاصة للدولــــة ، أو التـــأثير علـــى مداولات المجلس النيـــابي بما يخدم مصالحـــهم الذاتيـــة ورغبتـــهم فـــي الإستقلال ، وذلك من خلال التركيز على الوطنية والنظـــام الدســتوري العلماني وبالتالي إقصاء الشريعة الإسلامية مباشرة من أنظمة الحكم فـــي الدولة. وتلك مرحلة متقدمة لم تبلغها أي دولة أخرى ، فقد كانت فرنســـا وبريطانيا تعتمدان على المنشقين المنفيين في أوروبا ، بينما كان للـــروس جنود على أرض المعركة السياسية والفكرية.

من جهة أخرى ، قام التجار والصيارفة من الأقليات بمزاولـــة دور لا يقل خطورة عن المترجمين في الديـــوان الســلطاني نتيجـــة قيامـــهم بالوساطة بين أوروبا والدولة العثمانية ، وتمكنوا من نشر وترويج أسلوب الحياة الأوروبية والفلسفات والعلوم بين المسلمين. والأهم من ذلـــك كلــه قيامهم بدعم رياح التغريب من خلال تقديم القروض للمســـتثمرين لبنـــاء المنشآت العامـــة التي كانت تخدم تلـــك الأغراض مثل المسارح العامـــة والملاهي وغيرها من بؤر الفساد والانحلال - مما إعتبر مـــن علامـــات المدنية عند القوم في ذلك العصر (٢).

أما في مجال الفن والثقافـــة - كما يقـــال - فإن رعية السلطان من

١- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٤٣ وما بعدها.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨١.

الطائفة الأرمنية كانوا أول من أسس المسارح في البلاد وبالتحديد في العاصمة إسطنبول. ثم قام شخص نصراني سوري في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م بشراء مسرح مملوك لأحد الإيطاليين وعرض عليه أول مسرحية علنية في تاريخ الدولة العريق ، فيما قام أحد الأثرياء اليونانيين في سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م بإصدار أول صحيفة على الطراز الأوروبي في الدولة أطلق عليها إسم " ديوجون " (١). ونقل الأرمن من خلال المسرحيات التي عرضوها في البلاد نمط الحياة والفكر في أوروبا ، والتي إقتبسوها عن روايات لمؤلفين مشهورين مثل فيكتور هيجو وموليير ، والتي كانت تتحدث في جلها عن إيجابيات الحضارة الغربية وإعلاء شأن بعض الأفكار مثل حب الوطن والحرية والعدالة. وقد إنخرط بعض السذج والمفتونين من المسلمين في تمثيل تلك المسرحيات لاحقا.

كما إنتقلت عدوى الحضارة المدنية الأوروبية أيضا إلى مجال البناء ، حيث تنافس الناس في تصميم منازلهم وفق النماذج الغربية ، وكان على رأسهم السلطان محمود الثاني الذي هجر قصر طوب قابي سراي لينتقل إلى قصر طولمه باخشي الذي بني على الطراز الأوروبي ، كما أخذ السلطان بتقليد ملوك أوروبا في أزيائهم ونشاطهم الترفيهي ، وتبعه في نمط الحياة الفارهة الوجهاء وكبار الموظفين. كما أنشأ السلطان المدارس العلمانية الأولى الخاصة بالصغار والكبار حيث تدرس العلوم إلى جانب التعليم الديني واللغات الإسلامية والغربية ، فإنتشرت اللغة الفرنسية حينها وكثر إستعمالها. وطرأت ظاهرة غريبة أخرى على تصرفات علية القوم حيث إزداد ترددهم على مساكن التجار والمستشارين الأجانب والإختلاط بهم (٢).

وظهرت علامات أخرى للغزو الثقافي الأوروبي للدولة العثمانية تمثلت في الأزياء والحفلات الخاصة ، وقام الرعايا غير المسلمين عموما والأرمن على وجه الخصوص بتقليد لباس الأوربيين ، وإقامة المناسبات الإجتماعية المختلطة بين المسلمين والنصارى. وقلدهم في ذلك الرعايا العثمانيون المسلمون ، وعلى رأسهم السلطان عبدالمجيد الأول الذي حضر زواج إبنة أحد الأعيان ويدعى فوتياديس بيك. وتفشت تلك السلوكيات المريضة في المجتمع العثماني وفي أوساط النخبة بصورة

1- Brande and Lewis, op., cit., p.323.

٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٩ ، ٧٢.

أوضح ، وقد ساءت الأوضاع وتدهورت الأخلاق حتى إن أحد كبار المسئولين العثمانيين طلب في مناسبة زواج خاصة من أحد العسكر الرقص مع بعض النساء النصرانيات ، وهو سلوك لم يكن مقبولا في الماضي القريب (١).

وقام النصارى – واليهود – كذلك بمهمة ترجمة الكتب والأعمال الأدبية والتاريخية التي عزف المسلمون عن الإضطلاع بها ، مما أسهم في لحاق الدولة بركب الحضارة المادية الأوروبية (٢). كما لعب أصحاب الحرف – ومعهم بعض الأوروبيين – دورا مهما في نشر الإصلاحات المزعومة ، وفي مقدمتهم الأطباء والصيادلة والمهندسون والميكانيكيون والمحامون ، وقد سعوا إلى غرس تلك المفاهيم في التلاميذ ليتولوا حمل مشاعل التجديد (٣).

بالإضافة إلى الأقليات النصرانية ، فإن بعض رجال الدولة العثمانية مارسوا أدوارا فعالة للتمكين للمنهج اللاديني في البلاد ، ومن أبرز أولئك رشيد باشا الصدر الأعظم للسلطان عبدالمجيد الأول ، والذي أعد جيلا من الوزراء المستغربين سبق أن أوفدهم إلى العواصم الأوروبية في بعثات تعليمية ، وقد عملوا بعد عودتهم على دفع عجلة التغريب في الدولة إلى الأمام. وكان من أبرز أولئك الخريجين فؤاد باشا الذي تولى منصب الصدارة العظمى في عصر السلطان عبدالعزيز ، وقد طالب الباشا بنقل كل شيء عن العالم الغربي ، كما أوصى بضرورة المحافظة على علاقات حسنة مع فرنسا وبريطانيا ، وشاركه تلك المشاعر الفياضة مدحت باشا الصدر الأعظم للسلطانين عبدالعزيز ثم عبد الحميد الثاني ، والذي أعجب كثيرا بالنظام النيابي في إنجلترا (٤).

وكان مدحت باشا يسعى إلى فصل الدين عن السياسة في أعقاب إعلان الدستور ، وسبق له أن أضاف الصليب – رمز النصرانية – إلى العلم العثماني أثناء توليه إمارة الدانوب ، كما شجع تدريس اللغات الخاصة بكل الطوائف العرقية والدينية في البلاد ، وإستعمل على المسلمين ولاة للأقاليم من الأقليات ، وسمح للطلاب النصارى بالإنضمام

1- Brande and Lewis, op., cit., p.322.

٢- حتي ، لبنان في التاريخ ، ص ٤٤٩.

٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٢.

٤- الشوابكة ، مرجع سابق ، ص ٣٢ وما بعدها.

إلى المدرسة الحربية لأول مرة في تاريخ الدولة (١).

أما نامق كمال فقد كان أحد دعاة المنهج الإصلاحي التوفيقي بين الإسلام والكفر ، إذ طالب بتطبيق أساليب ونظم الحياة الغربية في الدولة مؤكدا في الوقت ذاته على الدور النيابي للأمة (٢) ، كما إضطلع بدور رئيس من خلال كتاباته في المنفى في مجلة " حريت " المعارضة للسلطان والتي كانت تصدر في لندن ، ثم في مجلة " عبريت " ، وقد دعى في كتاباته إلى الحرية ودولة القانون والمساواة ، سعيا منه إلى إنهاء وجود الدولة العثمانية.

وفي مجال الأدب عكف منيف باشا رئيس تحرير جريدة الحوادث على نشر المعارف الغربية بكل حماس ، فترجم أعمال بعض الفلاسفة الغربيين أمثال فينيلون وفونتينيل وفولتير ، والتي تناولت مواضيع مثيرة وغريبة على المجتمع العثماني مثل مفهوم الوطن ، والأسس الأخلاقية للمجتمع ، وطبيعة الإنسان ، كما أنشأ الباشا مجمعا للفنون في سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٢م للإهتمام بالعلوم والثقافة (٣).

وحتى البلاد العربية نالت نصيبها من حملات التغريب ، وتولى كبر الدعوة نصارى العرب والذين كانت لهم أهداف عقائدية وسياسية غير معلنة. وكانت مجلة المقتطف التي أسسها في سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م فارس نمر ، وشاهين مكاريوس ، ويعقوب صروف – وكانوا من نصارى الشام الذين نزحوا إلى القاهرة – تساهم بشكل كبير في التعريف بالماسونية والدعوة إليها ونشر رسالتها وأهدافها ، وإستمرت المجلة في نشاطها حتى إلغاء الخلافة العثمانية وتفكك ولاياتها (٤).

من ناحية أخرى ، فقد كان القضاء الشرعي الإسلامي في الدولة العثمانية لا يفرق بين المسلم وغيره حتى وضع نظام الإمتيازات ، والذي جعل لغير المسلمين كيان مستقل عن السلطات الحاكمة تنتظم فيه حياة رعايا الدول الأوروبية المقيمين في الدولة العثمانية (٥). ولكن التنظيمات

١- حرب ، مذكرات ، صفحات ١٣٧ ، ٤٤ ، ٢٧.
٢- الشوابكة ، مرجع سابق ، ص ٤١.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٣ ، ٧٥-٧٦.
٤- الجميل ، مرجع سابق ، ص ٥١٥.
٥- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٨٧.

أو خطوط الإصلاحات كلخانة وهمايون أسفرت عن أخطار جمة فـــاقت الإمتيازات لأنها عززت حقوق الأجانب في ممارسة كافة ألوان التجارة ، وكذلك سمحت لهم بتملك الأراضي (١). والمعروف أن التنظيمات نشـأت عن التدخل الأوروبي في الشؤون العثمانية والوساطة لفـــرض وجـــهات النظر الغربية داخليا وخارجيـــا (٢) ، إذ إن هنـــاك صلـــة قويـــة بيـــن الإمتيازات والتنظيمات ، فلولا الإمتيازات والضغوط التي مارستها الـدول الأوروبية من جهة ، ومطالب الأقليات المتزايدة ونفوذهم من جهة أخــرى لما فرضت التنظيمات (٣). ثم إن خط كلخانة كان ثمن تســـوية الـــنزاع والثورة التي قام بها محمد علي باشا ضد السلطان محمـــود الثـــاني (٤). ويعتبر ذلك القرار من أبرز مظاهر الغزو الفكري في الدولة ، والعجيــب أنه رفض من قبل النصارى لأنه جردهم من الإمتيـــازات العتيقـــة التـــي وفرت لهم الحماية الأجنبية (٥) ، بينما أغرت المساواة بين رعايا الدولـــة التي تضمنها الخط السلطاني بعض النصارى الأوروبيين بـــالتطلع إلـــى إمكان تنصير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية ، وإفساح المجال أمـــام البعثات التنصيرية للعمل بحرية مطلقة ، وكانت الدولة تأمل في أن يثـــير الخط عطف الـــدول العظمى عليها بعد هزيمتهـــا أمـــام قـــوات باشـــا مصر (٦).

وكان صدور خط الإصلاحات المعروف بكلخانة ينظر إليه على أنه تأكيد لولاء الحكومة العثمانية لمبادئ الحرية التي رعتها ودعـــت إليـــها المملكة البريطانية (٧) ، ولكن الباب العالي لم يجن من إعلان " كلخانـــة " إلا السخرية المريرة بسبب إستغلاله السمج لسذاجة الرأي العام الأوروبي بحسب رأي المستشرق كارل بروكلمان ، علما بأن الصحافة الأوروبيـــة مجدت الصدر الأعظم رشيد باشا مهندس الإصلاحات العلمانيـــة ، بينمـــا وصف السفير الروسي تلك الإصلاحات بأنها " ضربة مسرحية " (٨).

١- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٦٥.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٤٤.
٣- العزاوي ، مرجع سابق ، ص ٣٧.
٤- ياغي ، الدولة العثمانية ، ص ١٥٤.
٥- الوذيناني ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ ، ٣٤٤.
٦- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢١١ ، حاشية رقم (٢).
٧- عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢.
٨- مرجع سابق ، ص ٥٦٢.

وفي المقابل فإن خط همايون أدى إلى زيادة تمسك النصارى بالحقوق التي حصلوا عليها معرضين عما تضمنه الخط من إلتزامات وواجبات ، والإصرار في الوقت ذاته على التمتع بما لهم من إمتيازات قديمة رغم تعارضها مع القرار السلطاني ، وتطلعوا إلى الدول الأوروبية لحمايتهم ودعم موقفهم المتناقض (١).

لم تؤد الإصلاحات أو الخطوط إلى تطور الزراعة وإستغلال المواد الأولية ، بينما وقعت التجارة " النامية " في قبضة الرعايا غير المسلمين والأجانب الذين تمتعوا بشروط المساواة مع الإحتفاظ بمزايا الإمتيازات ، مما حال دون تطبيق سياسات وقائية رشيدة تحمي الصناعات العثمانية. وأصبحت الدولة أشبه بمستعمرة أوروبية تقوم بإمداد أوروبا بالمواد الأولية الرخيصة ، وسوقا واسعا لمنتجاتها الصناعية ، وأخذت رؤوس الأموال الأوروبية تجني أرباحا كبيرة ومأمونة نتيجة فتح الطرق أمامها بحرية مطلقة (٢). كما مهدت التنظيمات السبيل للحضارة الأوروبية للتغلغل في الأراضي العثمانية بسرعة مذهلة ، وقامت دول أوروبا بإستغلال إقتصاد الدولة بصورة بشعة جدا ، فضلا عن تطلعها إلى فتح الأبواب أمام الإرساليات التنصيرية والمدارس الأجنبية دون رقيب أو حسيب (٣). وفي المقابل فليس ثمة تفسير معقول لتجديد وزيادة الإمتيازات الأجنبية الذي قام به السلطان محمود الثاني – في ظل الإصلاحات – سوى أن نظام الإدارة في الدولة كان سيئا للغاية ، وأما قوانين الإصلاحات فإنها كانت تصدر إرضاءا للدول الأوروبية التي ساندت السلطان في حركته (٤). بينما تسببت حقوق مكاتب بريد القنصليات الأوروبية في مصاعب كثيرة للدولة ، وقد رفض القناصل بإستمرار تسليم البريد للحكومة العثمانية ، بل أساءوا إستخدام تلك الرخص في عصر ضعفها لدعم المعارضة في الخارج وإيصال صوتها إلى المؤيدين وعامة الشعب في الداخل (٥).

ثم إن إصلاح الجيش العثماني كان أوسع الطرق لتسلل الغزو الفكري والحضاري الغربي للمجتمع المسلم عبر البعثات العسكرية

١- نوار ، مرجع سابق ، ص ١٩٤.
٢- نادية مصطفى وأخرون ، العصر العثماني ، ص٢٢٥.
٣- نوار ، مرجع سابق ، ص ١٨٦.
٤- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ٢٦٢.
5- Sousa, op., cit., p.87.

الأجنبية والخبراء والمدربين ، إذ تسربت الأفكار والآراء والعادات الغربية إلى طبقات المجتمع كافة ، وتجذرت فيه من خلال التقليد والتشبه سواءا أكان ذلك سهوا أم عمدا (١).

وكانت أبرز سمات الإصلاحات السياسية في الدولة إعتماد مصادر أخرى للقوانين المدنية سوى الشريعة الإسلامية ، والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية محاكاة للنموذج الأوروبي ، بالإضافة إلى القضاء على جيش الانكشارية وتكوين جيش محترف ، وإبعاد التعليم عن إشراف علماء الشريعة ووصايتهم (٢).

بينما وجد المنصرون في إعلان الحرية العثمانية الذي صدر في مطلع القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي فرصة جديدة لدفع حركة التنصير ، وبالتحديد الإسهام في طبع الكتب البروتستانتية ، وحرية المسلمين في تغيير دياناتهم ، فأعلنوا صراحة أن نشر الدستور العثماني جعل التنصير المباشر أكثر إحتمالا وسهولة من ذي قبل ، وقرروا تجديد جهودهم والسير بأعمالهم إلى الأمام (٣).

بعد إستعراض علاقة الإمتيازات الأجنبية التي حصلت عليها فرنسا وبريطانيا وروسيا بالحملة على إقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية نخلص إلى أن الدول الثلاث توزعت الأدوار فيما بينها عمدا أو جهلا. فقد تولت فرنسا تصدير الحضارة المادية الغربية عبر صحف سفارتها في إسطنبول ، كما إستخدمت مكاتب البريد الخاصة بها لتهريب منشورات وصحف المعارضة في الخارج التي كانت تدعو إلى نبذ الإسلام وأحكامه. وإشتركت كذلك مع بريطانيا في إستغلال الخطر الروسي لإنتزاع قرارات إصلاحية تخدم مصالحهما وتفتح البلاد أمام المستعمرين ، وكذلك دعمت الدولتين الجمعيات الماسونية ورحبت بإنضمام النخبة السياسية العثمانية إليها.

أما بريطانيا فإنها إنفردت بتقديم الدعم الكبير للحركة النسائية المطالبة بنبذ المرأة لأحكام الشريعة ، وبتشجيع أعضاء حزب الإتحاد والترقي على تمردهم. وكذلك إستفاد الإنجليز من نشاط المنصرين

١- جيب وبوين ، مرجع سابق ، ص ٣١.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٢٠٢.
٣- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ٥٢-٥٣.

البروتستانت في المراكز العلمية الأمريكية المنتشرة في الدولة لبث الفكر التغريبي ، نظرا لوحدة المذهب الكنسي الذي يجمعهم.

بينما تميزت روسيا عنهما – أي فرنسا وبريطانيا – بإستخدام ورقة الأقليات اليونانية والأرمنية في إختراق البلاد العثمانية ، حيث قاموا بنقل مظاهر الحضارة المادية الأوروبية إليها من قبيل الأزياء ، والمسارح ، والصحافة ، والهندسة المعمارية ، والروايات الأدبية والفلسفية ، والحفلات المختلطة.

ولكن الحقيقة المرة تكمن في مشاركة السلاطين والوزراء في جزء كبير من تلك المراحل والبرامج التخريبية ، وتبنيهم نمط الحياة الغربية في بيوتهم ، وقيام الصدور العظام بإبتعاث الطلاب إلى أوروبا لتكوين صفوف خلفية لحملة التغريب في الدولة في شتى المجالات والفنون. وعليه ، فإن الإمتيازات الأجنبية فقدت بريقها في ذلك العصر الذي فتحت فيه قنوات وإستجدت فيه وسائل للتمكين للفكر الأوروبي في طول البلاد العثمانية وعرضها. لكن وجود الإمتيازات مهد لبعض الحركات والأنشطة للمخربين ، إلا أن معاول الهدم في تلك الفترة كانت مع الأسف الشديد بأيدي عثمانية خالصة قصدا أو جهلا.

إن الإصلاحات المزعومة والتي نشدتها أوروبا كانت تهدف إلى إنقاذ الدولة العثمانية من فرط المركزية الإدارية ، وتحديث أجهزة الدولة ، وتغريب المجتمع ، وعلمنة القانون والتعليم إقتداءا بالدول الأوروبية ، وقد وجدت في أبناء البلاد من تبنى تلك الأفكار ، ناهيك عن الساسة المشدوهين بنتاج الحضارة الأوروبية المادي البحت. ولهذا فإن أوروبا ركنت إلى تحريك تلك الدمى البشرية من خلف الكواليس ، متيقنة من نجاح مسعاها لأنها صنعتهم ، كما إن خيوط اللعبة كانت بيدها ، ولسان حالها يردد قطيع يساق إلى حتفه يرقص ويهتف للجازرين!

المبحث السادس
التخطيط لغزو أراضي الدولة العثمانية

يمكن وصف مواضيع المباحث السابقة التي تناولت آثار الإمتيازات الأجنبية على الدولة والعالم الإسلامي بأنها سلمية في ظاهرها ، ولا تتطرق إلى التدخل العسكري المباشر أو المستتر. وهذا المبحث الأخير يسعى إلى إكمال تلك الحلقة المفقودة بتسليط الضوء على الأسلوب الذي مارسته الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وبريطانيا وروسيا في التعامل مع العثمانيين إعتمادا على مبدأ القوة ولغة السلاح ، بعد أن رأت في العقود الطويلة من الإمتيازات هدنة مؤقتة آن نبذها.

لقد كانت بريطانيا في عصر النهضة الأوروبية تبحث عن موانئ لتأمين حاجتها الأساسية مما دفع بها لسيطرة على بحار المانش وشمال أوروبا وحوض المتوسط والبلطيق ، وكذلك البلاد المطلة عليها ، إلا أن الهيمنة الفرنسية على تلك المواقع حينها وقفت لها بالمرصاد (١). ومع مطلع عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م وبتأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية بدأ تاريخ الصراع الفرنسي الإنجليزي حول الشرق الأدنى أو البلاد الإسلامية الخاضعة للدولة العثمانية ، وتسببت المكاسب التجارية لشركة الليفانت في زيادة أطماع الإنجليز في الشرق عموما ، وولاية مصر بالتحديد لكونها تقع على طريق التجارة البريطانية في الهند (٢).

إن تلك اللمحة الخاطفة للماضي القريب تبرز مدى الضعف الذي وصلت إليه الدولة العثمانية منذ تلك الأحداث مقارنة بعصور مجدها ، فبريطانيا التي لم تكن شيئا مذكورا تحولت إلى قوة مهيبة في غفلة من العثمانيين الذين باتوا يذعنون لها ، بينما وحتى نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي لم يرد لروسيا ذكر لأنها لم توجد بعد كقوة سياسية وكيان موحد ، مما يوضح تقلب الأحوال وتداول الأيام بين الدول ، وهو ما لم يكن في مصلحة العثمانيين.

إن ثنائية الصراع الفرنسي البريطاني خدمت الدولة العثمانية

١- حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠.

2- Wood, op., cit., pp.31-32.

ومنحتها حرية أكبر في التعامل ، ومجالا أوسع للمناورة بالنظر إلى شراسة العداء بين الفرقاء الأوروبيين دينيا وإجتماعيا ، بالإضافة إلى الحرص الشديد على المال ، لكن دخول روسيا عنصرا جديدا في معادلة الصراع التجاري والسياسي الأوروبي في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي غير قواعد اللعبة إلى الأبد حيث سلبت أوروبا زمام المبادرة من بني عثمان. وعموما فإن الأحداث العاصفة التي مرت بها الدولة العثمانية في عصر ضعفها يتطلب لتفسيرها الإلمام بدور الدول الكبرى وأطماعها المعلنة ، إذ كانت روسيا تزحف بإستمرار نحو البحر المتوسط والمياه الدافئة في الجنوب ، بينما إنجلترا تدافع مستميتة عن طريق تجارة الهند المار بمصر ، أما فرنسا فكانت تسعى جاهدة للإبقاء على تواجدها في منطقة الشرق الأدنى من أجل حماية النصارى (١).

وسأعرض فيما يلي إلى دور كل واحدة من تلك الدول الثلاث على حدة ، وطبيعة مخططاتها للغزو العسكري لأراضي العثمانيين ، وصلة ذلك بالإمتيازات الأجنبية التي تمتعت بها تلك القوى الأوروبية ، وسأبدأ بفرنسا ، ثم بريطانيا فروسيا حسب التسلسل الزمني للحصول على الإمتيازات.

فقد إرتبطت **فرنسا** بمنطقة الشرق منذ الحروب الصليبية في العصور الوسطى ، وبينما فترت همة معظم الأمم الأوروبية لبعض الوقت ، كانت جذوة الحقد الفرنسية على الدولة الإسلامية المهيمنة على المنطقة مشتعلة بإستمرار. ولجأ الساسة الفرنسيون إلى وسائل شتى لإثارة المصاعب في وجه العثمانيين الذين إنتهى إليهم حكم البلاد ، ومن بينها وأمضاها إصطناع العملاء ودعمهم وتحريضهم على السلطان ، بالإضافة إلى الخطط السياسية والأهداف الخاصة بفرنسا ، علما بأنها تقلبت كثيرا في علاقتها بالعثمانيين بسبب تمزقها بين الولاء للكنيسة الكاثوليكية في روما والإلتزام بتعليماتها وبين العهود والمواثيق الدولية المبرمة مع المسلمين ، وقد غلبت عاطفتها على وعودها دوما.

أما العملاء الذين تبنتهم فرنسا وأقامت العلاقات الحميمة معهم فيأتي في مقدمتهم حكام الشام ، ثم مصر في فترة لاحقة ، إذ إنه ومنذ القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي سعت فرنسا إلى تكوين جبهة مشتركة معهم ضد العثمانيين في منطقة البلاد العربية ، ولم تتوان

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٤٨.

عن تلبية دعوة الأمير فخر الدين المعني الثاني للتنسيق مع الشاه عباس الأول الرافضي من جهة ، وأسبانيا وإيطاليا وتوسكانيا وفرسان القديس يوحنا من جهة أخرى لتكوين حلف مشترك لمواجهة الدولة العثمانية في المشرق (١).

كما توزعت فرنسا وإمارة توسكانيا الإيطالية الأدوار فيما بينهما ، فنظرا لبعد فرنسا الجغرافي عن موقع الأحداث ، فقد تركت التنسيق العسكري في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي للإيطاليين الذين كانوا الأقرب إلى بلاد الشام. ولا غرابة في أن يتفاوض الأمير فخر الدين مع إمارة توسكانيا الإيطالية - وغيرها - في سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م لشن حملة جديدة ضد السلطان العثماني للإستيلاء على فلسطين ، وقد وفر لجيشها الحصون ، وأعد جنده لتلك المهمة ، بينما كانت فرنسا مستعدة للتدخل متى ما طلب منها (٢).

وإثر فشل تلك المحاولة الصليبية ، تولت فرنسا نقل عميلها الأول في المنطقة إلى ملاذ آمن حتى تتمكن من الإستفادة منه لاحقا ، إذ نزل فخر الدين الثاني في ضيافة حاكم توسكانيا قبل أن ينتقل إلى جزيرة صقلية التي كانت تحت الحماية الأسبانية ، وذلك في أعقاب نزوحه عن لبنان على متن سفينة فرنسية من أجل تفادي الحملة العثمانية الكبيرة ضده مما يؤكد تقاسم الأدوار بين النصارى (٣). وكان إهتمام إمارة توسكانيا بنصارى المشرق عموما والموارنة بصفة خاصة سابق على الفرنسيين ، حيث أنشأت لهم مطبعة تولت إصدار كتبهم الدينية للمحافظة على هويتهم (٤). ولكن التراث التاريخي للموارنة منذ القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي وحتى العصر الحالي إرتبط بفرنسا بصورة أوضح بسبب المصالح المشتركة التي كانت - ولا تزال - تجمعهما.

ولقد أوجد ذلك الإرتباط الماروني الوثيق مع فرنسا والخدمات المقدمة من قبلها نوعا من الولاء الأكيد لدى الموارنة لباريس والعداء

١- بيومي ، مرجع سابق ، ص ١١٦.
٢- حسون ، تاريخ الدولة العثمانية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢.
٣- حلمي محروس ، تاريخ العرب الحديث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٧م ، ص ٥٦.
٤- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٧٥.

الشديد لإسطنبول ، خاصة وأن المكاسب التي جناها الموارنة شملت الكنيسة والرهبانية المارونية وأملاكها. كما رسخت جذور التبعية والولاء لفرنسا في ظل إنتشار الأديرة والأراضي الزراعية التي كانت تملكها ، وأيضا من خلال القسس المنتشرين في القرى مما شكل تحالفا شعبيا في أوساط عامة النصارى الذين تفيئوا خيرات التواجد والتواصل الفرنسي . وذلك يفسر حرص فرنسا على توسيع إمتيازات الحماية لتشمل الرهبان والقسس الموارنة من أجل تكريس الولاء لها ، وفي الوقت ذاته خطورة ذلك المسلك على وحدة أراضي الدولة العثمانية (١).

وبلغت علاقة المودة بين فرنسا والموارنة في لبنان حد تجاوز فيه الموارنة الولاء والتبعية للسلطان العثماني الذي كانت تذعن له بلادهم ، إذ تآمر فيليب الخازن - الذي كان يعمل مترجما في القنصلية الفرنسية بمدينة بيروت - ، وأخوه فريد الذي كان يعمل صحفيا ، وآخرين من أشقياء الحركة الوطنية ضد وحدة وسلامة أراضي الدولة العثمانية في عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م (٢) ، وجدير بالذكر أن آل الخازن إحتفظوا بقنصلية بيروت منذ سنة ١٠٦٦هـ /١٦٥٥م ولمدة قرن كامل (٣).

كما إن نابليون قائد فرنسا إبان إحتلاله لمصر عثر على ضالته في الشوام الكاثوليك المقيمين بها للقيام بالترجمة ، لكنهم علاوة على ذلك تعاونوا مع المحتلين ، وإنخرطوا في فرقة عسكرية أنشأها نابليون وأمر عليها القائد كليبر لغزو مدينة عكا عقب هزيمة الجيش الفرنسي في معركة أبي قير ضد الإنجليز (٤). وقد سمحت مكانة الشوام لدى المحتلين الفرنسيين بالتطاول على المسلمين وكيل الشتائم لهم والإهانات ، ونبذ الأوامر الخاصة بمراكبهم وملابسهم التي حددتها الشريعة الإسلامية وألزمهم بها الولاة - بحسب أحكام أهل الذمة - ، وذلك وسط دعم وتشجيع كبير من الجنود الفرنسيين (٥).

كما إشترك الأقباط في تقديم المساعدة للغزاة الفرنسيين ، حتى إن المعلم - وصف يطلق على الإنجيلي المتعمق - يعقوب حنا قاد فيلق

١- كوثراني ، مرجع سابق ، ص ٤١-٤٢.
٢- حتي ، لبنان في التاريخ ، مرجع سابق ، ص ٤٨٦.
٣- كوثراني ، مرجع سابق ، ص ٤١.
٤- عزباوي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ وما بعدها.
٥- الجبرتي ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٦١.

طائفته النصرانية لخوض القتال ضمن صفوف الجيش المحتل ، وآثر هو وأسرته الرحيل عن مصر عقب الهزيمة (١).

ولم تكد تلك الغمة تنقشع عن مصر حتى أظلتها محنة أخرى تزعمها أحد أدعياء الإسلام المدعو محمد علي باشا الذي قدم خدمات جليلة للأوربيين تجاوزت الوصف ، ونظرا لمغالاته الشديدة في عداء العثمانيين – والمسلمين عموما – فقد تقدم القنصل الفرنسي في الإسكندرية بإقتراح على الباشا بأن يتجه بجيشه إلى المغرب العربي حتى يكسب تعاطف الدول الأوروبية ، وأن يتخلى عن مشروع إحتلال الشام ليتحاشى الدخول في مواجهة مع السلطان (٢). وكانت فرنسا تستدرج الباشا لتحقيق مخططاتها الإستعمارية في المنطقة ، وإنطلت تلك الحيلة عليه – أو ربما صادفت هوى في نفسه – فأعلن في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م موافقته على الإقتراح الفرنسي بإحتلال شمال إفريقيا لحساب فرنسا تفاديا لإثارة مخاوف بريطانيا – وذلك بحسب الزعم الفرنسي ، وقد عرض الباشا على الحكومة الفرنسية إرسال جيش قوامه أربعين ألفا بقيادة إبنه إبراهيم في مقابل حصوله على أربع بوارج حربية محملة بالمدافع (٣).

وثمة وقفة ضرورية مع سعي الفرنسيين لتحويل إهتمام محمد علي باشا عن بلاد الشام والأراضي العثمانية نظرا لتزاحم الأسئلة حول ذلك الموقف الفرنسي الغريب وندرة التفسيرات له ، إذ إن وجود الأماكن المقدسة النصرانية في الشام ربما كان سببا وجيها لذلك المنحى الفرنسي من جهة ، أو لعل فرنسا كانت تسعى لتحقيق أطماع سياسية في أراضي أخرى من بلاد السلطان. وإن هذه التصورات يؤكدها الموقف البريطاني في أعقاب إحتلال محمد علي باشا لبلاد الشام ، ومناداة بريطانيا الباشا ومطالبتها له بضرورة إعادة الشام للسلطان ، مع قبول الحكومة في لندن بمبدأ إستحواذ الباشا على الحكم في مصر بالقوة ، بل وجعل ذلك ميراثا له ولذريته من بعده!

من جهة أخرى ، فقد إضطلعت الحكومة الفرنسية بدور مباشر ولم تكتف بالإعتماد على العملاء أفرادا أو جماعات من أجل التمهيد لإحتلال الأراضي العثمانية ، وتحمل السفراء والمنصرون العبء الأكبر ، كما

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٣٩.
٢- عبدالكريم ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣.
٣- دودويل ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

شارك القادة الفرنسيون أنفسهم في تنفيذ بعض تلك المـــهام . فقـد أدرك المنصرون الفرنسيون ضرورة تحويل تفكير المســلمين عــن موضــوع الوحدة الإسلامية حتى تستطيع الديانة النصرانية التسلل إليــهم ، وبذلــوا المساعي الحثيثة لوأد دعوة الجامعة الإسلامية التي ظــهرت فــي نهايــة عصر الدولة العثمانية لتمهيد السبيل أمام الإستعمار الوشيك (١).

إن إنتماء فرنسا الديني وحميتها الدينية قديمة جــدا ، ففــي مطلــع العلاقات التجارية مع الدولة العثمانية إستغل الملك الفرنسي هنري الثـالث مكانة بلاده الجديدة والمتميزة ليقوم بدور الوساطة لدى السلطان ســليمان القانوني لكف جنده عن مقر البابوية بعد أن إستنجد البابا بالملك ، ثم كرر الملك الوساطة ثانية لحث السلطات العثمانيـــة علـــى تحســين معاملتــها للبطريرك الأرثوذكسي (٢). وتلك المنافحة والحمية الدينية عن النصــارى بمختلف مشاربهم دفعت أحد الباحثين المعاصرين إلى القول بأن معــاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية لسنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م كانت محاولة فرنسية ثانية لإحتلال مصر ، وتحقيق فرنسا لحلمها القديم بعد حملة لويس التاسـع في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي ، ومرد ذلك أن دعــم فرنسا للنصارى عموما قد عاد عليها بالنفع والتمكين وبخاصة لفئة التجـار حيث إتسعت دائرة الترحيب بالفرنسيين والإمتنان لهم (٣).

وفي المقابل ، فإن فرنسا تبنت وسائل شتى لـــهدم كيــان الدولــة العثمانية من أساسه ، فمنذ هزيمة الدولة في موقعة ليبانتو الشهيرة في سنة ٩٧٨هـ/١٥٧٠م وحتى إنقضاء أجل الخلافة العثمانية ، فإنـــه وبحســب الإحصاءات بلغ إجمالي المخططات الصليبية التي صدرت عن فرنســا أو التي قامت بتنفيذها واحدا وثلاثين من أصل مائة مشروع أوروبي لتحقيـق ذلك الهدف المنشود ، وقد جاءت معظم المشاريع الفرنسية في أعقاب تلك النكسة الكبيرة للدولة. وكان الملوك والسفراء والمستشـــارون والقســس والكتاب الأدباء والوزراء والساسة عموما قد تولوا كبر طرح وتداول تلك المخططات التخريبية (٤). وإتبع الوزراء نهج الملوك الفرنسيين ونفــذوا سياساتهم القاضيــة بالتغلغل فــي البلاد الإسلاميــة على حساب الــدول

١- خالدي وفروخ ، مرجع سابق ، ص ٣٧-٣٨.
٢- جاد الله ، مرجع سابق ، ص ١٦-١٧.
٣- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص٧٤ ، حاشية رقم (١).
٤- أنظر تفاصيل المشروعات في ستودارد ، مرجع ســابق ، ج٣ / ص ٢٠٨-٣٤٢.

الأوروبية الأخرى ، فالوزير الفرنسي الأول كلبير إعتمد على جحافل المنصرين في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي من أجل التمكين للتواجد الفرنسي في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي ، وإستخدم أولئك القوم أحوال المنشآت الكنسية ومسالك رجال الدين من رعايا الدول الأوروبية الأخرى في المنطقة مسوغات لإثارة الحكومة العثمانية عليهم وعلى نشاطهم التنصيري (١).

وكان أحد تلك المشروعات من بنات أفكار هنري الرابع ملك فرنسا الذي كان يطمح في عام ١٠١٢هـ/١٦٠٣م لطرد العثمانيين من أوروبا وبلاد الشام على الرغم من حصوله على إمتيازات غير مسبوقة من السلطان أحمد الأول في تلك الفترة ، وترجم الملك ذلك عمليا بإستدعائه الرعايا الفرنسيين الذين كانوا في خدمة السلطان حتى لا يكونوا دعما له على الأمراء النصارى ، وشجع النبلاء الفرنسيين على الإشتراك في الجيش الذي أعده لغزو العثمانيين (٢).

كما عملت فرنسا في الوقت نفسه على مسار أخر أكثر تمدنا وكياسة بإعتمادها لغة الحوار في التعامل مع العثمانيين كرة ثانية ، ففي سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢١م تحمل الكاردينال ريشليو المتنفذ في الحكومة الفرنسية عبء إعادة العلاقة مع العثمانيين لسابق عهدها بعد سنين من الدسائس ونكث العهود ، وذلك للحصول على إمتيازات أوسع وأشمل مما حصلت عليه بريطانيا وهولندا وأسبانيا ، فتظاهر بالذود عن الدولة ضد محاولات آل هابسبورغ للقضاء عليها. ومن المؤسف حقا إستجابة السلطان عثمان الثاني لتلك الحيل نظرا للفوضى السياسية التي غلبت على دولته ، فسمح للفرنسيين بإنشاء قنصلية في القدس الشريف ، ورخص لهم بإصلاح القبر المقدس تمييزا لمكانتهم الدينية عن كافة الأمم الأوروبية (٣).

ولم تمنع تلك الإمتيازات فرنسا من النكث بوعودها ، فقد قامت في سنة ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م بالتنسيق مع إمارة البندقية بخصوص دعم الثوار في جزيرة كريت ضد السلطان (٤) ، وكان السفير الفرنسي في اسطنبول

١- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٣٠٦.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ١٥٧.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤.

المسيو دي لاهي قد تولى مهمة المراسلات الكتابية مع البندقية من مقـــره في العاصمة العثمانية (١). ثم رفض السفير وإبنه فك رمـــوز الرســـائل المشفرة التي حصل عليها الصدر الأعظم محمد كوبرلـــي ، بـل بلغـت الوقاحة بالفرنسيين حد طلب إعتذار السلطان محمد الزابـــع عـــن سـجن السفير وإبنه وكذلك عزل الصدر الأعظم ، بينما بررت فرنسا موقفها مـن دعم الثوار في الجزيرة (٢).

إن ذلك الموقف الفرنسي الفج ينبئ عن سوء طوية النخبة الفرنســية الحاكمة وممثليها في الخارج ، ويشير في الوقت نفسه إلى رغبة فرنســا في التخلص من المسئولين الغيورين في الدولة المسلمة حتى يخلـــو لــها السبيل للعبث بأملاك الدولة ومقدراتها ، وهو ما تحقق بصورة أكيدة فـــي عصر الإنهيار.

ثم غيرت فرنسا جلدها وطلبت في سنة ١٠٨٤هـــــ/١٦٧٣م مـن الدولـــة العثمانيـــة السماح لسفنها التجارية بالملاحة في البحر الأحمـر – والذي كان مغلقا في وجه النصارى لحماية الأماكن الإسلامية المقدســة – حتى تتمكن من إحتكار تجارة الهند بالنظر إلى قصر الطريق وسرعة نقل البضائع. كما تقدمت بمجموعة مطالب دينية الصبغة تمثلت فـــي إعــادة رجال الدين الكاثوليك اللاتين إلى القدس بعد ما طردوا منـــها فـــي سـنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م ، وأن تكون فرنسا حامية الدين النصراني الوحيـــدة ، والسماح لها بترميم الكنائس دون إذن مســبق ، وتحريـــر كافـــة العبيـد الفرنسيين. وقد تم تلبية جميع تلك الرغبات نظرا لموقف الدولة الضعيـف بعد هزيمة هولندا على أيدي الفرنسيين في السنة ذاتها (٣).

وساهم ذلك المسلك العثماني بكل تـــأكيد فـــي تمكيـــن الفرنســيين وتجارهم وقسسهم من التعرف على أطهر وأعز البلاد على المسلمين بعـد أن حيل بينهم وبينها لعقود طويلة ، ومن ثم فإن المعلومات التي تم جمعها خلال تلك الرحلات كانت كافيـــة لفتح أعين الفرنسيين وإثارة فضولـــهم ، وجعلهم يستشرفون النفاذ إلى تلك المنطقة.

وإستثمرت فرنسا حال الضعف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية

١- العسلي ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.
٢- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٣٧-١٣٨.
3- D' Arvieux, op., cit., p.377.

حينها في فرض المزيد من الضغوط عليها لانتقاص أطرافها وإفقارها من الموارد المالية غير التجارية التي كانت تحصل عليها ، إذ إستغلت وساطتها بين الدولة وروسيا لعقد معاهدة كارلوفتس في سنة ١١١٠هـ/١٦٩٩م ، لتمزيق عرى الدولة حيث تم منح روسيا ميناء آزوف المهم ، وإقتطعت أوكرانيا وإقليم بودوليا وبعض المدن لصالح بولونيا ، بينما أعطي جزء من ساحل دالماسيا وبعض الجزر لإمارة البندقية ، وحصلت النمسا على بلاد المجر وإقليم ترانسلفانيا ، ونتيجة لتلك الوساطة المشئومة لم تبق دولة أوروبية نصرانية واحدة تدفع الجزية للدولة العثمانية (١).

وبعد بضع سنين من تلك المعاهدة ، تمكن المنصرون اليسوعيون والفرنسيسكان من إقامة كيانات خاصة بالمملكة الفرنسية في قلب الأراضي العثمانية ، وبلغ اليسوعيون منطقة شبه جزيرة القرم الحيوية للإقتصاد والأمن العثماني ، وفتحوا بها قنصلية فرنسية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات العثمانية الفرنسية ، وقام القسس بجمع كميات وافرة من المعلومات المهمة قدموها هدية للسفير الفرنسي في العاصمة إسطنبول (٢).

من ناحية أخرى ، تداول الساسة الفرنسيون في تلك الفترة وبجدية تامة فكرة احتلال مصر بغرض تحقيق المزيد من المكاسب التجارية على حساب التجار الإنجليز أولا ، والشعب المصري ثانيا (٣). وفي سنة ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م حزمت فرنسا أمرها ، وإنطلق القائد الشهير نابليون بونابرت إلى مصر لإحتلالها ، وكان السبب الظاهر منع مرور تجارة الإنجليز من الهند إلى مصر ، كما إدعى نابليون أن مجيئه كان لفرض النظام وتوطيد سلطة الدولة العثمانية ، ومحاربة المماليك العصاة والظلمة وتخليص البلاد والعباد منهم ، وقد زعم بأنه مؤمن بالله والرسول عليه الصلاة والسلام ، كما جاء في رسالته التي بعث بها إلى أهالي مصر قبل وصوله (٤). فسارعت إنجلترا تعرض مساعدتها على السلطان خوفا على مصالحها ، وتبعتها روسيا بإرسال قطعتين حربيتين إنضمتا

١- شاكر ، مرجع سابق ، ص ١٤٢.

2- Murray, op., cit., p.46.

٣- كيرك ، مرجع سابق ، ص ١١٠.

٤- الجبرتي ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٥-٦.

للأساطيل العثمانية والإنجليزية ، وعقد أول تحالف عثماني بريطاني روسي في التاريخ للوقوف أمام أطماع فرنسا (١). وإجتهد السفير الفرنسي في العاصمة إسطنبول لإقناع الساسة العثمانيين بأنّ إحتلال نابليون لمصر ليس مُوجّهاً ضد الدولة العثمانية ، وحاول تأكيد رغبة بلاده في إحياء علاقة الصداقة القديمة بين البلدين (٢).

ومن الواضح أنّ السفير ربما إستغل اطّلاعه الواسع على الشؤون العثمانية ومدى الضعف الذي وصلت إليه الدولة في ذلك العصر ، وبالتالي إختار اللغة المناسبة ، وعزف على الوتر الحساس للدولة ، وهو الإقتصاد. ولكن من المؤكّد أنّ فرنسا لم تُرد بالعثمانيين خيراً وإنّما سعت إلى تكريس مصالحها عملاً بمبدأ خُذ ثم طَالِب ، فبعد إنتزاع مصر بات موقفها التفاوضي قوياً بحيث كانت تستطيع الحصول على المزيد من التسهيلات من السلطان ، وهو عين ما يجري في عصرنا الحالي فيما يُسمّى بمفاوضات " سلام الشجعان ".

ومن الجدير بالذكر أنّه ومنذ سنة ٧٩٨هـ/١٣٩٦م حين وقعت أحداث معركة نيكوبلي ، لم تَقُم حرب مُعلَنة بين فرنسا والدولة العثمانية ، وإنتظرت الدولتان أكثر من أربعمائة عام للدخول في مواجهة عسكرية صريحة بسبب إحتلال الجيش الفرنسي لمصر في عام ١٢١٣ هـ/ ١٧٩٨م. والغالب أنّ فرنسا عجزت عن مواجهة العثمانيين بمفردها لفترة طويلة ، لكنّها سُرعَان ما طرحت المخاوف جانباً عندما شعرت بإمكانية تَفوّقها الميداني بحسب المعلومات الإستخباراتية التي جمعها السفراء والتجار والمُنصّرون والرحالة على مر العصور (٣).

وممّا يضفي مزيداً من المصداقية على تلك النظرة التحليلية ، التصريح الذي أدلى به قائد الجيش الفرنسي نابليون بونابرت أثناء تواجده في مصر إذ قال:

> " إنّ في نيّتي إنشاء مؤسسة للإرساليات الأجنبية ، فهؤلاء الرجال المُتدينّون سيكونون عوناً كبيراً في آسيا وإفريقيا وسأرسلهم لجمع المعلومات عن الأقطار ، إنّ ملابسهم

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ وما بعدها.
٢- الجميل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٤٩.

تحميهم وتُخفِي أية نوايا اقتصادية أو سياسية " (١).

كما تسبب الإحتلال الفرنسي لمصر في قيام السلطان سليم الثالث بعقد حلف سياسي مع روسيا تضمّن ملحقاً سرياً تعهدت فيه الأخيرة بتقديم الدعم العسكري مقابل سماح الدولة العثمانية للأسطول الروسي بالمرور في المضائق المائية التابعة لها تلك المرة فقط (٢) ، ودخلت الدولة أيضاً في تحالف آخر مع بريطانيا الضلع الأخير في مثلث الموت المُحيط بالدولة ، بينما أصيبت التجارة الفرنسية في الشرق الأدنى بنكسة خطيرة (٣). وخوفاً من إمتداد نفوذ فرنسا في منطقة الشرق الأدنى ، دفعت روسيا بجيوشها إلى إحتلال ولايتي الأفلاق والبغدان العثمانيتين في أعقاب نجاح رسول نابليون بونابرت إلى إسطنبول في مسعاه لعزل أمرائها ، فإدّعت روسيا بأنّ ذلك القرار مُضرّ بحقوق الجوار معها نظراً لأنّ الواليين الجديدين كانا من أتباع السلطان المُخلصين ، فنشب القتال بين الطرفين في عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م ، وقامت بريطانيا بدعم روسيا عسكرياً (٤).

وخلاصة الأمر ، فقد تمخض عن الإحتلال الفرنسي لمصر آثار سلبية على الدولة العثمانية أبرزها التحالف المُكرَه مع روسيا أعدى أعدائها في ذلك العصر رغم إستيلاء الروس على بعض الولايات العثمانية في البلقان ، ومنحها الفرصة للإطلاع والتعرّف على الموانئ العثمانية الأخرى عن كثب. ثم لم تلبث أن عادت العلاقات العثمانية الفرنسية إلى سابق عهدها بسبب تقارب السلطان المفاجئ مع نابليون ، وكانت فرنسا قد ضحّت في المقابل بتجارتها في الشرق مؤقتاً بالنظر إلى المكاسب والعوائد المُتوقعة من الاحتلال ، ممّا يؤكد أنّها كانت على إستعداد لتحمّل بعض الخسائر – وهي في الحقيقة إستثمار – لتجني المكاسب الضخمة مستقبلاً ، والأغرب من ذلك سعيها إلى إقناع الدولة العثمانية بسلامة نواياها وطلب فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين. وكان من أخطر تداعيات الأزمة المصرية توصّل فرنسا وروسيا

١- جاك مندلسون ، الرب والله وجوجو ، ترجمة إبراهيم سعد ، القاهرة ، ص ٢٠٩.
٢- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ ، حاشية رقم (٤).
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٧.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧-٣٨٨.

إلى إتفاقية تلسيت في سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م التي قضت بتوقف روسيا عن محاربة الدولة العثمانية وقبول نابليون وسيطاً بينهما ، كما نصت المعاهدة على جلاء روسيا عن ولايتي الأفلاق والبغدان. لكنّ المُوقعّين على المعاهدة إتفقا ضمن ملحق سري على إحتلال سائر الأراضي العثمانية الواقعة في أوروبا بإستثناء العاصمة إسطنبول في حالة رفض السلطان مصطفى الرابع الوساطة الفرنسية ، فوافق السلطان على مضض ، لكنّ عدم إنسحاب روسيا من الأفلاق والبغدان أفشل المساعي الفرنسية (١).

والمقصود من سرد تلك الحادثة هو إبراز حجم التآمر الأوروبي والإتفاق على المسلمين ، رغم التناحر المذهبي المستشري بين الفرنسيين الذين يدينون بالمذهب النصراني الكاثوليكي ، والروسيين الذين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية ، وكذلك عجز الطرفين عن التوصل لإتفاق بشأن مدينة إسطنبول التي كانت – ولا تزال – تتطلع إليها الممالك الأوروبية كافة. ثم إنّ فرنسا لا يمكن إعتبارها وسيطاً محايداً في ظل أطماعها المُعلنة فكيف بالمستترة ؟ وفي ذلك عبرة للمفاوضين المسلمين بالوساطات الأوروبية في قضاياهم المختلفة!

ورغم تلك الأحداث العاصفة ، أبرمت فرنسا إتفاقيات تجارية مع ولايات الجزائر وتونس وليبيا ، وحصلت بموجبها على إمتيازات تجارية مهمة كانت نواة للمصالح الإقتصادية المتزايدة مع بداية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، وكذلك دخلت مع تلك الولايات العثمانية في سلام دائم بحُكم الأمر الواقع. ونتيجة لتلك الإتفاقيات ، تم تأسيس شركة إفريقيا ، والتي أصبحت فيما بعد وسيلة للتدخل الفرنسي في الجزائر وسائر ولايات شمال إفريقيا (٢).

لقد خرجت فرنسا بجيشها من مصر مُكرَهة ، لكنّها وجدت في شخص الوالي الجديد محمد علي باشا سَلوة عمّا فقدته ، وأداة طيعة لتحقيق أهدافها الإستعمارية القديمة ، فشجعّت سياسته التوسعية في بلاد الشام مقابل أن يستولي على ولاية الجزائر بالوكالة عنها (٣). وقد حصل لفرنسا ما أرادت صراحة ودون مواربة ، وتم إحتلال الجزائر في سنة

١- المرجع السابق ، ص ٣٩٥.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٣٧.
٣- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨.

١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م بعد أن أنهك الباشا المصري الدولة العثمانية لبعض الوقت وأشغلها بنفسها عن سواها (١).

وفي بادرة غريبة ، إحتفظت فرنسا لمحمد علي باشا بالجميل ، فرفضت مشاركة أسطولها في سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م مع القوات البريطانية التي توجهت لإخراج جيشه من الشام (٢). ثم لم تلبث فرنسا أن إنتزعت بلاد الشام من قبضة الدولة العثمانية في سنة ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م بعد طرد الحلفاء للباشا منها ، وكانت فرنسا قد تشجعت لخوض غمار الحرب ضد الدولة في أعقاب التجربة الجزائرية وردود الأفعال الدولية السلبية بشأنها (٣).

وبمراجعة سريعة للدور الفرنسي في غزو العالم الإسلامي يتضح أنه مر بمراحل متعددة ، ففي البداية كانت لدى فرنسا الرغبة في التعرف على البلاد ، وكان التجار والمنصرون رسلها وقنواتها في ذلك ، فالجاليات الأجنبية كما تقول الباحثة ليلى الصباغ :

" كانت الطلائع الأولى للاستعمار الغربي الحديث على الأرض العربية . فاستعمار فرنسة لأجزاء من تلك الأرض لم يبدأ في الواقع منذ احتلالها لها في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وإنما منذ أن حطت هذه الجاليات رحالها في اسكالاتها – موانئها – ، واستغلت اقتصادها ، وكونت فيها مستعمراتها " (٤).

ثم سعت المملكة الفرنسية إلى توثيق علاقاتها بالنصارى من رعايا الدولة العثمانية وبخاصة الموارنة في بلاد الشام ، بينما راوحت سياستها في تلك الفترة بين التفاوض مع العثمانيين للحصول على تجديد أو تطوير للإمتيازات ، وبين دعم المشاريع الصليبية الأوروبية لهدم الكيان العثماني من الخارج. وبمرور الوقت إستطاعت فرنسا إصطناع العملاء

١- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧.
٢- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦.
٤- مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٩٠٩-٩١٠.

في أطراف الدولة لتسهيل عملية الإنقضاض على مركزها لاحقا ، فكان محمد علي باشا في مصر يمثل قمة نجاح ذلك المسلك السياسي المعوج ، كما إستغلت فرنسا قيامها بوساطات سلمية بين الدولة العثمانية وروسيا لتمزيق أوصال الدولة العثمانية ، والتلويح بالتحالف مع الأعداء كما حصل في إتفاقية تلسيت. ويصدق في وصف تلك الحالة مقولة أحد المؤرخين المعاصرين :

" وما أن يعقد الصلح حتى نرى أن قسما جديدا من أملاك السلطنة قد سلب ، وأن امتيازات إضافية قد انتزعت ، ولم يعاد للعثمانيين ما انتزع منهم ، لأن مراجع أوروبا العليا لا تسمح بذلك حسب الرأي العام هناك " (١).

وأخيرا كشفت فرنسا قناع النفاق ونبذت ثوب المكر والحيلة لتتولى بنفسها إحتلال الأراضي العثمانية التي تريدها ، ومن أبرز تلك الحملات الإستعمارية إستيلائها على الجزائر ، ثم بلاد الشام التي غرست فرنسا فيها بذور المحبة لها في أوساط الموارنة الموالين لها ، وجنت ثمرة الولاء من خلال التجار والمنصرين ، ثم العملاء من طائفة الموارنة الروميين.

وأخطر من كل ما تقدم أن فرنسا وفرت غطاءا قانونيا للكفار من الدول المحاربة للمسلمين والذين لا تجيزهم الشريعة الإسلامية ، وفي ذلك مخالفة صريحة لمواد وروح الإتفاقيات ، والأسوأ من ذلك أنها سمحت لهم بالإستفادة من التبادل التجاري مع الأسواق والموانئ العثمانية من جهة ، ومن ثم التعرف على الثغرات الموجودة في أراضيها لينفذوا منها من جهة أخرى (٢).

أما تجربة بريطانيا مع البلاد الإسلامية فيمكن وصفها – مقارنة بفرنسا – بأنها لاحقة سابقة ، فالإنجليز رغم تأخرهم في الحصول على الإمتيازات وإقامة العلاقات مع الأقليات والولاة في الدولة العثمانية ، إلا أنها فاقت الدول الأوروبية في حجم النفوذ الذي وصلت إليه والآثار الدموية التي خلفتها في كثير من المناطق التي تعاملت معها سلما أو حربا. ورغم نهجها أسلوبا مشابها لفرنسا في التغلغل شيئا فشيئا في أوساط

١- بيهم ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٠.

2- Skilliter, op., cit., p.2.

المسلمين ، إلا إنها بزت أقرانها الأوروبيين في مجال الإستعانة بالعملاء وسياسة المكر التي اشتهرت بها ، وسأعرض لكلا الجانبين تباعا.

فمنذ إبرام الإتفاقية مع السلطان مراد الثالث في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، أصبح التجار الإنجليز قنوات الإتصال وجمع المعلومات عن الدولة العثمانية. وقد ترددت الحكومة البريطانية في دعمهم في بادئ الأمر من فرط تشاؤمها وخوفها من فشل التجربة وبالتالي ضياع الأموال ، حيث كان موقف آل ستيورت ملوك بريطانيا من شركات الليفانت والهند الشرقية يبعث على الإحباط إذ لم يأخذوا على عاتقهم دعمها وتمويلها (١). ولكن تبدلت الأحوال بمرور الوقت وإكتساب الخبرة، فغدت شركات التجارة البريطانية تعمل لحساب التاج البريطاني أكثر من خدمتها لمصالح التجار الإنجليز - بجمع المعلومات والتأثير على قرارات السلاطين - ، حسب تصريح وليام ايتون الذي رصد مجريات الأحداث في الدولة العثمانية بحكم إقامته الطويلة فيها (٢).

كما إن السفن التجارية في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي كانت أشبه بقلاع حصينة نظرا لإمتلائها بالجنود والمدافع والحراس لضمان أمن وسلامة التجار والبضائع. ثم بعد إقامة التجار في مكان أو أرض معينة ، ومن ثم تأسيس فرع لشركتهم ، فإنهم كانوا يشكلون حامية داخل الدولة المضيفة ، وقد جسد التجار الإنجليز ذلك المنهج في أبشع صوره في الهند حيث وضعوا الحراس حول معسكرهم الذي ما لبث أن تحول إلى إحتلال للدولة بأسرها.

وقد عمل إلى جانب التجار جموع من المنصرين الذين جابوا البلاد العثمانية طولا وعرضا ، وكانت الحكومة الإنجليزية على إطلاع مستمر على أحوال الإرساليات التنصيرية التابعة للدول المنافسة لها من أجل ضمان عدم إنفرادهم بالإمتيازات أو التسهيلات الدينية ، خاصة في ضوء الإختلاف المذهبي الكنسي للإنجليز عن سائر دول أوروبا . وإستغلت بريطانيا إمتيازات الأوروبيين لتتقدم بطلبات مماثلة هي الأخرى، ففي عام ١٢٥٣هـ/١٨٤٠م طلب الإنجليز من السلطان عبد المجيد الأول تصريحا لبناء كنيسة بروتستانتية في مدينة القدس ، وكان يدعمهم في ذلك

١- كيرك ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

2- W. Eton, A Survey of the Turkish Empire, Cadell and Jun, London, 1801, 3rd. ed., p.450.

الألمان الذين يعتنقون المذهب ذاته ، وقد دفع بريطانيا لذلك المعلومات التي توفرت لديها عن تستر كل من روسيا وفرنسا وراء أتباعهم في بلاد الشام لتحقيق مصالح سياسية سرية لهما (١).

كما تبنت إنجلترا الإرساليات التنصيرية في أراضي الدولة نظرا لما لها من فوائد جمة ، وأعلنت عن تلك السياسة صراحة في فترة إحتلالها للسودان على سبيل المثال. فقد منحت الحكومة البريطانية تسهيلات ومساعدات مالية وأدبية كثيرة للمنصرين ، وحددت لهم مناطق معينة لممارسة نفوذهم من أجل تفادي الصراع بينهم وتشتت جهودهم ، فكانوا نعم المعين للحكومة في لندن وسياستها القاضية بفصل جنوب البلاد ، وتعبيرا عن إمتنانه للمنصرين ، فقد رفع الحاكم العام للسودان تقريرا للحكومة أشار فيه إلى أن الإرساليات التنصيرية مثلت أمنع قلعة لبريطانيا ضد الإسلام في جنوب السودان (٢).

وقام الرحالة والجواسيس بدور تكميلي لشبكة المعلومات التي تزعمها التجار والمنصرون ، ومنذ بداية عهد الإمتيازات التجارية البريطانية في الدولة العثمانية والإنجليز يزاولون تلك المهمة ، فالقنصليات الأجنبية في بلاد الشام إستخدمت قواعد لرحلات إستكشافية مهمة قامت بدراسات علمية مستفيضة ، وبإستخدام كتب المسلمين الجغرافية مع الأسف الشديد. وإهتم الإنجليز بالمخطوطات كثيرا منذ بداية علاقتهم بالدولة العثمانية ، وتطور الوضع أكثر في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، إذ حرص الرحالة روبرت نيوبري على العثور على مخطوط تقويم البلدان لأبى الفداء ، وطلب من صديق له يدعى ريتشارد هيكليوت جلب المخطوط بأي ثمن ، وقد إعتمدت أوروبا على ذلك الكتاب للقيام بالكشوف الجغرافية الكبيرة التي جرت في ذلك العصر(٣). وإستفاد الرحالة نيوبري من المعلومات الواردة في الكتاب المذكور الشيء الكثير على ما يبدو حيث تمكن من قطع الطريق البري بين مدينة حلب في الشام وميناء البصرة في العراق ، ثم الموانئ المهمة في الخليج العربي مثل هرمز وبندر عباس ، وإنتهى به المطاف في عاصمة العثمانيين قبل أن يرجع إلى بلاده عبر ولاية رومانيا العثمانية. وقد إستغرقت رحلته تلك قرابة عامين بدأها في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م ،

١- مؤنس ، الشرق الإسلامي ، ص ٥٣ ، ٢٨٣.
٢- الصواف ، مرجع سابق ، ص ١٧٤.
3- Hakluyt, op., cit., p.306.

ثم كرر محاولاته من أجل شق الطريق إلى الهند لكنه لقي حتفه في الرحلة الثالثة ، إلا أن رفاقه الناجين عادوا بمعلومات قيمة أظهرت عدم جدوى المتاجرة مع الهند عبر الخليج العربي في تلك الفترة نظرا لخطر الإحتلال البرتغالي الجاثم (١).

بينما كانت شهية التجار الأوروبيين وبخاصة الإنجليز أكبر بكثير من مزاولة عملهم فقط ، حيث قاموا بزيارات دراسية إستطلاعية للمناطق الأثرية ، وقدموا تقارير عن رحلاتهم عقب عودتهم إلى بلادهم. ومن المناطق التي إنصب عليها إهتمام الإنجليز مدينة القدس وما حولها وضفاف نهر الفرات في العراق وإنطاكية ، لكن من الملفت للنظر أن الزيارات الإستطلاعية للقلاع وبعض الآثار كانت تتطلب الحصول على إذن خاص من حاكم المنطقة التي تتبع له (٢).

وأوفدت بريطانيا التاجر جورج بلدوين قنصلا لها بمصر في عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م بسبب خشيتها من أعمال التجسس الفرنسية في منطقة الشرق الأدنى ، وفوضته الحكومة الإنجليزية التوصل إلى إتفاق مع المماليك ، ورفع التقارير المستمرة عن النشاط الفرنسي في موانئ مصر المطلة على البحر الأحمر. والغريب في الأمر أن الخارجية البريطانية كانت قد أغلقت قنصليتها في مصر في السنة السابقة فقط بسبب النفقات التي لا مبرر لها نظرا لعدم جدوى التجارة هناك (٣).

ثم قام اللورد فالنشيا في سنة ١٢١٩هـ/١٨٠٤م برحلة تفقد فيها الموانئ والمواقع الرئيسة على طول البحر الأحمر بدءا بميناء عدن ، وكان هدفه تنمية التجارة البريطانية في الهند وتأمين منطقة البحر الأحمر ضد الإعتداءات الخارجية المحتملة ، وسبق أن إشترك اللورد في عملية مسح للأراضي المصرية مع القنصل والتاجر بلدوين قبل عقد من الزمان (٤).

وإزداد الطلب على كتب الرحلات في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التالي عندما أصبح وضع الدولة العثمانية حرجا للغاية ، وقد كانت

١- بولارد ، مرجع سابق ، ص ١٥-١٦.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٠٥-٧٠٦.
٣- ياغي ، العالم العربي ، ص ٢٠٠-٢٠١.
٤- دودويل ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

الأنشطة التجسسية منشأ معظم تلك الكتب ، إذ إن الحاجة إلى جمع معلومات دقيقة وتفصيلية عن أحوال البلاد الإسلامية فاقت ما كان يوفره التجار والمنصرون ، وذلك تمهيدا لتنفيذ المخططات الإستعمارية لبريطانيا وسائر دول أوروبا (١).

كما قدم وكلاء شركة الليفانت البريطانية التقارير عن مصادر الثروة في الشرق الأدنى بصورة مستمرة على الرغم من أن جلها لم يكن ذي أهمية للتجارة الإنجليزية حينها ، ومن ذلك التقرير الضافي الذي رفعه أحد الإنجليز القاطنين في إيران عن إستعمال السكان للزيت في باكو كوقود ، وكانت باكو يومئذ إقليما فارسيا غير مهم ، ولكن وبعد مضي بضعة قرون كانت الخبرة الفنية ورأس المال الإنجليزيين تساهم في إنماء حقول نفط باكو وغيرها من الأراضي في بلاد فارس. كما جاء في تقرير آخر كتبه دون جنكنسون إشارة إلى عرق السوس على جانبي نهر الفولغا ، وظهرت فائدة تلك المعلومة بعد أن إنتشرت صناعة وتجارة التبغ حيث قامت إحدى الشركات الإنجليزية بتصديره من بلاد القوازق وإقليم الأناضول إلى كافة دول العالم (٢).

وبالإضافة إلى المنصرين والتجار ، إستفادت بريطانيا من المنشقين والطامعين في السلطة لتحقيق أهدافها في الهيمنة على الأراضي العثمانية ونهب خيراتها. إذ وجد الرحالة جيمس بروس لدى علي بك حاكم مصر حب أكيد وصداقة متينة للكفار ، وشدة ميل إليهم طمعا في مساعدتهم له ضد العثمانيين ، فتقدم الحاكم في سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م بإقتراح لفتح الأسواق المصرية أمام بضائع شركة الهند الشرقية ، وكان يدعم الرحالة في ذلك البحارة الإنجليز ، بينما رحب التجار الإيطاليين في مدينة الإسكندرية بذلك المطلب. وتلك الحقائق تؤكد أن جيمس لم يكن مجرد رحالة يدون مشاهداته اليومية ، بل كان عميلا إنجليزيا صميما تدثر في ثياب الإستكشاف. ثم إن ذلك المطلب وضع الحاكم المصري المعارض أمام تحد كبير لإثبات مودته للكفار من جهة ، وبغضه وعصيانه أوامر السلطان بمنع إبحار السفن النصرانية إلى ما بعد ميناء جدة من جهة أخرى. وقد طرح علي بك تلك الوساوس جانبا ، وشجع الإنجليز على الإبحار إلى ميناء السويس مباشرة (٣). وقد أقام علي بك علاقات وطيدة

١- وزان ، مرجع سابق ، ص ١٧٦.
٢- بولارد ، مرجع سابق ، ص ١٨-١٩.
٣- دودويل ، مرجع سابق ، ص ٣.

مع إنجلترا التي إهتمت بطريق التجارة عبر البحر الأحمر وبموقع مصر الجغرافي ، وشجعته على الإستقلال عن الدولة العثمانية ، وفعلت الشيء نفسه مع خلفه من البكوات المماليك ، وقدمت لهم المساندة والدعم الكبيرين (١).

وكان السلطان مصطفى الثاني قد رفض منذ سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٨م طلب بريطانيا الإبحار في البحر الأحمر لربط تجارتها عبر البحر المتوسط خوفا منه على أمن الحرمين الشريفين ، وكذلك عدم الإضرار بالعائدات الجمركية لميناء جدة ، فضلا عن أن فتح المجال للتجار الإنجليز كان سيقضي تلقائيا على الطريق البري عبر العراق وبلاد الشام (٢). وسبق أن فوض السلطان شريف مكة الإذن للسفن الأوروبية بإستخدام ميناء جدة لزيادة موارده المالية ، ولكن إشترط عدم نقل التجار أو البضائع إلى الشمال منه إلا على سفن لبحارة مسلمين ، وكانت تلك خدمة كبرى لشركة الهند الشرقية التي كانت ترسل تجارتها عبر رأس الرجاء الصالح ، لكنها تظاهرت برفض تلك التسهيلات بحجة عدم إغضاب السلطان (٣).

كما شجع إتفاق علي بك مع الإنجليز التجار الأوروبيين ووفر لهم الحماية ، وساهم ذلك التوجه الجديد في مضاعفة نفوذ الأقليات في مصر ، وجعله يأخذ أبعادا خطيرة وغير مسبوقة (٤). وعندما فطنت الدولة العثمانية إلى خطورة فتح الموانئ المصرية في البحر الأحمر للأوروبيين على أمن الحرمين الشريفين ، أصدر السلطان فرمانا بمنع السفن النصرانية من التجارة هناك وإيقافها فورا (٥) ، وأطلق الفرمان صفة الخيانة للإسلام على كل من يسمح للكفار بعبور بحر السويس – الذي كان الطريق الخاص بالحج – ، أو يقدم لهم المعونة خلال رحلاتهم، وكان السلطان يقصد من ذلك تخويف المسلمين في تلك البلاد (٦).

وإضطرت تلك الأحداث بريطانيا للإعلان عن أطماعها في مصر

١- ياغي ، العالم العربي ، ص ١٣٦.
٢- بولارد ، مرجع سابق ، ص ٢٨.
٣- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٥٦-٥٧.
٤- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص١٢٤.
٥- عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.
٦- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٧٣٣.

صراحة ، فأرسلت شركة الهند الشرقية في عام ١٢٢٤هـ/١٨١٠م مساعد المقيم الإنجليزي بميناء مخا في اليمن إلى القاهرة لعقد إتفاقية مؤقتة على غرار الإمتيازات الأجنبية بخصوص معاملة البضائع الهندية في الأسواق المصرية. وكان محمد علي باشا قد بادر إلى خطب ود بريطانيا ببعث مندوبين عنه للتجارة مع بومباي ، وبذلك تأكد الإنجليز أن الباشا بات في قبضتهم وتحت رحمتهم نظرا لتوقف إيراد بلاده على التجارة الخارجية ، فأصبح بإمكان بريطانيا إملاء شروطها عليه ، وبالتالي سهولة دخول تجارها – وجواسيسها – البحر الأحمر.

ثم إن الفوائد التي جنتها بريطانيا من والي مصر تجاوزت بكثير حدود القطر المصري ، حيث كان الباشا عنصرا مساندا لثورة اليونانيين التي كانت تدعمها بريطانيا. ورغم معرفة محمد علي باشا بأنشطة الجمعيات اليونانية الثورية في القاهرة والإسكندرية والموجهة ضد العثمانيين ، إلا إنه لم يتصد لها ، كما أنه لم يمنع المتطوعين الروم في الإسكندرية من السفر إلى جزيرة كريت لدعم الثورة ، والأنكى من ذلك أنه أطلق سراح بعض العبيد اليونانيين لديه ليتسنى لهم الإلتحاق بركب الثورة (١).

كما شارك محمد علي باشا في الأزمة اللبنانية بين الدروز والموارنة في الفترة ١٢٤٦-١٢٥٦هـ/١٨٣٠-١٨٤٠م ، ودعم بقوة تكوين حزب من الموارنة ، وكانت تلك من المرات القلائل التي خالف فيها الباشا توجهات بريطانيا ، أو ربما كان ذلك من قبيل توزيع الأدوار لتأجيج الفتنة التي أضرت بالدولة العثمانية أولا وأخيرا بغض النظر عن هوية الدعم الخارجي أوحجمه (٢).

وكانت مكافأة الباشا نظير خدماته الجليلة للتاج البريطاني أن كتب القنصل الإنجليزي بمصر إلى السفير في إسطنبول مثمنا دور محمد علي باشا كورقة ضغط قوية على الحكومة العثمانية ، وإقترح منح بلاد الشام جائزة للباشا العظيم نظير خدماته. ولكن بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا رأى للباشا دورا أبعد من ذلك ، إذ طرح عليه فكرة إقامة إمبراطورية عربية بعد أن وطد محمد علي باشا أركان حكمه في

١- دودويل ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ٧٩.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٢٨.

السودان ومصر والحجـــاز والشام (١).

ومن ناحية أخرى ، فمنذ معاهدة برلين في سنة ١٢٩٥هـــ/١٨٧٨م بات خطر الإنجليز يهدد الدولة العثمانية أكثر من روسيا ، نظرا لأنـــها – أي المعاهدة – نصت على ضرورة إعلام السلطان الدول الأوروبية بمدى الإصلاحات الداخلية المتعلقة بالنصارى عموما والأرمـــن علـــى وجـــه التحديـــد ، وتدخلت بريطانيا في صياغة مواد الإتفاقية لضمان مصالحـــها التجارية. وكانت قد أرسلت أسطولها الحربي لحماية العاصمة إسطنبول ، وللتجسس على تحركات الجيش الروسي ، كما طلبت من السلطان السماح لها بإحتلال جزيرة قبرص لمراقبة جيش القيصر الروسي (٢).

وقامت بريطانيا في تلك الفترة بفتح عاصمتها للصحف العربية التي كانت تدعو إلى قيام خلافة عربية ، وقد تولى كبر تلك الدعوة نصـــارى لبنان ، فظهرت منشورات في مدن بيروت وحلب ودمشق وبغداد تدعـــو السكان للتخلص من الوصاية العثمانية. ثم روج ويلفريد ســـكافين بلنـــت الشاعر والعميل البريطاني للحملة القومية ضمن كتابه " مستقبل الإســـلام " والذي صدر في سنة ١٢٩٨هـــ/١٨٨١م. وقد رأى السلطان عبد الحميـــد الثاني ببصره الثاقب آثار أصابع الإنجليز في تلك التحركات الخفيـــة لأن بريطانيا كانت تسعى إلى إحباط مشروع الجامعة الإسلامية (٣).

وفي مقابل الإستعانة بالمنصرين والتجار والعملاء ، كانت لبريطانيا سياستها الراسخة والمباشرة لغزو أراضي الدولة العثمانية وبلاد الإسلام ، والتي مرت بمراحل عديدة هي الأخـــرى ، فكـــانت البدايـــة فـــي ســـنة ١٠١٦هـــ/١٦٠٧م حيث حصل دودي سولي الفرنسي على مباركة ملكـــة إنجلترا اليزابيث الأولى على مشروع لتقســـيم الدولـــة العثمانيـــة ، وقـــد تطوعت الملكة بتجهيز جيش مناسب علاوة على تقديم ثروتها الخاصـــة ، لشن حربا دائمة على العثمانيين حتى النصر (٤).

وكرست بريطانيا ذلك الإتجاه الجديد وتحولها عن الإقتصاد إلـــى

١- دودويل ، مرجع سابق ، ص ٩٤ ، ص ١٤٠.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٦٩٩.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٧٦.
٤- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٢٥١-٢٥٣.

السياسة بإنشاء شركة الهند الشرقية في مطلع القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، مما إعتبر بمثابة مدخل إستعماري للشرقيين الأقصى والأدنى ، ثم توسع النشاط الإستعماري الإنجليزي في جنوب جزيرة العرب بعد تأسيس أول مركز تجاري بريطاني في ميناء المخا في القرن التالي (١).

وبمرور الوقت إكتشفت الحكومة البريطانية دورا جديدا للسفراء والقناصل ، فأخذ الملوك يقلصون صلاحيات الشركات التجارية ، ويعمدون إلى تعيين أصحاب الألقاب والمتميزين دبلوماسيا. كما حتمت سياسة توازن القوى – التي كانت مدينة إستنبول نقطة إرتكاز مهمة فيها – تحول منصب السفير من موظف تجاري مقنع إلى خادم دبلوماسي للتاج وأغراضه (٢).

ثم تطورت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية بصورة سلبية أكبر وأكثر إنتهازية وتوسعية ، إذ طلبت إنجلترا في سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م عبر سفيرها في العاصمة العثمانية تسليم الأساطيل العثمانية وقلاع الدردنيل للإنجليز ، والتنازل عن ولايتي الأفلاق والبغدان لروسيا ، وإعلان الحرب على فرنسا ، أو قيام إنجلترا بضرب مدينة إسطنبول. وقد دمر الأسطول الإنجليزي السفن العثمانية الراسية في ميناء غاليبولي بعد امتناع السلطان عن تنفيذ طلبات إنجلترا ، إلا إن السفير الفرنسي أوهم السلطان بتحرك الأسطول الفرنسي تجاه المدينة لمقاومة الإنجليز ومساومتهم ، الأمر الذي جعل بريطانيا تسحب جيشها وتتصرف عن دار الخلافة مؤقتا (٣).

من جهة أخرى ، لجأت بريطانيا إلى سياسة المؤتمرات لتحقيق مكاسب خاصة بها ظاهرة ومستترة معا ، أو تمزيق أوصال الدولة على أقل تقدير ، فنجحت – بالتعاون مع فرنسا – في منع بتر الولايات الأوروبية العثمانية لحساب روسيا في سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م بموجب مؤتمر لندن ، ولكن ذلك تم مقابل ضمان إستقلال اليونان ، والنص على

١- عايض الروقي ، حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي ، مطبعة جامعة أم القرى ، مكة ، ١٤١٦هـ ، ص ١٩.
٢- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٦١.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٨٨-٣٨٩.

منح الحكم الذاتي لصربيا وفالاشيا ومولدافيا (١). وتكررت تمثيلية المفاوضات والوساطات الأوروبية لإنتزاع المزيد من أملاك الدولة لمصلحة النصارى وأشباههم ، وتحقيق المآرب الخفية لدول القارة ، ففي سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تم وبرعاية حكومة بريطانيا عقد معاهدة لندن التي أجبرت محمد علي باشا والي مصر على إعادة أجزاء كبيرة من بلاد الشام للسلطان ، بينما إحتفظ لنفسه وذريته بملك مصر وبضع أماكن في الشام لتكون ألغاما أرضية يفجرها العدو حين يشاء. وتمكنت أيضا أساطيل روسيا والنمسا وإنجلترا مجتمعة من الحصول على إذن بدخول مضيق البسفور من أجل حماية مدينة إسطنبول من الغزو المصري (٢).

وقد نجت الدولة العثمانية من الهلاك المحقق - والمصنوع على أعين الأوروبيين - ولكن بتشوهات جسدية خطيرة ، إذ تم بتر ولاية مصر عن جسم الدولة نهائيا ، بالإضافة إلى جيوب متفرقة في بلاد الشام الهامة للأمن العثماني ، وكذلك للمتعاطفين النصارى معا. ولكن الأخطر من ذلك إطلاع الأجانب على جسد الدولة المثخن بالجراح عن قرب من خلال السماح لأساطيلهم عبور المضائق المائية الحيوية للدولة ، ومن ثم معرفة مواطن الخلل ليتم إستثمارها لاحقا من قبل الخصوم.

ثم تكاثرت المطامع الإنجليزية وتنوعت ، فالأسباب الدينية وأبرزها الصراع على الأماكن المقدسة في بلاد الشام ، والإقتصادية وفي مقدمتها صادرات روسيا للدولة العثمانية والمنافسة لإنجلترا ، والسياسة الشخصية والمتمثلة في كره السفير الإنجليزي للقيصر وتحريض بلاده ، إجتمعت كلها لتؤدي إلى نشوب حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا في عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م ، وفي وسط تضارب بين لمصالح الدول الأوروبية الأخرى (٣). ولكن بريطانيا كانت تهدف من وراء الحرب إلى أمرين رئيسين أولهما : إضعاف قوة روسيا القيصرية والحد من توسعها على حساب الأراضي العثمانية التي كانت تطمع فيها بريطانيا وأوروبا من خلفها. أما ثانيهما : فإن حكومة لندن إستغلت ظروف الحرب لتفرض على السلطان عبد المجيد الأول إجراء إصلاحات دستورية من أجل تحقيق المزيد من التمكين للأقليات النصرانية الموالية للغرب (٤).

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٤٣.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣-٤٦٢.
٣- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣.

وعندما ضاق الساسة الإنجليز ذرعا بالحرب المستترة التي كانت تقودها بلادهم للقضاء على العثمانيين ، تعالت أصواتهم لإنهاء المسألة الشرقية بالقوة العسكرية المباشرة في ظل الضعف الظاهر. وكان من بين أولئك المنادين وزير الخارجية اللورد كلارندون الذي صرح في سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٥م بأن:

" الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي بإزالتهم من على سطح الأرض كلية ".

بينما كان خلفه اللورد سالبوري أكثر كياسة و" إنسانية " إذ دعا إلى هدم الدولة العثمانية ، ثم تقسيم الأنقاض وتوزيعها على الدول التي يهمها الأمر ، وقد أعلن رأيه ذلك في مؤتمر برلين في سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م في أعقاب ثورة كريت ، وكذلك ثورة الأرمن (١). أما لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني فإنه رأى في إنهيار الدولة العثمانية فرصة لتعويض الدول الأخرى المشتركة في الحرب العالمية الأولى الأمر الذي كان سيمنح إنجلترا إمتيازات واسعة في مناطق العالم المختلفة ، بينما لم يكترث بمصير المسلمين في منطقة الشرق الأدنى بتاتا ، ولم يبد أي إهتمام بالعثمانيين ومآلهم (٢).

وسبق للسلطان عبد العزيز في سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٩م أن وافق على منح بريطانيا إمتيازا خولها حرية الملاحة في نهري دجلة والفرات بالعراق ، ونتيجة لذلك أصبحت التجارة الإنجليزية خطرا يهدد مستقبل الولاية بأسرها ، وبخاصة بعد عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م . وقد عجزت الدولة العثمانية عن منع إنجلترا من الملاحة في النهرين بعد إحتلالها لمصر ، رغم طلب السلطان عبدالحميد الثاني ذلك منها خوفا من تكرار مأساة مصر ، ولكن بريطانيا هددت السلطان بفتح مياه النهرين أمام الملاحة الدولية (٣).

ثم لجأت الحكومة الإنجليزية في مرحلة متقدمة من الصراع مع

١- ياغي ، الدولة العثمانية ، ص ١٥٩ ، ١٦٤.
2- Kinross, op., cit., p.139.
٣- فاروق أباظة ، مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٧-٨.

الدولة العثمانية إلى أجهزة مخابراتها ، إذ باتت بريطانيا تتجسس على الشؤون الداخلية للدولة من أجل تنصيب مراد الخامس - وكان صديقا حميما لولي عهد بريطانيا ، ومغرما بالثقافة الأوروبية ، ومدمنا للخمور والموسيقي - على عرشها بدلا من السلطان عبد العزيز ، وكذلك تعيين مدحت باشا رئيسا للوزراء ، وعوني باشا قائدا للجيش. وكانت تلك المرة الأولى في التاريخ العثماني المديد التي تتدخل فيها دولة أجنبية بتلك الصورة الفجة ، ونجحت بريطانيا في تحقيق رغبتها بواسطة قوتها العسكرية ، وبنوكها المتخمة ، ومراكزها الماسونية المستشرية في الدولة ومؤسساتها (١).

إن خلع السلطان عبد العزيز ثم قتله كانت ورائه أسبابا عديدة ، وثمة شكوك في وجود مؤامرة بريطانية خلفه ، فإصلاحات السلطان العسكرية ، وإقراره مجلة الأحكام العدلية لتقنين مواد الشريعة الإسلامية ، وإستغلال عداوة شيخ الإسلام المعزول له ، ورسالة السلطان لأخيه مراد التي نفى فيها مرضه العقلي ، والوثائق التي تكشفت للسلطان عبد الحميد الثاني لاحقا بالإضافة إلى إعترافات مدحت باشا نفسه ، مجتمعة تؤكد وجود مؤامرة إنجليزية لتعيين عملاء لها في السلطة. ولكن المؤرخ علي حسون والذي أورد هذا الاتهام الصريح لم يقم عليه دليل من مصدر معتمد أو من وثيقة تاريخية مما يجعل هذا الكلام موضع شك حاليا حتى توفر أدلة دامغة على ذلك بالنفي أو الاثبات (٢).

من ناحية أخرى ، إتخذت بريطانيا خطوة غير مسبوقة لإحكام قبضتها السياسية على ولاية مصر - التي كانت تتبع السلطان إسميا - ، فإشترت الأسهم المملوكة للحكومة المصرية في قناة السويس الحيوية في سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٥م من الخديوي شخصيا (٣).

وفي العام التالي نشر رئيس وزراء بريطانيا جلادستون كتيبا مختصرا بعنوان " الأهوال البلغارية والمسألة الشرقية " دعا فيه الأتراك صراحة للرحيل عن الأراضي التي دنسوها ودمروها - بزعمه - ، وقد طاف أرجاء إنجلترا محرضا الجماهير على العثمانيين. وإنعكس ذلك التغيير الجذري في الموقف البريطاني على القارة الأوروبية بأسرها نظرا

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٠-٨١.
٢- تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٢٠٥ وما بعدها.
٣- عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣.

لمكانة لندن وثقلها السياسي ، بينما نسي الوزير مآسي المسلمين في الجزائر ، وحرب الأفيون التي أزهقت أرواح الصينيين (١).

ونتيجة لتوالي الأحداث وكثرة المخاطر - التي حاكت بريطانيا جلها من بعيد - وافقت الدولة العثمانية على عقد صفقة مع إنجلترا بغرض الدفاع عن الأراضي العثمانية ، وتنازلت لها عن جزيرة قبرص لتكون قاعدة للأسطول الإنجليزي " الحامي " في أثناء مؤتمر برلين في سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ، ورضخت الدولة لتسوية أضرار معاهدة سان استيفانو التي أخرجت إحدى عشر مليون نصراني وبلادهم من سلطة الحكم العثماني (٢). وقد صرح اللورد بيكونزفيلد رئيس وزراء بريطانيا عقب عودته من المؤتمر حيث وزعت أراضي الدولة العثمانية على الأمم النصرانية قائلا إنه عاد يحمل " السلام مع الشرف " (٣).

وبلغت الدولة العثمانية حالة من الضعف في مقابل تزايد النفوذ البريطاني لدرجة تشاور دول أوروبا مع الحكومة في لندن بخصوص التوسع الإستعماري لها. وفي سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م أخبر السفير الألماني في لندن البريطانيين بأن الأراضي التي لا توجد عليها أية إستحقاقات لهم أو لغيرهم ، فإن ألمانيا تحتفظ لنفسها بحق وضع اليد عليها ، وبخاصة في منطقة سواحل غرب إفريقيا (٤).

ثم توجت بريطانيا سياستها الإستعمارية التوسعية في الأراضي العثمانية بإحتلال ولاية مصر رسميا في تلك السنة ، وتذرعت بحماية النصارى الأوروبيين للقيام بذلك العمل العدواني ، وكذلك بحجة عدم إرسال السلطان قوات عسكرية لفرض الأمن في الولاية (٥).

ومنذ تلك الفترة إنطلقت بريطانيا تعيث في البلاد العثمانية فسادا ، وإعتمدت على المخربين الإنجليز في إدارة دفة سياستها ، ومن أشهرهم توماس لورانس - أو لورانس العرب كما يعرف في الأدبيات العربية - ، فقد جاء في تقرير سري للمخابرات البريطانية عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٥١.
٢- فشر ، مرجع سابق ، ص ٣٧١.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١١٢١.
٤- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ٣ / ص ٧٠.
٥- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٣٦.

شرح لورنس لهدف بلاده الرئيس ، والذي تلخص في تفتيت وحدة الدولة العثمانية ، مع إبقاء العرب في حالة صراع دائم. وكانت بريطانيا أسست مكتبا لها في القاهرة لوضع خطط عملية لإستغلال حركة القومية العربية في خدمة أهدافها الإستعمارية. كما تمكنت عبر عميلها لورانس من القيام بمهام سرية للتنقيب عن الآثار ضمن رحلة علمية في منطقة قرقميش في آسيا الصغرى - الحساسة جدا للأمن العثماني - (١). وكان لورنس يدقق في المخطوطات الأثرية بالإضافة لقيامه بعمليات التنقيب مما خوله العمل في دائرة الخرائط التابع لرئاسة القوات البريطانية في الشرق الأدنى فكان مرجعا شافيا للضباط. ثم إنتقل إلى دائرة المخابرات السرية بسبب خبرته الواسعة في رسم الخرائط وتفسير رموزها ، ومعرفة مواقع الجيش العثماني. وتعددت فوائد لورانس للحكومة البريطانية ، فأوفدته في عدة مهام سرية إلى العراق وليبيا واليونان ، كما أرسلته القيادة البريطانية في مصر إلى الجزيرة العربية ليكون ضابط إتصال لها مع فيصل بن الحسين لتحريك الثورة العربية (٢).

وفي نهاية هذا الجزء الخاص بالسياسة البريطانية الموجهة لغزو العالم الإسلامي ، تبرز حقيقة ماثلة للعيان وهي أن تلك السياسة قد إتصفت بالمناورة والمراوغة كالثعلب تماما ، إذ لجأت بريطانيا منذ بداية العلاقات مع العثمانيين إلى وسائل شتى تراوحت بين دعم التجار ، والتدخل في تعيين السفراء لخدمة الأهداف العليا لها ، ثم تبني الإرساليات التنصيرية ودعمها. وتحولت في مرحلة لاحقة إلى التركيز على نشاط الجواسيس ، وكتب الرحالة لجمع المعلومات الحيوية عن السياسة والإقتصاد في البلاد العثمانية ، ثم إعتمدت بعدها على العملاء الإنجليز والمسلمين معا لتعميق النفوذ الإنجليزي. وفي ثنايا تلك المناورات سعت بريطانيا إلى تحريض الدولة العثمانية على خوض حروب بالوكالة عنها ضد روسيا ، ثم إستغلت معاهدات الصلح لإنتزاع المزيد من الأراضي والإمتيازات من الدولة ، وفرض الإصلاحات السياسية الداخلية التي خدمت الأقليات . وتوجت بريطانيا سياستها التوسعية بإحتلال جزيرة قبرص الهامة ، ثم كانت الطامة الكبرى والضربة القاصمة بإحتلال مصر. كما إستفادت من الحركات القومية في اليونان وبلاد العرب لتكريس القطيعة بينها وبين إسطنبول ، وسعت إلى تنصيب أتباعها من

١- الفاتح ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ٦٤.
٢- انتوني ناتنغ ولويل توماس ، لورنس : لغز الجزيرة العربية ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤١٣هـ ، ص ٣١-٣٣ ، ٨٠.

اللادينيين في سدة حكم الدولة ، والأنكى من ذلك إصطناعها للقادة والترويج لهم في الأوساط العالمية ، كما حصل مع الأمير مراد الخامس قبل تنصيبه. ومن خلال إستعراض ذلك التاريخ الطويل يتضح دور الإمتيازات الأجنبية إلى حد كبير في تمكين العملاء والساسة الإنجليز من التعرف على أحوال البلاد ومواردها ، ولكن حالة الضعف العام التي وصلت إليها الدولة جعلتها عاجزة عن توجيه الإمتيازات لمصلحتها كما كان عليه الحال في الماضي ، وتقديم التنازلات للقوى الأوروبية بحيث أصبحت الإمتيازات تنتزع عنوة ودون إرادة أو رغبة من قبل السلاطين.

وليس ثمة سر في نوايا بريطانيا تجاه المسلمين ، إذ نطقت بذلك ألسنتهم قبل أفعالهم ، فاللورد سالسبوري وزير الخارجية جزم بأنه لا تنازل عن إحتلال كافة بلاد الإسلام ، وبحسب عبارته:

" ما أخذ الصليب من الهلال لا يعود إلى الهلال ، وما أخذ الهلال من الصليب يجب أن يعود إلى الصليب " (١).

بينما أكد المبعوث البريطاني لورانس أن النتيجة المرجوة من الحرب العالمية الأولى كانت إلغاء الخلافة العثمانية بغض النظر عما تؤول إليه الحرب ، فبريطانيا لم يكن يهمها النصر أو الهزيمة ، لأن إنتصارها الوحيد كان يتمثل في القضاء على الإسلام (٢).

إن تلك التصريحات الرسمية لا تدع مجالا للشك في أهداف بريطانيا الأساسية ، ولكن المحير في الأمر تحويلها إلى نتائج ملموسة في أرض الواقع دون إراقة الكثير من الدماء الإنجليزية عبر الوسائل السلمية غالبا ، ومن بينها وأبرزها المعاهدات والإمتيازات مع الدولة وأعدائها على السواء وفق منهج " بطيء لكنه أكيد المفعول " الذي بات علامة مميزة لسياسة بريطانيا في العالم الإسلامي قديما وحديثا!

أما روسيا فإنها تميزت عن فرنسا وبريطانيا بالدخول في حروب معلنة ضد العثمانيين منذ إستقامة عودها ، ويرجع سبب بعث تلك الإمبراطورية الشريرة والدموية من العدم إلى القيصر بطرس الأكبر الذي

١- مجلة المنار ، المجلد ١٥ ، الجزء ١١ ، ص ٨١٨.
٢- الفاتح ، مرجع سابق ، ص ٧٤.

كان يكن العداء الشديد للعثمانيين ، فطفق منذ إعتلائه سدة الحكم في بلاده في وضع الخطة تلو الأخرى للقضاء عليهم ، والأهم من ذلك الإستيلاء على مدينة إسطنبول ، ثم النفاذ إلى المياه الدافئة في الشرق ، ولم يأل جهدا في التحالف مع الدول الأوروبية وتحريضها لتحقيق تلك الأحلام ، رغم تباينهم الشديد وإختلافهم الحاد في الدين!

فقد فاوض القيصر بطرس الأكبر إنجلترا وهولندا من أجل التحالف ضد الدولة العثمانية ، ولكنهما إعتذرتا بسبب حرب الوراثة الأسبانية القائمة حينها . وكان القيصر يتطلع للتوسع التجاري ، وتدعيم القوة البحرية لبلاده ، وذلك سبب إصراره وسعيه الحثيث للإستيلاء على ميناء آزوف الممر المائي إلى مدينة موسكو من البحر الأسود (١).

وخلف القيصر المؤسس ورائه ملكا عريضا وقوة حربية ضخمة مكنت كاترين الثانية من إكمال مسيرة العداء الروسي ضد المسلمين ، وكانت سياسة روسيا تعتمد منذ البداية على محورين رئيسين في علاقاتها بالدولة العثمانية تمثل الأول : في الإستعانة قدر الإمكان بالأقليات الأرثوذكسية والعملاء ، والثاني : منابذة الدولة علانية منذ القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي . وسوف أتناول جوانب كلا المحورين بالترتيب.

فمن جهة العملاء ، فإن روسيا وجدت في دعوة علي بيك والي مصر الذي شق عصا الطاعة على السلطان مصطفى الثالث ، وإستعانة البيك بقائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط فرصة نادرة لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة . وكان الحاكم المنشق يسعى لإحتلال مدن غزة ونابلس والقدس ويافا ودمشق سعيا وراء إشعال الفتن والحروب الداخلية في الدولة العثمانية (٢). وكانت إستجابة روسيا لعلي بك من الإرهاصات التي سبقت معاهدة كوتشك قينارجة التي أرست إمتيازات روسيا الدينية والتجارية في أراضي السلطان . ويعتبر ذلك التوجه الروسي سابقة خطيرة في تاريخ الدولة العثمانية ، إذ إنه لأول مرة تقوم دولة أوروبية بالتدخل العسكري المباشر في أراضي تابعة للسلطان (٣). وسبق أن حاول علي بك الكبير تولي حكم مصر من السلطان فرفض

١- حسون ، العثمانيون والروس ، ص ٧٢.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩.
٣- رافق ، مرجع سابق ، ص ٤١٥.

طلبه ، فإتصل البيك بالروس ، وإستولى على إقليم الحجاز الذي أوفده إليه السلطان في مهمة للوساطة بين الأشراف المتناحرين ، ثم تحالف علي بيك مع ظاهر العمر المنشق الآخر في الشام. لكن وطأة الصدمة من تصرفات البيك تخف كثيرا في ضوء الأخبار التي تؤكد أنه لم يكن عربيا ولا مسلما ، بل إبن قسيس نصراني رومي أرثوذكسي أختطف وبيع عبدا في القاهرة (١).

كما تسابق مراد بك - المعارض والمنافس لعلي بك الحاكم الفعلي للقاهرة - في خطب ود روسيا من أجل حسم نزاعه ضد خصمه للسيطرة على حكم تلك المدينة ، وقد وعد مراد بتقديم ميناء الإسكندرية قاعدة عسكرية للأسطول الروسي ، بالإضافة إلى مدن رشيد ودمياط في مقابل إعتراف روسيا بإستقلاله بحكم مصر. ولم تتردد كاترين الثانية لحظة واحدة ، فأوفدت لجنة لتقييم المواقع ومعرفة مدى ملاءمتها لإنزال الحاميات العسكرية لاحقا.

وإستغلت روسيا حركة تمرد أخرى في فلسطين تزعمها ظاهر العمر ، وضربت القوات الروسية مدينة بيروت بالمدافع ، كما قامت وحدات الجيش الروسي بأعمال النهب والسلب للسكان المعارضين للثورة على السلطان ، والملفت للنظر أن حاكم بيروت ووالي مصر كانا قد تخليا عن دعم ظاهر العمر (٢). وفي المقابل ، فإن ذلك المنشق وعد الروس بمنحهم بعض المدن العربية ، والتنازل لهم عن موانئ معينة لإستخدامها في إمداد الأسطول الروسي (٣).

لم يحقق ذلك التواطؤ من قبل الحكام المنشقين عن الدولة العثمانية مع العدو الأول للمسلمين جدوى تذكر ، بقدر ما مكن للعدو من التعرف على بلاد الإسلام والمواقع الحيوية فيه. وقد إعتبر المؤرخ محمد أنيس أن شبح الاستعمار الغربي للبلاد الإسلامية قد تجسد تماما في ثنايا المفاوضات التي جرت بين علي بك وقائد الأسطول الروسي (٤).

وعلى النقيض من تلك المغامرة الروسية اليتيمة في الأراضي

١- بيومي ، مرجع سابق ، ص ١١٢.
٢- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٨٢-٨٣.
٣- بيومي ، مرجع سابق ، ص ١١٨.
٤- مرجع سابق ، ص ١٦٤.

العثمانية ، فإن محاولات الروس لإستغلال وتأليب الأقليات النصرانية الشرقية على الدولة العثمانية لم تتوقف. لكن السياسة الروسية أخذت منحا آخر أكثر وضوحا وعدائية بالتزامن مع الضعف الشديد في قدرة الدولة على حماية ولاياتها وإنفاذ أمرها ، حيث دعمت روسيا نشاط الكسندر ابسيلانتى رئيس جمعية الأصدقاء اليونانيين في حي الفنار ، وتم توجيهه للعمل في ولايتي الأفلاق والبغدان اللتين كان الفناريون يهيمنون عليهما ، وتربطهم صلات قوية برجال الدين المحليين فيهما. ثم ما لبثت أن تنكرت روسيا للمدعو الكسندر بعد فشله في إثارة الأرثوذكس ضد السلطان في رومانيا (١). وتجدر الإشارة إلى أن ابسلانتي كان أميرا على إقليم البغدان من قبل السلطان العثماني ، وكان أول من أسس نظاما للتعليم الحديث في مدينتي بوخارست وياش في عام ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م ، منفصل عن منهج المؤسسة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس ، وقد تبعه في ذلك المنحى أثرياء الروم في حي الفنار (٢).

وعلاوة على الإعتماد على العملاء المسلمين والنصارى على السواء ، فإن روسيا تميزت عن كافة القوى الأوروبية العظمى في الجهر بعداوتها للدولة العثمانية منذ البداية نظرا للضعف الذي إعتراها وإدعاء روسيا وراثة الامبراطورية البيزنطية البائدة وزعامتها للكنيسة الأرثوذكسية ، وخاضت حروبا متواصلة معها تمكنت بسببها ومن خلال المفاوضات التي أعقبتها من إنتزاع المزيد من الإمتيازات والتنازلات ، فمعاهدة كارلوفتس في سنة ١١١٠هـ/١٦٩٩م مثلت المرحلة الأولى في مخطط إقتطاع أوصال الدولة العثمانية ، إذ تنازلت عن ميناء آزوف الحيوي للقيصر بطرس الأكبر ، وبذلك باتت روسيا تشارك الدولة في السيادة على البحر الأسود ، بالإضافة إلى تنازلات عن أراضي عثمانية كثيرة حصلت عليها كل من النمسا والبندقية. وعملت الدول الأوروبية على إستكمال ذلك المشروع في غالبية المعاهدات التي فرضتها على الدولة العثمانية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، من قبيل بساروفتز وكوتشك قينارجة ثم أدرنه مرورا بمعاهدة سان ستيفانو فمعاهدة برلين (٣).

١- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٣٦-٣٧.
٢- أوغلى ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٥٩١.
٣- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٠٥٩.

وقد علّق المؤرخ محمد فريد على معاهدة كارلوفتس بقوله:

" يمكننا القول بأن الاتفاق قد تم من ذلك التاريخ بين جميع الدول ، ان لم يكن صراحة ، فضمنا على الوقوف أمام تقدم الدولة العلية أولاً ثم تقسيم بلادها بينهم شيئاً فشيئاً ، وهو ما يسمونه في عرف السياسة بالمسألة الشرقية المبنية على الخوف من انتشار الدين الاسلامي " (١).

وتشرّبت كاترين الثانية التي تربعت على عرش روسيا القيصرية بأفكار بطرس الأكبر وتجاوزتها إلى آفاق أوسع كثيراً ، إذ سعت إلى خلع زوجها بترو – حفيد القيصر بطرس – ثم شاركت في قتله بدعوى أنّه لم يتبع وصية جده في معاداة الدولة العثمانية ، وبخاصة السعي للإستيلاء على العاصمة إستنبول بالتعاون مع النمسا وبروسيا. والعجيب في الأمر أنّ بطرس الأكبر لم يوص بإحياء الإمبراطورية الرومانية في إسطنبول ، لكن كاترين الثانية كان يتملكها ولع شديد بإحتلال المدينة بالإضافة إلى الأجزاء الأوروبية من الدولة لصالح بلادها ، وليس من أجل النصارى الشرقيين. وقد حاولت في سنة ١١٧١هـ /١٧٥٧م تحقيق تلك الأماني ، ونجحت في تحريض دول أوروبا لتحقيق غايتها (٢). إنّ عدم تصريح القيصر بطرس الأكبر بالسعي إلى إحياء الإمبراطورية البيزنطية البائدة لا يعني بالضرورة أنّه لم يكن يسعى للإستيلاء على تاج الدولة العثمانية متى ما سنحت له الظروف ، إذ إنّ الفقرة التاسعة في الوصية المنسوبة إليه تؤكد إهتمامه بالمدينة على أقل تقدير (٣).

ثم إنّ أوروبا الحاقدة لم تكن بحاجة إلى وصية من القيصر أو سواه لحياكة المخططات للقضاء على الدولة العثمانية أولاً ثم الديانة الإسلامية الخالدة والرسالة الخاتمة ، وإنّ المعاهدات اللاحقة والسياسة الأوروبية كلها تؤكد تلك الحقيقة.

ولم تتوقف محاولات روسيا الإستعمارية عند ذلك الحد ، فامتدت ذراعها العسكرية الطويلة لتصل إلى بلاد الشام المهمة للأمن العثماني من

١- مرجع سابق ، ص ٣١٠.
٢- حليم ، مرجع سابق ، ص ١٧٧.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢.

جهة ، والمكانة الروحية للمسلين والنصارى على حد سـواء مـن جهـة أخرى. فكان الهجوم الروسي على مدينة بيروت ومن ثم إحتلالها مؤقتـاً في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ، وكانت تلك المـرة الأولـى فـي تـاريخ العثمانيين التي إحتلّت فيها دولة أوروبية أراضي عثمانيـة فـي الشـرق الأدنى (١).

وممّا لا شك فيه أنّ الأسطول الروسي إكتسب خبرة بموانئ البـلاد وطبيعتها من خلال تلك المغامرة الفريدة ، ولعل ذلك شجع القيادة الروسية على الإعلان عن نيّتها في عـام ١٢٠٦هـ/١٧٩٠م إعداد أسطول لـهدم مينائي جدة وينبع ، ونهب الحرمين الشريفين ، ونبش قبر النبي صلـى الله عليه وسلم ، وتحطيم السفن الإسلامية في البحر الأحمر ، وكـانت تلـك الخطة الماكرة تقضي بأنّ يتخفّى الأسطول الروسي في هيئة سفن تجاريـة تحت ستار العلم الهولندي (٢).

على صعيد آخر ، وجّهت روسيا ضربة قوية لحركة الإصلاحـات التي تزعمها السلطان سليم الثالث الذي إسـتلم تركـة معـاهدة كوتشـك قينارجة الثقيلة ، فإحتل الجيش الروسـي إمـارات البغـدان والأفـلاق والأراضي العثمانية الممتدة إلى نهر الطونة ، كما حاصر مدينة " وارنه " براً وبحراً لعدم وجود أسطول عثماني يحميها حتى تمكّن الجيش الجديـد من فك الحصار عنها مؤقتاً – لولا خيانة القائد يوسـف باشـا وتسـليمه المدينة للروس ممّا حفظ ماء وجه القيصر. وتجدر الإشارة إلى أنّ السفير الروسي حينها أشاد بعظمة الجيش العثمـاني الجديـد ، وصـرّح بـأنّ التحسينات الكبيرة التي طرأت عليه لا تخدم المصالح الروسية ، ولذلـك سلكت روسيا سُبل الإفساد في الدولة العثمانية بهدف تدمير الحركة التـي أفرزت ذلك الجيش حتى تدخلت إنجلترا وهولندا وبروسيا فتم الإتفاق فـي سنة ١٢٠٨هـ / ١٧٩٢م على التنازل لروسيا نهائياً عـن بـلاد القـرم وبسارابيا ومدينـة أوزي – أو اوتشاكوف – ، وأن يـفصل نهرا بـوج ودينستر بيـن الدولتين ضمن معاهدة ياش – أو ياسي – (٣).

وتجدّدت الحروب بين الدولة العثمانية وروسيا ، وتـم فـي سـنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م توقيع معاهدة بوخارست التي إحتفظت بموجبها روسيا

١- الجميل ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠.
٢- عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٨٥.
٣- فريد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠.

بإقليم بيسارابيا ، بينما أرجعت نهر الطونة للسلطان وكذلك الأراضي المحتلة في الأفلاق والبغدان. لكن تلك التنازلات كانت مقابل ثمن كبير جداً تمثّل في الإذعان لمطالب روسيا بتأسيس إمارة صربية مستقلة ذاتياً مع إحتفاظ الجيش العثماني بحامياته فيها ، ولقد كان إستقلال الصرب نموذجاً للشعوب البلقانية الأخرى ، وسبباً في تحريض اليونانيين بوجه خاص ، علماً بأنّ القائد الفرنسي نابليون كان قد عرض على السلطان التعاون معا ضد روسيا لكن عرضه رفض (١). وقد سمحت معاهدة بوخارست لروسيا بتفريغ جيشها لمحاربة نابليون وطرده من مدينة موسكو التي إحتلّها ، وكان سبب الرفض العثماني للتعاون مع نابليون جهل وزراء الدولة بمجريات الأمور في أوروبا ، ومدى تفوق القوة العسكرية الفرنسية الشابة على القوى الروسية المستنزفة. من جهة أخرى فإنّ الصرب ثاروا لمدة عامين كاملين بسبب المعاهدة التي أعادتهم لسيادة العثمانيين ، فإضطرت الدولة إلى منحهم إستقلال جزئي وسط تربص روسي ، وفي الوقت الذي إستضافت فيه روسيا المعارضين ودعمتهم.

ثم إنّ روسيا كرّرت نهجها في وقف حركة الإصلاح في الدولة عن طريق إشغالها بالحروب المتتابعة ، فأعلنت الحرب مُجدّداً على السلطان محمود الثاني – مجدد الإصلاحات – في سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م بعد رفضه العرض الذي تقدمت به إنجلترا بضرورة توسيط جميع الدول بينها وبين متبُوعيها ، فإتفقت كلّ من فرنسا وإنجلترا وروسيا على إلزام إسطنبول بمنح اليونان إستقلالاً إدارياً بالقوة ، ثم هاجمت أساطيل الدول الثلاث القوات العثمانية في اليونان وحدثت موقعة نافارينو في السنة التالية ، وتم تدمير الأسطول العثماني بأكمله (٢). إنّ تدخل الدول الأوروبية في المشكلة اليونانية لم يكن منشأه دعاوى حقوق الإنسان ، أو أفعال القراصنة اليونانيين وفظائعهم ، بل كان مردّه المطامع السياسية لروسيا إذ نظر القيصر اسكندر إلى حمايته لأتباع الكنيسة الأرثوذكسية كوسيلة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية ، كما أغرته الإمتيازات ، بينما حرّضته بريطانيا وفرنسا (٣).

ثم كانت معاهدة أدرنه في عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م لتدارك مضاعفات إنهيار القوة العسكرية العثمانية بعد حرب اليونان ووقف التقدم

١- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٦٩.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢-٤٠٣ ، ٤٢٦.
٣- دودويل ، مرجع سابق ، ص ٩١.

الروسي الحثيث نحو العاصمة إسطنبول ، فتنادت الدول الأوروبية لحسم الموقف. وتكمن أهمية تلك المعاهدة في أنّها أسفرت عن إعادة رسم الحدود في قارة آسيا بشكل منع إتصال الجراكسة المسلمين بالدولة العثمانية ممّا مكّن روسيا من بسط سيطرتها وتنفيذ مخططها الإستعماري في المنطقة (١).

ورغم إستعادة الدولة العثمانية لولاياتي البغدان والأفلاق وغيرها من المدن التي إستولت عليها روسيا ، إلاّ أنّ المعاهدة قضت بضمان حرية التجارة الروسية والملاحة ، وكذلك تعويض روسيا وتجارها عن خسائر الحرب رغم أنّها كانت المُعتدية. بالإضافة إلى إقرار إمتيازات الأقاليم الأوروبية في المنطقة ، والتسليم بالواقع الجديد في اليونان ، وقرن الإنسحاب التدريجي للروس من الأراضي العثمانية بأقساط التعويضات ، فإن روسيا لم تأخذ شيئا يذكر من أملاك الدولة العثمانية ، إلاّ إنّها فرضت شروطاً من شأنها إضعاف الدولة والحيلولة بينها وبين إتمام النظام العسكري الجديد وترميم البحرية المدمرة (٢). وإستغل القيصر نيقولا الأول الضعف العسكري العثماني – والذي كان بمثابة فراغ عسكري – نظراً لتدمير الأسطول على أيدي الأوروبيين من جهة ، ومنازعة محمد علي باشا للدولة من جهة أخرى ، ناهيك عن حداثة ومحدودية عدد الجيش العثماني الجديد ليحتل القيصر مولدوفيا وبلغاريا بعد معاهدة أدرنه بعامين. كما حصل اليونانيون في نهاية المطاف على إستقلالهم في مؤتمر لندن في سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م والذي عقد لتدارك الخطر الروسي القائم (٣).

كما تسبّب الهجوم العسكري الذي قام به والي مصر محمد علي باشا على الدولة في تحول جذري في العلاقات العثمانية الروسية ، إذ أبرمت الدولة العثمانية معاهدة خونكار اسكله سي مع روسيا في سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م لحمايتها من الجيش المصري ، وبذلك تدخلت روسيا في شؤون الدولة العثمانية الداخلية للمرة الأولى بصفة رسمية ، علماً بأنّ روسيا كانت تقوم في ذلك الحين بإحتلال الأراضي التابعة للسلطان في شرق أوروبا (٤). ليس ذلك فحسب بل إنّ القيصر الروسي نيقولا الأول أصبح يتحكّم بمفرده في الممرات والمضائق المائية العثمانية،

١- حسّون ، العثمانيون والروس ، ص ١٠٤-١٠٥.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٤٤-٤٤٥.
٣- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٤٣.
٤- فريد ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨-٤٥٣.

وكذلك شبه جزيرة البلقان والعاصمة إسطنبول ، وكانت كلمته مسموعة لدى الصدر الأعظم (١) ، وتلك كانت المرة الأولى - والأخيرة - التي سيطرت فيها روسيا على مدينة إسطنبول أو المضائق (٢).

ثم توالت الضربات الروسية على الدولة العثمانية المهزومة بصورة أكثر شراسة بعد حرب المورة وأزمة الشام ، فجاءت حرب القرم لتزيد من المعاناة وتُعمّق الجرح العثماني الغائر. وكانت روسيا تُحرّكها عوامل متشعبة أولها : إحتلال إسطنبول لتحقيق التوازن العسكري في ظل طموحات فرنسا وإنجلترا في الشرق الأدنى ، وثانيها : زيادة صادرات روسيا من القمح عن طريق إحتلال الأفلاق والبغدان المنافستين الزراعيتين لروسيا ، وثالثها : مواكبة التنصير الفرنسي والإنجليزي عبر الحروب الروسية الصليبية الجديدة لنشر المذهب الأرثوذكسي ، وأخيراً : كراهية السفير البريطاني ريد كليف للروس بسبب تصادم مصالحهم حول العالم مع بلاده ، ونظراً لمكانته لدى الدولة فإنّه تمكن من إشعال فتيل الحرب (٣).

ولم تكتف روسيا بذلك ، بل هددت الدولة العثمانية في سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م ، وطالبتها بشروط قاسية تفوق في مداها وإرهاقها كل المطالب الروسية السابقة للكف عن الحرب ، وبخاصة طلب الأمير منشيكوف إلى السلطان السيطرة على الأماكن المقدسة في الشام. إلاّ إنّ السفير الإنجليزي كان مصدر دعم للدولة في رفض الشروط ، وبالتالي نشوب حرب القرم (٤) ، إذ لم تكن تلك الحرب سوى مؤامرة خفية من قبل القيصر لتحقيق رغبته بأن يكون حامي جميع النصارى في أراضي الدولة العثمانية (٥). وإنتهت الحرب الطويلة والعنيفة بين البلدين بمعاهدة باريس في سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م ، فسعت أوروبا للبتّ في مستقبل الدولة العثمانية عند بدء المؤتمر ، وتم تحقيق الكثير مما يعتبر إنتصاراً للسياسة الفرنسية والإنجليزية في المحافظة على سلامة الدولة من النوايا الروسية ، وإبقاء الدولة العثمانية حاجزاً يفصل روسيا عن البحر الأبيض

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠.
٢- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٢٢٠.
٣- نوّار ، مرجع سابق ، ص ١٨٩-١٩٠.
٤- فِشر ، مرجع سابق ، ص ٢١٩.
٥- بولارد ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

المتوسط (١) ، فقد كانت أوروبا يحدوها أمل صادق ورغبة أكيدة في إزاحة الخطر الروسي عن العاصمة إسطنبول بالتحديد (٢).

ثم إتجهت روسيا إلى إستعمار مناطق آسيا الوسطى الإسلامية عقب إنفضاض مؤتمر باريس ، وتوسعت بصورة أكبر إبان معاهدة برلين لاحقاً ، ولم يكن ذلك المسلك التوسعي مرفوضا أو مستغرباً أو وحيداً ، وخاصة في ظل إحتلال فرنسا للجزائر وبلاد الشام ، وإعلان إنجلترا وصايتها على ولاية مصر (٣). وفي ثنايا المؤتمر أحاط السلطان عبدالمجيد الأول المشاركين بنيّته إصدار فرمان لصالح النصارى القاطنين في البلاد العثمانية يتضمن الإعتراف بالمساواة التامة لهم أسوة بسائر رعيّته ودون إعتبار لإختلاف أديانهم ومذاهبهم ، وهو ما عرف بخط همايون فيما بعد (٤).

وإمتنعت روسيا عن الحرب مؤقتاً لكن سرعان ما إندلع القتال في الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية ، وشرعت روسيا تُحرّض الأقليات الأرثوذكسية على القيام بالثورة على السلطان. وكان إقليم الجبل الأسود الشرارة التي إندلعت بسببها الحرب ، وإنتهت مفاوضات الصلح المعروفة بمعاهدة سان ستيفانو في مطلع عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م بمنح الإقليم الإستقلال السياسي وزيادة رقعته ، وتحرير الصرب وتوسعة أراضي إمارتهم ، ولحقت بهما رومانيا والبوسنة والهرسك. كما إنّ الدولة العثمانية تنازلت عن قلاع وأراضي أخرى لروسيا ، وكذلك أُعلن عن قيام إمارة بلغاريا الكبرى ، وبذلك جرى تفتيت أوصال الدولة في شرق أوروبا الأمر الذي أثار سخط دول أوروبية أخرى (٥).

وكان من نتائج معاهدة سان ستيفانو أن أزالت روسيا النفوذ العثماني في أوروبا برمته ، وفرضت على الدولة إقامة كيانات سياسية نصرانية ذات حدود جديدة بعد تغيير مساحتها ومنحها الإستقلال التام ، كما عَدّلت روسيا نظام مرور السفن في المضائق لمصلحتها الحربية والتجارية ، ولم يبق للدولة سوى أربع قطع صغيرة منفصلة هي اسطنبول

١- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥.
٢- فريد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣.
٣- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٢٧٧.
٤- طقوّش ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦.
٥- أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤.

وسالونيك ، واقليم أبيروس وجزء من ألبانيا ، والبوسنة والهرسك (١). ولكن ردود أفعال الدول الأوروبية الرافضة لإتفاقية سان ستيفانو أدت إلى عقد مؤتمر في برلين في السنة ذاتها لتعديل الإتفاقية ، وقد تضمنت المعاهدة الجديدة بندا غامضا بخصوص حماية الأرمن وحقوقهم وقد إحتمل الكثير من التأويلات. كما أجازت المعاهدة للأوروبيين حق التدخل لإجراء إصلاحات في ولايات الأرمن إذا تقاعست الحكومة العثمانية عن ذلك ، وأعيدت مقدونيا للسلطان ، وألزمت بلغاريا بدفع جزية سنوية له (٢).

وكان مستشار ألمانيا أوتوفون بسمارك قد دعا دول أوروبا لتسوية مشاكلها وخلافاتها على حساب الدولة العثمانية ، وذلك لأنها في نظره غير جديرة بتناحر أوروبا عليها. إلا أن أسوأ نتائج معاهدة برلين تمثلت في قيام دول أوروبا بالإستيلاء على أراضي الدولة كما فعلت بريطانيا في مصر ، وفرنسا في تونس لاحقا (٣). وبينما كانت روسيا تتحرق شوقا لإعادة إحياء الإمبراطورية البيزنطية البائدة في ثنايا تلك المعاهدات ، لم تتحرك الدول الأوروبية لوقفها عند حدها (٤) ، ولم تتوقف روسيا عن أطماعها حيث إتخذت من بنود إتفاقية برلين فرصة للتدخل في أراضي الدولة العثمانية ، إذ أرسلت جيشها لإحتلال شبه جزيرة القرم ، وفرض مرشح الحكومة الروسية بالقوة في سنة ١٢٩٩هـ/١٧٨٢م ، وبنهاية القرن أعلنت روسيا ضم القرم إليها نهائيا ، بعد ثلاثة قرون من تنعم تلك المنطقة بسماحة وعدالة الحكم العثماني الإسلامي (٥).

من ناحية أخرى ، فإن روسيا حاولت في سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م إقامة مستعمرة لها في الحبشة ، فأرسلت مائتي شخص من الرهبان العسكريين بحجة فرض الحماية على نصارى الحبشة ، ولكنهم إصطدموا بالقوات الإيطالية ثم الفرنسية في منطقة ساجالو ، حيث تم طرد العسكريين الروس ، بينما سمحت مصوع للقسس بالتوغل في داخل المنطقة . ثم سعت روسيا مرة أخرى في العام التالي لدى النجاشي الجديد وكادت توفق بسبب دعم فرنسا لها ، والتي كانت تريد تقليص التفوق

١- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠-٤٥١.
٢- مانتران ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٦٢.
٣- نوار ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢.
٤- طقوش ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ ، حاشية (٣).
٥- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٦٣٧.

الإيطالي الذي حال بينها وبين بلاد أعالي النيل والسودان ، ولكن المصالح الإنجليزية فرضت على حكومة لندن تقديم الدعم للإيطاليين مما أفشل المحاولة الروسية (١).

وذلك الدور التنصيري المباشر لروسيا ليس غريبا في ظل معركتها الطويلة مع الدولة العثمانية لأن وجود قواعد للروس في الحبشة كان سيخولهم الإطلاع على مجريات الأمور في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الحرمين الشريفين. ومن ثم فإن روسيا سيكون بمقدورها تهديد الأماكن المقدسة للمسلمين بصورة أكيدة ، وقد سبق أن قامت البرتغال بتجربة مماثلة في الماضي ، فذلك القرار كان بمثابة نقلة نوعية في السياسة الروسية لغزو الدولة العثمانية.

لقد حاولت الدولة العثمانية النهوض بإستمرار من كبوتها الطويلة ، ولم تركن إلى تفوق الأعداء وكثرتهم ، وتلك منقبة لها وعبرة للمعاصرين ليتعظوا بها ، ولجأ السلاطين المتأخرين في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي إلى سلوك طريق الإصلاحات السياسية والإقتصادية لدرء المخاطر عن البلاد والعباد. وفطنت روسيا إلى خطورة ذلك المشروع الضخم ، فكثفت من الحروب المتتالية على الدولة لإيقاف الإصلاحات وشل حركتها ، وتشتيت جهود وطاقة الدولة ، وقد تولى كبر ذلك القيصر نيقولا الأول عدو الحضارة المدنية (٢).

وختاما ، فإن الدور الروسي في إحتلال الأراضي العثمانية يرجع إلى فترة تأسيس تلك الإمبراطورية العدوانية على يد القيصر بطرس الأكبر ، ثم وريثته كاترين الثانية والقياصرة من بعدهما. وقد تراوحت السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية بين الهجوم المباشر ، ودعم العملاء ، وتحريض الأقليات النصرانية على الثورة. ولم تتوقف الحروب الروسية على الدولة العثمانية منذ بدأت في عهد بطرس المؤسس ، وكانت روسيا تحصد في كل مرة نتائج إيجابية بانتزاع مزيد من التنازلات – أو الإمتيازات – لها أو للأقليات العرقية والدينية في أراضي السلطان. كما إنها لم تغفل عن مساعدة العملاء والمنشقين على السلطان مثلما حصل في مصر والشام قبيل معاهدة كوتشك قينارجة بفترة وجيزة ، وكانت روسيا تهدف أيضا إلى إيجاد موطئ قدم لها في المياه الدافئة في الشرق الأدنى.

١- الشناوي ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٠٣٢ وما بعدها.
٢- البحراوي ، حركة الإصلاح ، ص ١٤٩.

ليس ذلك فحسب بل إن روسيا أخذت على عاتقها تدمير حركة الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قام بها السلاطين في العقود المتأخرة من عمر الدولة ، وتواطأت معها دول أوروبا حيث زحف الروس بجيوشهم بالتزامن مع ثورة اليونانيين ، ثم جاء إحتلال فرنسا للجزائر ، وتم تحريك جيش محمد علي باشا نحو الشام ثم إسطنبول - وبأيدي إنجليزية خفية - ، وإذا بالسلطان محمود الثاني قد خسر اليونان والجزائر معا ، وإضطر إلى طلب روسيا توفير الحماية لعاصمة ملكه من غزو باشا مصر ، وبالتالي تعطيل المشاريع الإصلاحية (١).

وقد تمثلت سياسة روسيا في الشرق الأدنى بإخضاعه وتدمير الدولة العثمانية لحساب الدول الأوروبية ، وتحملت إمبراطورية القياصرة جل الخسائر المالية والبشرية ، بينما ذهبت معظم الفوائد السياسية إلى إنجلترا وفرنسا ، ولولا الدور الروسي لما إستطاعت فرنسا إحتلال الجزائر وتونس ، ولا تمكنت إيطاليا من الإستيلاء على طرابلس ، ولا أمنت إنجلترا على إغتصابها لولاية مصر والسودان (٢).

ولكن على الرغم من التنافس الشديد بين روسيا وإنجلترا في منطقة الشرق الأدنى ، إلا أن الوقائع تؤكد أن كل منهما كانت تخدم أهداف الأخرى عمدا أو جهلا ، فالإنتصارات العسكرية الروسية مهدت الطريق أمام التوسع البريطاني الجغرافي ، مما جعل الدولة العثمانية تنشغل بالمصيبة التي حلت بها وتحاول تداركها ، ولكن قبل أن يفيق الساسة العثمانيون من صدمتهم ، باغتتهم روسيا بنازلة أخرى في شبه جزيرة البلقان ذات الأغلبية الأرثوذكسية ومحط أنظار الروس.

وكانت روسيا يحدوها الأمل في الإقتراب من ميناء البصرة وخليج الإسكندرونة من خلال إقامة إمارة أرمنية تكون ألعوبة في يدها نتيجة تدخلها لمصلحة الأقلية الأرمنية في معاهدة برلين ، بينما أرادت إنجلترا الشيء نفسه لمنع الزحف الروسي إلى تلك المياه الدافئة ، فيما رغبت فرنسا في إقليم أرمني مستقل يدين لها بالولاء والتبعية لتحيي ذكرى الحروب الصليبية (٣).

١- المرجع السابق ، ص ١٥٤.
٢- ستودارد ، مرجع سابق ، ج ١ / ص ٣٣٢.
٣- أوزتونا ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ١٣٠.

وأخيراً ، فإنّ الكنيسة الأرثوذكسية بدأت التخطيط مع النصارى التابعين لها لإقامة الدولة البيزنطية دون علم العثمانيين منذ اللحظة التي سمح فيها السلطان محمد الفاتح للبطريركية اليونانية بالبقاء وممارسة نشاطها بحرية ، فالبطريركية كانت الحارس الأمين لمبدأ اليونان الكبرى ، وهي التي تبنت قضية الإمبراطورية البيزنطية (١).

وهذا يعني أنّ الدولة العثمانية كان ينبغي عليها مراجعة إمتيازات الأجانب والأقليات في أراضيها بإستمرار للوقوف على مدى ملاءمتها للظروف المتغيرة في كل عصر ، بدلاً من تجديدها والإضافة إليها كما جرت العادة!

وبعد إستعراض دور فرنسا وبريطانيا وروسيا في غزو أراضي الدولة العثمانية والولايات التابعة لها وعلاقة ذلك بمعاهدات الإمتيازات الأجنبية ، فإنّ الأدلة تشير إلى بروز عوامل جديدة ومتغيرات كبيرة على الساحة الدولية تجاوبت معها دول أوروبا بفعالية ، بينما ظلت الدولة العثمانية حبيسة القفص السياسي القديم لرجال الحكم ، وأسيرة الإعتماد على مشورات السفراء والقناصل الأجانب والمتنفذين من الأقليات من رعاياها.

كما وجدت الحركات الثورية والقومية في السفارات الأجنبية ملاذاً آمنا وبيئة مناسبة لترويج أفكارها من خلالها ، وكان مقر لقاءات ومراكز تجمعات دعاة القومية العربية في عاصمة الدولة إسطنبول ليس إلاّ دور السفارات الإنجليزية والفرنسية والأمريكية ، كما أخبر بذلك بعض أبرز رموز تلك الحركات مثل نوري السعيد وساطع الحصري ، حيث تم تقديم الدعم لهم وتحريضهم على تمزيق الدولة العثمانية (٢).

كذلك فإنّ الحركات القومية للأقليات العرقية في الدولة العثمانية كانت تُسيّرها الدول الأجنبية مباشرة ، بينما وُلِدَت حركة القومية العربية في الكلية اليسوعية وأخواتها من كليات الموارنة في لبنان ، فهي صليبية في روّادها ، ماسونية في غرسها ، يهودية في توجهها (٣).

١- شاهين ، مرجع سابق ، ص ٣٢-٣٣.
٢- الصواف ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.
٣- الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

بينما أدّى إفتقار الدولة العثمانية إلى البحرية التجارية القوية إلى تمكين الأساطيل الأوروبية المعادية من الإستمرار والتطور ، وذلك على الرغم من تفوق الدولة العثمانية المادي الواضح ، ووفرة الأخشاب في شواطئ البحر الأسود التابعة لها ، والمعادن في ولاياتي الأفلاق والبغدان التي كانت تحكمها (١).

ثم إنّ المنصرين راودهم هاجس كبير في إيجاد أسباب تقود إلى الحروب في داخل أراضي الدولة العثمانية ، وذلك لإضعاف سلطانها على رعاياها ، وليتسنى لهم بعد ذلك النفوذ إلى المسلمين (٢).

ومن الجدير بالذكر أنّ معاهدات الإمتيازات الأجنبية كانت تتجدّد مع وصول كل سلطان إلى سدة الحكم في إستنبول إلى منتصف القرن الثالث عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، ومنذ ذلك التاريخ أخذت المعاهدات صفة الدوام (٣) ، وأصبحت سارية المفعول في جميع العهود بغض النظر عن هوية السلطان أو مصيره (٤).

ثم إنّ تدمير الأسبان لميناء انتروب حيث كانت تُباع بضائع إنجلترا لأوروبا وآسيا ، بالإضافة إلى هزيمة الدولة في معركة ليبانتو الشهيرة وتحالف البابا ومملكة أسبانيا وإمارة البندقية الذي بات يهدد كيان العثمانيين ، دفع بهم إلى التحالف مع دول شمال أوروبا – أي بريطانيا وهولندا – (٥).

كما إنّ الدولة إعتمدت على التجار من طائفتي اليهود والنصارى المقيمين في مدينة إسطنبول للحصول على معلومات شاملة عن الأوضاع السياسية والإقتصادية في غرب القارة الأوروبية ، وذلك من خلال الإمتيازات التجارية والتعامل مع التجار الأوربيين (٦). ولكن معاهدات الإمتيازات الأجنبية تحوّلت إلى سلسة من القيود في عنق الدولة العثمانية ، وضعتها بإختيارها وبخاصة في عصر ضعفها ، ثم ما لبثت أن

١- بروكلمان ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩.
٢- خالدي وفروّخ ، مرجع سابق ، ص ١٢٨.
٣- أنيس ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، حاشية رقم (١).
٤- عمر ، مرجع سابق ، ص ٦٢.
5- Inalcik, op., cit., pp.365-366.
6- Mansel, op., cit., p.193.

أصبحت حقوقا مكتسبة خولت الدول الأوروبية التدخل في شؤونها وبين رعيتها (١).

وقد تنوعت وسائل التدخل الأوروبي وتدرجت لتحقيق الأهداف المنشودة ، وتراوحت تلك الوسائل بين دعم الحركات الإنفصالية للملل والأقليات غير المسلمة ، والدعوات القومية بين الشعوب المسلمة ، و الإحتلال العسكري. ومن الملاحظ أن دول أوروبا ساهمت في المقابل في تصفية الحركات الإصلاحية الإسلامية السياسية والدينية ووأدها في مهدها رغبة في إستمرار ضعف الدولة العثمانية ، وللحفاظ على التوازن الدولي ، بينما فعلت النقيض مع الملل النصرانية وغيرها وكذلك القوميين العرب (٢).

والحقيقة أن الأقليات العرقية والعرب من بينهم ، تمتعوا بحريات واسعة إبتداءا من قبل الحكومة المركزية في إسطنبول ، وكانت تلك السياسة سببا في نمو بلادهم وتطورها :

" أي أن العالم العربي الذي اتهمت الدولة العثمانية دائما بأنها كانت سببا منذ استقرارها على أرضه في عزله عن أوروبة ، وعدم احتكاكه بمقوماتها الحضارية الحركية الجديدة ، كان في الواقع والحقيقة على صلات واسعة وقوية مع أوروبة تلك ، وتلك الصلات كانت في مظاهرها حضارية وسلمية " (٣).

وفي ختام هذا الفصل الذي بحث في آثار الإمتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية على المدى الطويل - بعيدا عن الإتفاقيات الثلاث التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني - لمعرفة مدى علاقة تلك الآثار بالإمتيازات أصلا ، فإن النتيجة التي توصلت إليها تشير إلى أن معاهدات الإمتيازات الأجنبية لم تكن مسئولة بصورة مباشرة عن الغزو العسكري الأوروبي للبلاد العثمانية وإحتلالها ، كما أنها لم تكن سببا رئيسا في إنهيار الدولة إلا في ضوء الضعف العام في قدرات السلاطين الفردية ،

١- عبد الباري ، مرجع سابق ، ص ٢٧.
٢- نادية مصطفى وآخرون ، العصر العثماني ، ص٢٣٣.
٣- الصباغ ، مرجع سابق ، ج ٢ / ص ٨٥١.

والوضع الإقتصادي ، والقوة العسكرية ، والذي فاقم من فداحة التنـــازلات المقدمة للأعداء.

كما إنه ينبغي التفريق بين إمتيازات عصر القوة والضعف ســـواءا بسواء ، وكذلك التمييز بين السلاطين المتقدمين والمتـــأخرين وأدوارهـــم السياسية ، لتكوين صورة أشمل وإصدار حكم أدق بخصوص الإمتيـــازات الأجنبية وأثرها عوضا عن إطلاق الأحكام جزافا. إذ كانت الإمتيـــــازات سلاحا فعالا في تمزيق الصف الأوروبي منذ إقرارها في عصر الســلطان سليمان القانوني ولمدة قرنين من الزمان ، وقد تمكنت الدولة العثمانية من خلالها من صناعة قوى أوروبية وتدمير أخرى. ولكن هذا لا يعني التسليم المطلق بكل ما جاء في الإمتيازات المتقدمة رغم كونها توضيحا للقوانيـــن التي ضبطت إقامة غير المسلمين في بلاد الإســـلام ، فالســـلاطين – أو المفاوضين عنهم – توسعوا فيها بشكل تنافى مع الأساس الذي شرعت من أجله. فقد دأب السلاطين على تجديدها وزيادة بنودها بصورة دورية عنـــد إعتلائهم العرش دون مراجعة شاملـــة لآثارها المتراكمة سلبا أو إيجابـــا ، ومرجع ذلك تزيين الأعوان لقوة وهيبة الدولة في عيون السلاطين رغـــم تغير الأوضاع بشكل جذري مما جعلهم يستمرون في منحها ، ناهيك عـــن فساد أحوال السلاطين وتصوراتهم وإعتقاداتهم من قبيـــل تبنـــي الأفكـــار والأساليب الأوروبية في مختلف جوانب الحياة العامة والخاصة.

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة التحليلية والتي خضت خلالها غمار موضوع الإمتيازات الأجنبية ودورها في سقوط الدولة العثمانية ، وفي ثنايا تناول الأحداث التاريخية والتغيرات الزمانية والمكانية المختلفة والمتباينة ، فقد آن وقت قطف الثمار وجمع الحصاد ، وإستخلاص العبر ، وشحذ الهمم وفتح المجال أمام الأبحاث المستقبلية من واقع الملاحظات العامة التي توصلت إليها الدراسة.

فقد تعرضت في التمهيد إلى نشأة الدولة العثمانية وفتوحاتها الإسلامية ، وإنصب تركيزي على علاقة الدولة بأوروبا حتى قبيل عصر السلطان سليمان القانوني الذي تنسب إليه بداية الإمتيازات ، وتناولت تلك المراجعة زوايا مختلفة تراوحت بين المصاهرات السياسية ، والإمتيازات التجارية ، والتسامح الديني ، والمساندة العسكرية للفرقاء الأوروبيين. وعطفا على ذلك الإستقراء الشامل والمتشعب ، إجتهدت في تحليل الإتفاقيات التجارية المبرمة بين الدولة والممالك الأوروبية المختلفة ، وتتبعت آثارها ونتائجها قريبة المدى على الدولة العثمانية الناشئة. وقد أثبت الدراسة أن الإتفاقيات كافة كانت إختيارية في منشأها ، ولم تكن بدعة عثمانية بقدر ما كانت إمتدادا لتاريخ سياسي وعالمي عتيق ، كما إنها حققت أهداف الدولة الحيوية وخدمت مصالحها ، إذ ساهمت في إضعاف وتمزيق القوى الإقتصادية والسياسية الأوروبية ، وفي مقدمتها إمارة البندقية والإمبراطورية البيزنطية. وفي الجملة ، فإن الإمتيازات الأجنبية سعت إلى إقرار أوضاع سابقة على الفتوحات العثمانية ، أو كسر الإحتكار التجاري لدولة معينة ، أو إضعاف الخصوم السياسيين. وختاما ، بحثت في مضمون وتطبيق معنى الإمتيازات بين الجانبين مسترشدا بأقوال الباحثين ، وكذلك معاجم اللغة وكتب التاريخ ، وخلصت إلى أن المقصود بالإمتيازات توضيح القواعد التي تضبط إقامة الأجانب ومعاملاتهم الدينية والتجارية في الدولة وفق أحكام أهل الذمة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ، أي بمثابة عهود أمان لغير المسلمين.

وتناولت في الفصل الأول سبع فرضيات وضعتها من خلال إستقراء أراء الباحثين حول أسباب عقد معاهدات الإمتيازات منذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، وأولها تطبيق الشريعة الإسلامية بحق أهل الذمة ، والذي يبدو أكثر وجاهة في ظل تعريف الإمتيازات الذي خلصت إليه ، إلا أن ذلك السبب ليس كافيا لمنح الإمتيازات لأن زمام المبادرة كان بيد الدولة العثمانية ، وليس هناك إلزام شرعي عليها بإنفاذ أحكام أهل الذمة إلا في حال المعاهدات فقط ، فالدولة كانت في حل من أمرها ولديها مطلق الحرية في الإبرام والحل ، وقد تأكدت تلك النتيجة من خلال البحث.

كما برهنت الدراسة على أن نشر الإسلام في أوروبا – وهو ثـاني تلك الفرضيات – لا يصح أن يكون مسوغا منطقيا لأنه يتعارض مع مبدأ إغراء الدول الأوروبية بفوائد السلام المباشرة والإقتصادية في جوهرها ، وإن أي إشارة إلى الدعوة إلى دين الإسلام بين الأوروبيين كـان سـيفقد المبدأ جاذبيته السياسية والإقتصادية ، ويجعله أداة تشهير بالمتعاقدين مـن الطرف الأوروبي.

وثالث الفرضيات تأثير الصدور العظام والزوجات الأجنبيات علـى السلاطين لإبرام معاهدات الإمتيازات مع الأوروبيين ، وقد أثبت البحـث أن ذلـك لم يكن ممكنـا بسبب ضرورة إقـرار المفتي لكافة الإتفاقيـات الدولية ، مما يزيد من صعوبة التواطـؤ مـن جهـة ، ويضفـي علـى المعاهدات الصبغة الشرعية في حال إقرارها من جهة أخرى ، ويحـول دون الطعن في شرعيتها وجدواها.

أما إظهار عظمة الدولة أو الغرور الذي إنتابها ، فقد تبين من خلال مراجعة النصوص التاريخية والتدقيق فيها أنه لا يصلح أن يكـون سـببا لمنح الإمتيازات للأجانب لأنه يتعارض صراحة مع الإنكار على الدولـة تقريبها للنصارى وتقليدهم المناصب العليا والمهمة في البلاد ، فلا يعقـل أن تكون الدولة متكبرة ومتواضعة مع النصارى المحليين والخارجيين في آن واحد ، وتلك إحدى التشنيعات المكرورة والمستهلكـة بحـق الدولـة العثمانية.

وكان خامس تلك الفرضيات التفرغ لمحاربة الأخطـار المحدقـة بالدولة ، وقد ثبتت صحة ذلك السبب لكن في إطاره الزماني الطبيعـي إذ آتى ثمرته في حينه ، ولكن لا يمكن تعميمه ليشمل قرونا متتالية إختفـى ذلك الخطر فيها من الوجود نهائيا ، بل إنه لا يمت بصلة إلى التعاقد مـع دولة روسيا لأنها لم توجد بعد في ذلك العصر!

بينما أثبت البحث أن إنعاش التجارة في أقاليم الدولة المتضررة مـن الكشوفات الجغرافية والتطورات الاقتصادية العالمية ، وبـالتحديد ولايـة مصر قد عجل بعقد معاهدة الإمتيازات العثمانيـة الفرنسيـة ، كمـا إن الإتفاقية مع بريطانيا خدمت ذلك الهدف بصورة غير مباشرة ، إلا أن هذه الفرضية السادسة ليس لها علاقة مباشرة بالإتفاقية مع روسيا.

وقد خلصت إلى أن الدولـة العثمانيـة إعتمدت منح الإمتيـازات الأجنبية وسيلة لتمزيق الصف الأوروبي ، وضرب دول القـارة بعضـها ببعض سياسيا وإقتصاديا ودينيا ، خاصة في ظل قيام حركـة الإصـلاح

الديني في الولايات الألمانية ، كما أكدت النتائج القريبة على المسرح السياسي الأوروبي صحة تلك الفرضية السابعة والأخيرة ، والتي سعى الفصل الثاني إلى إثباتها.

بينما إستعرضت في الفصل الثاني الأحداث السياسية والملابسات التاريخية السابقة لعقد المعاهدات بين الدولة العثمانية من جهة وفرنسا وبريطانيا وروسيا من جهة أخرى ، ثم تطرقت إلى الأسباب التي أدت إليها. وبعد ذلك أثبت مواد كل إتفاقية وقمت بتحليلها ، ثم نظرت في نتائجها المباشرة وفق الإطار العام الذي خلصت إليه في الفصل الأول. وتبين من خلال البحث ، أن الإتفاقية مع فرنسا كانت جسرا عبرت فوقه الدولة العثمانية إلى داخل القارة الأوروبية والإمبراطورية الكاثوليكية العظمى لتقديم الدعم والعون بواسطته لحركة الإصلاح البروتستانتي المناهضة ، وكذلك إذكاء جذوة الطموح الفرنسي لزعامة العالم النصراني لتكريس الصراع القائم في القارة ، والسماح للدولة العثمانية بتركيز جهودها الحربية في جبهة واحدة فقط . ومن خلال إستعراض مواد الاتفاقية العثمانية الفرنسية ، إتضح أنها لم تحمل تمييزا للفرنسيين بقدر ما إنها وضحت قوانين معاملة غير المسلمين من المعاهدين في الشريعة الإسلامية. كما تبين من خلال مراجعة النتائج أن المعاهدة نجحت في تمزيق وحدة الصف الأوروبي عموما والإمبراطورية الألمانية الكاثوليكية وإستقلال الدول عنها ، وتكريس الخلاف الديني المذهبي بين الكاثوليك والبروتستانت ، وتوفير الحماية لمسلمي الأندلس السليب وتخفيف الضغوط عنهم ، وإرساء قواعد النظام الرأسمالي العالمي الذي تزعمه التجار البروتستانت.

كما أثبتت الدراسة أن الإتفاقية العثمانية البريطانية كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية بريطانيا من أطماع الإمبراطور الكاثوليكي علاوة على حاجة الدولة العثمانية للمواد الحربية لمواجهة الأعداء ، كما عملت الدولة بدعمها لبريطانيا على زيادة الفرقة السياسية والدينية القائمة في أوروبا. وقد تميزت الإتفاقية عن سابقاتها بحصر النشاط التجاري في أعضاء الشركة الإنجليزية ، والتأكيد على الصبغة الإقتصادية للمعاهدة وإغفال الجانب الديني تماما. ولكنها أسفرت عن تدمير نظام الإقطاع الزراعي التقليدي الذي كانت تعتمد عليه الكنيسة الكاثوليكية للأبد مما أفقدها موارد مالية هائلة كانت تستخدمها في حرب العثمانيين ، وتمخض عن الإتفاقية كذلك زيادة عدد الدول المنشقة عن الإمبراطورية الكاثوليكية ، والقضاء على البرتغال نهائيا وطرد أسبانيا من ولايات شمال إفريقيا المسلمة ، وتخفيف معاناة المسلمين في الأندلس ، وكسر

الإحتكار التجاري لفرنسا والبندقية ، وأخيرا تكريس الخلافات الدينية الأوروبية.

وفي المقابل برهنت الدراسة أن إتفاقية كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا إختلفت جذريا عن سابقاتها ، إذ تم فرضها على الدولة لوضع أوزار الحرب التي نشبت بسبب أطماع الروس في بولونيا بقصد تطويق العثمانيين. وقدمت الدولة العثمانية تنازلات جغرافية وسياسية كبيرة أهمها إستقلال شبه جزيرة القرم ، والسماح لروسيا بحرية الملاحة في المياه العثمانية ، بالإضافة إلى حماية الأرثوذكس وبناء الكنائس ، وهما المادتان اللتان تعسفت روسيا في تفسيرهما كثيرا. كما ساهمت الإتفاقية في إزدهار أوضاع التجار الأرثوذكس الذين إحتموا بالعلم الروسي ، وإيقاظ روح الثورة لدى الأقليات العرقية والدينية في الدولة ، وفي المقابل تزايد إهتمام السلاطين العثمانيين بمسمى الخلافة الإسلامية منذ ذلك التاريخ.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها الفصل الثاني في الجوانب التالية ، أولا : إعتماد الإمتيازات على أسس قانونية سليمة تخص أهل الذمة أو المعاهدين ، ومستمدة من الشريعة الإسلامية. ثانيا : إن الإمتيازات التي حصلت عليها فرنسا وبريطانيا وروسيا في المجالات المختلفة ليست إبتكارا عثمانيا ، بل إنها قامت على تقاليد سياسية دولية موغلة في القدم. ثالثا : حققت المعاهدات نتائج إيجابية للدولة أبرزها تكريس الخلافات الدينية في القارة الأوروبية ، ودق إسفين بين الدول الأوروبية ، وتحقيق إنتصارات عسكرية كبيرة في أرجاء متفرقة من بلاد العالم الإسلامي إمتدت من الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا والأندلس. رابعا : عجلت الإمتيازات في حصول دول أوروبية عدة على إستقلالها عن التاج البابوي ، كما تم سحب المبادرة من الكنيسة الكاثوليكية وإفقارها إلى المصادر المالية التقليدية ، وتكديس رؤوس الأموال في أيدي التجار والدول البروتستانتية. خامسا : لم تخل الإمتيازات من آثار سلبية في المدى البعيد وبخاصة ما جاء في إتفاقية كوتشك قينارجة مع روسيا ، وهذا يوجب ضرورة التفريق بين الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة بحسب عصور قوتها أو ضعفها. وثمة نقطة مهمة ، إذ إن مضمون معاهدات الإمتيازات قد تغير كثيرا ، فضلا عن الظروف والشروط التي أحاطت بها مما يؤكد خطأ التعميم الذي غلب على كثير من الدراسات لهذا الموضوع المهم وإغفالها حتما للنتائج الإيجابية للمعاهدات!

وعالجت في الفصل الثالث تراكم الإمتيازات الأجنبية وتطورها ، وصلتها بإنهيار الدولة العثمانية في المدى البعيد ، وأشرت في التمهيد

لذلك الفصل إلى توسع الدولة في بنود الإمتيازات عند تجديد المعاهدات ، وحصول الدول المتعاقدة على تنازلات تجارية أو مواقع جغرافية لم تكن موضعا للنقاش في الماضي. بل تم نبذ المواد القديمة جملة وتفصيلا ، وجرى صياغة وثائق جديدة مختلفة تماما ، وقد تباينت الإمتيازات المتأخرة عن المتقدمة شكلا ومضمونا ، حتى إن رعايا الدول المعادية للدولة العثمانية باتوا قادرين على التجارة في موانئها ودخول أراضيها والتعرف عليها ، ولقد جمعت شتات تلك الآثار السلبية في ستة أطر عامة جاءت على النحو التالي.

فبالنسبة لتدخل الأجانب في السياسة الداخلية للدولة ، فإن البحث أثبت أن السلاطين العثمانيين كان لهم دور بارز في تمكين سفراء وقناصل الدول الأوروبية من فرض آرائهم ونفوذهم على القرار السياسي العثماني ، وليس للإمتيازات الأجنبية علاقة مباشرة بذلك إلا في حدود أنها كانت السبب الرئيس لتواجد السفراء على أراضي الدولة إبتداءا.

كما تبين من خلال البحث أن التعديلات الكبيرة التي تعرضت لها معاهدات الإمتيازات الأجنبية كرست الفجوة الدينية والعرقية بين الدولة والأقليات التابعة لها ، إذ إحتمى الكثيرين منهم بالسفارات الأوروبية وحصلوا على جنسياتها للتهرب من القانون العثماني ، كما إن السفراء طفقوا يؤججون نار الهوية العرقية للطوائف ، وجرى ترسيخ تلك المطالب من خلال التجارة الخارجية.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن إنتشار الإرساليات التنصيرية كان له دور مباشر في خدمة الإستعمار ، إذ ساهمت مدارس الإستشراق في فرنسا في ربط التنصير والإستعمار برباط وثيق ، وشاركت الأقليات في التأكيد على تلك العلاقة الآثمة ، كما إتخذت فرنسا من بناء المدارس والكنائس ، وكتب الرحالة ، وتقارير القناصل والعملاء من حكام الولايات العثمانية وسائل شتى لدفع عجلة التنصير وتعبيد الطريق أمام جيوش المستعمرين. أما بريطانيا فإنها إعتمدت على نشاط المستشرقين إبتداءا في جمع المعلومات عن البلاد ، ثم أوفدت المنصرين لبناء المدارس والكليات التعليمية لصناعة قادة للمستقبل يدينون بالولاء للحضارة الأوروبية. إلا أن روسيا تميزت عن فرنسا وبريطانيا بإعتمادها على الأقليات الأرثوذكسية مباشرة ، فقامت ببناء المدارس لهم ، كما إتكلت أيضا على الجواسيس المتدثرين بثياب رجال الدين ، ثم إستدركت مجال الدراسات الإستشراقية ومراكز جمع المخطوطات. ولم يكن ذلك ممكنا إلا في ظل ضعف الدولة وفتحها الباب أمام المنصرين ليعيثوا فيها.

وفيما يتعلق بالهيمنة على إقتصاد الدولة ، فقد أثبت البحث أن فرنسا رغم تأرجح علاقاتها بالعثمانيين وتقلب ولائها ، إلا أنها إستمرت في كونها الشريك الأكبر في التجارة الخارجية مع الدولة. بينما كانت بريطانيا تلوح بالتوقف عن التجارة لإنتزاع المزيد من التنازلات ، وقد وفرت غطاءا شرعيا لرعايا كثير من الدول غير المتعاقدة مع العثمانيين ، وتفوقت في تجارتها في فترات التقلب الفرنسي. أما روسيا فإنها دعمت الأقلية اليونانية والأرمنية للهيمنة على تجارة وإقتصاد الدولة ، كما تمكنوا بحكم مناصبهم الحكومية من ترسيخ ذلك الإحتكار. لكن ذلك كان في مقابل فساد الساسة العثمانيين ، ودخول الدولة في أحلاف عسكرية لحماية أراضيها بتقديم التنازلات الإقتصادية ، ولم يبدأ التغلغل الأوروبي إلا في القرن الأخير من عمر الدولة.

وبرهنت الدراسة كذلك على أن إقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية مكانها حدث نتيجة الإرادة السلطانية أولا ، ثم بسبب أذناب أوروبا من المستغربين المتنفذين في الحكم ، وكذلك بواسطة المعارضة الخارجية التي نشرت أفكارها من خلال البريد الأجنبي التابع للسفارات الأوروبية ، وإنتشار الجمعيات الماسونية وإنتساب علية القوم إليها. أما بريطانيا فإنها إشترطت إجراء الإصلاحات الدستورية اللادينية للدفاع عن أمن الدولة ، وإستعانت بالماسونيين لتحقيق أهدافها ، وسعت إلى إستبدال الساسة المعارضين لها بالقوة. بينما تحقق لروسيا مرادها من خلال أبناء الأقليات الأرثوذكسية الذين تسنموا مناصب هامة في الدولة وفي مجلس النواب ، بالإضافة إلى قيامهم بنشر التغريب عبر المدارس والمرافق العامة كالمسارح ودور اللهو معتمدين على أموالهم ونشاطهم المصرفي ، وكذلك سلوكياتهم الشخصية.

وأخيرا ، تبين من خلال البحث أن إستغلال أوروبا للهدنة الطويلة مع العثمانيين من أجل أخذ العدة لغزو أراضي الدولة كان بمثابة الدور الأخير في آثار الإمتيازات الأجنبية على المدى البعيد. إذ إعتمدت فرنسا على العملاء من أمثال فخر الدين المعني ، ومحمد علي باشا ، وطائفة الموارنة في لبنان ، والشوام الكاثوليك والأقباط في مصر للتمكين لجيوشها وأطماعها العسكرية في البلاد. كما إن الملوك والوزراء والسفراء الفرنسيين شاركوا في التخطيط لهدم الدولة العثمانية عبر العصور ، وإستغل الساسة الفرنسيين مؤتمرات الصلح في عصر ضعف الدولة لإنتزاع أراضيها ، وتوجت سياستها بإحتلال مصر والجزائر والشام. أما بريطانيا فقد إتخذت من شركات التجارة ، والإرساليات التنصيرية ، والرحالة والجواسيس ، والسفراء والقناصل قنوات لجمع المعلومات عن الأراضي العثمانية للتمهيد لإحتلالها. وكذلك إهتمت بريطانيا

بالمخطوطات وكتب الرحلات عند المسلمين ، بالإضافة إلى تقارير التجار عن الفرص المستقبلية للأقاليم. كما إستخدمت والي مصر لضرب الدولة العثمانية ، وإستغلال المؤتمرات لتقطيع أوصال الدولة وفرض الإصلاحات التي تخدم مصالح الأقليات ، وشجعت بريطانيا أيضا الثورة العربية على الخلافة العثمانية ، وإحتلت جزيرة قبرص وولاية مصر لنفسها. وفي المقابل ، فإن روسيا تكفلت بدعم المنشقين على الدولة منذ فترة مبكرة من أمثال علي بك وظاهر العمر ، وقدمت المساعدة للجمعيات الثورية اليونانية في البلقان وشرق أوروبا ، ناهيك عن الحروب المستمرة التي إنتزعت من خلالها المزيد من الأراضي. كما إنها سعت إلى حصول ولاياتي الأفلاق والبغدان ، وبلاد الصرب ، وشعب اليونان ، ومنطقة الجبل الأسود ، وإقليم البوسنة والهرسك على الإستقلال عن السلطان. وإحتلت شبه جزيرة القرم وبلاد آسيا الوسطى الإسلامية ، وسمحت كذلك للدول الأوروبية بالتدخل في الإصلاحات الداخلية للدولة نتيجة المعاهدات المجحفة التي فرضتها عليها.

وفي الجملة فإن فرنسا وبريطانيا وروسيا رغم تنوع أساليبهم وإختلاف أطماعهم ، إلا أنهم إستغلوا فترة الهدنة الطويلة مع الدولة العثمانية لتكوين رصيد معلوماتي هائل مكنهم في نهاية المطاف من تحديد الوقت المناسب والمواقع التي يمكنهم الإستيلاء عليها دون مقاومة عسكرية أو خسائر مادية وبشرية.

وبعد هذا الإستعراض الموجز لما تضمنته فصول الرسالة نخلص إلى عدة نتائج أو بالأحرى إستنتاجات تحليلية بخصوص دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية تتمثل في الآتي:

أولا : إن الدولة العثمانية أقامت علاقات سياسية وتجارية وإجتماعية مع دول أوروبية عديدة منذ نشأتها وفي مطلع تكوينها ، وإستمرت في ذلك النهج لمدة تربو على قرنين من الزمان ، كما إن بعض الإتفاقيات التجارية التي أبرمتها الدولة في تلك الفترة تجاوزت في أهميتها وإطارها ودورها كثيرا من المعاهدات اللاحقة ، وبالأخص الإتفاقية التي أبرمها السلطان سليمان القانوني مع فرنسا.

ثانيا : ليس في الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية تفضيلا أو إستثناءا للشعوب الأوروبية من القوانين المحلية أو تجاوزا لها بل على العكس من ذلك فالإمتيازات كانت تنبثق من المذهب الفقهي الإسلامي الذي إعتنقته الدولة ، والذي يقر مبدأ التعاقد مع غير المسلمين

لأسباب معينة ولفترة محددة ، وهو مذهب جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية أيضا.

ثالثا : وبناءا على ذلك فإن الإمتيازات الأجنبية وبحسب إستقراء تعاريف العديد من المعاجم والباحثين كانت تعني في حقيقة الأمر القواعد القانونية التي تضبط معاملات غير المسلمين من المعاهدين ، أو شرح تفصيلي موثق لأحكام أهل الذمة التي أقرتها الشريعة الإسلامية ، وتوضيح الحقوق التي كفلتها الشريعة لهم حال معاهدتهم.

رابعا : إتخذ سلاطين الدولة العثمانية ولقرون عديدة من الإتفاقيات التجارية بصفة خاصة والإمتيازات الأجنبية عموما أداة فعالة وسلاحا ناجعا لخدمة أهداف ومصالح الدولة العليا والحيوية على المدى البعيد والقريب ، وتكريس التفوق العثماني على الأعداء الصليبيين ، وفي مقدمتهم الإمبراطورية الألمانية رائدة العالم الكاثوليكي.

خامسا : يجب التفريق بين الإمتيازات التي منحتها الدولة بحسب الفترات الزمنية ، فالإمتيازات عادت بنتائج إيجابية كثيرة في عصر قوة وإنتشار العثمانيين في العالم المعروف حينئذ ، لكن عصور الضعف جعلت من الإمتيازات سهما إرتد في نحر الدولة.

سادسا : هناك تداخلات كثيرة في عصور ضعف الدولة فاقمت من آثار الإمتيازات من أبرزها الإصلاحات السياسية التي كانت تفرض عليها من قبل القوى الأوروبية الكبرى حينها – بريطانيا وفرنسا وروسيا – ، والتي كانت في مجملها دعاوى حق أريد بها باطل.

سابعا : كشفت الأحداث التاريخية العاصفة في أواخر عمر الدولة عن حقيقة ولاء الأقليات غير المسلمة التي كانت تقيم في أراضيها ، والتي نجحت القوى المعادية للعثمانيين في إستغلالها لتحقيق مآربها السياسية المبيتة ، وما كان ينبغي للسلاطين المتأخرين أن يغفلوا عن تلك الحقيقة المهمة ، في الوقت الذي كان السلاطين المتقدمون على إطلاع وثيق على تحركات أبناء الأقليات المتعاملين مع الأجانب وطالبوهم بتقديم التقارير الدورية عن أنشطتهم ، وبالذات المترجمين.

ثامنا : برزت أيضا خطورة الإقتباس عن الحضارة الأوروبية كأحد معالم الصراع في تلك الحقبة ، وذلك لأن الطلاب المبتعثين لأوروبا فتنوا بالإنجازات المادية لتلك الحضارة ، ومن ثم تنكبوا عن الصراط السوي ، وأرادوا صبغ المجتمع العثماني المسلم بالنمط الغربي للحياة ،

وإستبدال القوانين الوضعية المدنية بالشريعة الإسلامية الشاملة والكاملة . وقد وجدت دول أوروبا في تلك الشرذمة طابورا خامسا لتقويض أركان الدولة من داخلها عملا بمقولة المنصرين المشهورة " لا يهدم البيت إلا أحد أركانه ".

تاسعا : إستغلت دول أوروبا الإمتيازات لنشر جنودها وأعوانها من رجال الدين النصارى الذين قاموا بدور مزدوج في تنصير رعايا الدولة العثمانية من جهة ، وجمع المعلومات ورصد نمط الحياة في المجتمع العثماني وتقديم ذلك للساسة في العواصم الأوروبية لرسم خطط لغزوه بالوسائل المناسبة من جهة أخرى. ولم تدخر الدول الأوروبية وسعا في إستغلال دور العبادة ومقاعد الدراسة ومراكز الأبحاث لتحقيق أهدافها الإستعمارية لاحقا.

وأخيرا : إن علاقة الإمتيازات الأجنبية بسقوط الدولة العثمانية مسألة متشعبة ومتداخلة نسبيا وذلك لأن الظروف التي تكالبت على الدولة في آخر عمرها مكنت دول أوروبا من تحقيق أهدافها دون الحاجة إلى المزيد من الإمتيازات حيث تجاوزت تلك المرحلة من جهة الوسائل المتنوعة التي كانت بحوزتها من قبيل التحكم في الإقتصاد ، والسياسة الداخلية ، والتآمر مع الأقليات والولاة المنشقين والمعارضين السياسيين في الداخل والخارج. وأصبحت الإمتيازات تنتزع غالبا ضمن التسويات السلمية للحروب ، أو في أحسن الأحوال كانت عبارة عن شروط أملتها دول أوروبا على السلاطين عند توليهم الحكم تحت وطأة الوضع العام المتردي للدولة.

التوصيات

بعد سنوات من البحث والدراسة في مع موضوع الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ، ومن خلال البحث والسفر والمطالعة ، تأكد لدي مدى الحاجة إلى مراجعة كثير من أحداث التاريخ المتعلق بتلك الدولة والتي تمثل نصف تاريخ المسلمين عموما من جهة فترة حكمها ، كما إني لمست جوانب مختلفة تستدعي البحث والنظر في المستقبل ، وقد ضمنت ذلك في التوصيات التالية :

١- أدعو الباحثين إلى إعادة النظر في الكتب والمراجع العلمية المتوفرة في المكتبات حول الدولة العثمانية ، إذ إن معظمها لا تعدو أن تكون نسخا مكررة عن سابقاتها مع إختلاف الإخراج وإبداعات وسائل الطباعة ، مما يتطلب دعم الأبحاث الجامعية في هذا المجال لتدارك تلك الثغرة.

٢- إن كتابات المستشرقين رغم أنها تبدو أكثر عمقا وجاذبية مع تأتي ببعض الجديد ، إلا ان ترجمتها وتمحيصها ومقارنتها بغيرها يفيد في إثراء المكتبة بالمواضيع الخاصة بالدولة العثمانية.

٣- ضرورة السعي وبجدية إلى تسهيل عمل الباحثين في المكتبات العامة ودور الوثائق والأرشيفات المعنية بالدولة العثمانية في العالم الإسلامي ، وتسخير كافة إمكانات تلك المراكز لخدمة العلم ، ولا مانع في أن تزود المراكز بنسخة من خطة البحث المعتمدة قبل فترة كافية لتوفير الوقت والجهد على الباحثين.

٤- دعوة الباحثين العرب والأتراك إلى ترسيخ التبادل المعرفي حول أبحاث الطرفين بشأن تاريخ الدولة العثمانية ومناقشة نتائج تلك الدراسات والاستفادة منها في مراكز البحث العلمي وترجمتها لتعميم الفائدة.

٥- توجيه النصيحة الخالصة إلى القائمين على مراكز الأبحاث بأهمية المبادرة في وضع الكتب والمراجع وصور الوثائق عن طريق المسح الضوئي (Scanning) على أقراص أجهزة الحاسب الآلي لتيسير مهمة الباحثين خاصة ونحن في

عصر يغلب عليه طابع السرعة ، وتسخير الإختراعات الحديثة لفائدة الإنسانية جمعاء.

٦- دعوة مراكز الأبحاث في العالم الإسلامي إلى الإرتباط بمثيلاتها في أوروبا وأمريكا عبر شبكات الحاسب الآلي لتوفير المعلومات للباحثين ، وكذلك توفير الوقت والموارد في السفر والترحال ، وبخاصة مع إنتشار شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

٧- أمّا بالنسبة للمواضيع العِلميّة التي رأيت ضرورة الإعتناء بها فأذكر أولاً تأثير تحركات محمد علي باشا والي مصر العسكرية ضد الدولة العثمانية في قدرتها الحربية وفائدة ذلك للأطراف الأوروبية المعنية بتركة " الرجل المريض ".

٨- كذلك دراسة علاقة الإصلاحات السياسية أو التنظيمات بحركات الثورات التي قامت بها الأقليّات العرقية والدينية في الدولة ، وصلة ذلك بتفككها ثم إنهيارها.

٩- ومن المواضيع التي تحتاج إلى بحث وتحقيق دور الإمتيازات الأجنبية في إنتشار حركة الإصلاح الديني في أوروبا والتي تزعمها القس مارتن لوثر ، وأثرها في زوال خطر الإمبراطورية الجرمانية الكاثوليكية عن الجبهة الغربية للدولة العثمانية.

١٠- وكذلك بحث دور الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا وبريطانيا في تخفيف مُعاناة المسلمين في الأندلس المُحتل.

١١- وأخيرا دراسة علاقة الإمتيازات العثمانية بقيام النظام الرأسمالي في العالم الغربي.

الملاحق

الملحق رقم (١)

معاهدة
سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٤م
بين
الدولة العثمانية وإمارة البندقية

(نسخة رافندال)

APPENDIX II.

TREATY OF 1454 BETWEEN VENICE AND THE OTTOMAN EMPIRE.

[Translated from copy found in Legislation Ottomane by Aristarchi Bey, Constantinople, 1874.]

I, Great Lord and Great Emir, Sultan Mohamed Bey, swear by God, the Creator of Heaven and earth; by the Great Prophet Mahomet; by the seven martyrs sacred to all Mussulmans; by the 24 Prophets of God; by the Faith I confess; by my father's soul, by my soul, and by the sword I wear.

His most Illustrious and Most Excellent Lordship the Duke of Venice, desirous of concluding a new treaty of peace and friendship with my lordship, has sent here the glorious, most noble and honored gentleman, M. Batolomee Marcello, an ambassador worthy of his aforementioned lordship of Venice, to confirm anew the provisions of the treaty of Adrianople and to amend the said treaty by the addition of the provisions which shall appear in the following articles; I, Great Lord and Great Emir, Sultan Mohamed Bey, promise and swear by the aforesaid oaths that, even as peace and friendship existed in the past between us and his most illustrious lordship of Venice and his subjects, so have I concluded and do now conclude a good, pure, and faithful peace, on land and sea, with every city, land, island, or locality whatsoever, which does now or shall hereafter fly the standard of St. Mark; that none of my subjects nor any person subject to my jurisdiction shall annoy or hinder or permit to be annoyed or hindered the Commune of Venice, and that if any such act is committed, and protest made on account of it, I shall visit the guilty with the punishments appropriate to the offense. And his lordship of Venice shall do likewise with regard to my subjects.

ARTICLE I. That neither of us shall harbor within our borders any person guilty of a crime against the State, nor any person guilty of theft, and if any such person shall arrive within the jurisdiction of either of us, he shall be forthwith given up to the other together with any goods he may have stolen.

ART. II. That it shall be permitted to the merchants of the two nations to visit the territories of the other, to go and return and carry on their trade freely by land or sea without let or hindrance.

ART. III. That the Duke of Nasso, with his subjects and dependents, shall be and are included within the provisions of this treaty, being considered as Venetian subjects not liable to the rendering of any service or the payment of any tribute to the Sublime Porte.

ART. IV. That the vessels of either State visiting the other or of any of its dependencies, shall be welcome and unmolested.

ART. V. That the Venetians shall pay to my lordship 100 ducats for the right of entering Lepanto, as was the custom in the time of my father, and 200 ducats for the right of entering the lands on the borders of my Empire in Albania, that is to say, Scutari, Alessio, and Drivasto; they shall pay for the right of entering Scutari and Alessio 136 ducats, in all 436 ducats, which sum the governor (consul) of Constantinople shall be held to deliver to my lordship.

ART. VI. That all Venetian slaves shall be given up without ransom, except that, in case any slave shall have embraced the Mohametan religion, a ransom of 1,000 piasters shall be paid.

To these articles the following were later added, to wit:

ART. VII. That in spite of the full liberty of trade guaranteed to the Venetians in all parts of the Ottoman Empire, they shall be required to pay a sum equal to 2 per cent of the value of all merchandise sold by them; and Turkish merchants carrying on trade in the Venetian dependencies shall be subject to a like tax.

ART. VIII. That all ships of whatever kind, whether proceeding to or returning from the Black Sea, shall put in at the port of Constantinople, where they shall be permitted to take on board whatever supplies they may need and then depart freely.

ART. IX. That any goods originating in the Mediterranean or Black Sea, and belonging to a Christian nation may be carried anywhere and if sold, the tax of 2 per cent shall be collected; but the Venetians are forbidden to transport goods belonging to Mussulmans.

ART. X. That all the inhabitants of Pera, except the Genoese, shall be compelled to pay their debts, if any they owe to Venetians, except debts, goods, or things of value owed to a Venetian which my lordship may have confiscated by force.

ART. XI. That his lordship of Venice shall continue to exercise those privileges of entrée which he has heretofore enjoyed with respect to the patriarchate of Constantinople.

ART. XII. In case any ship shall be wrecked in territory belonging to my lordship, I shall cause a satisfactory account to be rendered of all goods and men saved; and under similar circumstances, his lordship of Venice shall do likewise.

ART. XIII. That in case a Venetian shall die, intestate and without heirs, within the dominions of my lordship, his property shall not be in any manner disturbed, but the governor (consul), the judge and the pacha of the district shall make an exact inventory of it and all his goods shall be placed under the care of the governor (consul), but if he should die in a district where there is no governor (consul), the goods shall be turned over to another Venetian, if such there be in the district, to be held at the disposition of his lordship of Venice.

ART. XIV. That neither of us shall give subsidies or aid to the enemies of the other.

ART. XV. No enemy or traitor to the Sultan shall be received within any of the castles, cities, or fortresses which his lordship of Venice possesses in Rumania and Albania, nor shall such person receive any financial aid or be permitted to pass either by land or sea, and if this provision shall not be observed, the Sultan may, at discretion, make war against these lands and castles and such war shall not be considered an interruption of peace or a violation of this treaty. My lordship extends a like privilege to his lordship of Venice.

ART. XVI. That his lordship of Venice may, if he desires, send to Constantinople a governor (consul), with his suite, according to custom, which governor (consul), shall have the privilege of ruling over, governing, and administering justice to the Venetians of every class and condition; and the Sultan engages to cause the pacha or military commander of Roumelia to accord to the said governor (consul), all assistance which he may require for the conduct of his office.

ART. XVII. My lordship agrees to repair or recompense for all damages accruing to the goods or persons of Venetians as a result of the operations of the Turks at the capture of Constantinople, provided that they be proved "idoneamente" (just and proper).

ART. XVIII. That the Venetians may introduce into the Empire and put into circulation any kind of money coined or uncoined without paying any tax, provided that uncoined metal be presented at the mint and coined.

ART. XIX. That finally all debts which arose between the citizens of Constantinople and the Venetians prior to the capture of this city by the Turks, shall be and hereby are canceled and of no force.

Which things, both new and old, we have sworn to, signed, enacted, et cetera.

الملحق رقم (٢)

معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية لسنة ٩٤٢هـ / ١٥٣٦م

(نسخة رافندال)

APPENDIX II-BIS.

CAPITULATION WITH FRANCE.

[Done at Constantinople, February, 1535 (25 Chaban 941).]

Be it known to everybody that in the year of Jesus Christ one thousand five hundred and thirty-five, in the month of February, and of Mohammed 941, in the moon of Chaban, Sire Jean de la Foret, privy councilor, and ambassador of the most excellent and most powerful prince Francis, by the grace of God most Christian King of France, accredited to the most powerful and invincible Grand Signior, Sultan Suleiman, Emperor of the Turks, and having discussed with the powerful and magnificent Signior Ibrahim, Serasker of the Sultan, the calamities and disadvantages which are caused by war, and, on the other hand, the good, quiet, and tranquillity derived from peace; and knowing how good it is to prefer the one (peace) to the other (war), each of them guaranteeing the above-mentioned monarchs, their superiors, they have negotiated and agreed upon the following chapters and conventions in the name and on the honor of the said monarchies which are the protectors of their component States and the benefactors of their subjects:

I. They have negotiated, made, and concluded a valid and sure peace and sincere concord in the name of the above Grand Signior and King of France during their lives and for the kingdoms, dominions, provinces, castles, cities, ports, harbors, seas, islands, and all other places they hold and possess at present or may possess in the future, so that all subjects and tributaries of said sovereigns who wish may freely and safely, with their belongings and men, navigate on armed or unarmed ships, travel on land, reside, remain in and return to the ports, cities, and all other places in their respective countries for their trade, and the like shall be done for their merchandise.

II. Likewise, the said subjects and tributaries of the said monarchs shall, respectively, be able to buy, sell, exchange, move, and transport by sea and land from one country to the other all kinds of merchandise not prohibited, by paying only the ordinary customs and ancient dues and taxes, to wit, the Turks, in the dominions of the King, shall pay the same as Frenchmen, and the said Frenchmen in the dominions of the Grand Signior shall pay the same as the Turks, without being obliged to pay any other new tribute, impost, or storage due.

III. Likewise, whenever the King shall send to Constantinople or Pera or other places of this Empire a bailiff—just as at present he has a consul at Alexandria—the said bailiff and consul shall be received and maintained in proper authority so that each one of them may in his locality, and without being hindered by any judge, cadi, soubashi, or other, according to his faith and law, hear, judge, and determine all causes, suits, and differences, both civil and criminal, which might arise between merchants and other subjects of the King. Only in case the orders of the said bailiffs and consuls should not be obeyed and that in order to have them executed they should appeal to the soubashi or other officer of the Grand Signior, the said soubashis or other officers shall lend them the necessary aid and compulsory power. But the cadi or other officers of the Grand Signior may not try any difference between the merchants and subjects of the King, even if the said merchants should request it; and if perchance the said cadis should hear a case their judgment shall be null and void.

IV. Likewise, in a civil case against Turks, tributaries, or other subjects of the Grand Signior, the merchants and subjects of the King can not be summoned, molested, or tried unless the said Turks, tributaries, and subjects of the Grand Signior produce a writing from the hand of the opponent, or a "heudjet" (document) from the cadi, bailiff, or consul, outside of which writing or heudjet no other testimony of a Turk, tributary, or other person shall be valid nor received in any part of the States and dominions of the Grand Signior, and the cadis, soubashis, or other persons may not hear or try the said subjects of the King without the presence of their dragoman.

V. Likewise, in criminal cases the said merchants and other subjects of the King may not be called before the cadi or other officers of the Grand Signior by Turks, tributaries, or others, and said cadis may not try them, but must immediately refer them to the Sublime Porte (the official residence of the Grand Vizier) and in the absence of the Porte, to the principal lieutenant of the Grand Signior, where the

testimony of the subject of the King and of the tributary of the Grand Signior shall be valid one against the other.

VI. Likewise, as regards religion, it has been expressly promised, concluded, and agreed that the said merchants, their agents, and servants, and all other subjects of the King shall never be molested nor tried by the cadis, sandjak-beys, or soubashis, or any person but the Sublime Porte only, and they can not be made or regarded as Turks (Mohammedans) unless they themselves desire it and profess it openly and without violence. They shall have the right to practice their own religion.

VII. Likewise, when one or more subjects of the King, having made a contract with a subject of the Grand Signior, taken merchandise, or incurred debts, afterwards depart from the State of the Grand Signior without giving satisfaction, the bailiff, consul, relatives, factor, nor any other subject of the King shall for this reason be in any way coerced or molested, nor shall the King be held responsible. Only His Majesty shall cause full justice to be done to the plaintiff as regards the person and goods of the debtor if they be found within his Kingdom and dominions.

VIII. Likewise, the said merchants, their agents, and servants, and other subjects of the King, their ships, boats, or other equipments, artillery, ammunition, and mariners shall not be seized, coerced, or used by the Grand Signior or other person against their pleasure and desire for any service or duty either on sea or land.

IX. Likewise, all merchants and subjects of the King in all parts of the Empire of the Grand Signior shall be allowed to freely dispose of their property by testament, and having died either a natural or violent death, all their effects—money as well as other goods—shall be distributed according to the testament; if they die intestate, the effects shall be turned over to the heir or his representative by and with the authority of the bailiff or consul at places where there may be one or the other, and where there is neither bailiff nor consul the said effects shall be protected by the cadi or the locality under authority of the Grand Signior, having first of all made an inventory in the presence of witnesses; but where said bailiff or consul are present no cadi, beitulmaldji, or other person shall take possession of the effects, and if they should be in the hands of one of them and the bailiff or consul should demand them [here a line is apparently missing in the text] they must at once and without contradiction be entirely turned over to the said bailiff or consul or their representative, to be later handed to whom they belong.

X. Likewise as soon as the present treaty shall have been ratified by the Grand Signior and the King, all persons and subjects shall be set free and liberated who may, respectively, be bought slaves, prisoners of war, or otherwise detained, both in the hands of the said sovereigns or of their subjects, galleys, ships, and all other places and countries owing allegiance to the said sovereigns, on the demand and statement of the ambassador, bailiff, or consul of the King, or persons delegated by them; and if any of the said slaves should have changed his faith and religion he shall nevertheless be free. And, especially, henceforth reciprocally neither the Grand Signior nor the King, their captains, soldiers, tributary subjects, or mercenaries, shall or may in any manner, on sea or land, take, buy, sell, or detain as a slave any prisoner of war. But if a pirate or other person of the country of one of the said sovereigns should attempt to capture or destroy the goods or persons owing allegiance to the other sovereign, the sovereign of the country where the malefactor is found must and should be obliged to punish him as a disturber of the peace and to make an example to others, and also to return to the injured party whatever may be found to have been taken from him by the malefactor. If the said malefactor should escape without being caught and punished at once, he shall be banished from his country with his accomplices, and all their goods shall be confiscated by the sovereign, who shall also cause the malefactor and his companions to be punished if they should ever be in his power; and out of the said confiscation shall be paid the damages, and the injured party shall to that end have recourse to the protectors of the present peace, who shall be the Serasker on the part of the Sultan, and the "grand-maître" of France on the part of the King.

XI. Likewise when the navies of the said Grand Signior and King, respectively, meet vessels of the subjects of the other, they shall be obliged to lower the sails and hoist the flags of their ruler, in order to be recognized thereby and not be detained or otherwise molested by said navy or any unit thereof; but if any wrong or damage be inflicted upon them, the ruler to whom the navy belongs shall be obliged to make immediate reparation. When private ships of the subjects of said rulers meet they shall each hoist the flag of its ruler, salute each other by firing one gun, and reply truthfully when asked who they are. But after having spoken and recognized each other one shall not forcibly enter or visit the other, nor hinder it under any pretext whatsoever.

XII. Likewise when a vessel belonging to subjects of the King arrives, by accident or otherwise, in the ports or on the coasts of the Grand Signior, it shall receive food

and other necessaries against a reasonable payment, without being obliged to discharge and pay duties, and it shall be allowed to go wherever it pleases; and having come to Constantinople, it shall be ready to leave after having obtained and paid for the heudjet (permit) of the emin (official), and having been searched and visited by the said emin, they must not be visited at any other place, except the castles of the straits of Gallipoli, without, however, paying anything there or elsewhere, in the name of the Grand Signior or his officers, for the departure.

XIII. Likewise if any ship belonging to the subjects of one of the said sovereigns should, by accident or otherwise, suffer shipwreck within the dominions and the jurisdiction of the other sovereign all persons escaping from such danger shall remain free and be allowed to collect all their belongings; if all should have died in the shipwreck the goods which shall have been saved shall be consigned to the said bailiff, or consul, or their representative, to be returned to whom they may belong; and the captain general of the sea, the sandjak-bey, soubashi, cadi, or other officer or subject of the Grand Signior shall not, under penalty of punishment, take or claim anything; and they must give facilities and assistance to those who shall be charged with the recovery of the goods.

XIV. Likewise if a subject of the Grand Signior should lose a slave who has escaped; such subject, claiming that the slave had lived and served on a ship or in a house of a subject of the King, can not force the subject of the King to do anything but search his ship or house, and if the slave should be found there, the person who received him should be duly punished by his bailiff or consul and the slave returned to his master. If the slave was neither in their ship nor in their house, said subjects of the King shall not and can not be molested in this connection.

XV. No subject of the King who shall not have resided for 10 full continuous years in the dominions of the Grand Signior shall or can be forced to pay tribute, Kharadj, Avari, Khassabiye, nor to guard neighboring land, storehouses of the Grand Signior, work in an arsenal, nor perform any other forced service. In the dominions of the King reciprocal rights shall be granted to the subjects of the Grand Signior.

The King of France has proposed that His Holiness the Pope, the King of England, his brother and perpetual ally, and the King of Scotland should be entitled to adhere to his treaty of peace, if they please, on condition that when desirous of doing so they shall within eight months from date send their ratifications to the Grand Signior and obtain his.

XVI. Likewise the Grand Signior and the King of France shall within six months exchange the confirmation of the present treaty in valid and due form, with the promise to observe it, and the order to all their lieutenants, judges, officers, and subjects to observe it without bad faith and in all its points; and in order that nobody should plead ignorance, this treaty, after the confirmations have been exchanged, shall be published at Constantinople, Alexandria, Marseille, Narbonne, and other principal cities and ports of the jurisdiction, kingdoms, and states of the said sovereigns.

الملحق رقم (٣)

معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية
لسنة ٩٤٢هـ / ١٥٣٦م

(نسخة هيروتز)

Diplomacy in the Near and Middle East:

A Documentary Record, 1535-1914

1. TREATY OF AMITY AND COMMERCE: THE OTTOMAN EMPIRE AND FRANCE

February 1535

(Renewed and expanded 18 October 1569, July 1581, February 1597, 20 May 1604, 5 June 1673 and in perpetuity 28 May 1740; terminated 6 August 1924)

[U. S., 67th Cong., 1st sess., Senate, Doc. 34, pp. 94–96]

The capitulations refer to a class of commercial treaties which Western powers concluded with Asian and African states and under which Western nationals enjoyed exterritorial privileges. European residents were thus subject to the laws of their home governments and immune from those of their host countries. Among the Near and Middle East lands the system developed most fully in the Ottoman Empire. In the sixteenth century Ottoman merchants imported from the East spices, jewels, silks, and other wares for which the demand was brisk. But apparently they made little, if any, effort to organize trade within Europe itself. European merchants instead came to Ottoman commercial centers in the eastern Mediterranean to purchase these items as wells as goods originating in the Ottoman Empire, exporting them to Europe in European vessels. In encouraging trade with the West, the early sultans thus did not have to seek equal treatment for their own subjects. In treaties concluded in the eighteenth and nineteenth centuries with European powers, the sultans did acquire elements of reciprocity, but the correspondent benefits related to other than exterritorial rights for Ottoman subjects. Despite Ottoman efforts to eliminate the marked inequality, after the mid-nineteenth century—following the progressive adoption of European legal codes—the capitulations continued to regulate relations between the empire and Western countries until the unilateral abrogation of the treaties by the Ottoman Government on 1 October 1914 (II Doc. 2). Although Genoa, Venice, and Florence had obtained earlier capitulations from the Porte, the French treaty of 1535 formed the basis in the Ottoman Empire for the capitulatory regime under which other Western powers later obtained analogous privileges. Until the instrument of 28 May 1740, which Sultan Mahmud I (1730–54) granted in perpetuity in gratitude for the fruitful mediation of the French Ambassador, the Marquis de Villeneuve, at Belgrade in the summer of 1739 (Doc. 18), the capitulations were renewable upon the accession of new sultans. M. Khadduri and H. Liebesny, eds., *Law in the Middle East*, vol. 1, chap. 13 (Liebesny); N. Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey;* E. G. Mears, ed., *Modern Turkey*, chap. 19 (written by G. B. Ravndal); P. M. Brown, *Foreigners in Turkey;* E. Charrière, *Négociations de la France dans le Levant*, vol. 1; and G. Pélissié du Raussas, *Le Régime des capitulations dans l'empire ottoman*, vol. 1; G. Noradounghian, *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman*, 4 vols.; Count B. L. d'Hauterive and Baron F. de Cussy, *Recueil des traités de commerce et de navigation de la France avec les puissances étrangères, depuis la paix de Westphalie en 1648* (Paris, 1835), part 1, vol. 2, pp. 424–529 (texts of French capitulations); le Comte de Saint-Priest, *Mémoires sur l'ambassade de France en Turquie*, pp. 179–268, 345–537, (biographical sketches of French ambassadors to the Ottoman Empire between 1535–1792 and French capitulations); on French trade with the Ottoman Empire, which in this period the Cham-

ber of Commerce of Marseille conducted as a monopoly, see P. Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVII^e siècle* and *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIII^e siècle;* F. Charles-Roux, *Les Échelles de Syrie et de Palestine au XVIII^e siècle.*

Be it known to everybody that in the year of Jesus Christ one thousand five hundred and thirty-five, in the month of February, and of Mohammed 941, in the moon of Chaban, Sire Jean de la Forest, privy councilor, and ambassador of the most excellent and most powerful prince Francis, by the grace of God most Christian King of France, accredited to the most powerful and invincible Grand Signior, Sultan Suleiman, Emperor of the Turks, and having discussed with the powerful and magnificent Signior Ibrahim, Serasker of the Sultan, the calamities and disadvantages which are caused by war, and, on the other hand, the good, quiet, and tranquillity derived from peace; and knowing how good it is to prefer the one (peace) to the other (war), each of them guaranteeing the above-mentioned monarchs, their superiors, they have negotiated and agreed upon the following chapters and conventions in the name and on the honor of the said monarchies which are the protectors of their component States and the benefactors of their subjects:

I. They have negotiated, made, and concluded a valid and sure peace and sincere concord in the name of the above Grand Signior and King of France during their lives and for the kingdoms, dominions, provinces, castles, cities, ports, harbors, seas, islands, and all other places they hold and possess at present or may possess in the future, so that all subjects and tributaries of said sovereigns who wish may freely and safely, with their belongings and men, navigate on armed or unarmed ships, travel on land, reside, remain in and return to the ports, cities, and all other places in their respective countries for their trade, and the like shall be done for their merchandise.

II. Likewise, the said subjects and tributaries of the said monarchs shall, respectively, be able to buy, sell, exchange, move, and transport by sea and land from one country to the other all kinds of merchandise not prohibited, by paying only the ordinary customs and ancient dues and taxes, to wit, the Turks, in the dominions of the King, shall pay the same as Frenchmen, and the said Frenchmen in the dominions of the Grand Signior shall pay the same as the Turks, without being obliged to pay any other new tribute, impost, or storage due.

III. Likewise, whenever the King shall send to Constantinople or Pera or other places of this Empire a bailiff—just as at present he has a consul at Alexandria—the said bailiff and consul shall be received and maintained in proper authority so that each one of them may in his locality, and without being hindered by any judge, cadi, soubashi, or other, according to his faith and law, hear, judge, and determine all causes, suits, and differences, both civil and criminal, which might arise between merchants and other subjects of the King. Only in case the orders of the said bailiffs and consuls should not be obeyed and that in order to have them executed they should appeal to the soubashi or other officer of the Grand Signior, the said soubashis or other officers shall lend them the necessary aid and compulsory power. But the cadi or other officers of the Grand Signior may not try any difference between the merchants and subjects of the King, even if the said merchants should request it, and if perchance the said cadis should hear a case their judgment shall be null and void.

IV. Likewise, in a civil case against Turks, tributaries, or other subjects of the Grand Signior, the merchants and subjects of the King can not be summoned, molested, or tried unless the said Turks, tributaries, and subjects of the Grand Signior produce a writing from the hand of the opponent, or a "heudjet" (document) from the cadi, bailiff, or consul, outside of which writing or heudjet no other testimony of a Turk, tributary, or other person shall be valid nor received in any part of the States and dominions of the Grand Signior, and the cadis, soubashis, or other persons may

not hear or try the said subjects of the King without the presence of their dragoman.

V. Likewise, in criminal cases the said merchants and other subjects of the King may not be called before the cadi or other officers of the Grand Signior by Turks, tributaries, or others, and said cadis may not try them, but must immediately refer them to the Sublime Porte (the official residence of the Grand Vizier) and in the absence of the Porte, to the principal lieutenant of the Grand Signior, where the testimony of the subject of the King and of the tributary of the Grand Signior shall be valid one against the other.

VI. Likewise, as regards religion, it has been expressly promised, concluded, and agreed that the said merchants, their agents, and servants, and all other subjects of the King shall never be molested nor tried by the cadis, sandjak-beys, or soubashis, or any person but the Sublime Porte only, and they can not be made or regarded as Turks (Mohammedans) unless they themselves desire it and profess it openly and without violence. They shall have the right to practice their own religion.

VII. Likewise, when one or more subjects of the King, having made a contract with a subject of the Grand Signior, taken merchandise, or incurred debts, afterwards depart from the State of the Grand Signior without giving satisfaction, the bailiff, consul, relatives, factor, nor any other subject of the King shall for this reason be in any way coerced or molested, nor shall the King be held responsible. Only His Majesty shall cause full justice to be done to the plaintiff as regards the person and goods of the debtor if they be found within his Kingdom and dominions.

VIII. Likewise, the said merchants, their agents, and servants, and other subjects of the King, their ships, boats, or other equipments, artillery, ammunition, and mariners shall not be seized, coerced, or used by the Grand Signior or other person against their pleasure and desire for any service or duty either on sea or land.

IX. Likewise, all merchants and subjects of the King in all parts of the Empire the Grand Signior shall be allowed to free dispose of their property by testament, a having died either a natural or viole death, all their effects—money as well other goods—shall be distributed accordi to the testament; if they die intestate, t effects shall be turned over to the heir his representative by and with the authori of the bailiff or consul at places whe there may be one or the other, and whe there is neither bailiff nor consul the sa effects shall be protected by the cadi of t locality under authority of the Grand S gnior, having first of all made an invento in the presence of witnesses; but where sa bailiff or consul are present no cadi, beitu maldji, or other person shall take posse sion of the effects, and if they should b in the hands of one of them and t bailiff or consul should demand them [he a line is apparently missing in the tex they must at once and without contradi tion be entirely turned over to the sa bailiff or consul or their representativ to be later handed to whom they belon

X. Likewise as soon as the prese treaty shall have been ratified by t Grand Signior and the King, all perso and subjects shall be set free and liberat who may, respectively, be bought slave prisoners of war, or otherwise detaine both in the hands of the said sovereigns of their subjects, galleys, ships, and a other places and countries owing allegian to the said sovereigns, on the demand a statement of the ambassador, bailiff, or co sul of the King, or persons delegated b them; and if any of the said slaves shou have changed his faith and religion he sh nevertheless be free. And, especially, henc forth reciprocally neither the Grand Si nior nor the King, their captains, soldie tributary subjects, or mercenaries, shall may in any manner, on sea or land, tak buy, sell, or detain as a slave any prison of war. But if a pirate or other person the country of one of the said sovereig should attempt to capture or destroy t goods or persons owing allegiance to t other sovereign, the sovereign of the cou try where the malefactor is found mu

and should be obliged to punish him as a disturber of the peace and to make an example to others, and also to return to the injured party whatever may be found to have been taken from him by the malefactor. If the said malefactor should escape without being caught and punished at once, he shall be banished from his country with his accomplices, and all their goods shall be confiscated by the sovereign, who shall also cause the malefactor and his companions to be punished if they should ever be in his power; and out of the said confiscation shall be paid the damages, and the injured party shall to that end have recourse to the protectors of the present peace, who shall be the Serasker on the part of the Sultan, and the "grand-maître" of France on the part of the King.

XI. Likewise when the navies of the said Grand Signior and King, respectively, meet vessels of the subjects of the other, they shall be obliged to lower the sails and hoist the flags of their ruler, in order to be recognized thereby and not be detained or otherwise molested by said navy or any unit thereof; but if any wrong or damage be inflicted upon them, the ruler to whom the navy belongs shall be obliged to make immediate reparation. When private ships of the subjects of said rulers meet they shall each hoist the flag of its ruler, salute each other by firing one gun, and reply truthfully when asked who they are. But after having spoken and recognized each other one shall not forcibly enter or visit the other, nor hinder it under any pretext whatsoever.

XII. Likewise when a vessel belonging to subjects of the King arrives, by accident or otherwise, in the ports or on the coasts of the Grand Signior, it shall receive food and other necessaries against a reasonable payment, without being obliged to discharge and pay duties, and it shall be allowed to go wherever it pleases; and having come to Constantinople, it shall be ready to leave after having obtained and paid for the heudjet (permit) of the emin (official), and having been searched and visited by the said emin, they must not be visited at any other place, except the castles of the straits of Gallipoli, without, however, paying anything there or elsewhere, in the name of the Grand Signior or his officers, for the departure.

XIII. Likewise if any ship belonging to the subjects of one of the said sovereigns should, by accident or otherwise, suffer shipwreck within the dominions and the jurisdiction of the other sovereign all persons escaping from such danger shall remain free and be allowed to collect all their belongings; if all should have died in the shipwreck the goods which shall have been saved shall be consigned to the said bailiff, or consul, or their representative, to be returned to whom they may belong; and the captain general of the sea, the sandjak-bey, soubashi, cadi, or other officer or subject of the Grand Signior shall not, under penalty of punishment, take or claim anything, and they must give facilities and assistance to those who shall be charged with the recovery of the goods.

XIV. Likewise if a subject of the Grand Signior should lose a slave who has escaped, such subject, claiming that the slave had lived and served on a ship or in a house of a subject of the King, can not force the subject of the King to do anything but search his ship or house, and if the slave should be found there, the person who received him should be duly punished by his bailiff or consul and the slave returned to his master. If the slave was neither in their ship nor in their house, said subjects of the King shall not and can not be molested in this connection.

XV. No subject of the King who shall not have resided for 10 full continuous years in the dominions of the Grand Signior shall or can be forced to pay tribute, Kharadj, Avari, Khassabiye, nor to guard neighboring land, storehouses of the Grand Signior, work in an arsenal, nor perform any other forced service. In the dominions of the King reciprocal rights shall be granted to the subjects of the Grand Signior.

The King of France has proposed that His Holiness the Pope, the King of England, his brother and perpetual ally, and the King of Scotland should be entitled to

adhere to his treaty of peace, if they please, on condition that when desirous of doing so they shall within eight months from date send their ratifications to the Grand Signior and obtain his.

XVI. Likewise the Grand Signior and the King of France shall within six months exchange the confirmation of the present treaty in valid and due form, with the promise to observe it, and the order to all their lieutenants, judges, officers, and subjects to observe it without bad faith and in all its points; and in order that nobody should plead ignorance, this treaty, after the confirmations have been exchanged, shall be published at Constantinople, Alexandria, Marseille, Narbonne, and other principal cities and ports of the jurisdiction, kingdoms, and states of the said sovereigns.

2. TRADING PRIVILEGES GRANTED TO ANTHONY JENKINSON BY SULTAN SÜLEYMAN I
1553

[E. D. Morgan and C. H. Coote, eds., *Early Voyages and Travels to Russia and Persia by Anthony Jenkinson and other Englishmen* (London, for the Hakluyt Society, 1886), vol. 1, pp. 5–6]

English ships began to make their way to Ottoman ports in the first half of the sixteenth century, but no factories (permanent merchant colonies) were established. Anthony Jenkinson, an enterprising English merchant, procured for himself and accredited representatives—in an audience at Aleppo with Sultan Süleyman I (1520–66) then preparing for battle against Persia—freedom to trade throughout the Ottoman Empire on the same basis as the French and the Venetians. Jenkinson and his associates were allowed to bring their wares to Ottoman ports on English bottoms but, once within the area of Ottoman jurisdiction, they were to travel and traffic under the French flag. No advantage was taken of the sultan's grant, and organized English commerce with the Ottoman Empire did not begin until three decades later. Sir W. Foster, *England's Quest of Eastern Trade,* chap. 2; A. L. Horniker, "William Harborne and the Beginning of Anglo-Turkish Diplomatic and Commercial Relations," *Journal of Modern History,* 14 (1942), 289–316.

Sultan Solyman, etc., to all Viceroyes, Saniaques, Caditz, and other our Justicers, Officers, and Subiects of *Tripolis* in *Syria, Constantinople, Alexandria* in *Egypt*, and of all other Townes and Cities vnder our Dominion and iurisdiction: we will and commaund you, that when you shall see *Anthony Ienkinson,* bearer of these present letters, marchant of London in England, or his factor, or any other, bearing the said letters for him, arriue in our ports and hauens, with his shippe or shippes, or other vessels whatsoeuer, that you suffer him to lade or vnlade his marchandise whereso-euer it shal seeme good vnto him, traffiking for him selfe in all our countries and dominions, without hindring or any way disturbing of him, his shippe, his people, or marchandise, and without enforcing him to pay any other custome or tol whatsoeuer, in any sorte, or to any persons whatsoeuer they be, saue only our ordinary duties, contayned in our custome houses, which when he hath paide, we will that he be franke, and free, as well for himselfe, as for his people, marchandise, shippe, or shippes, and all other vessels whatsoeuer, and in so doing that he may trafficke, bargaine, sell, and buy, lade, and vnlade, in all our foresaide Countries, landes, and dominions, in like sorte and with the like liberties and priuiledges as the Frenchmen and Venetians vse, and inioy, and more if it be possible, without the hinderance or impeachment of any man. And furthermore, we charge and commaunde all Viceroyes and Consuls of the French nation, and of the Venetians, and all other Consuls resident in our Countreys, in what port or prouince soeuer they be, not to constraine, or cause to constraine by them, or the sayde Ministers and Officers whatsoeuer they be, the saide *Anthony Ienkinson,* or his factor, or his

الملحق رقم (٤)

معاهدة الإمتيازات العثمانية البريطانية لسنة ٩٨٨هـ / ١٥٨٠م

(نسخة هيروتز)

4. TREATY OF COMMERCE: THE OTTOMAN EMPIRE AND ENGLAND
June 1580

(Ratified, Istanbul, 3 May 1583; renewed and expanded in 1603)

[Richard Hakluyt, *The Principal Navigations Voyages Traffiques & Discoveries of the English Nation* (Glasgow, 1904), vol. 5, pp. 183–89]

Article 15 of the French capitulation of 1535 (Doc. 1) invited the King of England to exchange ratifications with the sultan within eight months of the signing of the instrument. The offer was not accepted. English traders in the Ottoman Empire were required to conduct business under the French flag, even though Anthony Jenkinson had obtained his special privileges in 1553 (Doc. 2). Not until the late 1570's, when a number of London merchants became interested in forming a chartered company with a monopoly of English-Ottoman commerce, were efforts made to acquire capitulatory privileges for England equal to those of France. The negotiation (1577–80) of the first capitulatory treaty between the two governments produced loud cries at the Ottoman Court from France, which resented the prospective loss of its preferential position. H. G. Rawlinson, "The Embassy of William Harborne to Constantinople, 1583–8," *Transactions*

[1] Article 9 was not reproduced by Morgan and Coote.

of the Royal Historical Society, 4th ser., 5 (1922), 1–27; A. L. Horniker, "William Harborne and the Beginning of Anglo-Turkish Diplomatic and Commercial Relations," *Journal of Modern History*, 14 (1942), 289–316; A. C. Wood, *A History of the Levant Company*, chap. 1; C. Read, *Mr. Secretary Walsingham and the Policy of Queen Elizabeth*, vol. 3, pp. 225–30, 326–32; *Calendar of State Papers, Venetian, 1581–91*, Introd., pp. xxix-xlvi; E. Pears, "The Spanish Armada and the Ottoman Porte," *English Historical Review*, 8 (1893), 439–66.

1 Our Imperiall commandement and pleasure is, that the people and subjects of the same Queene, may safely and securely come to our princely dominions, with their goods and marchandise, and ladings, and other commodities by sea, in great and smal vessels, and by land with their carriages and cattels, and that no man shall hurt them, but they may buy and sell without any hinderance, and observe the customes and orders of their owne countrey.

2 Item, if the aforesaid people and marchants shalbe at anytime in the course of their journeis and dealings by any meanes taken, they shall be delivered and inlarged, without any excuse or cavillation.

3 Item, if their ships purpose to arive in any of our ports and havens, it shalbe lawfull for them so to do in peace, and from thence againe to depart, without any let or impediment.

4 Item, if it shall happen that any of their ships in tempestuous weather shall bee in danger of losse and perishing, and thereupon shall stand in need of our helpe, we will, and commaund that our men and ships be ready to helpe and succour them.

5 Item, if they shalbe willing to buy any victuals for their money, no person shall withstande them, but they shall buy the same without any disturbance to the contrary.

6 Item, if by any casualtie their shippes shall bee driven on shoare in perill of shipwracke, our Begs and Judges, and other our Subjects shall succour them, and such wares, and goods of theirs as shall bee recovered from the losse, shall bee restored to them, and no man shall wrong them.

7 Item, if the people of the aforesayd Queene, their interpreters and marchants, shall for trafique sake, either by lande or Sea repaire to our dominions paying our lawfull toll and custome, they shall have quiet passage, and none of our Captaines or governours of the Sea, and shippes, nor any kinde of persons, shall either in their bodies, or in their goods and cattels, any way molest them.

8 Item, if any Englishman shall grow in debt, and so owe money to any other man, and thereupon doth absent himselfe that he can not be found, let no man be arrested or apprehended for any other mans debt, except he be the surety.

9 Item, if any Englishman shall make his will and testament, to whom soever by the same hee shall give his goods, the partie shall have them accordingly, and if hee die intestate, hee to whom the Consull or governour of the societie shall say the goods of the dead are to bee given, hee shall have the same.

10 Item, if the Englishmen or the marchants and interpreters of any places under the jurisdiction of England shall happen in the buying and selling of wares, by promises or otherwise to come in controversie, let them go to the Judge, and cause the matter to be entred into a booke, and if they wil, let them also take letters of the Judge testifying the same, that men may see the booke and letters, whatsoever thing shall happen, and that according to the tenour thereof the matter in controversie and in doubt may be ended: but if such things be neither entred in booke, nor yet the persons have taken letters of the Judge, yet he shall admit no false witnesse, but shall execute the Law according to justice, and shall not suffer them to be abused.

11 Item, if any man shall say, that these being Christians have spoken any thing to the derogation of our holy faith and religion, and have slandered the same, in this matter as in all others, let no false witnesses in any case be admitted.

12 Item, if any one of them shall commit any great crime, and flying thereupon cannot bee found, let no man be arrested,

or detained for another mans fact, except he be his suretie.

13 Item, if any slave shall be found to be an Englishman, and their Consull or governour shall sue for his libertie, let the same slave be diligently examined, and if hee be found in deed to be English, let him be discharged and restored to the Englishmen.

14 Item, if any Englishman shall come hither either to dwel or trafique, whether hee be married or unmarried, he shall pay no polle or head money.

15 Item, if either in Alexandria, Damasco, Samos, Tunis, Tripolis in ye west, the port townes of Ægypt, or in any other places, they purpose to choose to themselves Consuls or governours, let them doe so, and if they will alter them at any time, and in the roome of the former Consuls place others, let them do so also, and no man shall restraine them.

16 Item, if their interpreter shalbe at any time absent, being occupied in other serious matters, let the thing then in question bee stayed and differred till his comming, and in the meane time no man shall trouble them.

17 Item, if any variance or controversie shall arise among the Englishmen, and thereupon they shall appeale to their Consuls or governours, let no man molest them, but let them freely doe so, that the controversie begunne may be finished according to their owne customes.

18 Item, if after the time and date of this privilege, any pirats or other free governours of ships trading the Sea shall take any Englishman, and shall make sale of him, either beyonde the Sea, or on this side of the Sea, the matter shalbe examined according to justice, and if the partie shalbe found to be English, and shall receive the holy religion, then let him freely be discharged, but if he wil still remaine a Christian, let him then be restored to the Englishmen, and the buyers shall demaund their money againe of them who solde the man.

19 Item, if the ships of warre of our Imperiall highnesse shal at any time goe forth to Sea, and shall finde any English ships laden with marchandise, no man shall hinder them, but rather shall use them friendly, and doe them no wrong, even as wee have given and granted articles, and privileges to the French, Venetians, and other Kings and princes our confederats, so also wee have given the like to the English: and contrary to this our divine lawe and privilege, let no man presume to doe any thing.

20 Item, if either their great or small ships shall in the course of their voyage, or in any place to which they come, bee stayed or arrested, let no man continue the same arrest, but rather helpe and assist them.

21 Item, if any theeves and robbers shall by force take away any of their ships, and marchandise, let the same theeves and robbers be sought, and searched for with all diligence, and let them be punished most severely.

22 Last of all the Beglerbegs, and Zanziacbegs, our Captaines, our slaves and servants of Captaines using the sea, and our Judges, customers and governours of ships called Reiz, and free Reiz, all these, according to the tenor of this privilege and articles, shalbe bound to doe accordingly: and, as long as the Queene of England on her part shall duely keepe and observe this league and holy peace, expressed in this privilege, we also for our Imperial part, do charge and commaund the same so long to be straightly kept and observed.

الملحق رقم (٥)

معاهدة الإمتيازات العثمانية
البريطانية
لسنة ٩٨٨هـ / ١٥٨٠م

(نسخة وليم هالي و علي باقيس)

CHAPTER FOUR

The First English Capitulations

DOCUMENT FOURTEEN

Translation of the diploma incorporating the privileges for the English nation granted by Murād III to Elizabeth I. Constantinople, first decade of Rabīʿ II 988/16–25 May 1580

Three copies of the Ottoman diploma are known; of these the copy preserved in Oxford, Bodl., Laud MS. Or. 67, ff. 81^{v}–85^{r} has been used to establish the text, with reference to the (incomplete) Registry copy in İstanbul, B.A., M.D. 43, pp. 246–7, no. 458, and a copy in the document-collection in Sül., Esad Ef. MS. 3345, in the margins of ff. 170^{v}–172^{v}. Another text, B.L., MS. Or. 9503, ff. 248^{r}, l. 15–250^{v}, is corrupt and has not been used (see commentary). For the Ottoman text see Appendix.

This is the command of the noble, exalted, lofty sultanic sign and the illustrious, world-conquering khakanic ṭughrā—may it be effective through the Divine aid and Eternal protection!:

At this present time Īzhābelā (Elizabeth), queen of the domains of İngiltere (England) and Frāncha (France) and Hīberniyye (Ireland), the model of the ladies honoured in the Messiah's religion—may her last moments be concluded with good!—has sent letters to our court, the abode of justice, and place of audience, the seat of glory, which is the refuge and shelter of the sultans of the world and the sanctuary and haven of the khakans of the age, by means of her agent named Velehīkmūsh Heryūrevish (William Harborne), one of her lords who are entrusted with affairs of state, her agent having come formerly to our threshold which is the nest of felicity, displaying obedience and sincerity and communicating servitude and devotion (and) seeking permission for her men to come and go from that part of the world to our well-protected dominions for trade, whereupon our Imperial permission was joined in that matter and our noble commands were issued as follows; 'Let no one annoy and molest (them) by land and sea, in the halting-places and stages and in the passages and ports', and because it has been submitted and deposed at the foot of our royal, felicitous throne how she presented respectful service to our court, the abode of justice, with sincerity of heart and purity of faith, and how friendship has been established with the aforementioned queen also, just like the mutual friendship and amity concluded between us and Frāncha (France) and Venedīk (Venice) and Leyh (Poland) and the other kings who display sincere friendship towards our exalted threshold, and how

her agent and the other merchants have come to our well-protected dominions with their wares, in peace and security, and have traded, minding their own business and occupied with their ordinary duties, and how formerly certain of her subjects were captured in the place named [space left in MS.], and how she has requested favour in the matter of her subjects named [space left in MS.], who are now in fact imprisoned, being released and, according to our Imperial treaty-letter, associated with glory, and our noble commands which are given to the aforementioned kings according to the requirements of friendship, [similar privileges] being granted on behalf of the aforementioned queen also.

Therefore the aforementioned queen's request has fallen into the area of acceptance within the glory of our effulgent presence

And (we) graciously granted this our Imperial treaty-letter, accompanied with justice, and, our noble commands having been sent out to our servants the beglerbegs and begs who hold office in our well-protected dominions, and to the cadis and, in general, to the intendants in the seaports, our incontrovertible fermān has issued forth in the following manner: As long as the conditions of the treaty and league shall be respected on the part of the aforementioned queen and the rules of peace and protection are preserved, as is fitting, then on this side also—Let no one at all ever I
trouble and molest her subjects who come with their own property and other goods and wares; whether it be her galleons and other ships, coming by sea, and her subjects who are aboard them and their goods and wares and their property, or her subjects and their riding-beasts and goods and property and wares, travelling overland: let them mind their own business and be occupied with their ordinary duties. If, whilst going (from) and II
coming to either our well-protected dominions or else to other domains, they should by any means be taken captive while they are about their proper business, such people as these shall be set free again. And their III
galleons and other ships shall at all times come to and go (from) the ports and harbours and the rest of our well-protected dominions in peace and security. Let those who happen to be present, be it the crew of Imperial IV
ships or else of others, give assistance when storms at sea distress such people as these, and in their other moments of need; and let no one prevent and inconvenience (them) in the obtaining of their supplies and provisions (in exchange) for aspers. And if the sea should fling their ships on V
to the land let the begs and cadis and others give assistance; the goods and properties which are rescued shall be given back to them, let no harm be done. Let no one hinder the İngiltereliler (English) who are travelling VI
either by sea or by land, minding their own business; they shall not trouble and molest (them). And the merchants of that country and their VII
interpreters and other people shall come to our well-protected dominions, by sea and by land, and engage in selling and buying and trade, so that, after they have paid their ordinary taxes according to the established custom and Qānūn (temporal law), let no person from among the admirals

and the sea-faring captains and others and from among the military people
hinder (them) in coming and going, and let them not trouble and molest
VIII them and their men and their goods and their riding-beasts. If one of the
English should fall into debt let the debt be claimed and taken from the
debtor; no other person, as long as he is not standing bail, shall be arrested
IX and sued. And if one of them should die let his goods and properties be
given to whomsoever he has bequeathed them; should he die intestate let
[the effects] be given to that person's compatriot, with the cognizance of
X their consul: let no one interfere. And whenever merchants and inter-
preters and consuls of England and the lands which are dependent upon
it are engaged in the affairs of selling and buying and trade and guarantee
and other matters administered by the Holy Law in our well-protected
dominions, they shall go to the cadi and have him register [the matter] in
his book (sijill) or else they shall take a certificate (ḥujja). Afterwards,
should a dispute occur, let the certificate and cadi's book be inspected
and action taken according to it. Should neither one of these two [proofs]
exist and they bring an allegation, contrary to the upright Holy Law,
solely by making false witnesses stand, as long as they have no certificate
from the cadis or else [the matter] shall not be found registered in the cadi's
book, let not such men as these be allowed to deceive and let not their
XI allegation which is contrary to the Holy Law be heard. And when certain
people calumniate, saying : 'You have insulted us', (and) make false
witnesses stand, wishing to afflict and affright, contrary to the upright
XII Holy Law, solely for the sake of extortion, let them be prevented. And
should one of these people fall into debt or else come under suspicion in
some way and abscond, let no other person, who is not standing bail, be
XIII arrested on his behalf. And if slaves belonging to the English, whom their
consul has been seeking, should be found, if it be clear that they are English
and there is no possibility of doubt, they shall be taken (and) let them
XIV hand (them) over to the English. Those people from England and the lands
which are dependent upon it who have settled down in our well-protected
dominions, whether they be married or bachelors, shall pursue their pro-
XV fessions; let not the kharāj (poll-tax) be demanded from them. When they
change the consuls whom they had appointed to the ports of İskenderiyye
(Alexandria) and Shām Ṭrāblūsu (Tripoli in Syria) and Jazāyir (Algiers) and
Tūnus (Tunis) and Ṭrāblūs-i Gharb (Tripoli of the West) and Miṣir (Cairo)
and elsewhere, let no one hinder (them) when they appoint and send in
XVI their place men fitting for the responsibility of that post. If their inter-
preter be engaged upon important business [legal proceedings] shall be
delayed until he arrives; on the other hand, they for their part shall not
XVII seek idle pretexts but shall hold their interpreter in readiness. And if the
English should have disputes one with another let their aforesaid ambassa-
dor and consul decide (them) according to their usage; let no one hinder
XVIII (them). Thus, should irregular (Levend) boats travel by sea and take
Englishmen captive, after the date when the 'ahdnāme (treaty-letter) has

been granted, bring and sell (them) in Rumelia and Anatolia, when such people as these are found let investigation be made with proper attention and care, and in whose possession soever he shall be found they shall discover from whom he bought (him); if that captive should have become Muslim let the person who has bought him obtain the price [of the slave] from him and, being free, he shall let him go. When ships and galleys and XIX fleets which put to sea in our well-protected dominions shall meet with the ships of England at sea let them show friendship to one another and not commit harm and damage. Let the articles written and registered in our XX Imperial treaty-letters which have been granted to the Venedīkli (Venetians) and France and the other kings who are on terms of friendship [with us] be confirmed on behalf of the English also; let no one hinder and molest (them) contrary to the upright Holy Law and our Imperial treaty-letter. And when their galleons and other ships come to our well-protected XXI dominions let them be guarded and protected and depart safe and sound. And if it should happen that their goods and properties are plundered let XXII there be effort and diligence in the matter of discovering the crew of their ship and the goods and properties which have been pillaged; the evil-doers, whosoever they may be, shall be brought to their proper punishment. Let my slaves the beglerbegs and admirals and sanjakbegs and my slaves XXIII the sea-faring admirals and the cadis and the intendants and the Imperial captains and the voluntary captains act in accordance with the tenor, made happy by justice, of our Imperial treaty-letter aforementioned; let them not permit what is contrary to it.

As long as they shall be steadfast and enduring in sincerity and candour, according to this treaty which has been mentioned, from this side also the conditions of the treaty and pact shall be held respected and observed as before (and) never in any way shall what is contrary to it be permitted.

Written in the first decade of the second Rabīʿ of the year eight and eighty and nine hundred (= 16–25 May 1580).

In the residence
of Qusṭanṭiniyye (Constantinople)
the well-protected.

Note by copyist: Copy transcribed from the original without addition or omission. The poor man Meḥemmed ibn Aḥmed, deputizing for the chief cadi in Galata—may the sins of both of them be forgiven!—wrote it.

(For the contemporary Italian translation of this document and references to the contemporary Latin translation of the treaty-letter, its copies, translations, and publications, see Appendix, Doc. 14*b* and thereafter.)

This unilateral charter of privileges to the English nation, granted by Murād III at the end of May 1580, formed the basis of all subsequent Anglo-Ottoman relations. We find its text repeated exactly within each new treaty issued, usually with additional privileges, at the accession of

الملحق رقم (٦)

معاهدة الإمتيازات العثمانية البريطانية لسنة ٩٨٨هـ / ١٥٨٠م

(نسخة باللغة التركية أوردها وليام هالي وعلي باقيس)

DOCUMENT FOURTEEN

The diploma (berāt) incorporating the privileges for the English nation granted by Murād III to Elizabeth I. Constantinople, first decade of Rabīʿ II 988/16–25 May 1580

(*a*) OTTOMAN TEXT

The original treaty-letter (ʿahdnāme) is lost and no copy of it has been found; for its contemporary Latin translation see the list below, following item (*b*). Three copies are known of the diploma which was issued for use by English subjects having contact with the Ottoman Empire, such as consuls and merchants. The copy in Oxford, Bodl., Laud MS. Or. 67, ff. 81^{v}–85^{r} (= O),[1] which was made from the copy registered by the Cadi of Galata, has been used to establish the following text, with reference to the (incomplete) Registry copy in İstanbul, B.A., M.D. 43, pp. 246–7, no. 458 (= R),[2] and the copy in the document-collection in İstanbul, Sül., Esad Ef. MS. 3345, in the margins of ff. 170^{v}–172^{v} (= M). The text in B.L., MS. Or. 9503, ff. 248^{r} l. 15–250^{v} is corrupt and has not been used.

Bodl., Laud MS. Or. 67, f. 81^{v}.

[3] نشان شریف عالی شان سامی مکان سلطانی وطغرای غرای جهانستان خاقانی
نفذ بالعون الربانی والصون الصمدانی حکمی اولدر که[4] الحالة هذه انکلتره[5]
وفرانچه[6] وهیبرنیه[7] ولایتلرینك قرالیچه‌سی قدوة النسوان الموقرات فی[8] الملة
المسیحیه ایژابلا[9] ختمت عواقبها بالخیر درکاه عدالت پناه وبارکاه عزت
دستکاهمزه که ملاذ وملجاء سلاطین جهان ومعاذ ومنجاء[10] خواقین دوراندر
مدبر اولان بکلرندن ولهیکموش هریوروش[11] نام آدملری[12] ایله مکتوبلر
کوندروب آدملری سابقا آستانهٔ سعادت اشیانمزه کلوب اظهار عبودیت
واخلاص واشعار رقیت واختصاص ایلیوب اول طرفدن آدملری تجارت ایچون
ممالك محروسمزه[13] کلوب کتمك بابنده استجازه ایلماکین[14] اول بابده اجازت

[1] Published, in Latin characters, in Kurat, *Türk-İngiliz münasebetlerinin başlangıcı*, pp. 182–6: no. 3.

[2] Published, in Latin characters, in Refik (Altınay), *Türkler ve Kraliçe Elizabet*, pp. 19–21: no. 5, and in Uzunçarşılı, *On dokuzuncu asır başlarına kadar . . . vesikalar*, pp. 617–19: no. 4.

[3–4] RM abbreviate to: نشان همایون اولدرکه.

[5] M adds: جزیره سنك.

[6] RM: فرنجه.

[7] *sic* in R; OM: هیبرینه.

[8] So in M; OR omit الموقرات في. O has the incorrect النسوات.

[9] R omits; M: ایلیزابت.

[10] So in RM; O: متجاز.

[11] So in OR; M: ولهلکموش هریورش.

[12] O: آدملر.

[13] Here and in every case M spells out, as محروسه‌مز.

[14] O: ایلماکن; M: ایلمکین.

همايونمز مقارن اولوب منازل وسراحلده ومعابر وبنادرده[15] دريادن وقره‌دن
كمسنه رنجيده ورميده ايلميه ديو احكام شريفه‌مز ويرلمكله[16] دركاه (f. 82r)
معدلت پناهمزه خلوص طويت[17] وصفاى عقيدت اوزره عرض عبوديت[18] ايليوب
فرانچه ووندیك وليه وساير عتبهٔ عليامزه عرض اخلاص ايليان قراللر ايله ما
بينمزده منعقد[19] اولان موالات ومصافات مقتضاسنجه مشار اليهايله دخی
دوستلق اوزره اولوب آدملرى وساير تاجرلرى ممالك محروسمزه امن وآمان
اوزره متاعلريله كلوب تجارت ايليوب كندو حاللرنده[20] كار وكسبلرنده اولوب
[21]ومقدما آدملرندن اولوب (blank space) نام محلده اسير اولوب بالفعل محبوس
اولان (blank space) نام آدملرى اطلاق اولنمق[22] ومشار اليهم قراللره دوستلق
مقتضاسنجه ويريلان عهدنامهٔ همايون عزت مقرونمز واحكام شريفه‌مز موجبنجه
مشار اليها جانبنه[23] داخی[24] ويرلمك بابنده استدعاى عاطفت[25] ايلدوكی پايهٔ
سرير سعادت مصير پادشاهانمزه عرض وتقرير اولنماغين[26] مشار اليهانك
استدعاسى عز حضور لامع النورمزده حيز قبولده واقع اولوب (f. 82v) اشبو
عهدنامهٔ همايون عدالت مقرونمزى عنايت ايدوب [27]وممالك محروسمزده واقع
اولان بكلربكيلر وبكلر قوللرمزه[28] وقاضيلره [29]وعموماً اسكله‌لر امينلرينه احكام
شريفه‌مز ارسال اولنوب فرمان قضا جريانمز بو وجهله صادر اولدى كه مادام
كه مشار اليها طرفندن شرايط عهد وپيمان رعايت وقواعد صلح وآمان كما
I ينبغى صيانت اولنه بو طرفدن داخی[30] كندو ماللرى وساير اسباب ومتاعلرى
ايله [31] اكر دريادن كلان[32] قاليونلر[33] وساير كميلرى وايچلرنده اولان آدملريدر
واسباب ومتاعلريدر[34] ومالريدر واكر قورودن[35] كلان آدملرى وطوارلرى واسباب
ومالرى ومتاعلريدر اصلا بر فرد دخل وتعرض ايلمايوب[36] كندو حاللرنده وكار
II وكسبلرنده اولالر اكر ممالك محروسمزه واكر آخر ولايتلره كيدركن وكلوركن
رنجبرلكلرنده ايكن بر طريقله اسير اولورلر ايسه[37] اول آصللر كيرو خلاص
III اوله‌لر [38]وقاليونلرى[39] وساير كميلرى جميع زمانده اسكله‌لره وليمانلره وساير ممالك

[15] R: بنارده.
[16] R: ويرمكله.
[17] O: طَوِتَبْ.
[18] M has مصادقت for عرض عبوديت.
[19] O: متعقد.
[20] M: حاللرينده. R adds وِ.
[21–2] M omits.
[23] M: اليهايه for اليها جانبنه.
[24] M: دخی.
[25] M: عنايت.
[26] M: اولنماغن.
[27] R omits و.
[28] M: قوللريمزه.
[29] O omits و.
[30] M: دخی.
[31] M omits ايله.
[32] M: كلن.
[33] M: قليونلر.
[34] M: متاعلرى.
[35] M: قره‌دن.
[36] M: ايلميوب.
[37] R: اولورلرسه.
[38] R: اوله; M: اولالر.
[39] R omits from قاليونلرى to ويردوكده (note 42).

ایلیوب مجرد جلب واخذ ایچون خلاف شرع قویم رنجیده ورمیده[73] ایلمك
XII استدكلرنده منع اولنه‌لر وبونلردن بری مدیون اولسه ویا بر وجهله متهم اولوب
XIII غیبت ایلسه انوك ایچون كفالتسوز[74] آخر كمسنه طوتلمیه وانكلتره‌لویه متعلق
اسیر بولنورسه كه قونسلوسلری طلب ایدوب انكلتره‌لو ایدوكلری[75] ظاهر
XIV (f. 84ʳ) اولوب شبهه اولمق احتمالی اولمزسه النوب انكلتره‌لویه ویره‌لر انكلتره
واكا تابع اولان یرلردن ممالك محروسمزده متمكن اولنلر اكر اولو اولسون
XV اكر[76] اركن اولسون رنجبرلك ایده‌لر انلردن خراج طلب اولنمیه اسكندریه
وشام طرابلوسنه[77] وجزایر وتونس وطرابلوس[78] غرب ومصر اسكله‌لرینه وغیره[79]
تعیین ایلدكلری[80] قونسلوسلرین تبدیل ایلیوب یرلرینه اول خدمتك[81] عهده‌سندن
XVI كلور آدملر تعیین ایدوب كوندردوكده[82] كمسنه مانع اولمیه اكر ترجمانلری
مهم مصلحت اوزره ایسه كلنجه توقف اولنه اما انلر دخی تعلل ایلمایوب[83]
XVII ترجمانلرین احضار ایده‌لر واكر انكلتره‌لونك بری بری ایله نزاعلری اولسه
مزبور ایلچیلری وقونسلوسلری عادتلرنجه فصل ایده‌لر كمسنه مانع اولمیه
XVIII شویله كه[84] لوند قایقلری دریادن واروب انكلتره‌لولری عهد نامه ویرلدوكی
تاریخدن[85] صكره[86] اسیر ایدوب كتوروب[87] روم ایلنده واناطولیده صاته‌لر انوك
كبیلر[88] بولدقلرنده كركی كبی دقت واهتمام ایله تفتیش (f. 84ᵛ) اولنوب هر
كیمك النده بولنورسه كیمدن الدوغن بولدوره‌لر اول اسیر مسلمان اولمش
ایسه الان كمسنه‌یه[89] اقچه‌سین[90] اندن الیویریلوب آزاد اولوب صالیویریله[91]
XIX ممالك محروسمزده دریا یوزینه چیقان[92] كمیلر وقدرغه‌لر ودونانمه‌لر[93] دریاده
انكلتره كمیلرینه[94] بولشدقلرینده[95] بری برینه دوستلق ایدوب ضرر وزیان اتمیه‌لر
XX وندیكلو وفرانچه وسایر دوستلق اوزره اولان قرالره ویریلان عهد نامهٔ
همایونمزده مسطور ومقید اولان خصوصلر انكلتره‌لونك حقنده دخی مقرر اولوب
شرع قویمه وعهد نامهٔ[96] همایونمزه مخالف كمسنه مانع ومزاحم اولمیه
XXI وقالیونلری وسایر كمیلری ممالك محروسمزه كلدكلرنده حفظ وصیانت اولنوب

[73] R omits ورمیده.
[74] M: كفالتسز.
[75] R: اندوكلری.
[76] M: واكر.
[77] M: طره‌بلوسنه.
[78] M: طره‌بلوس.
[79] M: وغیری یرلره.
[80] R: ایلدوكلری.
[81] RM: خدمتك.
[82] RM: كوندرد كده.
[83] M: ایلمیوب.
[84] R: شویلكه.
[85] R: تاریحدن.
[86] M adds كه ۹۸۸ ربیع الاخرینك اوایلنده واقع اولمشدر.
[87] M omits.
[88] O: كبی‌لر. M: كبیلری.
[89] RM: كمسنیه.
[90] RM: اقچه سی.
[91] R adds انكلتره‌لویه تسلیم اولنه.
[92] M: چقان. R ends here.
[93] M: ودوننمالر.
[94] M: كمیلری ایله.
[95] M: بولوشدقلرنده.
[96] O omits.

IV محروسمزه امن وأمان اوزره كلوب كيده‌لر انوك[40] كبى درياده فورتنه[41] مضايقه
ويردوكده[42] وساير لوازمنده حاضر بولنان اكر خاصه كميلر خلقىدر واكر
غيريدر معاونت (f. 83r) ايليوب واقچه ايله زاد وزواده‌لرى[43] تدارك كنده
V كمسنه مانع ومزاحم اولميه واكر دكيز[44] كميلرين قره‌يه آتارسه[45] بكلر وقاضيلر
وغيريلر معاونت ايدوب[46] قورتلان اسباب واموال كيرو كندولره ويريله[47] دخل
VI اولنميه اكر دكيزده[48] واكر قره‌ده كندو حاللرنده[49] يوريان انكلتره‌لولره كمسنه
VII مانع اولميوب[50] دخل وتعرض قلميه[51] واول ديار تاجرلرى وترجمان وساير
آدملرى دريادن وقره‌دن ممالك محروسمزه كلوب بيع وشرا وتجارت ايدوب
شويلكه[52] اوليكلان عادت وقانون اوزره رسوم عاديه‌لرين ويردوكلرندن[53]
صوكره[54] كليشده وكيدشده قپودانلردن ودرياده يوريان رئيسلردن وغيريدن
وعسكر خلقندن كمسنه مانع اولميه كندولره وآدملرينه واسباب وطوارلرينه دخل
VIII وتعرض ايلميه[55] اكر انكلتره لونك برى‌سى[56] مديون اولسه دين بورجلودن طلب
IX اولنوب آلنه كفيل اولميجق آخر كمسنه طوتلوب طلب[57] اولنميه[58] واكر برى
مرد اولسه اسباب واموالن كيمه وصيت ايدرسه[59] اكا ويريله وصيت‌سز[60] مرد
اولسه قونسلوسلرى معرفتى[61] ايله اول يرلو يولداشنه ويريله كمسنه دخل ايلميه
X (f. 83v) وانكلتره واكا تابع اولان بيرلرك[62] بازركانلرى وترجمانلرى وقونسلوسلرى
ممالك محروسمزده بيع وشرا وتجارت وكفالت خصوصلرنده وساير امور شرعيه
اولدقده قاضى‌يه واروب ثبت سجل اتدروب[63] ويا حجت الالر صكره نزاع
اولورسه حجت وسجله نظر اولنوب موجبى‌يله[64] عمل اولنه بو اكيسندن برى
اولمايوب[65] مجرد شاهد زور اقامت ايلمكله[66] خلاف[67] شرع قويم دعوى
ايدرلرسه مادام كه قاضيلردن حجتلرى اولمايوب[68] ويا سجلده مقيد بولنميه
انوك كبى تزوير اتدرلميوب[69] خلاف شرع اولان دعوالرى[70] استماع اولنميه[71]
XI وبعض كمسنه‌لر[72] بزه شتم ايلدوكوز ديو افترا ايدوب شاهد زور اقامت

[40] M: انك. [41] M: فورتونه. [42] M: ويردكده.
[43] R: وزواده لرين. [44] M: دكز. [45] M: اترسه. [46] R: ايليوب.
[47] M: ويره لر. [48] M: دكزده. [49] M: حاللرينه. [50] R: اولمايوب.
[51] M: قلميه‌لر. [52] M: شويله كه. [53] M: ويردكلرندن.
[54] RM: صكره. [55] M: اولنميه. [56] RM: برى.
[57] M omits طوتلوب and supplies آخر كمسنه‌دن طلب اولنميه. [58] M omits و.
[59] M: ايدر ايسه. [60] R omits سز. [61] OR: معرفت. [62] M: يرلرك.
[63] M: ايتدروب. [64] RM: ايله. [65] M: اولميوب. [66] M: ايتمكله.
[67] From here to note 71 R reads: خلاف واقع شرع اولان دعوالرى استماع اولنميه.
[68] M: اولميوب. [69] M: ايتدورلميوب. [70] M: دعوى‌لرى.
[71] See note 67. [72] R: كمسنلر.

XXII امين وسالم كيدەلر[97] واكر اسباب واموالی یغمالنمش بولنورسه غارت اولنان[98]
اسباب واموالی وکمیلرینك آدملری ظهوره کلمەسی[99] بابنده سعی واقدام اولنوب
XXIII اهل فساد هر کیم اولورسه اولسون[100] کرکی کبی حقلرندن کلنه[101] بکاربکیلر
وقپودانلر[102] وسنجاق بکلری قوللارم[103] [104]ودریاده یوریان[105] قپودان قوللرم
وقاضیلر وامینلر وخاصه رئیسلر وکوکللو رئیسلر ذکر اولنان عهد نامهٔ
همایونمزك مضمون عدالت میمونی ایله عمل ایدوب خلافنه جواز کوسترمیەلر[106]
اشبو ذکر اولنان عهد اوزره مادام که صداقت واخلاصده (f. 85ʳ) ثابت قدم
وراسخ دم اولالر بو جانبدن دخی[107] شرایط عهد وآمان کما کان مرعی[108]
ومحترم طوتیلوب[109] اصلا بر وجهله خلافنه جواز کوسترلمز[110] تحریرا فی
اوایل ربیع الاخر سنه ثمان وثمانین وتسعمایه بمقام
قسطنطنیه
المحروسه

Note by copyist:[111] صورة نقلت عن الاصل بلا زيادة ولا نقصان حرره الفقير
محمد بن احمد المولى بغلطه خلافةً[112] عفى عنهما

(For translation and commentary see pp. 86–103 above.)

(*b*) CONTEMPORARY ITALIAN TRANSLATION

A copy, made in Constantinople for the Venetian ambassador Morosini and enclosed in his despatch of 5 April 1583, is in Venice, A.d.S., Disp. amb. Cost., filza 17, ff. 101–103ʳ. English summary in *Cal. S.P.Ven.* viii, pp. 51–2: no. 127.

Note at head by clerk in Venice: In lettere d*i* const*antinop*oli di 5 april*e*, 83. Capituli dati alla Regina d'Inghilterra.

Per questo segno eccelso, et singulare, il qual per gratia, et aiuto del puro Iddio significa signoria del mondo, si commanda in questo modo. Hora la piu gloriosa fra le piu gloriose donne della religion del'honorato Messia la Regina delli paesi de ingliterra, et di franza, et di Hitiria [*sic*] nominata Isabella, che'l suo fine sia buono. Hà mandato lettere alla mia eccelsa Porta piena di giustitia con uno delli suoi homini pratico, et

97 M omits و. 98 M: اولان. 99 M: کلمسی.
100 M has ایسه for اولورسه اولسون.
101 O omits. M adds here a clause granted in 1588. 102 M: قاپودانلر.
103 M: قوللرم. 104 O omits و. 105 M: یورین. O adds و.
106 M: کوسترمیلر. 107 M: داخی. 108 M omits و. 109 M: طوتلوب.
110 M: کوسترلمیه M ends here. 111 Followed by بن which has been deleted.
112 O: خلافه.

الملحق رقم (٧)

المعاهدة النهائية للإمتيازات العثمانية البريطانية لسنة ١٠٨٦هـ /١٦٧٥م

(نسخة هيروتز)

12. FINAL TREATY OF CAPITULATIONS: THE OTTOMAN EMPIRE AND ENGLAND

September 1675

(Reaffirmed, 5 January 1809; terminated, 6 August 1924)

[Great Britain, Foreign Office, Librarian and Keeper of the Records (Edward Hertslet), *Treaties, &c. between Turkey and Foreign Powers, 1535–1855* (London, 1855), pp. 247–66]

The Ottoman government progressively broadened the English exterritorial rights by successive renewals of, and additions to, the earlier treaties in 1603, 1606, 1624, 1641, 1662, and 1675. The capitulations of 1675, which thus comprised all of the previous instruments, continued in force until the expiry of the Ottoman Empire. The first twenty articles, which correspond to the twenty-two articles[1] of the 1580 treaty (Doc. 4), have been omitted below, as have the several preambles. N. Sousa, *Capitulatory Regime of Turkey*, chap. 3; A. C. Wood, *History of the Levant Company* and "The English Embassy at Constantinople, 1660–1762," *English Historical Review*, 40 (1925), 533–61; for negotiations of 1675, see G. F. Abbott, *Under the Turk in Constantinople, a Record of Sir John Finch's Embassy 1674–1681*, chaps. 2, 9–11.

XXI. That duties shall not be demanded or taken of the English or the merchants sailing under the flag of that nation, on any piastres and sequins they may import into our sacred Dominions, or on those they may transport to any other place.

XXII. That our Beglerbegs, Judges, Defterdars, and Masters of the mint, shall not interpose any hindrance or obstacle thereto by demanding either dollars or sequins from them, under the pretence of having them recoined and exchanged into other money, nor shall give them any molestation or trouble whatever with regard thereto.

XXIII. That the English nation, and all ships belonging to places subject thereto, shall and may buy, sell, and trade in our sacred Dominions, and (except arms, gunpowder, and other prohibited commodities) load and transport in their ships every kind of merchandise, at their own pleasure, without experiencing any the least obstacle or hindrance from any one; and their ships and vessels shall and may at all times safely and securely come, abide, and trade in the ports and harbours of our sacred Dominions, and, with their own money, buy provisions and take in water, without any hindrance or molestation from any one.

XXIV. That if an Englishman, or other subject of that nation, shall be involved in any lawsuit, or other affair connected with law, the judge shall not hear nor decide thereon until the Ambassador, Consul, or Interpreter, shall be present; and all suits exceeding the value of four thousand Aspers shall be heard at the Sublime Porte, and nowhere else.

XXV. That the Consuls appointed by the English Ambassador in our sacred Dominions, for the protection of their merchants, shall never, under any pretence, be imprisoned, nor their houses sealed up, nor themselves sent away; but all suits or differences in which they may be involved shall be represented to our Sublime Porte, where their Ambassadors will answer for them.

XXVI. That in case any Englishman, or other person subject to that nation, or navigating under its flag, should happen to die in our sacred Dominions, our fiscal and other officers shall not, upon pretence of its not being known to whom the property belongs, interpose any opposition or violence, by taking or seizing the effects that may be found at his death, but they shall be delivered up to such Englishman, whoever he may be, to whom the deceased may have left them by his will: and should he

ent: and in case there be no Consul, or Consular Representative, they shall be sequestered by the judge, in order to his delivering up the whole thereof, whenever any ship shall be sent by the Ambassador to receive the same.

XXVII. That all the privileges and other liberties already conceded, or hereafter to be conceded to the English, and other subjects of that nation sailing under their flag, by divers Imperial Commands, shall be always obeyed and observed, and interpreted in their favour, according to the tenor and true intent and meaning thereof; neither shall any fees be demanded by the fiscal officers and judges in the distribution of their property and effects.

XXVIII. That the Ambassadors and Consuls shall and may take into their service any janizary or interpreter they please, without any other janizary or other of our slaves intruding themselves into their service against their will and consent.

XXIX. That no obstruction or hindrance shall be given to the Ambassadors, Consuls, and other Englishmen, who may be desirous of making wine in their own houses, for the consumption of themselves and families; neither shall the janizaries our slaves, or others, presume to demand or exact any thing from them, or do them any injustice or injury.

XXX. That the English merchants having once paid the customs at Constantinople, Aleppo, Alexandria, Scio, Smyrna, and other ports of our sacred Dominions, not an Asper more shall be taken or demanded from them at any other place, nor shall any obstacle be interposed to the exit of their merchandise.

XXXI. That having landed their merchandise imported by their ships into our sacred Dominions, and paid in any port the customs thereon, and being obliged, from the impossibility of selling the same there, to transport them to another port, the Commandants or Governors shall not, on the landing of such merchandise, exact from them any new custom or duty thereon, but shall suffer them, freely and unrestrictedly, struction whatsoever.

XXXII. That no excise or duty on a mal food shall be demanded of the En lish, or any subjects of that nation.

XXXIII. That differences and dispu having heretofore arisen between the A bassadors of the Queen of England and t King of France, touching the affair of t Flemish merchants, and both of them ha ing presented memorials at our Imper Stirrup, praying that such of the said me chants as should come into our sacred D minions might navigate under their fla *Hatti-sheriffs* were granted to both parti but the Captain Pasha, Sinan, the son Cigala, now deceased, who was forme Vizir, and well versed in maritime affai having represented that it was expedie that such privilege should be granted to t Queen of England, and that the Flemi merchants should place themselves und her flag, as also the merchants of the fo Provinces of Holland, Zealand, Frieslan and Guelderland, and all the other Vizi being likewise of opinion that they shou all navigate under the Queen's flag, an like all the other English, pay the consula and other duties, as well on their own me chandise as on those of others loaded b them, in their ships, to the Queen's Amba sadors or Consuls, it was by express ord and Imperial authority accordingly co manded, that the French Ambassador Consul should never hereafter oppose intermeddle herein, but in future act co formably to the tenor of the present Capi ulation. . . .

XXXIV. That the English merchant and other subjects of that Nation, sha and may, according to their condition, trad at Aleppo, Egypt, and other ports of o sacred Dominions, on paying (according ancient custom) a duty of three per cen on all their merchandize, without bei bound to the disbursement of an Asp more.

XXXV. That, in addition to the du hitherto uniformly exacted on all mercha dise, laden, imported, and transported English ships, they shall also pay the who

XXXVI. That the English merchants, and all others sailing under their flag, shall and may, freely and unrestrictedly, trade and purchase all sorts of merchandise (prohibited commodities alone excepted), and convey them, either by land or sea, or by way of the River Tanaïs, to the countries of Muscovy or Russia, and bring back from thence other merchandise into our sacred Dominions, for the purposes of traffic, and also transport others to Persia and other conquered countries.

XXXVII. That such customs only shall be demanded on the said goods in the conquered countries as have always been received there, without any thing more being exacted.

XXXVIII. That should the ships bound for Constantinople be forced by contrary winds to put into Caffa, or any other place of those parts, and not be disposed to buy or sell any thing, no one shall presume forcibly to take out or seize any part of their merchandise, or give to the ships or crews any molestation, or obstruct the vessels that are bound to those ports; but our Governors shall always protect and defend them, and all their crews, goods, and effects, and not permit any damage or injury to be done to them: and should they be desirous of purchasing, with their own money, any provisions in the places where they may happen to be, or of hiring any carts or vessels (not before hired by others), for the transportation of their goods, no one shall hinder or obstruct them therein.

XXXIX. That custom shall not be demanded or taken on the merchandise brought by them in their ships to Constantinople, or any other port of our sacred Dominions, which they shall not, of their own free will, land with a view to sale.

XL. That on their ships arriving at any port, and landing their goods and merchandises, they shall and may, after having paid their duties, safely and securely depart, without experiencing any molestation or obstruction from any one.

XLI. The English ships coming into our sacred Dominions, and touching at the pilgrims and other Turkish passengers, with the intention of landing them at Alexandria, and other ports of our sacred Dominions; on their arrival at which ports the Commandants and Governors demanded customs of them on the whole of their goods before they were landed, by reason of which outrage they have forborne receiving any more pilgrims; the more so as they were forced to take out of the ships that were bound to Constantinople the merchandise destined for other places, besides exacting the duties on those that were not landed: all English ships, therefore, bound to Constantinople, Alexandria, Tripoli of Syria, Scanderoon, or other ports of our sacred Dominions, shall in future be bound to pay duties, according to custom, on such goods only as they shall, of their own free will, land with a view to sale; and for such merchandise as they shall not discharge, no custom or duty shall be demanded of them, neither shall the least molestation or hindrance be given to them, but they shall and may freely transport them wherever they please.

XLII. That in case any Englishman, or other person navigating under their flag, should happen to commit manslaughter, or any other crime, or be thereby involved in a lawsuit, the Governors in our sacred Dominions shall not proceed to the cause until the Ambassador or Consul shall be present, but they shall hear and decide it together, without their presuming to give them any the least molestation, by hearing it alone, contrary to the Holy Law and these Capitulations.

XLIII. That notwithstanding it is stipulated by the Imperial Capitulations that the merchandise laden on board all English ships proceeding to our sacred Dominions shall moreover pay over consulage to the Ambassador or Consul for those goods on which customs are payable, certain Mahometan merchants, Sciots, Franks, and ill-disposed persons, object to the payment thereof; wherefore it is hereby commanded, that all the merchandise, unto whomsoever belonging, which shall be laden

pay custom, shall in future pay the consulage, without any resistance or opposition.

XLIV. That the English and other merchants navigating under their flag, who trade to Aleppo, shall pay such customs and other duties on the silks brought and laden by them on board their ships, as are paid by the French and Venetians, and not one Asper more.

XLV. That the Ambassadors of the King of England, residing at the Sublime Porte, being the representatives of His Majesty, and the interpreters, the representatives of the Ambassadors for such matters, therefore, as the latter shall translate or speak, or for whatever sealed letter or memorial they may convey to any place in the name of their Ambassador, it being found that that which they have interpreted or translated is a true interpretation of the words and answers of the Ambassadors or Consul, they shall be always free from all imputation or fault of punishment; and in case they shall commit any offence, our Judges and Governors shall not reprove, beat, or put any of the said interpreters in prison, without the knowledge of the Ambassador or Consul.

XLVI. That in case any of the interpreters shall happen to die, if he be an Englishman proceeding from England, all his effects shall be taken possession of by the Ambassador or Consul; but should he be a subject of our Dominions, they shall be delivered up to his next heir; and having no heir, they shall be confiscated by our fiscal officers. . . .

XLVII. That whereas the Corsairs of Tunis and Barbary having, contrary to the tenor of the Capitulations and our Imperial Licence, molested the merchants and other subjects of the King of England, as also those of other Kings in amity with the Sublime Porte, and plundered and pillaged their goods and property, it was expressly ordained and commanded, that the goods so plundered should be restored, and the captives released: and that if after such commands, the Tunisians and Algerians should, contrary to the tenor of our Capitulations, their goods and property, and not restore the same, but convey them to the countries and ports of our sacred Dominions, and especially to Tunis, Barbary, Modon, or Coron, the Beglerbegs, Governors, and Commandants of such places should, in future, banish and punish them, and not permit them to sell the same.

XLVIII. That it is written and registered in the Capitulations, that the Governors and officers of Aleppo and other ports of our sacred Dominions, should not, contrary to the tenor of the said Capitulations, forcibly take from the English merchants any money for their silk, under the pretence of custom or other duty, but that the said merchants should pay for the silk by them purchased at Aleppo, the same as the French and Venetians do, and no more. Notwithstanding which, the Commandants of Aleppo have, under colour of custom and duty, demanded *two and a half per cent.* for their silk, and thereby taken their money: wherefore we command that this matter be investigated and inquired into, in order that such money may be refunded to them by those who have taken the same; and for the future, the duty exacted from them shall be according to ancient custom, and as the Venetians and French were accustomed to pay, so that not a single asper more be taken by any new imposition.

XLIX. That the merchants of the aforesaid nation, resident at Galata, buy and receive divers goods, wares and merchandises, and after having paid to our customer the duties thereon, and received a *Teskéré*, ascertaining their having paid the same, preparatory to loading such goods in due time on board their ships, it sometimes happens that in the interim the customer either dies, or is removed from his station, and his successor will not accept the said *Teskéré*, but demands a fresh duty from the said merchants, thereby molesting them in various ways; wherefore we do command, that on its really and truly appearing that they have once paid the duties on the goods purchased, the customer shall receive the said *Teskéré* without demanding any fresh duty.

nation, after having once paid the duties, and received the *Teskéré,* for the camlets, mohair, silk, and other merchandise purchased by them at Angora, and transported to Constantinople and other ports of our sacred Dominions, and having deposited such goods in their own warehouses, have been again applied to for duties thereon; we do therefore hereby command that they shall no longer be molested or vexed on that head, but that when the said merchants shall be desirous of loading such goods on board their ships, and on its appearing by the *Teskéré* that they have already paid the duties thereon, no fresh custom or duty shall be demanded for the said goods, provided that the said merchants do not blend or intermix the goods which have not paid custom with those which have.

LI. That the merchants of the aforesaid nation, having once paid the customs on the merchandise imported into Constantinople and other ports of our sacred Dominions, and on those exported therefrom, as silks, camlets, and other goods, and being unable to sell the said goods, are under the necessity of transporting them to Smyrna, Scio, and other ports; on their arrival there the Governors and Custom-house Officers of such ports shall always accept their *Teskérés,* and forbear exacting any further duty on the said merchandise.

LII. That for the goods which the merchants of the nation aforesaid shall bring to Constantinople, and other ports of our sacred Dominions, and for those they shall export from the said places, the *Mastarriagi* of Galata and Constantinople shall take their *Mastarria*, according to the old canon and ancient usage; that is to say, for those merchandises only whereon it was usually paid; but for such merchandises as have not been accustomed to pay the same, nothing shall be taken contrary to the said canon, neither shall any innovations be made in future with regard to English merchandise, nor shall one asper more be taken than is warranted by custom.

LIII. That the merchants of the aforesaid nation shall and may always come and go into the ports and harbours of our sacred any obstacle from any one, with the cloths, kerseys, spice, tin, lead, and other merchandise they may bring, and, with the exception of prohibited goods, shall and may, in like manner, buy and export all sorts of merchandise, without any one presuming to prohibit or molest them: and our customers and other officers, after having received the duties thereon, according to ancient custom and the tenor of these sacred Capitulations, shall not demand of them any thing more, touching which point certain clear and distinct Capitulations were granted, to the end that the Beglerbegs and other Commandants, our subjects, as also the Commandants and Lieutenants of our harbours might always act in conformity to these our Imperial Commands, and let nothing be done contrary thereto. . . .

LIV. That the English merchants having once paid the duties on their merchandise, at the rate of *three per cent.* aud taken them out of their ship, no one shall demand or exact from them anything more without their consent: and it was moreover expressly commanded, that the English merchants should not be molested or vexed in manner aforesaid, contrary to the Articles of the Capitulations. . . .

LV. That the imperial fleet, galleys, and other vessels, departing from our sacred Dominions, and falling in with English ships at sea, shall in no wise molest or detain them, nor take from them any thing whatsoever, but always show to one another good friendship, without occasioning them the least damage or injury; and notwithstanding it is thus declared in the Imperial Capitulations, the said English ships are still molested by the ships of the Imperial fleet, and by the beys and captains who navigate the seas, as also by those of Algiers, Tunis, and Barbary, who, falling in with them whilst sailing from one port to another, detain them for the mere purpose of plunder, under colour of searching for enemy's property, and under that pretence prevent them from prosecuting their voyage; now We do hereby expressly command, that the provisions of the old canon be executed at the Castles and in the ports

no longer be liable to any further search or exaction at sea, under colour of search or examination.

LVI. That the said Ambassador having represented that our customers, after having been fully paid the proper duties by the English merchants on their goods, delayed, contrary to the Articles and stipulations of the Capitulations, to give them the *Teskérés* of the goods for which they had already received the duty, with the sole view of oppressing and doing them injustice; We do hereby strictly command that the said customers do never more delay granting them the *Teskérés,* and the goods whereon they have once paid the duty being transported to another port, in consequence of no opportunity of sale having occurred in the former port, entire credit shall be given to the *Teskérés* ascertaining the payment already made, agreeably to the Capitulations granted to them, and no molestation shall be given to them, nor any new duty demanded.

LVII. That notwithstanding it is stipulated by the Capitulations that the English merchants, and other subjects of that nation, shall and may, according to their rank and condition, trade to Aleppo, Egypt, and other parts of our Imperial Dominions, and for all their goods, wares, and merchandise, pay a duty of *three per cent.* only, and nothing more, according to ancient custom, the customers having molested the English merchants, with a view to oppress them and the subjects of that nation, on their arrival with their goods laden on board their ships, whether conveyed by sea or land, at our ports and harbours, under pretence of the goods so brought by them not belonging to the English; and that for goods brought from England they demanded *three per cent.* only; but for those brought by them from Venice and other ports, they exacted more; wherefore, on this point, let the Imperial Capitulations granted in former times be observed, and our Governors and officers in no wise permit or consent to the same being infringed.

LVIII. That whereas it is specified in the Capitulations, that in case an Englishman away or fail, the debt shall be demanded of the debtor: and if the creditor be not in the possession of some legal document given by the surety, he shall not be arrested, nor such debt be demanded of him; should an English merchant, resident in another country, with the sole view of freeing himself of the payment of a debt, draw a bill of exchange upon another merchant, living in Turkey, and the person to whom the same is payable, being a man of power and authority, should molest such merchant who had contracted no debt to the drawer, and oppress him, contrary to law and the sacred Capitulations, by contending that the bill was drawn upon him, and that he was bound to pay the debt of the other merchant: now, We do hereby expressly command, that no such molestation be given in future; but if such merchant shall accept the bill, they shall proceed in manner and form therein pointed out; but should he refuse to accept it, he shall be liable to no further trouble.

LIX. That the interpreters of the English Ambassadors, having always been free and exempt from all contributions and impositions whatever, respect shall in future be paid to the Articles of the Capitulations stipulated in ancient times, without the fiscal officers intermeddling with the effects of any of the interpreters who may happen to die, which effects shall be distributed amongst his heirs.

LX. That the aforesaid King, having been a true friend of our Sublime Porte, his Ambassador, who resides here, shall be allowed ten servants, of any nation whatsoever, who shall be exempt from impositions and in no manner molested.

LXI. That if any Englishman should turn Turk, and it should be represented and proved, that besides his own goods, he has in his hands any property belonging to another person in England, such property shall be taken from him and delivered up to the Ambassador or Consul, that they may convey the same to the owner thereof. . . .

LXII. That for every piece of cloth called *Londra*, which, from ancient times

was always brought by the English ships to Alexandria, there should be taken in that place a duty of forty paras; for every piece of kersey six paras; for every bale of hare-skins six paras; and for every quintal of tin and lead, Damascus weight, fifty-seven paras and a half.

LXIII. That on afterwards transporting the said goods from Alexandria to Aleppo, there should be demanded, by the custom-house officers of Aleppo, for every piece of *Londra* eighty paras; for a piece of kersey eight paras and two aspers; for every bundle of hare-skins eight paras and two aspers; and for every Aleppo weight of tin and lead one para.

LXIV. That on the goods purchased by the aforesaid nation at Aleppo, there should be paid for transport duty, on every bale of unbleached linen, cordovans, and *Chorasani-hindi,* two dollars and a half; for every bale of cotton yarn one dollar and a quarter; for every bale of galls one quarter; for every bale of silk ten osmans; and for rhubarb and other trifles, and various sorts of drugs, according to a valuation to be made by the appraiser, there should be taken a duty of *three per cent.*

LXV. That on carrying the said goods to Alexandria, and there loading them on board their ships, there should be taken for transport duty, on every bale of unbleached linen and cordovans one dollar and a half; for every bale of *Chorasani-hindi* and cotton-yarn, three quarters; for every bale of galls one quarter; and for rhubarb and other trifles, and various sorts of drugs, after a valuation made thereof, there should be taken three quarters of a piastre: and that for the future no demand whatever to the contrary should be submitted to.

LXVI. That all commands issued by the Chamber contrary to the above-mentioned Articles should not be obeyed: but for the future, every thing be observed conformably to the tenour of the Capitulations and the Imperial Signet.

LXVII. It being stipulated by the Capitulations that the English merchants shall pay a duty of *three per cent.* on all goods by them imported and exported, without being bound to pay an asper more; and disputes having arisen with the customers on this head, they shall continue to pay duty as heretofore paid by them at the rate of *three per cent.* only, neither more nor less.

LXVIII. That for the *Londra* and other cloths manufactured in England, whether fine or coarse, and of whatsoever price, imported by them into the ports of Constantinople, and Galata, there shall be taken, according to the ancient canons, and as they have always hitherto paid, one hundred and forty-four aspers, computing the dollar at eighty aspers, and the leone at seventy, and nothing more shall be exacted from them; but the cloths of Holland and other countries, viz. serges, *Londrina* scarlets, and other cloths, shall pay, for the future, that which hitherto has been the accustomed duty; and at Smyrna likewise shall be paid, according to ancient custom, calculated in dollars and leones, for every piece of *Londra* or other cloth of English fabric, whether fine or coarse, one hundred and twenty aspers, without an asper more being demanded, or any innovation being made therein.

LXIX. It being registered in the Imperial Capitulations, that all suits wherein the English are parties, and exceeding the sum of four thousand aspers, shall be heard in our Sublime Porte, and no where else:

That if at any time the Commanders and Governors should arrest any English merchant, or other Englishman, on the point of departure by any ship, by reason of any debt or demand upon him, if the Consul of the place will give bail for him, by offering himself as surety until such suit shall be decided in our Imperial Divan, such person so arrested shall be released, and not imprisoned or prevented from prosecuting his voyage, and they who claim any thing from him shall present themselves in our Imperial Divan, and there submit their claims, in order that the Ambassador may furnish an answer thereto. With regard to those for whom the Consul shall not have given bail, the Commandant may act as he shall think proper.

LXX. That all English ships coming from the ports of Constantinople, Alexandria, Smyrna, Cyprus, and other ports of

our sacred Dominions, shall pay three hundred aspers for anchorage duty, without an asper more being demanded from them.

LXXI. That should any Englishman coming with merchandise, turn Turk, and the goods so imported by him be proved to belong to merchants of his own country, from whom he had taken them, the whole shall be detained, with the ready money, and delivered up to the Ambassador, in order to his transmitting the same to the right owners, without any of our judges or officers interposing any obstacle or hindrance thereto.

LXXII. That no molestation shall be given to any of the aforesaid nation buying camlets, mohairs, or grogram yarn, at Angora and Beghbazar, and desirous of exporting the same from thence, after having paid the duty of *three per cent.*, by any demand of customs for the exportation thereof, neither shall one asper more be demanded of them.

LXXIII. That should any suit be instituted by an English merchant for the amount of a debt, and the same be recovered by means of the assistance of a *Chiaux*, he shall pay him, out of the money recovered, *two per cent.* and what is usually paid for fees in the *Mehkemé*, or court of justice, and not an asper more.

LXXIV. That the King, having always been a friend to the Sublime Porte, out of regard to such good friendship, His Majesty shall and may, with his own money, purchase for his own kitchen, at Smyrna, Salonica, or any other port of our sacred Dominions, in fertile and abundant years, and not in times of dearth or scarcity, two cargoes of figs and raisins, and after having paid a duty of *three per cent.* thereon, obstacle or hindrance shall be given there

LXXV. That it being represented to that the English merchants have been a customed hitherto to pay no custom scale duty, either on the silks bought them at Brussa and Constantinople, or those which come from Persia and Georg and are purchased by them at Smyrna fro the Armenians; if such usage or custo really exists, and the same be not preju cial to the Empire, such duty shall not paid in future: and the said Ambassad having requested that the aforegoing A ticles might be duly respected and added the Imperial Capitulations, his request w acceded to; therefore in the same mann as the Capitulations were heretofore co ceded by our Imperial *Hatti-sheriff*, so a they now in the like manner renewed our Imperial Command: wherefore, in co formity to the Imperial Signet, We ha again granted these sacred Capitulatio which We command to be observed, long as the said King shall continue maintain that good friendship and unde standing with our Sublime Porte, which w maintained in the happy time of our glo ous Ancestors, which friendship We, on o part, accept; and adhering to these Artic and Stipulations, We do hereby promi and swear, by the one Omnipotent Go the Creator of Heaven and Earth, and all creatures, that We will permit nothi to be done or transacted contrary to t tenour of the Articles and Stipulations her tofore made, and these Imperial Capitul tions; and accordingly every one is to yie implicit faith and obedience to this our Im perial Signet.

13. CAPITULATION GRANTED BY SHAH SULTAN HUSAYN TO FRANCE

7 September 1708

[Translated from the French text in Count B. L. d'Hauterive and Baron F. d Cussy, *Recueil des traités de commerce de la France* (Paris, 1835), part 1, vol. 2, pp. 376–94]

The commercial relations of Persia with France began considerably later than those with England and the Netherlands (Docs. 3, 7–9), largely owing to the failures of successi French East India Companies in the first half the seventeenth century. Instead, French re

الملحق رقم (٨)

معاهدة السلام (كوتشك قينارجة)
بين روسيا والدولة العثمانية
في عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م

(نسخة هيروتز)

21. TREATY OF PEACE (KÜÇÜK KAYNARCA): RUSSIA AND THE OTTOMAN EMPIRE
10/21 July 1774

(Ratifications exchanged, Istanbul, 13/24 January 1775)
[Great Britain, *Parliamentary Papers, 1854,* vol. 72, pp. 171–79]

The instrument signed at Küçük Kaynarca (a village on the right bank of the Danube near Silistra), which terminated the six-year war between Tsarist Russia and the Ottoman Empire, surpassed in significance all other treaties between the two states. It established the basic pattern of their relations until the outbreak of World War I. Küçük Kaynarca converted the Black Sea from an exclusively Ottoman lake into a Russo-Ottoman lake. It assured Russian commercial vessels unrestricted navigation in that sea and free passage through the straits. By establishing Russia's position as a Black Sea power, the treaty stirred the ambitions of the Tsarist regime for control of the straits, thus creating a problem in Russo-Turkish relations that has persisted into the mid-twentieth century. Russia's later claim to the protection of all Greek Orthodox subjects of the sultan, one of the immediate causes of the Crimean War, was based upon a liberal (and questionable) interpretation of articles 7 and 14 of the 1774 instrument. Küçük Kaynarca also promised Russian nationals most favored nation treatment in trade with the Ottoman Empire. Russia's capitulatory privileges, however, were stipulated in detail in a special commercial treaty concluded on 10/21 June 1783 (French text in Gabriel Noradounghian, *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman,* vol. 1, pp. 351–3). The 1774 treaty, meanwhile, had been modified by a *convention explicative* of 10/21 March 1779 (French text *ibid.*, pp. 338–44). Omitted below are article 16 and the first paragraph of article 24, which relate to the Balkans. T. E. Holland, *A Lecture on the Treaty*

Relations of Russia and Turkey from 1774 to 1853; H. Übersberger, *Russlands Orientpolitik,* chap. 3; A. Sorel, *La Question d'Orient au dix-huitième siècle,* also English translation by F. C Bramwell, chap. 20; E. Laloy, *Les Plans de Cathérine II pour la conquête de Constantinople;* P. H. Mischef, *La Mer Noire,* chap. 2; C. Phillipson and N. Buxton, *The Question of the Bosphorus and Dardanelles,* part 2, chap. 1; J. T. Shotwell and F. Deák, *Turkey at the Straits,* chap. 3; and J. A. R. Marriott, *The Eastern Question* (4th ed.), chap. 6.

ART. I. From the present time all the hostilities and enmities which have hitherto prevailed shall cease for ever, and all hostile acts and enterprises committed on either side, whether by force of arms or in any other manner, shall be buried in an eternal oblivion, without vengeance being taken for them in any way whatever; but, on the contrary, there shall always be a perpetual, constant, and inviolable peace, as well by sea as by land. In like manner there shall be cultivated between the two High Contracting Parties, Her Majesty the Empress of all the Russias and His Highness, their successors and heirs, as well as between the two Empires, their states, territories, subjects, and inhabitants, a sincere union and a perpetual and inviolable friendship, with a careful accomplishment and maintenance of these Articles; so that neither of the two Parties shall, in future, undertake with respect to the other any hostile act or design whatsoever, either secretly or openly. And in consequence of the renewal of so sincere a friendship, the two Contracting Parties grant respectively an amnesty and general pardon to all such of their subjects, without distinction, who may have been guilty of any crime against one or other of the two Parties; delivering and setting at liberty those who are in the gallies or in prison; permitting all banished persons or exiles to return home, and promising to restore to them, after the peace, all the honours and property which they before enjoyed, and not to subject them, nor allow others to subject them, with impunity, to any insult, loss, or injury under any pretext whatsoever; but that each and every of them may live under the safeguard and protection of the laws and customs of his native country in the same manner as his native fellow-countrymen.

II. If, after the conclusion of the Treaty and the exchange of the ratifications, any subjects of the two Empires, having committed any capital offence, or having been guilty of disobedience or of treason, should endeavour to conceal themselves, or seek an asylum in the territories of one of the two Powers, they must not be received or sheltered there under any pretext, but must be immediately delivered up, or at least expelled, from the States of the Power whither they had escaped, in order that, on account of such criminals, there should not arise any coolness or useless dispute between the two Empires, with the exception, however, of those who, in the Empire of Russia, shall have embraced the Christian religion, and, in the Ottoman Empire, the Mahometan religion. In like manner, should any subjects of the two Empires, whether Christians or Mahometans, having committed any crime or offence, or for any reason whatsoever, pass from one Empire into the other, they shall be immediately delivered up, so soon as a requisition to that effect is made.

III. All the Tartar peoples—those of the Crimea, of the Budjiac, of the Kuban, the Edissans, Geambouiluks and Editschkuls—shall, without any exception, be acknowledged by the two Empires as free nations, and entirely independent of every foreign Power, governed by their own Sovereign, of the race of Ghengis Khan, elected and raised to the throne by all the Tartar peoples; which Sovereign shall govern them according to their ancient laws and usages, being responsible to no foreign Power whatsoever; for which reason, neither the Court of Russia nor the Ottoman Porte shall interfere, under any pretext whatever, with the election of the said Khan, or in the domestic, political, civil and internal affairs of the same; but, on the contrary, they shall acknowledge and consider the said Tartar nation, in its political and civil state, upon the same footing as the other Powers who are governed by themselves, and are dependent upon God alone. As to the cere-

the same faith as the Mahometans, they shall regulate themselves, with respect to His Highness, in his capacity of Grand Caliph of Mahometanism, according to the precepts prescribed to them by their law, without compromising, nevertheless, the stability of their political and civil liberty. Russia leaves to this Tartar nation, with the exception of the fortresses of Kertsch and Jenicale (with their districts and ports, which Russia retains for herself), all the towns, fortresses, dwellings, territories, and ports which it has conquered in Crimea and in Kuban; the country situated between the rivers Berda, Konskie, Vodi, and the Dnieper, as well as all that situated as far as the frontier of Poland between the Boug and the Dniester, excepting the fortress of Oczakow, with its ancient territory, which shall belong, as heretofore, to the Sublime Porte, and it promises to withdraw its troops from their possessions immediately after the conclusion and exchange of the Treaty of Peace. The Sublime Ottoman Porte engages, in like manner, on its part, to abandon all right whatsoever which it might have over the fortresses, towns, habitations, &c., in Crimea, in Kuban, and in the island of Taman; to maintain in those places no garrison nor other armed forces, ceding these States to the Tartars in the same manner as the Court of Russia has done, that is to say, in full power and in absolute and independent sovereignty. In like manner the Sublime Porte engages, in the most solemn manner, and promises neither to introduce nor maintain, in future, any garrison or armed forces whatsoever in the above-mentioned towns, fortresses, lands, and habitations, nor, in the interior of those States, any intendant or military agent, of whatsoever denomination, but to leave all the Tartars in the same perfect liberty and independence in which the Empire of Russia leaves them.

IV. It is conformable to the natural right of every Power to make, in its own country, such dispositions as it may consider to be expedient: in consequence whereof, there is respectively reserved to the two Empires a perfect and unrestricted liberty of constructing within their frontiers, in such localities as shall be deemed advisable, every kind of fortresses, towns, habitations, edifices, and dwellings, as well as of repairing and rebuilding the old fortresses, towns, habitations, &c.

V. After the conclusion of this happy peace, and the renewal of a sincere and neighbourly friendship, the Imperial Court of Russia shall always have, henceforth, at the Sublime Porte, a Minister of the second rank, that is to say, an Envoy or Minister Plenipotentiary; the Sublime Porte shall show to him, in his official character, all the attentions and respect which are observed towards the Ministers of the most distinguished Powers; and upon all public occasions the said Minister shall immediately follow the Emperor's Minister, if he be of the same rank as the latter; but if he be of a different rank, that is to say, either superior or inferior, then the Russian Minister shall immediately follow the Ambassador of Holland, and, in his absence, that of Venice.

VI. If any individual in the actual service of the Russian Minister during his stay at the Sublime Porte, having been guilty of theft or having committed any crime or act liable to punishment, should, for the purpose of escaping the penalty of the law, become Turk; although he cannot be prevented from so doing, yet after he has undergone the punishment he deserves, all the articles stolen shall be restored *in toto*, according to the specification of the Minister. But those who, being intoxicated, might be desirous of adopting the turban, must not be allowed so to do until after their fit of drunkenness is over, and they have come to their right senses; and even then, their final declaration shall not be taken, unless in the presence of an interpreter sent by the Minister, and of some Mussulman free from the suspicion of partiality.

VII. The Sublime Porte promises to protect constantly the Christian religion and its churches, and it also allows the Ministers of the Imperial Court of Russia to make, upon all occasions, representations, as well in favour of the new church at Con-

in Article XIV, as on behalf of its officiating ministers, promising to take such representations into due consideration, as being made by a confidential functionary of a neighbouring and sincerely friendly Power.

VIII. The subjects of the Russian Empire, as well laymen as ecclesiastics, shall have full liberty and permission to visit the holy city of Jerusalem, and other places deserving of attention. No charatsch, contribution, duty, or other tax, shall be exacted from those pilgrims and travellers by any one whomsoever, either at Jerusalem or elsewhere, or on the road; but they shall be provided with such passports and firmans as are given to the subjects of the other friendly Powers. During their sojourn in the Ottoman Empire, they shall not suffer the least wrong or injury; but, on the contrary, shall be under the strictest protection of the laws.

IX. The interpreters attached to the Russian Ministers resident at Constantinople, of whatever nation they may be, being employed upon State affairs, and consequently in the service of both Empires, must be regarded and treated with every degree of kindness; and they shall be subjected to no ill-treatment on account of the business with which they may be entrusted by their principals.

X. If between the signing of these Articles of Peace and the orders which shall thereupon be dispatched by the Commanders of the two respective armies, an engagement should anywhere take place, neither party shall be offended thereat, nor shall it be productive of any consequences, every acquisition made thereby being restored, and no advantage shall accrue therefrom to one party or the other.

XI. For the convenience and advantage of the two Empires, there shall be a free and unimpeded navigation for the merchant-ships belonging to the two Contracting Powers, in all the seas which wash their shores; the Sublime Porte grants to Russian merchant-vessels, namely, such as are universally employed by the other Powers for commerce and in the ports, a free passage from the Black Sea into the White into the Black Sea, as also the power of entering all the ports and harbours situated either on the sea-coasts, or in the passages and channels which join those seas. In like manner, the Sublime Porte allows Russian subjects to trade in its States by land as well as by water and upon the Danube in their ships, in conformity with what has been specified above in this Article, with all the same privileges and advantages as are enjoyed in its States by the most friendly nations, whom the Sublime Porte favours most in trade, such as the French and the English; and the capitulations of those two nations and others shall, just as if they were here inserted word for word, serve as a rule, under all circumstances and in every place, for whatever concerns commerce as well as Russian merchants, who upon paying the same duties may import and export all kinds of goods, and disembark their merchandize at every port and harbour as well upon the Black as upon the other Seas, Constantinople being expressly included in the number.

While granting in the above manner to the respective subjects the freedom of commerce and navigation upon all waters without exception, the two Empires, at the same time, allow merchants to stop within their territories for as long a time as their affairs require, and promise them the same security and liberty as are enjoyed by the subjects of other friendly Courts. And in order to be consistent throughout, the Sublime Porte also allows the residence of Consuls and Vice-Consuls in every place where the Court of Russia may consider it expedient to establish them, and they shall be treated upon a perfect footing of equality with the Consuls of the other friendly Powers. It permits them to have interpreters called Baratli, that is, those who have patents, providing them with Imperial patents, and causing them to enjoy the same prerogatives as those in the service of the said French, English, and other nations.

Similarly, Russia permits the subjects of the Sublime Porte to trade in its dominions, by sea and by land, with the same prerogatives and advantages as are enjoyed by

the most friendly nations, and upon paying the accustomed duties. In case of accident happening to the vessels, the two Empires are bound respectively to render them the same assistance as is given in similar cases to other friendly nations; and all necessary things shall be furnished to them at the ordinary prices.

XII. When the Imperial Court of Russia shall have the intention of making any Commercial Treaty with the regencies of Africa, as Tripoli, Tunis, and Algiers, the Sublime Porte engages to employ its power and influence in order to accomplish the views of the above-named Court in this respect, and to guarantee, as regards those regencies, all the conditions which shall have been stipulated in those Treaties.

XIII. The Sublime promises to employ the sacred title of the Empress of all the Russias in all public acts and letters, as well as in all other cases, in the Turkish language, that is to say, "Temamen Roussielerin Padischag."

XIV. After the manner of the other Powers, permission is given to the High Court of Russia, in addition to the chapel built in the Minister's residence, to erect in one of the quarters of Galata, in the street called Bey Oglu, a public church of the Greek ritual, which shall always be under the protection of the Ministers of that Empire, and secure from all coercion and outrage.

XV. Although, according to the manner in which the boundaries of the two Contracting Powers are arranged, there is every reason to hope that the respective subjects shall no longer find any occasion for serious differences and disputes amongst themselves, nevertheless, at all events to guard against whatever might occasion a coolness or cause a misunderstanding, the two Empires mutually agree that all such cases of disagreement shall be investigated by the Governors and Commanders of the frontiers, or by Commissioners appointed for that purpose, who shall be bound, after making the necessary inquiries, to render justice where it is due, without the least loss of time: with the express condition that events of this nature shall never serve as a pretext for the slightest alteration in the friendship and good feeling re-established by this Treaty. . . .

XVII. The Empire of Russia restores to the Sublime Porte all the islands of the Archipelago which are under its dependence; and the Sublime Porte, on its part, promises:

1. To observe religiously, with respect to the inhabitants of these islands, the conditions stipulated in Article I concerning the general amnesty and the eternal oblivion of all crimes whatsoever, committed or suspected to have been committed to the prejudice of the interests of the Sublime Porte.

2. That the Christian religion shall not be exposed to the least oppression any more than its churches, and that no obstacle shall be opposed to the erection or repair of them; and also that the officiating ministers shall neither be oppressed nor insulted.

3. That there shall not be exacted from these islands any payment of the annual taxes to which they were subjected, namely, since the time that they have been under the dependence of the Empire of Russia; and that, moreover, in consideration of the great losses which they have suffered during the war, they shall be exempt from any taxes for two years more, reckoning from the time of their restoration to the Sublime Porte.

4. To permit the families who might wish to quit their country, and establish themselves elsewhere, free egress with their property; and in order that such families may arrange their affairs with all due convenience, the term of one year is allowed them for this free emigration, reckoning from the day of the exchange of the present Treaty.

5. In case the Russian fleet, at the time of its departure, which must take place within three months, reckoning from the day on which the present Treaty is exchanged, should be in need of anything, the Sublime Porte promises to provide it, as far as possible, with all that may be necessary.

XVIII. The Castle of Kinburn, situated at the mouth of the Dnieper, with a proportionate district along the left bank of the Dnieper, and the corner which forms

the desert between the Bug and the Dnieper, remains under the full, perpetual, and incontestable dominion of the Empire of Russia.

XIX. The fortresses of Jenicale and Kertsch, situated in the peninsula of Crimea, with their ports and all therein contained, and moreover with their districts, commencing from the Black Sea, and following the ancient frontier of Kertsch as far as the place called Bugak, and from Bugak ascending in a direct line as far as the Sea of Azow, shall remain under the full, perpetual, and incontestable dominion of the Empire of Russia.

XX. The city of Azow, with its district, and the boundaries laid down in the Conventions made in 1700, that is to say in 1113, between the Governor Tolstoi and Hassan Bacha, Governor of Atschug, shall belong in perpetuity to the Empire of Russia.

XXI. The two Cabardes, namely, the Great and Little, on account of their proximity to the Tartars, are more nearly connected with the Khans of Crimea; for which reason it must remain with the Khan of Crimea to consent, in concert with his Council and the ancients of the Tartar nation, to these countries becoming subject to the Imperial Court of Russia.

XXII. The Two Empires have agreed to annihilate and leave in an eternal oblivion all the Treaties and Conventions heretofore made between the Two States, including therein the Convention of Belgrade, with all those subsequent to it; and never to put forth any claim grounded upon the said Conventions, excepting, however, the one made in 1700 between Governor Tolstoi and Hassan Bacha, Governor of Atschug, on the subject of the boundaries of the district of Azow and of the line of demarcation of the frontier of Kuban, which shall remain invariably such as it has heretofore been.

XXIII. The fortresses which are standing in a part of Georgia and of Mingrelia, as Bagdadgick, Kutatis, and Scheherban, conquered by the Russian armies, shall be considered by Russia as belonging to those on whom they were formerly dependent; so that if, in ancient times, or for a ve long period, they have actually been und the dominion of the Sublime Porte, th shall be considered as belonging to it; a after the exchange of the present Trea the Russian troops shall, at the time agre upon, quit the said Provinces of Georg and Mingrelia. On its part, the Sublin Porte engages, conformably to the conten of the present Article, to grant a gener amnesty to all those in the said countri who, in the course of the present war, sha have offended it in any manner whatsoeve It renounces solemnly and for ever to exa tributes of children, male and female, ar every other kind of tax. It engages to co sider such of these people only as its sul jects as shall have belonged to it from a antiquity; to leave and restore all th castles and fortified places which have bee under the dominion of the Georgians an Mingrelians, to their own exclusive custod and government; as also not to molest i any manner the religion, monasteries, an churches; not to hinder the repairing c dilapidated ones, nor the building of ne ones; and it promises that these peop shall not be oppressed on the part of th Governor of Tschildirsk, and other chie and officers, by exactions which despo them of their property. But as the said pe ple are subjects of the Sublime Porte, Rus sia must not, in future, intermeddle in an manner in their affairs, nor molest them i any way.

XXIV. . . . As to the islands of th Archipelago, they shall be left, as hereto fore, under the legitimate dominion of th Ottoman Porte, by the fleet and the Im perial troops of Russia, as soon as the ar rangements and peculiar necessities of th fleet shall permit, with regard to which i is not possible to assign here the precis time. And the Sublime Porte, in order t accelerate as much as possible the depar ture of the said fleet, already engages, as a friendly Power, to furnish it, as far as i can, with every necessary of which it may be in need.

During the stay of the Imperial troops of Russia in the Provinces to be restored to the Sublime Porte, the government and po-

lice shall remain there in the same vigour as at present and since the conquest, and the Porte must take no part whatever therein, during the whole of this time, nor until the entire withdrawal of all the troops. Up to the last day of their quitting these countries, the Russian troops shall be provided with all necessaries, as well provisions as other articles, in the same manner as they have hitherto been furnished with them.

The troops of the Sublime Porte must not enter the fortresses which shall be restored to it, nor shall that Power commence to exercise its authority in the countries which shall be given up to it, until at each place or country which shall have been evacuated by the Russian troops, the Commander of those troops shall have given notice thereof to the officer appointed for that purpose on the part of the Ottoman Porte.

The Russian troops may, at their pleasure, empty their magazines of ammunition and provisions which are in the fortresses, towns and wherever else they may be, and they shall leave nothing in the fortresses restored to the Sublime Porte but such Turkish artillery as is actually found there. The inhabitants in all the countries restored to the Sublime Porte, of whatever state and condition they may be, and who are in the Imperial service of Russia, have the liberty, besides the term allowed of one year, as assigned in the Articles XVI and XVII of the Treaty of Peace, of quitting the country and withdrawing with their families and property in the rear of the Russian troops; and conformably to the above-mentioned Articles, the Sublime Porte engages not to oppose their departure, neither then nor during the entire term of one year.

XXV. All the prisoners of war and slaves in the two Empires, men and women, of whatever rank and dignity they may be, with the exception of those who, in the Empire of Russia shall have voluntarily quitted Mahometanism in order to embrace the Christian religion, or in the Ottoman Empire shall have voluntarily abandoned Christianity in order to embrace the Mahometan faith, shall be, immediately after the exchange of the ratifications of this Treaty, and without any excuse whatever, be set at liberty on either side, and restored and delivered up without ransom or redemption money; in like manner, all the Christians fallen into slavery, such as Poles, Moldavians, Wallachians, Peloponnesians, inhabitants of the islands, and Georgians, all, without the least exception, must be set at liberty without ransom or redemption money. Similarly all Russian subjects who, since the conclusion of this happy peace, shall by any accident have fallen into slavery, and who shall be found in the Ottoman Empire, must be set at liberty and restored in like manner; all which the Empire of Russia promises also to observe, on its part, towards the Ottoman Porte and its subjects.

XXVI. After having received in Crimea and in Oczakow intelligence of the signature of these Articles, the Commander of the Russian army in Crimea, and the Governor of Oczakow must immediately communicate with each on the subject, and within two months after the signing of the Treaty send, respectively, persons duly accredited for effecting, on the one hand, the cession, and on the other the taking possession, of the Castle of Kinburn, with the desert, as stipulated in Article XVIII above; and this the said Commissioners must absolutely effect within two months from the day of their meeting, in order that within four months, or even sooner, reckoning from the signing of the Treaty, the whole of this business be accomplished, and immediately after the said execution thereof, notice of the same shall be given to their Excellencies the Field-Marshal and the Grand Vizier.

XXVII. But in order that the present peace and sincere friendship between the two Empires be so much the more strongly and authentically sealed and confirmed, there shall be sent on both sides solemn and extraordinary Embassies with the Imperial ratifications signed, confirmatory of the Treaty of Peace, at such time as shall be agreed upon by both the High Contracting Parties. The Ambassadors shall be met

on the frontiers in the same manner, and they shall be received and treated with the same honours and ceremonies as are observed in the respective Embassies between the Ottoman Porte and the most respectable Powers. And as a testimonial of friendship, there shall be mutually sent through the medium of the said Ambassadors presents which shall be proportionate to the dignity of their Imperial Majesties.

XXVIII. After these Articles of the perpetual peace shall have been signed by the said Plenipotentiaries, the Lieutenant General Prince Repnin, and on the part of the Sublime Porte the Nischandgi Resmi Achmet Effendi and Ibrahim Munib Effendi, all hostilities are to cease between the principal as well as between the separate corps, both by land and by sea, so soon as orders to that effect shall have been received from the Commanders of the two armies. For this purpose, couriers must first of all be dispatched on the part of the Field-Marshal and the Grand Vizier into the Archipelago, to the fleet which is in the Black Sea, opposite to the Crimea, and to all the places where hostilities are being mutually carried on, in order that by virtue of the concluded peace all warfare and hostile operations may cease and determine; and these couriers shall be provided with orders on the part of the Field-Marshal, and of the Grand Vizier, in such wise, that should the Russian courier arrive first at the quarters of the Commander to whom he is sent, he may, through his means, transmit to the Turkish Commander the orders of the Grand Vizier; and in like manner, if the courier of the latter should be the first to arrive, then the Turkish Commander may transmit to the Russian Commander t orders of the Field-Marshal.

And as the negotiation and accomplis ment of this peace have been confid by the Sovereigns of the respective E pires to the care of the Commanders-i chief of their armies, namely, the Fiel Marshal Count Pierre de Roumanzow, a the Grand Vizier of the Sublime Por Mousson Zade Mechmet Bacha, the sa Field-Marshal and Grand Vizier must, virtue of the full power given to each them by their Sovereigns, confirm all t said Articles of the perpetual peace as th are herein expressed, and with the sa force as if they had been drawn up in the presence, sign them with the seal of the coat-of-arms, observe and faithfully and i violably accomplish all that has been the stipulated and promised, do nothing, n suffer anything whatsoever to be done contravention of the said Treaty, and th copies, in every respect similar to the pre ent one, signed by them, and having the seals attached, on the part of the Gran Vizier in the Turkish and Italian languag and on the part of the Field-Marshal Russian and Italian, as well as the ful powers to them given by their Sovereign shall be respectively exchanged by the sam persons above-mentioned, who have bee sent, on the part of the Sublime Porte, t the Field-Marshal, within five days withou fail, reckoning from the day of the signin of the present Treaty, and sooner if it b possible; it being, from this present tim determined that they shall receive the sai copies from the Field-Marshal as soon a they shall have notified that those of th Grand Vizier have reached them.

المصادر

و

المراجع

أولاً : المخطوطات والوثائق العربية

العبيدي ، إبراهيم (ت ١٠٩١هـ) ، **قلائد العقيان في مفاخر دولة آل عثمان** ، مخطوطة رقم ٣١٧٥ ، مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت.

اللخمي ، علي محمد ، **الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان** ، مكتبة طوبي قابي ، مخطوطة رقم ١٩٧.

تاريخ الملوك العثمانيين والوزراء والصدور العظام ، مؤلف مجهول ، مكتبة سوهاج ، مخطوطة رقم ٣٣٤.

خوجة ، حسين ، **بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان** ، المكتبة الوطنية بباريس ، مخطوطة رقم ٤٨٣٨.

قطب الدين ، **ترجمة السلطان سليمان إبن سليم العثماني** ، مكتبة الأحقاف ، مخطوطة رقم ١٦٠.

ثانيا : المخطوطات والمصادر التركية

اسكندر ، مجار ، **قايبتولاسيونلر : تاريخي ، منشأي ، اصللري** ، قناعت كتابخانه ، إلياس ، ١٣٣٠هـ.

باشا ، جودت ، **تاريخ جودت باشا** ، المكتبة السليمانية ، إستنبول ، مخطوط رقم ١٣٢٦-١٣٢٨.

باشا ، نشانجي محمد ، **سير أنبيائي عظام وأحوال خلفاء كرام** ، الدار العامر ، إستنبول ، ١٢٩٠هـ.

ثالثا : الوثائق البريطانية

Ottoman British Commerce Treaty 1580 AD, Public Record Office, London, SP. 78. 4A. Vol. 236. no.305.

رابعا : المراجع العربية

أباظة ، فاروق ، **مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م.

ابن فضلان ، أحمد ، **رسالة إبن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس الصقالبة** ، تحقيق سامي الدهان ، المجمع العلمي ، دمشق ، ١٣٧٩هـ.

أبو غنيمة ، زياد ، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك** ، دار الفرقان للنشر ، عمان ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ.

اصف ، يوسف ، **تاريخ سلاطين آل عثمان** ، دار البصائر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ.

آل سعود ، نايف ، **المستشرقون وتوجيه السياسة التعليمية في العالم العربي** ، دار أمية ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ.

أنيس ، محمد ، **الدولة العثمانية و الشرق العربي** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

الأمين ، جبر الله ، ومدبولي عثمان ، **حزام المواجهة : حرب التنصير في أفريقيا** ، دار الذخائر ، الدمام ، ١٤١٤هـ ، ط ١.

البحراوي ، محمد عبد اللطيف ، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩** ، دار التراث.

فتح العثمانيين عدن وإنتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر ، دار التراث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ.

البستاني ، يوسف ، **تاريخ حرب البلقان الأولى** ، ١٩١٣م.

البطريق ، عبد الحميد ، وعبد العزيز نوار ، **التاريخ الأوروبي الحديث** ، دار النهضة ، بيروت.

البهي ، محمد ، **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٨ ، ١٩٧٥م.

الثقفي ، يوسف علي ، **دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور** دار الثقة للنشر والتوزيع ، مكة ، ط ٢ ، ١٤١١هـ.

موقف أوروبا من الدولة العثمانية ، دار الحارثي للطباعة والنشر ، الطائف ، ط ١ ، ١٤١٧هـ.

الجبرتي ، عبد الرحمن ، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، مطبعة الأنوار المحمدية.

الجميل ، سيار ، **تكوين العرب الحديث** ، دار الشروق ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٧م.

الجندي ، أنور ، **شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٧٨م.

الجوزية ، شمس الدين محمد إبن أبي بكر إبن قيم ، **أحكام أهل الذمة** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م.

الحميد ، عبد اللطيف ، **موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس** ، العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ.

سقوط الدولة العثمانية : دراسة تاريخية في العوامل والأسباب ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.

الدسوقي ، محمد كمال ، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية** ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

الدقن ، السيد محمد ، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية** ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة ، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى ، ترجمة صلاح سعداوي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة ، إستنبول ، ١٩٩٩م.

الرشيدي ، سالم ، **محمد الفاتح** ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، ط ٣ ، ١٤١٠هـ.

الرمال ، غسان ، **صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر** ، دار العلم للطباعة ، جدة ، ١٤٠٦هـ.

الروقي ، عايض ، **حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي** ، مطبعة جامعة أم القرى ، مكة ، ١٤١٦هـ.

الشاذلي ، محمود ثابت ، **المسألة الشرقية : دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣** ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ.

الشناوي ، عبد العزيز ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م.

الشوابكة ، أحمد ، **حركة الجامعة الإسلامية** ، مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

الصافوري ، مجدي ، **سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوة الإسلامية** ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ.

الصباغ ، ليلى ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ.

الصديقي ، محمد إبن أبي السرور البكري ، **المنح الرحمانية في الدولة العثمانية** ، تحقيق ليلى الصباغ ، دار البشائر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٥هـ.

نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان ، تحقيق يوسف الثقفي ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ.

الصواف ، محمد محمود ، **المخططات الإستعمارية لمكافحة الإسلام** ، ١٣٨٤هـ.

الصيرفي ، نوال ، **النفوذ البرتغالي في الخليج العربي** ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٣هـ.

الطهطاوي ، محمد ، **التبشير والإستشراق : أحقاد وحملات على النبي صلى الله عليه وسلم وبلاد الإسلام** ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ.

العبادي ، أحمد ، والسيد عبد العزيز سالم ، **تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام** ، دار الأحد ، بيروت ، ١٩٧٢م.

العبدة ، محمد ، **تعليق على التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي : مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية** ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.

العزاوي ، قيس ، **الدولة العثمانية : قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط** ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ.

العسلي ، بسام ، **فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني** ، دار الفكر ، بيروت ، المجلد الخامس ، ١٤٠٨هـ.

العقاد ، صلاح ، **التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١م** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

العقيقي ، نجيب ، **المستشرقون** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٦٤م.

الفاتح ، زهدي ، **لورنس العرب على خطى هرتزل : تقارير لورنس السرية** ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١١هـ.

الفيومي ، محمد ، **الإستشراق : رسالة إستعمار** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ.

القرطبي ، محمد إبن أحمد ، **الجامع لأحكام القرآن** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ.

القرماني ، أحمد يوسف ، **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ** ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ.

الكيلاني ، إسماعيل ، **فصل الدين عن الدولة** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠م.

المنجد ، صلاح الدين ، **المستشرقون الألمان : تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية** ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢م.

الميداني ، عبد الرحمن ، **أجنحة المكر وخوافيها : التبشير والإستشراق والإستعمار دراسة وتحليل وتوجيه** ، دار القلم ، دمشق ، ط٧ ، ١٤١٤هـ.

الندوي ، أبو الحسن ، **ماذا خسر العالم بإنحطاط المسلمين** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٤٠٨هـ.

النمر ، عبد المنعم ، **تاريخ الإسلام في الهند** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٠هـ.

الوذيناني ، خلف ، **الدولة العثمانية والغزو الفكري** ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة ، ١٤١٧هـ.

برجاوي ، سعيد ، **الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري** ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣م.

برو ، توفيق ، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤** ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩١م.

بك ، عمر لطفي ، **الإمتيازات الأجنبية** ، القاهرة.

بني المرجة ، موفق ، **صحوة الرجل المريض** ، دار البيارق ، بيروت ، ط ٨ ، ١٤١٧هـ.

بيهم ، محمد جميل ، **فلسفة التاريخ العثماني** ، مكتبة صادق ، بيروت ، ١٣٣٤هـ.

بيومي ، زكريا سليمان ، **قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين** ، عالم المعرفة ، جدة ، ط ١ ، ١٤١١هـ.

توفيق ، عمر ، **تاريخ الدولة البيزنطية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م.

جريشة ، علي ، **الإتجاهات الفكرية المعاصرة** ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط ٣، ١٤١١هـ.

جمال الدين ، عبد الله ، **المسلمون المنصرون أو المورسكيون الأندلسيون : صفحة مهملة من تاريخ الأندلس** ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩١م.

حاطوم ، نور الدين ، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية** ، دار الفكر ، دمشق.

حرب ، محمد ، **البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة** ، المركز المصري للدراسات العثمانية ، القاهرة ، ١٤١٣هـ.

العثمانيين في التاريخ والحضارة ، المركز المصري للدراسات العثمانية ، القاهرة ، ١٤١٤هـ.

مذكرات السلطان عبد الحميد ، دار القلم ، دمشق ، ط٣.

حسون ، علي ، **العثمانيون والروس** ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ.

العثمانيون والبلقان ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ.

تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ.

حليم ، إبراهيم بك ، **تاريخ الدولة العثمانية العلية** ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

حنظل ، فالح ، **العرب والبرتغال في التاريخ** ، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ.

خالدي ، مصطفى ، وعمر فروخ ، **التبشير والإستعمار في البلاد العربية** ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٦م.

دروزة ، محمد ، **نشأة الحركة العربية الحديثة** ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ.

راشد ، زينب عصمت ، **المختصر في تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر** ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٨م.

رافق ، عبد الكريم ، **العرب العثمانيون : ١٥١٦ - ١٩١٦ م** ، مطابع ألف باء الأديب ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٧٤م.

رضوان ، نبيل ، **جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس في مطلع العصر الحديث** ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

سرهنك ، إسماعيل ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، بيروت ، ١٩٨٩م.

حقائق الأخبار عن دول البحار ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٣١٢هـ.

سمايلوفتش ، أحمد ، **فلسفة الإستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

شاكر ، محمود ، **التاريخ الإسلامي : العهد العثماني** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١١هـ.

شبارو ، عصام ، **السلاطين في المشرق العربي** ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤م.

شحاتة ، إبراهيم ، **أطوار العلاقات المغربية العثمانية** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨١م.

طقوش ، محمد ، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة : ٦٩٨-١٣٤٣هـ / ١٢٩٩-١٩٢٤م** ، دار بيروت المحروسة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ.

عبد الباري ، محمد ، **الإمتيازات الأجنبية** ، مطبعة الإعتماد ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ.

عبد الكريم ، أحمد ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث** ، دار النهضة العربية ، بيروت.

علي ، أورخان ، **السلطان عبد الحميد الثاني** ، حياته وأحداث عهده ، دار الوثائق ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ.

عليان ، محمد ، **أضواء على الإستشراق** ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.

عمر ، عمر ، **تاريخ المشرق العربي** ، دار النهضة العربية الحديثة ، بيروت.

عوض ، عبد العزيز ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م.

دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ.

غراب ، أحمد ، **رؤية إسلامية للإستشراق** ، المنتدى الإسلامي ، لندن ، ط٢ ، ١٤١١هـ.

عزباوي ، عبد الله محمد ، **الشوام في مصر : في القرنيين ١٨ و ١٩** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ.

فرج ، السيد أحمد ، **الإستشراق ، الذرائع ، النشأة ، المحتوى** ، دار طويق ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ.

فريد بك ، محمد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٦هـ.

قبعين ، سليم ، **تاريخ آل رومانوف تذكارا لمرور ثلاثمائة عام على ملك أسرة رومانوف السعيد** ، مطبعة الشرق ، القاهرة ، ١٩١٣م.

قطب ، محمد ، **مذاهب فكرية معاصرة** ، دار الشروق ، القاهرة.

كيف نكتب التاريخ الإسلامي ، دار الوطن للنشر ، الرياض ، ١٤١٢هـ.

كوثراني ، وجيه ، **الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي** ، منشورات بحسون الثقافية ، بيروت.

لطفي ، أحمد محمد ، **تاريخ إنجلترا الإقتصادي** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٤٥م.

محروس ، حلمي ، **تاريخ العرب الحديث** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٧م.

محمود ، حسن ، و أحمد الشريف ، **العالم الإسلامي في العصر العباسي** ، دار الفكر العربي ، ط ٥.

مسعد ، بولس ، **الدولة العثمانية في لبنان وسوريا : حكم أربعة قرون** ، ١٩١٦م.

مصطفى ، أحمد ، **في أصول التاريخ العثماني** ، دار الشروق ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـ.

مصطفى ، نادية وآخرون ، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية** ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ط١ ، ج ١٠ ، ١٤١٧هـ.

العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ط ١ ، ج ١١ ، ١٤١٧هـ.

مصطفى ، شاكر ، **دولة بني العباس** ، ط ١ ، ١٩٧٣م.

مؤنس ، حسين ، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث** ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ط ٢.

أطلس تاريخ الإسلام ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ط١، ١٤٠٧هـ.

نوار ، عبد العزيز ، **الشعوب الإسلامية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤١١هـ.

هريدي ، محمد ، **الحروب العثمانية وأثرها في إنحسار المد الإسلامي عن أوروبا** ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

وزان ، عدنان ، **الإستشراق والمستشرقون وجهة نظر** ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة ، ١٤٠٤هـ.

ياغي ، إسماعيل أحمد ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.

العالم العربي في التاريخ الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ.

يوسف ، جوزيف ، **دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م.

خامسا : المراجع المعربة

الإمتيازات الأجنبية وحقوق الاقليات في تركيا : نص المذكرتين اللتين قدمهما الوفد التركي إلى وفود الحلفاء في لوزان ، ترجمة إسكندر سعيد عمون ، مطبعة اليقظة ، القاهرة.

أرنولد ، توماس ، **الدعوة إلى الإسلام** ، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون ، مطبعة الشبكشي القاهرة ، ط٣.

أنطونيوس ، جورج ، **يقظة العرب** ، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٤م.

أوزوتونا ، يلماز ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة عدنان سلمان ، منشورات دار فيصل ، إستنبول ، ١٩٨٨م.

أولسن ، روبرت ، **حصار الموصل و العلاقات العثمانية الفارسية** ، ترجمة عبد الرحمن بن الحاج الجليلي ، دار العلوم ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

التر ، عزيز ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** ، ترجمة محمود عامر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ.

باتريك ، ماري ملز ، **سلاطين بني عثمان** ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

بانيكار ، ك . م . ، **آسيا والسيطرة الغربية** ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢م.

بروكلمان ، كارل ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١١ ، ١٩٨٨م.

بوكسر ، ك . د . ، **إمبراطورية هولندا البحرية** ، ترجمة شوقي جلال ، منشورات المجتمع الثقافي ، ط ١ ، ١٩٩٤م.

بولارد ، ريدر ، **بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢م** ، ترجمة حسن احمد السلمان ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٦م.

جيب ، هاملتون ، وهارولد بوين ، **المجتمع الإسلامي والغرب** ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٧م.

جيبون ، ادورد ، **إضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها** ، ترجمة محمد علي أبودرة ، دار الكتب ، القاهرة.

حتي ، فيليب ، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين** ، ترجمة كمال اليازجي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩م.

لبنان في التاريخ ، ترجمة أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩م.

دودويل ، هنري ، **محمد علي مؤسس مصر الحديثة** ، ترجمة أحمد تكبك وعلي شكري ، مكتبة الآداب ، القاهرة.

روجرز ، ب . ج . ، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠** ، ترجمة د. يونان لبيب رزق ، دار الثقافة ، المغرب ، ط ١ ، ١٤٠١هـ.

ستودارد ، لوثروب ، **حاضر العالم الإسلامي** ، ترجمة عجاج نويهض ، دار الفكر ، دمشق.

سيديو ، ل . أ . ، **تاريخ العرب العام** ، ترجمة عادل زعيتر ، دار إحياء الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ.

شاتليه ، أ. ل . ، **الغارة على العالم الإسلامي** ، ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي ، مكتبة أسامة بن زيد ، بيروت ، ١٣٣٠هـ.

شاهين ، ثريا ، **دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية** ، ترجمة محمد حرب ، دار المنارة ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ.

طوران ، مصطفى ، **اليهود الدونمة** ، ترجمة كمال خوجة ، دار السلام ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٠هـ.

فرويد ، جيمس أنتوني ، **التنافس البريطاني الأسباني الفرنسي في القرن ١٦ حول العالم الجديد وجزر الهند الغربية** ، ، ترجمة السيد يوسف نصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٤١١هـ.

فشر ، هـ . ا . ل . ، **تاريخ أوروبا الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)** ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٧.

فوك ، يوهان ، **تاريخ حركة الإستشراق : الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين** ، ترجمة عمر لطفي العالم ، دار قتيبة ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٧هـ.

كولستون ، ج. ج. ، **عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة** ، ترجمة جوزيف يوسف ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٣٨م.

كيرك ، جورج ، **موجز تاريخ الشرق الأوسط : من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر** ، ترجمة عمر الإسكندري ، مركز كتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٥٤م.

لدج ، رتشارد ، **تاريخ أوروبا الحديث من فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣م لغاية معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م** ، ترجمة محمد عبد الله عنان ، مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٣٣هـ.

لوفران ، جورج ، **تاريخ التجارة : منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث** ، ترجمة هاشم الحسيني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.

لويس ، برنارد ، **السياسة والحرب في الإسلام في شاخت وبوزورث** ، تراث الإسلام ، ترجمة محمد زهير ، عالم المعرفة ، ١٩٧٨م.

إستنبول وحضارة الخلافة الإسلامية ، ترجمة سيد رضوان علي الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ.

مانتران ، روبير ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣م.

مندلسون ، جاك ، **الرب والله وجوجو** ، ترجمة إبراهيم سعد ، القاهرة.

ميكال ، أندريه ، **الإسلام وحضارته** ، ترجمة كمال الدين الحناوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٨١م.

ناتنغ ، انتوني ، ولويل توماس ، **لورنس لغز الجزيرة العربية** ، مكتبة المعارف بيروت ، ١٤١٣ هـ.

هوبر ، ريستيل ، **تقاليد فرنسة في لبنان** ، ترجمة بولس عبود ، ١٩١٨م.

هورتز ، انطونيو ، و برنارد بنثنت ، **تاريخ مسلمي الأندلس : الموريسيكيون حياة ومأساة أقلية** ، ترجمة عبد العال طه ، دار الإشراق ، الدوحة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

وات ، مونتجمري ، **فضل الإسلام على الحضارة الغربية** ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ.

سادسا : المصادر والمراجع الأجنبية

Allen, W. E., **Problems of Turkish Power in the 16 century**, Central Asia Research Center, London, 1963.

Arvieux (Louis Laurent'd): **Memoires du Chevalier d'** Arvieux recueillis ET mis en ordre par J.B.Labat. vol.6 Paris 1735.

Atiya, Aziz, **The Crusade in The Later Middle Ages**, Methuen, London, 1938.

Barber, Noel, **Lords of the Golden Horn**, Pan Books, London, 1973.

Blaisdell, Donald C., **European Financial Control in the Ottoman Empire**, Columbia University Press, N.Y., 1929.

Brande, Benjamin, and Bernard Lewis, eds., **Christians and Jews in the Ottoman Empire**, Holmes and Meier Publishers, Inc., London, 1982, vol.I.

Breasted, James H. , and James B. Robinson, **History of Europe: ancient and medieval**, Ginn and company, London, 1920.

Brown, L. Corol, **Imperial Legacy: the ottoman imprint on the Balkans and the Middle East**, ed. Columbia University Press, N.Y., 1996.

Brown, Philip, **Foreigners in Turkey: their juridical status,** Princeton University Press, London, 1914.

Bruess, Greogry, **Religion, Identity and Empire: a Greek archbishop in the Russia of Catherine the**

great, East European Monographs, Boulder, Colorado, 1997.

Creasy, E., **History of the Ottoman Turks**, Richard Bentley, London, 1854.

Davison, Roderie, **Reform In The Ottoman Empire: 1856-1876**, Princeton University Press, New Jersey, 1963.

Eton, W., **A Survey of the Turkish Empire**, Cadell and Jun, London, 1801, 3rd ed.,

Fischer – Galati, Stephen, **Ottoman Imperialism and German Protestantism**, Harvard University Press, Cambridge, 1959.

Gocek, Fatma Muge, **Rise of the Bourgeoisie, Demise of Empire** : ottoman westernization and social change, Oxford University Press, N.Y., 1996.

Goffman, Daniel, **Britons in the Ottoman Empire: 1642-1660**, University of Washington Press, Seattle, 1998.

Glubb, J., **The Lost Centuries: from Muslims Empires to The renaissance of Europe**, Holder and Stoughton.

Hakluyt, Richard, **The Principal Navigations**, Voyages and Traffics and discoveries of The English Nation Made by Sea or Overland to the Remote and Farthest Distant Quarters of The Earth at any Time within the Compasses of these 1600 Years, London, vol.I.

Hale, William, and Ali Bagis, **Four Centunies of Turco – British Relations,** ed. by The Eothen Press, North Yorkshire, 1984.

Hammer, Von Goseph, **Histoire de l'Empire Ottoman.** Traduction francaise par J.J.Hellert, vol.12 , Paris 1835-1846.

Heper, Metin, **Historical Dictionary of Turkey**, The Scarecrow Press, Inc., London, 1994.

Hurewitz, J.C., **Diplomacy in the Middle East,** A documentary record: 1535-1914, D. Van Nostrand Compony, Inc., vol.I., London, 1956.

Ihsanoglu, Ekmeleddin, ed., **Transfer of Modern Science and Technology To The Muslim World**, Yildiz Matbaacilik, Istanbul, 1991.

Islamoglu-Inan, Huri, ed.**, The Ottoman Empire and the World Economy**, Cambridge University Press, Cambridge, 1987.

Ismail, Adel, **Histori du Liban du XVII e siecle a nos Jours**, T.I. (1590-1633), Paris, 1955.

Inalcik, Halil, **An Economic and Social History of the Ottoman Empire**, Cambridge University Press, Cambridge, 1994, vol.I.

Jacob, Samuel, **History of The Ottoman Empire**, Glassgow, 1854, 2nd. ed.

Jenkins, Hester D., **Ibrahim Pasha : grand vizir of Suleiman the magnificent**, Columbia university Press, N.Y., 1911.

Jessup, Henry, **Fifty-Three Years in Syria**, N.Y., 1910.

Joseph, John, **Muslim - Christian Relations And Inter-Christians Rivalries**, State University of New York Press, Albany, 1983.

Karpat, Kemal, **The Ottoman State and Its Place in World History**, Leiden, Belgium, 1974.

Kasaba, Resat, **The Ottoman Empire and the World Economy**, State University of New York Press, New York, 1988.

Kinross, Lord**, Ataturk: The Rebirth of a Nation,** Weidenfeld and Nicolson, London, 1964.

KunerLap, Sinan, **Studies on Ottoman Diplomatic History**, ed. by The ISIS, Ltd., Press, Istanbul, 1987, vol.I.

Lewis, Bernard, **The Emergence of Modern Turkey**, Oxford University Press, 2nd. ed., 1968.

Politics and War, Princeton University, 1975,

Lewis, Geoffrey, **Modern Turkey**, Ernest Benn Ltd., London, 1974.

Luke, Harry, **The Old Turkey and The New**, Geoffrey Bles, London, 1955.

Mansel, Philip, **Constantinople: city of the world's desire 1453-1924**, John Murray, London, 1995.

Marriott, J.A.R., **The Eastern Question: A historical study in European diplomacy**, Clarendon Press, Oxford, 1958.

Mayes, Stanloy, **An Organ For the Sultan**, Putham, London, 1956.

Merriman, Roger B., **Suleiman the Magnificent: 1520-1566, Cooper Square Publishers**, Inc., N.Y., 1966.

Michelsen, Edward H., **Ottoman Empire and Its Resources**, Simpkin, Marshall and co., London, (MDCCCLIII).

Murray, John, **The Struggle for the Ottoman Empire 1717-1740**, Lavender Casthes, England, 1966.

Pears, Edwin, **Life of Abdul Hamid**, Arno Press, N.Y., 1973.

Perry, Marvin, **Western Civilization**, Hghton Mifflin Company, Boston, 1990, vol.II.

Price, M. Philips, **A History of Turkey: From Empire to Republic**, George Allen and Unwin Ltd., London 1956.

Ravndal, Gabriel, **The Origin of The Capitulation's and The Consular Institution**, Government Print Office, Washington, D.C., 1921.

Re-Thinking Missions By The Committee of Appraisal (Ernest Hocking Chairman) N.Y. 1932.

Roger (Eugene): La Terre Sainte. Paris.1646.

Russel, Alexander, **The Natural History of Aleppo**, London, 1794.

Said, Edward, **Orientalism**, London, 1980.

Shaw, Stanford, **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey**, Cambridge University Press, London, 1977, vol.I.

Shmueleritz, Aryeh, **The Jews of the Ottoman Empire in the late 15 and 16 centuries**, E.J.Brill, Leiden, 1984.

Skilliter, S.A., **William Harborne and the Trade With Turkey: 1578-82**, Oxford University Press, Oxford, 1977.

Sousa, Nasim, **The Capitulatory Regime of Turkey**, Johns Hopkins Press, Baltimore, 1933.

Stiles, Andrina, **Russia, Poland and the Ottoman Empire: 1725-1800**, Hodder and Stoughton, London, 1991.

Ubicini, Jean Henri, **Letters on Turkey: an account of The religious**, political and economic conditions, translated by Easthope, London, John Murray, 1856, vol.I.

Vaughan, Dorothy M., **Europe & the Turk: a pattern of Alliances**, 1350-1700, Willmer Brothurs and co, Ltd., Birkenhead, England, 1954.

Vella, Andrew, **An Elizabethan – Ottoman Conspiracy**, Printex Ltd, Malta, 1972.

Vucinich, Wayne S., **The Ottoman Empire: Its Record and Legacy**, D. Van Nostrand company, Inc., New York, 1965.

Webster's New World Dictionary, New York, Simon and Schuster, 1980.

Wood, Alfred C., **A History of the Levant Company,** Frank Cass and co., Ltd., London, 1964.

Wolf, Eric, **Europe and The People Without History,** University of California Press, Berkeley, 1982.

Yelmer, Necdet, **The Outline of the Ottoman Empire,** 2nd. ed., 1977.

سابعا : الرسائل الجامعية

الحنفي ، يسرى ، **الإرساليات الأجنبية إلى بلاد الشام خلال القرن الثالث عشر الهجري** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢ هـ ، غير مطبوعة.

بحري ، فائقة محمد ، **أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ ، غير مطبوعة.

جاد الله ، يوسف خليل ، **علاقة الإمتيازات الأجنبية بالإصلاح القضائي في عهد إسماعيل باشا (١٨٦٧ – ١٨٧٥)** ، رقم ١٤٠ قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٣م ، رسالة ماجستير.

زيقلر ، هـ . كونوي ، **أصول التنصير في الخليج العربي** ، رسالة ماجستير ، جامعة برنستون ، ١٩٧٧م " ترجمة مازن مطبقاني ، مكتبة إبن القيم ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ.

شعوط ، المعتصم ، **جهاد العثمانيين ضد البيزنطيين حتى فتح القسطنطينية** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤٠١هـ ، غير مطبوعة.

صابان ، سهيل ، **المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في إستنبول** ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٩هـ ، غير مطبوعة.

ثامنا : المجلات و الصحف

مجلة المقتطف ، الإمتيازات الأجنبية في الممـــالك العثمانيـــة ، نوفمـــبر ١٩١٤م ، الجزء الخامس ، المجلد الخامس والأربعون ، ١ نوفمبر ١٩١٤م / ١٢ ذي الحجة ١٣٣٢هـ.

مجلة المنار ، الامتيازات الأجنبية ، المجلد ١٥ ، الجزء ١١ ، ذي القعـدة ١٣٣٠هـ / نوفمبر ١٩١٢م.

Horniker, Arthur Leon, **Anglo – French Rivalry in the Levant From 1583 – to 1612**, Journal of Modern History, vol. xviii, no.4, December 1946.

الفهرس

المحتويات | رقم الصفحة